قال النبي صلى الله عليه وآله إنما أهل التقوى والمغفرة الأول هو الأول والثاني هو الثاني
مجهولاً والأول هو الثاني والثاني هو الأول ... سنة ١٢٠٥

ان الذي قد ردّ لهم اخوانهم
لشيء قليل صالح ... اسرعوا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمك والائك واصلى واسلم على محمد خاتم انبيائك
وعلى آله وصحبه التابعين الحاوين لفضائلك اما بعد فهذا
شرح لطيف مزجته بالفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك
يبين مراد ناظمها ويقيد الطالب الى معالمها ويجلى عن
مناهج التحقيق نقوعها وجامع لنكت لم يسبقه اليها
غيره من الشروح سميته بالبهجة المرضية في شرح الالفية
وبالله استعين انه خير معين قال الناظم بسم الله الرحمن الرحيم
قال محمد هو الشيخ الامام ابو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله
ابن مالك الطائي الاندلسي الجياني الشافعي رحمه الله تعالى

خير مالك اى اصفه بالجميل تعظيما له واداء لبعض ما يجب علي
المراد بحمده لا الاخبار بانه سبق مصليا بعد الحمد اى
داعيا بالصلوة اى الرحمة على النبي وهو انسان اوحي اليه
بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فان امر بذلك فرسول ايضا وخص
بالتشديد من النبوة اى الرفعة لرفعة مرتبة النبي على غيره
من الخلق وبالهمزة من النبا اى الخبر لان النبي مخبر عن الله
والمراد به نبينا محمد المصطفى اى المختار من الناس كما قال
في حديث رواه الترمذي وصححه ان الله اصطفى من ولد
اسمعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قريشا واصطفى
من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم وفي حديث
رواه الطبراني ان الله اختار خلقه فاختار منهم بني آدم ثم
اختار بني آدم فاختار منهم العرب ثم اختار العرب فاختار
منهم قريشا ثم اختار قريشا فاختار منهم بني هاشم
ثم اختار بني هاشم فاختارني فلم ازل خيارا من خيار
وعلى آله اى اقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب
المستكملين الشرفا بفتح الشين بانتسابهم اليه واله و
استعين الله في نظم ارجوزة الفية عد ابياتها الف
او الفان بناء على ان كل شطر بيت ولا يتحقق ذلك

في الغيبة كما قيل لتشاكل النسب المفرد والمثنى كما شيا مقا
النحو لها اي مهمات والمراد به المرادف لقولنا علم العربية
على ما يعرف به احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وما يعرف به
ذوا الفاصحة واحتلاوة الا ما يقابل التقصير بها اي فيها محوية
اي مجموعة تقرب به الالفية لافهام الطالبين لاقاصي
الابعد من غوامض المسائل فتصير ضمنا بلفظ موجز اي قليل
الحروف كثير المعنى والباء للسببية ولا بدع في كون الايجاز
سببا للفهام كما في رايت عبد الله واكرمته دون واكرمت
عبد الله ويجوز ان يكون بمعنى مع قاله ابن جماعة وتبسط
البذل بسكون الذال المعجمة اي العطايا بوعد منجز سريع الوفاء
والوعد في الخير والايعاد في الشر اذا لم تكن قرينة وتقتضي
بحسن العبارة المقتضية لسرعة الفهام رضى قائلها
بان لا يعترض عليها بغير سخط اي ليتبعه فائقة الفية
الامام ابي زكريا يحيى بن معطي ابن عبد النور الزواوي
الحنفي ولكن هو بسبق اي بسبب سبقه الى الوضع في نقله
حائز اي جامع تفضيلا لتفضيل البنا شرعا وعرفا
ايضا مستوجب ثنائي الجميلا لانتفاعي بما الفه واقتدائي به والله
يقضي بهبات اي عطايا بفضله وافرة اي زائدة والجملة

اريد بها

اريد بها الدعاء اي اللهم اقض بذلك له قدم نفسه لحديث ابي داود وكان
رسول الله اذا دعا بدأ بنفسه ولدفع دعاء الاخوة اي
بارتقها العلية [illegible] شرع الكلام وشرح ما يتالف
الكلام منه وهو الكلم الثلث الاسماء معا شبر التحقيق
لفظ اي صوت معتمد على مقطع الفم يخرج به ما ليس بلفظ
من الدوال الاربع كالاشارة والخط وغيرها ذو الفق
لاطلاقه على الرأي والاعتقاد ويمكس الكافية لان
اللفظ جنس قريب لعدم اطلاقه على المهمل لجلال اللفظ
مفيد اي مفهم معنى يحسن السكوت عليه كما قاله في شرح الكافية
والمراد سكوت المتكلم وقيل السامع وقيل كليهما وخرج
ما لا يفيد كان قام مثلا واستثنى منه في شرح التسهيل
نقلا عن سيبويه وغيره [illegible] لا يجهل احد من الناس [illegible]
بكلام ولم يصرح باشتراط كونه مركبا كما فعل الجزولي وغيره
للزومه له عنا وعند اذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب [illegible]
الى نحو الكونه موضوعا اي مقصودا النحو ما ينطق به الناس
ونحوها يتلو كاستقم اذ من عادته اعطاء الحكم بالمثال
وقيد في التسهيل المقصود بكونه لذاته ليخرج المقصود لغيره كجملة
الصلة والجزاء واسم وفعل ثم حرف هي الكلم التي يتالف منها

الكلام لا غيرها كما دل عليه وذكره الا ما على ابن ابيطا المتكو
الفن وعطف الناظم الحرف بثم اشعارا بتراخي رتبتها
قبله لكونه فضلة د ولهذا قدم الكلم على الصحيح اسم جنس
جمعي واحده كلمة وهي كما في التسهيل لفظ مستقل دال
بالوضع تحقيقا او تقديرا او منوي معه كذلك والقول عم
الكلام والكلم والكلمة اي يطلق على كل منها ولا يطلق
على غيرها وكلمة بها كلام قد يؤم اي يقصد كثيرا في اللغة
لا في الاصطلاح كقولهم في لا اله الا الله كلمة الاخلاص وهو
من باب تسمية الشيء باسم جزئه ثم شرع في علامة كل من
الاسم والفعل والحرف وبدأ بعلامة الاسم لشرفه على قسيميه
باستغنا بعضهما لقبول الاسنا بطرفيه واحتياجهما اليه فقال
بالجر وهو اولى من ذكر حرف الجر ليتناول الكسرة بالحرف
والاضافة قاله في شرح الكافية قلت لكن سيأتي في ان مذهب
ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فذكر حرف الجر شامل
له الا انه راعى مذهب غيره فتأمل والتنوين المنقسم للتمكين
والتنكير والمقابلة والعوض وحده نون ساكنة تثبت
لفظا لا خطا والندا اي قبول حرف النداء وال المعرفة
وما يقوم مقامها كام في لغة طي وسيأتي ان ال المعرف

تدخل

تدخل على المضاف ومسند اي اسناد اليه بكل منها
للاسم تمييز حصل لاختصاصها به فلا تدخل على غيره
فقوله بالجر متعلق بحصل وللاسم متعلق بتمييز
مثال ما دخله ذلك بسم الله الرحمن الرحيم وقد يأتي صه
بمعنى طلب سكوتها ومثلا وحينئذ فكل وجوار
زيد والرجل ويا سعيد وانا قمت ولا يقدح في ذلك حتى
ما ذكر في غير الاسم نحو الا م على لو وبا رب اولى لو وبالتنا نم
ولتسمع بالمعيدي خير من ان تراه لحمل لو في الاولين اسما
وحذف المنادى في التالتين اي يا قوم وحمل ان المنسبك
مع الفعل بالمصدر في الاخير وسماعلته احدا في
علامة مقدما له على الحرف لشرفه عليه لكونه احد ركني
الاسناد دونه فقال بتا الفاعل سوا كانت للمتكلم
ام للمخاطب نحو فعلت وبتاء التانيث الساكنة نحو
تعضا بيون الجمعة بها ونعمت والبقية بالسكون
للتمييز الا ونحو كالاسماء ولات ورب وثم وبياء المخاطبة نحو
افعلي وهاتي وتعالي وتفعلين ونون التاكيد ثقيلة
كانت او مخففة نحو اقبلن وليكونن فعل بنجلي اي
وبه يتعلق قوله بنا ولا يقدح في ذلك دخول النون على الاسم

في قوله افائلن حضروا الشهود لانه ضرورة سوغها اي سوّى الاسم والفعل
والحرف وهو على قسمين مشترك بين جميعها او الافعال كهل ولا وانما في
هذا ما سيأتي في باب الاشتغال اختصاصه بالفعل لان ذلك
حيث كان في حيزها فعل قاله الرضي ومختص وهو على قسمين
بالاسماء كحرف الجر ومختص بالافعال كحرف الجزم والفعل ينقسم الى ثلثة
اقسام مضارع وماض وامر وذكروا المضارع وما هنا مقدما
المضارع والماضي على الامر للاتفاق على اعراب الاول وبناء الثاني
والاختلاف في الثالث وقدم الاول لشرفه بالاعراب فقال
فعل مضارع يلي اي يقع بعد لم كيشم فانه يقع بعد لم يشم
وماضي الافعال بالتا الساكنة مز اي ميز فتميزه وكذا بتاء
الفاعل قاله في شرح الكافية وعني بذلك علامة تختص بالفعل الماضي
لما ولو كان مستقبل المعنى وسم بالنون المؤكدة فعل الامر
ان امر فهم مما يقبلها والامر اي وصيغة الامر ان يطلب الفعل
الشيئ ان لم يك للنون محل فيه فليس بفعل بل هو اسم فعل
نحو صه بمعنى اسكت وحيهل مركب من الكلمتين بمعنى اقبل
وقابل النون ان لم يفهم الامر فهو فعل مضارع تتمة اذا دل
كلمة على حدث ماض ولم يقبل التاء ككتب او على حدث حاضر
لم يقبل النون او مستقبل ولم يقبل له كاف فهي اسم فعل قاله المص

هذا باب المعرب والمبني والاسم منه اي بعضه متمكن وهو معرب
جار على الاصل وبعضه الاخر غير متمكن وهو مبني على خلاف
الاصل وانما يبنى لشبه من الحروف متعلق بقوله مدني اي
له واحترز به عن غير المدني وهو ما عارضه ما يقتضي الاعراب
كاي في الاستفهام والشرط فانها اشبهت الحرف في المعنى لكن
عارضها لزومها للاضافة ويكفي في بناء الاسم شبهه
بالحرف من وجه واحد خلافا لمن منع القصر فلا بد من شبهه بالفعل
وجهين وعلله ابن الحاجب في اماليه بان الشبه لو حصل بالحرف
يبعد عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا
في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الفعل بالاسم وان كان
نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف وفهم حصر العلة
علة البناء في شبه الحرف على اعتبار غيره وقد سبقه اليه
ابو الفتح وغيره وان قيل انه لا سلف له في ذلك كالشبه الوضعي
بان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او حرفين كما هو الاصل في
وضع الحرف كما في اسمي جئتنا وهما التاء والنا فالاصل في الاسم ان
وبنيا لشبههما الحرف فيما هو الاصل ان يوضع عليه ونحو يد ودم
اصله ثلثة وكالشبه المعنوي بان يكون الاسم متضمنا معنى من معاني
الحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف او لا فالاول كما في متى

فانها اسم بنيت لتضمنها معنى ان الشرطية وهمزة الاستفهام
والتاء في كلمة هنا فانها اسم بنيت لتضمنها معنى الحرف
التي كان من حقها ان يوضع لها حرف لانه كالخطاب وانما اعرب
ذان وتان لان شبه الحرف عارضه ما يقتضي الاعراب وهو التثنية
التي هي من خصايص الاسماء وكالشبه الاستعمالي بان يلزمه
طريقة من طرق الحروف كنيابته عن الفعل في العمل بلا
حصول تاثر فيه من العامل كما في اسماء الافعال فانها عاملة
غير معمولة على الاصح وكالافتقار الى جملة ان اصل كلمة
الموصول لا بخلاف افتقار الى مفرد كما في سبحان او افتقار
غير ما اصل فهو العارض كافتقار الفعل الى الفاعل
والنكرة لجملة الصفة واعرب اللذان واللتان لما تقدم
تتمة من انواع الشبه الشبه الاهمالي ذكره في الكافية ومثل
في شرحها بفواتح السور فانها مبنية لشبهها بالحروف
المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وهو راجع حينئذ الى
ذا المبني محصلي بخلاف لانه ما قد يسمي من شبه الحرف لشايه
ذكره كما رضي وسماء بضم السين احدى لغات الاسم والبقية
اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بضم السين وكسرها وسما
كرضا وقد نظمتها في بيت وهو اسم بضم قل والكسر مع همزة

وحدها

وحدها والقصر وفعل امر ومضي بنيا الا وعلى السكون ان كان
صحيح الاخر وعلى حذفه اخره ان كان معتلا والثاني على الفتح
ما لم يتصل بواو جمع فيضم او ضمير رفع متحرك فيسكن او
اعرب على حالة او لا وصل فعلا مضارعا لشبهه بالاسم في قبول
المعاني المختلفة عليه كما قال في التسهيل لكن لا مطلقا بل ان
عريا من نون توكيد مباشر فان لم يعر منه بني لمعارضة شبهه
بالاسم بما يقتضي البناء وهو النون التي من خصايص الافعال
وبناؤه على الفتح لتركيبه معه تركيب خمسة عشر نحو والله لاضربن
وخرج بالمباشر غيره كان حال بينه وبين الفعل الف الاثنين
او واو الجمع او ياء المخاطبة فانه ح يكون معربا تقديرا وان عري من اناث
فان لم يعر عنها بني لما تقدم وبناؤه على السكون حملا على الماضي
المتصل بها لانهما يستويان في اصالة السكون وعروض الحركة فيهما
كما في شرح الكافية كيرعن من فتن وكل حرف مستحق للبناء
وجوبا لعدم احتياجه الى الاعراب اذ المعاني المفتقرة اليه لا تعتور
وعلى ليت يقطعها الهمزتان على تقدير من معنى الحرفية وقيل الى معنى
الاسمية نحو بل عند وبناؤها لمقتضاها واصل المبني اسما كان
او فعلا او حرفا ان يسكن لخفة السكون وثقل المبني فاستحق البناء
ذو فتح ومنه ذو كسر ومنه ذو ضم ولكن لسبب فقد يبنى على الفتح كاين وقام وثم

وواو العطف فلا واو آخره لالتقاء الساكنين وكما فتحة للخفة وثانيها
المفتاح في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا يقول الرجل ركبت
لذلك ركب مررت بزيد وقد ركبت كزيد ركب كما تقول الرجل
بركب جاءني اه وثانيها فتحة لما تقدم والثالث لضرورة الابتداء
بالساكن اذ لا ابتداء بالساكن اما تعذرا واما تعسرا كما قال الجمهور
او تعسرا في غير الالف كما اختاره الشيخ الرضي وشيخنا العلامة الكافيجي وكما
فتحه لاستثقال الضمة والكسرة على الواو ونحو والكسرة نحو
امس وجير وانما كسر اعطاء للاصل التقاء الساكنين ونحو
حيث ومنذ وانما ضم لتشبيهها بقبل وبعد وقد يفتح للخفة
ويكسر على اصل التقاء الساكنين ويقع حوث مثلث الثاء ايضا
ومثال الساكن كم كما في واجل وقد علم مما مثلت به ان البناء
على الفتح والسكون يكون في الثلاثة وعلى الضم لا يكون في الفعل الكسر
نعم مثل شارح الحاجبية للفعل المبني على الكسر بنحو شن المبني
على الضم بنحو رد وفيه نظر واعلم ان الاعراب كما قال في التسهيل
ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون
او حذف وانواعه اربعة رفع ونصب وجر وجزم ومنها مشترك
بين الاسم والفعل ومنها مختص باحدهما وقد اشار الى ذلك بقوله والرفع
والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن ان زيدا قائم وفعل نحو يقوم مفتاح

ولن

خصص
ولن اهابا والاسم قد خصص بالجر في نحو الغنا قلب بمحمد
بالاسم فلا يكون اعرابا للفعل لامتناع دخول عامله عليه
وهذا تبيين لان انواع الاعراب خاص بالاسم فلا يكون
مع ذكره في اول الكتاب المقصود به بيان تعريف الاسم تكرارا
كما قد خصص الفعل بان ينجزما فلا يجزم الاسم لامتناع
دخول عامله عليه فارفع بضم وانصبن فتحا اي بفتح وجر
كسرا اي بكسر كذكر الله عبده ليس هذا مثالا لما ذكر وجزم
بتسكين نحو لم يقم وغير ما ذكر ينوب عنه نحو جا اخو
بني نمر وقد شرع في تبيين بيان موضع النيابة بقوله وارفع بواو
وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسما اصف اي اذكر
من ذاك اي من الاسماء الموصوف ذو وقد للمصنف الاعراب
ولكن انما يعرب ان صحبه ابانا اي اظهر واحترز بهذا
من ذو بمعنى الذي وقيده في الكافية والعمدة بكونه معربا
ومن الاسماء الفم وفيه لغات بتثليث الفاء مع تخفيف الميم
منقوصا ومقصورا ومع تشديدها واتباعها في الحركات كما نقل
بعضهم لمرء وابنم وانما يعرب بهذا الاعراب حيث الميم منه بانا
اي ذهب فلو ما اذا لم يذهب منه فانه يعرب بالحركات عليه
اب اخ حم كذاك اي كما تقدم في ذو والفم في الاعراب بما ذكر وقيد

في التسهيل الحمو قريب الزوج بكون غير ماثل فروا وقرا
وخطئا فاذا ان ماثل ذلك اعرب بالحركات وان اضيف وفيه
اي لاب ولاخ قد ليشدد اخرهما وهن كنت وهو كناية
عن الاسماء الاجناس وقيل ما يستقبح ذكره وقيل الفرج خاصة
قال في التسهيل وقد تشدد نونه والنقص في الاخير وهو
بان يكون معربا بالحركات على النون احسن من الاتمام قال
تعزا بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا والنقص في
اب نادر وهما اخ وحم نادر اي يقل كقوله بابه اقتدى
عدي في الكرم ومن يشابه اباه فما ظلم وقصرها اي قصر اب
واخ وحم بان يكون بالالف مطلقا في نقصهن اشهر
كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وشرط
الاعراب المتقدم في الخمسة المذكورة ان يضفن والا فتعرب
بالحركات الظاهرة نحو ان له ابا وله اخ وبنات الاخ وان يكن
الاضافة لا الى ياء المتكلم والا فتعرب بالحركات
المقدرة واخي هرون اني لا املك الا نفسي واخي وان تكون
مكبرة والا فتعرب بالحركات الظاهرة وان تكون مفردة والا
فتعرب باعراب التثنية والجمع على الهما كجا ابو خيك ذا علاقة
فابو مفرد مكبر مضاف الى اخيك واخ مفرد مكبر مضاف الى

الكاف وذا مضاف الى علاقة وتحقق بهذا المثال كون المضاف اليه
ظاهرا ومضمرا معرفة ونكرة بالالف رفع المثنى وهو
كما يؤخذ من التسهيل الاسم الدال على شيئين متفقين
في اللفظ بزيادة الف وياء ونون في اخره نحو رجلان
فخرج نحو زيد والقمران وكلا وكلتا واثنان لعدم الدلالة
الاول على شيئين واتفاق لفظ مدلولي الثاني والزيادة
في الثالث وارفع بها ايضا كلا وهو اسم مفرد عند البصريين
يطلق على اثنين مذكرين وانما يرفع بها اذا بمضمر
حال كونه مضافا له وصلا نحو جاء في الرجلان كلاهما
فان لم يضف الى مضمر بل الى مظهر فهو كالمقصور في تقدير
اعرابه على اخره وهو الالف نحو جاء في كلا الرجلين كلتا
التي تطلق على اثنين مؤنثين كذاك اي مثل كلا في
رفعها بالالف اذا بمضمر نحو جاءتني المرتان كلتاهما
وفي تقدير اعرابه على اخره ان لم يضف اليه نحو كلتا الجنتين
اثنان كلها واما اثنان واثنتان بالمثلثة فيهما كابنين
وابنتين بالموحدة يعني كالمثنى الحقيقي في الحكم يجريان
بلا شرط سواء افردا نحو حين الوصية اثنان ام ركبا
نحو اثنتا عشرة عينا ام اضيفا نحو اثناك واثنتاكا وكاثنين

مكسورة
واثنتان
اضيف الى

ثنتا في لغة طي وتخلف اليا في جميعها اي جميع الفاظ المتقدم ذكرها
الالف جرا ونصبا اي في حالتيهما بعد ابقاء فتح ما قبلها
قد الف والامثلة واضحة [illegible] اذا سمي بمثنى فيعرب على حاله
قبل التسمية وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر
ومذنب وشبه ذين اي شبههما وهو كل علم لمذكر عاقل خال من
تاء التانيث [illegible] التركيب وكل صفة كذلك فخرج بقولنا ليست
افعل فعلا كاحمر حمراء ولا فعلان فعلى كسكران
سكرى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح وبه
اي وبالجمع المذكور عشرونا وبابه الى التسعين الحق في اعراب
الثقا وليس بجمع للزوم اطلاق ثلثين مثلا على التسعة
اذ اقل الجمع ثلثة ولوجود الا عشرين على ثلثين لذلك وبنين
والحق به ايضا جمع تصحيح لم يستوف الشروط والو هلو جمع مفرده
اهل وهو ليس علما ولا صفة بل اسم الخاصة الشي الذي
ينسب اليه كاهل الرجل لامرأته وعياله واهل الامر لمن يلي
به واهل القران لمن يقوم بحقوقه وقد جاء جمعه على اهال الحق
به ايضا اسما جمع هما الو بمعنى اصحاب وعالمون وقيل هو جمع
العالم ورد بان العالمين دال على العقلاء فقط والعالم
دال عليهم وعلى غيرهم اذ هو اسم لما سوى الباري فلا يكون جمعا له وزيادة مدلول الجمع على مدلول مفرده

والحق به

وابن به اسم مفرد وهو عليون كانه لانه في الكشاف اسم لديوان
الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين لا جمع
ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى حين فيما يأتي وان تلزمه
الواو ويعرب بالحركات على النون نحو واعترتني الهموم بالماطرون
وان تلزمه الواو وفتح النون في نحو وطاب بالماطرون اذا اكل
النمل الذي جمعا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها شذ
لانه ليس بعلم ولا صفة ولانه جمع مكسر ومفرده مؤنث والحق به ايضا السنون
بكسر السين جمع سنة بفتحها لما ذكر في ارضين وبابه هو كل
ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر فخرج
بالحذف نحو تمرة وبحذف اللام نحو عدة وبالتعويض نحو يد
لها نحو اسم وبالاخير نحو شفة ومثل حين في كونه معربا بالحركات
على النون مع لزوم الياء قد يرد ذا الباب اي باب سنين [illegible]
كقوله دعاني من نجد فان سنينه وهو في الورود مثل حين
عند قوم من العرب يطرد اي يستعمل كثيرا ونون مجموع وما به التحق
فافتح لان الجمع ثقيل والفتح خفيف فتعادلا وقل من بكسره نطق
وقد جاء [illegible] بعد الاربعين وقال في شرح الكافية لغة ونون ما
والملحق به بعكس ذا اي بعكس نون الجمع والملحق به فاستعملوه
فهي مكسورة وفتحها لغة مع الياء كقوله على احوذيين استقلت

كالليل وبت كالمجنون

عشية ومع الالف كما هو ظاهر تحقيقا المصنف حتى بالتسمية كقوله من
منها الالف والعينانا وجاء ضمها كقوله يا ابتا وقتى الهدان
وما بتا والف قد زيد بتين قد جمعا مؤنثا كان مفرده ام مذكرا
معرب بحال الفا للاخفش بكسرة في الجر والنصب نحو خلق الله السموات
ورايت سرادقا واصطبلا كما تقول نظرت الى السموات والسرادقات
والاصطبلات خلافا للكوفيين في تجويز نصبها بالفتحة في نحو بنات
في المعتل مستدلا بنحو سمعت لغاتهم اما رفعه فعلى الاصل بالضم كذا
في نصبه بالكسرة اولات بمعنى صاحبات فهو وان كن اولات حمل والذي سمي
بذا الجمع قد جعل كما اذرعات لموضع بالشام اصله جمع اذرعة
جمع ذراع وفيه الاعراب ايضا قبل وبعضهم ينصبه بالكسرة
ويحذف منه التنوين وبعضهم يعربه باعراب ما لا ينصرف وروي
بالاوجه الثلاثة قوله تنورتها من اذرعات واهلها وجر بالفتحة
ما لا ينصرف وسيأتي في بابه ما دام لم يضف ويك بعد ال المعرفة
او الموصولة او الزائدة او بعد ذي فان كان جر بالكسرة نحو
مررت باحمدكم وانتم عاكفون في المساجد كالاعمى والاصم رايت
الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله وظاهر
عبارة المصنف ح باقي ما منع صرفه مطلقا وبه صرح شرح التسهيل
وذهب السيرافي والمبرد وجماعة الى انه منصرف مطلقا واختار الناظم

في نكتة على قصد ابن الحاجب ان زالت منه علة فمنصرف وان بقيت
فالعلتان فلا ومشى عليه ابن الخباز والشيخ ركن الدين واجعل
لنحو يفعلان وتفعلان النونا رفعا وتفعلين تدعين
وليفعلون تفعلون نحو تسألون واجعل حذفها للجزم والنصب
حملا له على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والجمع سمة اي علامة
فالجزم كلم تكونوا والنصب لترومي مظلمة واما قوله الا
ان يعفون فالواو لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل
مبني معها كما في يتربصن ثم انه اذا اتصلت هذه النون نون الوقاية
جاز حذفها تخفيفا وادغامها في نون الوقاية والفك وقرئ
بالثلاثة تامروني وقد يحذف النون مع عدم الجازم والناصب
كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك
الذكي وسم معتلا من الاسماء المتمكنة ما اخره الف كالمصطفى
وما اخره ياء نحو المرتقي مكارما فالاول وهو الذي كالمصطفى
في كون اخره الفا لازمة الاعراب فيه قدر جميعه على الالف
لتعذر تحريكها وهو الذي قد قصر اي سمي مقصورا لانه حبس
عن الحركات والقصر الحبس او لانه غير ممدود قال ... وهو
الاولى لما يلزم على الاول من اطلاقه على المضاف الى الياء والثاني
وهو الذي كالمرتقي في كون اخره ياء حقيقة لازمة تلو كسرة

ونصبه ظاهرا على اليا الخفيفة ورفع ينوي اي يقدر فيها الثقل
على اليا ولو قدمه على المقصور كان اولى قال في شرح الكافية اورتب
الى الاصل لكن بعض النحو كما عليه كذا ايضا يجر بكسرة منوي لثقل
الكسرة على اليا الخفيفة كما في الاسما المعربة اسم اخره واو قبلها ضمة
الا الاسما الستة حالة الرفع واي فعل مضارع اخره منه الف نحو
يرضى او اخره منه واو نحو يغزو او اخره منه يا نحو يرمي فمعتلا
عرف عند النحاة فالالف انو فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب
كزيد يخشى ولن يرضى وابد اي اظهر نصب ما اخره واو او يا
لخفته كلن يدعو ولن يرمي والرفع فيهما اي فيما كيدعو
ويرمي انو لثقله عليهما كيدعو ويرمي واحذف حال كونك
جازما ثلاثهن اي الاحرف الثلاثة المعتلة قال في الحسن كلم يخش ولم يرم
تقضي اي تحكم حكما لازما وقد يحذف في غير الجزم
باب النكرة والمعرفة نكرة قابل ال مؤثرا التعريف كرجل
نحو حسن فان ال الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة
او لم يقبل ال لكنه واقع موقع ما قد ذكر اي ما يقبل
ال كذي فانها لا تقبل ال لكنها تقع موقع ما يقبلها
وهو صاحب وغيره اي غير ما ذكر معرفة وهو مضمر كهم واسم
اشارة نحو ذي وعلم نحو هند وهنا الا معرفة نحو ابني و

كيدعو وما اخره يا نحو

حال كونك

محل بالحرف لعلة وصح نحو الذي وان وفي شرح المثال المقصود
واختار في التسهيل ان تعريفه باشارة اليه المواجهة ونقله في
شرحه عن نص سيبويه وزاد ابن كيسان فيهما الحقتها ميتين
وابن حزم في ما فيد فقد قد قانعا وما كان لغائب نحو عا
له غيبة اي لغائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما او لذي
حضور اي لحاضر مخاطبا او متكلم كانت وانا وهو مسمى بالضمير
المضمر عند الكوفيين ولا يرد على هذا اسم الاشارة لانه وضع
لمشار اليه لازم حضوره ولا الاسم الظاهر لانه وضع لاعم
من الغيبة والحضور وقد عكس المثال فجعل الثاني للاول
والاول للثاني على حد قوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما
الذين اسودت ان الضمير متصل ومنفصل فاشار الى الاول
بقوله وذو اتصال منه ما ليس غيره مستقل بنفسه في النطق لانه لا يصح
يبتدى به ولا يصح ان يلي الا اي يقع بعد الا اختيارا ابدا و
يقع بعد الا اضطرارا كقوله الا يجاورنا الا ديار كاليا والكاف
من قولك ابني اكرمك ونحو اليا والها من سليه ما ملك
وكل مضمر له البنا يجب لشبهه بالحرف في المعنى لان التكلم
معنى الحرف وقيل في الافتقار وقيل في الوضع في كثير وقيل
لاستغنائه عن الاعراب باختلاف صيغته حكاه في التسهيل او لفظ

ما جرى من الضماير كلفظ ما نصب منها وفي الامثلة الثلاثة لفظ المتكلم
وفي كل المتكلم منها الفا للرفع والنصب وجمع بالتنوين لفظ ما الدال
على المتكلم ومعه ومعظم نفسه فالجر كما عرف بنا والنصب نحو انا
والرفع نحو قلنا المثل وما عدا ما ذكر مختص بالرفع وتاء
الفاعل في الالف والواو وياء المخاطبة ونون الاناث والواو
والنون ضماير متصلة كانت للغائب وغيره والمراد بها المخاطبة
كفاما وقاموا وقمن واعلما واعلموا واعلمن وضمير ما يستتر
وجوبا في الاضمير النصب والجر وذلك في مواضع فعل الامر كافعل و
الفعل المضارع المبدو بالهمزة نحو اوافق والمبدو بالنون نحو
نغتبط والمبدو بالتاء نحو تشكر وكذا اسم فعل الامر كنزال و
في الالتباس اسم فعل المضارع كاوه وابن هشام في التوضيح
فعل الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون
خالدا وافعل التعجب كما احسن زيدا وافعل التفضيل كهم احسن
اثاثا وفيما عدا ذلك وهو الماضي والظرف والصفات يستتر جوازا
ثم شرع في الكلام في الضمير المنفصل فقال وذو ارتفاع
وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه الاولى
وهي نحن وهي وهما وهم وهن وانت وانتما وانتم وانتن قال ابو حيان
وقد تقع على من مجرور كقولهم انا كهو وكانا ومنه قولهم

انت

انت وذو وانتصاب في انفصال جعل اياي والتفريع على اياي الاصل
الذي ذكر ليس بمشكل ومثاله ايانا ايا لك ايا كما ايا كم ايا لك ايا كن اياه اياها اياهم اياهن
وقد تستعمل مجرورة بتنبيه الضمير ايا واللواحق لها عند سيبويه
حرف تبين الحال وعند لهم اسماء مضاف اليها وفي اختيار
لا يجيء الضمير المنفصل اذ تاتى اى تيسر ان يجيء الضمير المتصل
لما فيه من الاختصار المطلق الموضوع لاجله الضمير فان لم يتات
بان تاخر عنه عامله او حذف او كان معنويا او حصر او سند
صفة جرت على غير من هي له فصل ويا في المنفصل مع امكان المتصل
في الضرورة وسلنيه وصل او افصل المطلق التاني الضميرين
اولهما اخص وغير مرفوع كما في هاء سلنيه فقل سلنيه سلني اياه
وكذا ما اشبهه نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه وفي
اتصاله وانفصاله ما هو خبر لكان واحد اخواتها نحو كنته الخلف
انتمي كذاك الهاء خلتنيه ونحوه في اتصاله وانفصاله
واتصال اختار غيري اختار الانفصال الجماعة منهم الرضي اذا الاصل في الضمير خصا
ولانه وارد في الفصيح الذي ان يكن فلن تسلط عليه ان لا يكنه
فلا خير لك في قتله وغيري اى سيبويه ولم يصرح بتاء بالاختيار
الانفصال لكونه في الصورتين بخبر في الاصل لم يبق على ما هو كالتعيين انفصاله
كانفصل وقدم الاخص وهو الاعرف على غيره في حال اتصالهما

على الاصل ٣

نحو اللهم لعطيتكه بتقدم التاء على الحا اذ الضمير المتكلم اخص من
الحا والحا على الها اذ الضمير الحا اخص من ضمير الغايب وقدمت ما
شئت من الاخص وغيره في حال انفصال الضمير عند امن اللبس نحو
اللهم اعطيتك اياه واعطيته اياك ويجوز في نحو اعطيتك
اياه تقديم الغايب اللبس مع اتحاد الرتبة اي رتبة الضمير بان
كان المتكلمين او مخاطبين او مغائبين لزم فصل الثاني قد
يبيح الغيب وصل وكان مطلقا مع وجوب اختلاف
بين الضميرين كان يكون احدهما مثنى والاخر مفردا او نحو
عقلوا وجهك في الاحسان بسط وبهجة انالهما قفو اكرم والد
ونحو في الفرقد وبالبا الواوث الاموال قد ضمنت اياهم
دهر الهاهم الضروب اقتضت نقصا لضمير مع امكان اتصاله
وقبل بالنفصال كما مع الفعل اي متصل به التزم نون وقاية
سميت بذلك قال لانها تقي الفعل من الالتباس بالوصف
الى يا المتكلم اذ لو قيل فضربي ضربي لالتبس بالضرب وهو العسل
الابيض الغليظ والالتباس هو بنية بالاسم عند كون اذ لو قيل
اكرمي بدل اكرمني قاصد امنا كما لم يفهم المراد وقال لانها
تقي من الكسر لشبهه الجر للذي وكسر ما قبل اليا وليسي بنون قد نظم
قال الشاعر عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي

غير النظم

غير النظم الا بالنون كغيره من الافعال كقولهم عليه رجلا ليسني وليتني بالنون
فشا اي كثر وذاع لشبهها على الحروف والشبه بالفعل بلا خلاف
اعمالها مع زيادة فا كما جاء في التنزيل يا ليتني كنت معهم وليتي بلا نون
ندر اي شذ قال الشاعر كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد جل مالي
ومع لعل اعكس اي الامر فيجيز حذف النون كثيرا لانها ابعد الفعل شبها
بحروف الجر وفي التنزيل لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى
فقلت اعيراني الفدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد وكن مخيرا في الباقيات
وقيل في الباقيات ان وان وكان ولكن فقل ان او انني
قال الشاعر وكما في التنزيل انني لكم واضطرارا خففا اني منى ومني وعني
بعض الملوك سلفا من الشعر فقال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
مني والاختيار فيهما الحاق النون كما جاء في التنزيل ان هذا بيتك
تعال لنظير في ذلك بلعني فانما في تمام عدلي بعضي في لانك لا تلحقه النون
نحو لي وكذا احال وحاليشا فان الشاعر حاشاي اني مسلم معذور
وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي قال الشاعر قدني من نصر الخبيبين قدي
الثاني
فيقول لدني بالتخفيف قليل وبه قرأ نافع وفي الوصل في قدني
وقطني نحو حسبي والحذف ايضا قد يفي قال الشاعر قدني من نصر الخبيبين قدي
وقد تحذف فيقال قطي بسكون الطا كما مع وهو قد وقطني وقط
من المعارف العلم وهو علم شخص وعلم جنس وبدا بالاول لانها اسم

جنس ... بوصف يعين ... وهو ... الكل تعيينا فصل مخرج
المقيد اما بقيد لفظي وهو المعرف بالصلة وال والمضاف ومخرج
وهو ... والمضمر ... قوله اسمه لمتعلمه اي علم المسمى جعفر
لرجل وخرنقا لامرأة من العرب وقرن بفتح القاف والراء قبيلة
بني مراد منها اويس القرني وعلق للكلب ... ولاحق لفرس
وشذقم لجمل وهيلة لشاة وواشق لكلب واسما اي العلم هو
كنية ولقب كنية وهو ما صدر باب او ام وقيل او بابن او بنت
... كنيت اي سترت كالكناية ... يقصد بها التعظيم ولقبا
وهو ما اشعر بمدح او ذم قال الرضي والفرق بينه وبين الكنية معنى
ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه
لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف ان تخاطب
بالاسم واخرن ذا اي اللقب ان سواه صحبا والمراد به الاسم
كما في بعض النسخ سواها ... وصرح في التسهيل علله في شرحه بان
الغالب ان اللقب منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة فلو قدم
لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره فلم يعد
وشذ تقديمه في قوله بان ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا اما الكنية فيجوز
تقديمها على ... العكس قال ... لكن مقتضى التعليل المذكور امتناع
تقديمها عليها ايضا فتأمل نعم تقديمها على الاسم وعكسه سواء ...

اي الاسم

الى الاسم واللقب مفردين فاضف الاول الى الثاني حتما عند البصريين نحو
سعيد كرز اي ... كاسيا في الاصل واجاز الكوفيون اتباعا
واختاره في الكافية والتسهيل معلقا على ... ان ... الاضافة
حيث لا مانع من ... نحو الحارث كرز ... اي وان لم يكونا مفردين
بان كانا مركبين كعبد الله زين العابدين او الاول مركبا والثاني مفردا
كعبد الله كرز وعكسه كسعيد انف الناقة اتبع الثاني الاول ...
في اعرابه على انه بدل او عطف بيان ويجوز القطع الى الرفع والنصب
بتقدير هو او اعني ان كان الاول مجرورا والى النصب ان كان مرفوعا والى الرفع
ان كان منصوبا ذكره في التسهيل ومنه اي من العلم علم منقول اي
بعد استعماله في غيرها من مصدر كفضل واسم عين نحو اسد وصفة
كحارث وفعل ماض كشمر لفرس ومضارع كيزيد وامر كاصمت لمكان
ومنه ذو ارتجال لم يسبق له استعمال في غير العلمية وسبق في
قول كسعاد وادد ومنه ما ليس منقولا ولا مرتجلا قال الائمة
وهو العلم علمية بالغلبة ومنه جملة كانت في الاصل مبتدأ وخبرا
او فعلا وفاعلا فتحكى كزيد منطلق وتأبط شرا ومنه ما مزج
تركيبا بان اتخذ اسمان وجعل اسما واحدا ونزل ثانيهما من الاول منزلة
تاء التأنيث من الكلمة ذا اي المركب تركيبا مزجيا ان بغير ويه ...
تم كبعلبك اعرب اعراب لا ينصرف وقد يضاف وقد يبنى كخمسة عشر

ختم بتق بني لانه مركب من اسم وصوت متضمن للحرف في اولهما وبنا في على الكسر على
اصل التقا الساكنين وقد يعرب اعراب ما لا ينصرف وشاع في الاعلام
المركبة ذو الاضافة كعبد شمس وهو علم لاخي هاشم بن عبد مناف وابي قحافة
وهو لوالد ابي بكر رضي الله عنه وانما اتى بمثالين وان كان المثال الا
ليسئل عنه كما قال السيد في شرح ان الجزء الاول يكون تارة وغيرها
معربا بالحركات والحروف والثاني يكون منصرفا وغيره ووضعوا
لبعض الاجناس كلها علم بالوقف على السكون على لغة ربيعة
كعلم الاشخاص لفظا فيا فيه الحال ويمنع الصرف مع سبب اخر
ومن دخول الالف واللام عليه ونعته بالنكرة ويبتدا به وهو عم
معنى لانه شايع كما في النكرة لا يخص واحدا بعينه و
ذكره في شرح التسهيل انه كاسم الجنس دون اعلام صنفت
الاعيان كام عريط فانه علم للعقرب اي جنسها وهكذا ثعالة
فانه علم للثعلب اي لجنسه ومثله اي ومثل علم الجنس في كونه
علم جنس ما وضع للمعاني برة علم للمبرة وسبحان للتسبيح كذا
فجار بالبناء على الكسر كذا علم للفجرة بسكون الجيم ايضا للفجرة

الثالث

من المعارف اسم الاشارة واخره في التسهيل عن الموصول وضعا
مع تصريحه بانه قبله رتبة وحده كما قال ما دل على مسمى و
اشارة اليه المفرد مذكر عاقل وغيره اشر بذا وذه بسكون الهاء

الهاء وذه وذي بالياء وذي وتا كله على الانثى اقتصر فالثلث
او بغيرها وذان تثنية ذا بحذف الالف الاولى لسكونها وسكون
الالف الثنية يشار بها للمثنى المذكر المرتفع وتان تثنية تا بحذف
الالف لما تقدم يشار بها للمثنى المرتفع وانما لم يثن من الالفاظ
الانثى الا تا خذا من الالتباس وفي سواه اي سوى المرتفع وهو المنتصب
والمنخفض ذين للمذكر وتين للمؤنث اذكر تطع وباولى اشر
لجمع مطلقا سواء كان مذكرا ام مؤنثا عاقلا او غيره والقصر
فيه لغة تميم والمد لغة الحجاز ونحو القصر وهو حريبني على
الكسر لالتقاء الساكنين ولدى البعد اي في الاشارة الى ذي البعد ما نا او مكانا
او تنزله منزلته لتعظيم او تحقير انطقا مع الاسم بالكاف حال كونها
حرفا للخطاب دون لام او معه فقل ذاك او ذلك واختار ابن
الحاجب ان ذاك وعنى للمتوسط واللام ان قدمت على الاسم ها
للتنبيه فهي ممتنعة نحو ها ذلك الطارق المحمد و ممتنع
مع التثنية والجمع اما مد فبهنا او ههنا اشر الى داني المكان اي قريبه
وبه الكاف المتقدمة صلا في البعد فقل هناك وههناك او بثم
بفتح الثاء المثلثة فه اي انطق وبها في الوقف ثمة او هنا
بفتح الهاء وتشديد النون او بهنالك انطقن ولا تقل هاهنالك
او هنا بكسر الهاء وتشديد النون تنبيه ... على مفقد

ابن جبا ان هنا يا فى الذي ما هى هنا تبلو كل نفس ما سلفت و الى
من المعارف الموصول وهو قسمان حرفى واسمى فالحرفى ما اول مع ما بعده بالمصدر
وهو ان وان ولو وما وكى ولم يذكر المصنف هنا لانه لا يعد من
المعارف وذكره فى الكافية استطرادا فان توصل بالفعل المتصرف
ماضيا ومضارعا وامرا واما وان ليس ونعم الا ما سمع في ان
عسى ان يكون فمن مخففة المثقلة وان توصل باسمها وخبرها
وان خففت فكذلك لكن اسمها يحذف كما سياتى ولو توصل
بالماضى والمضارع واكثر وقوعها بعد ود ونحو وما توصل بالماضى
والمضارع والجملة اسمية بقلة وكى توصل بالمضارع فقط وهي
موصول حرفى لما فيذكره بالعد فلم فصل المذكور الذي وفيها لغات
تخفيف ليا وتشديدها وحذفها مع كسر ما قبلها وسكونه وحذفها
بعضهم من الموصول الحرفى وضعف فى الكافى والمفردة الانثى التى
وفيها ما فى الذى من اللغات والياء التي في الذى والتى اذا ما
ثنيا لا تثبت بعضهم قال للفرق بين تثنية المعرب والمبنى بل تلى
اليا وهو الذال والتا اولا النعات اى علامة التثنية ففتح
الذال والتاء لاجلها والنون منها اذا ثنيا ان تشدد مع الالف
وكذا مع اليا كما صحح الكوفيين واختيار المصنف فلا وجه
لفعل ابيا يعنى اللذان ياتيانها منكم ويتنا ارنا اللذين وتنون

من تثنية اسمى الاشارة ذين وتين تشديدا ايضا نحو فذانك برهانان
احدى ابنتى هاتين وتعويض مذ التشديد عن الياء المحذوفة
فى الموصول والالف المحذوفة فى اسمى الاشارة وقد يحذف النون من
اللذين واللتين كقطع ابن كليب الى عمى اللذا وقلى هما اللتالو
والذ تميم جمع الذى الاولى للعاقل وغيره وقد يجيء الجمع
المؤنث والجمع المذكر فيقلو وتبلى الاولى ليتلمى على الاولى
تراهن يوم الروع كالحدأ القبل فيعقل كغيره جمع
والذي ايضا الذين للعاقل فقط وجوبا ليا مطلقا رفعا
ونصبا وجرا ولم يعرف فى الحالة مع ان الجمع حقيقة الا
ان الذين كما سبق للعقلاء فقط والذي عام له ولغيره فلم
يجر على سنن الجمع المتمكنة وقد تعمل الذى بمعنى الجمع لمثل
الذي استوقد نارا وبعضهم بالواو رفعا نطقا قال الغن
من صلحون صبا بالذى والذين واللتى والاولاء واللائى
واللواتى التي قد جمعا واللاء كالذين نزرا وقعا فالاباء
بات منا علينا اللاء وقد مهد الحجور فى تساى ما ذكر من
الذى والتى وفرعهما اى نطلق على ما تطلق عليه بلفظ واحد
وهي مختصة ما بالعاقل ويكون لغيره ان نزل منزلته نحو من القطا
هل يعير جناحه لعلى الا ما قد يحيى الطير او اختلط نحو تغليبا الكل

نحو قل لا يعلم من في السموات والارض او اقترن به في عموم فصل بمن
فمنهم من يمشي على بطنه لاقترانه بالعالم في كل دابة وما اي وتستعمل ما
ذكروا الذي والتي وفرعهما وهي صالحة لما لا يعلم ولغيره
كما قال في شرح الكافية جماعة لكن الاولى جعلها لما لا يعلم نحو والله
خلقكم وما تعملون ولهذا ذكر كثير انها مختصة بما لا يعلم وعكس
من وذلك وهم ومن وردها نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء والآية تشاء وما ذكر من ان الذي والتي وفرعهما
تاتي للعالم وغيره على السوى كما يفهم من عبارة المصنف وهم من كلامه
الفا موصولا اسميه وهو كذلك بدليل عود الضمير اليها في نحو قولهم
قد افلح المتقي ربه وقال المازني موصولة حرفية ويرد بانه لو كان
كذلك لانسبك بالمصدر وقال الاخفش حرف تعريف وكذا اي كما وقع في
بعدها في كونها تستعمل الذي والتي وفرعهما ذو عند طي قد
كما نقله الازهري نحو وبئري ذو حفرت وذو طويت ويقال ذو
وذو فعلا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن وبعضهم
ذكرها ابن جني كقولهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وكان
ايضا لكلها اي لكل بعضهم كما ذكره في شرح الكافية ذات مبنية على
الضم نحو بالكرامة ذات اكرمكم الله به وقد تعرب اعرابا
وموضع الرفع اي عند بعضهم ذوات مبنية على الضم نحو

ببعض بعيرها تو وقد تعرب اعرابا فلا تثنى ذو ولا تجمع فيقال ذوو وذوي
وذو وذوا ويقال في ذات ذاتا وذوات ومثلها فيما تقدم ذا اي وقع
بعد ما استفهاما او من اختها اذا لم تلغ في الكلام بان تكون زائدة
او تصير الجميع لا استفهاما ولم تكن للاشارة كقولك الا التثنية
ما ذا جاء او من ذا جاءه ما اذا الغيث كقولك لما ذا جئت وكالاشارة
كقولك اما ذا التتوى ولم يشترط الكوفيون تقدم ما او من مستدلين
بقوله تعالى وهذا تحملين طليق واجيب بان هذا طليق جملة اسمية
حال اي محمولة وقال الشيخ سراج الدين البلقيني يجوز ان يكون
فيه الموصول عنوان يجعل هذا موصولا والتقدير انا الذي
على حالة قوله تعالى فهو الله مانا لكم وما نيل منكم نعتقد فوق ولا منقار رب
ايها الذي قلتم وقال ولو ان احدا تحمل اي وهذا تحملين طليق على هذا
التقدير او متعين وكلها اي كل الموصولات تلزم بعد صلة
على ضمير لتم العائد لائق بالموصول مطابق له افرادا وتذكيرا وغيرهما
مشتملة ويجوز في ضمير وما التمام اللفظ والمعنى وجملة خبرية
خالية من معنى التعجب معهود معناها للمخاطب او شبهها من الظرف والمجرور
اذا كانا تامين الذي وصل الموصول كمن عندك والذي في الدار الذي
ابنه كفل ويتعلق الظرف والمجرور الواقعان صلة بمحذوف وجوبا صفة
صريحة اي خالصة الوصفية كاسم الفاعل والمفعول صلة الالف واللام

غير الحا وهي التي غلب عليها كالحج وكونها توصل بتعجب وبنوع الفعل
قل ومنعها ابن بالحكم الذي حكوه ولحيلى في فعل المدح قال
متمكن من ان يقطع المرضي وعقد بانه لوقاله لوقع في محل اشد
من جهة عدم تانيث الوصف المسند الى المؤنث اما وصلها بالجملة
نحو القصا الوسوءهم فضرورة باتفاق كما فيما تقدم وقد
تستعمل بالتاء المؤنث واعربت لما تقدم في المعرب والمبني ما دامت
لم تقتضه لفظا والحالات صدر صلتها ضمير مبتدأ انحذف او ما بعدها
مضافا وصدر صلتها مذكورا او غير مضافا وصدر صلتها محذوف فانا
او مذكورا فان اضيف وحذف صدر صلتها بنيت قيل لتوكيد شبهها
بالحرف حيث افتقارها الى ذلك المحذوف قلت
موجودة في الحالة الثانية فيلزم عليها بناؤها فيها على ان
بعضهم قال به فيها نقله الرضي وهو يرد نفي المصنف الخلاف
واعرابها لتوينا وهاء على الضم لشبهها بقبل وبعد في ذكر كل منها
بعينه ومثال بنائها في الحالة الرابعة قراءة الجمهور لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد بالضم وبعضهم كالخليل ويونس عرب
ايا مطلقا وان اضيف وحذف صدر صلتها وقرئ شاذا في الاية
الثانية بالنصب وقلت قراءة الضم على الحكاية اي الذي يقال فيه ايهم
اشد وفي ذا الحذف اي حذف الصدر الذي هو لقا ايا غيراي

مرعية يقتفي اي يتبع وليس اي اشار الى ان استطل وصل
اي يوجد طول في نحو هو الذي في السماء اله وفي الارض اله
اي الذي هو في السماء اله وان لم يستطل الوصل فالحذف نزر اي قليل
كقول من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه اي بما هو سفه وابوا اي امتنع
النجاة فقط ان يختزل اي يقتطع العايد اي يحذف ان صلح
الباقي لوصل مكمل كان يكون جملة او ظرفا او مجرورا تاما لانه
لا يعلم الحذف منه حينئذ والحذف عندهم كثير منجلي في عايد متصل
ان انتصب وكان ذلك النصب بفعل تام او كان اوبنا قصا او وصف
غير صلة الالف واللام فالمنصوب بالفعل كمن نرجو يهب اي الذي نرجوه
يهب اي يعطي وكقوله وغير الخير ما كان عاجلة كذا فالمص
خلافا فالفعل والمنصوب بالوصف ليس كالمنصوب بالفعل في الكثرة
كقوله ما الله موليك فضل اي الذي الله موليكه فضل فلا يحذف
المنفصل كجاء الذي اياه ضربت ولا المنصوب بغير الفعل
او الوصف كالمنصوب بالحرف كجاء الذي انه قائم ولا المنصوب
بصلة الالف واللام كجاء الذي انا الضاربه ذكره في التسهيل
كذاك يجوز حذف ما بوصف بمعنى الحال او الاستقبال خفضا مضافا فيه
اليه كانت قاض الواقع بعد فعل امر من قضى اشارة الى قوله فاقض
ما انت قاض اي قاضيه فلا يحذف المخفوض بغيرها كجاء الذي انا غلامه

ومضروب به وضعا امس كذا يجوز حذف الضمير لانه جر اي بمثل الحرف
الذي الموصول جر لفظا او معنى ومتعلقا كمر بالذي مررت اي به
فهو اي محسن فاضح حذفه بغير ما جل الموصول لفظا كمررت بالذي اي غضبت
عليه ومعنى كمررت بالذي مررت على زيد او متعلقا كمررت
بالذي فرحت به لم يجز الحذف الخامس المعرف باداة

التعريف اي بالة ال الجلية اهل هي حرف تعريف او اللام
فيه خلاف فالخليل على الاول ورجحه المص في شرح التسهيل
والتكملة فالهمزة همزة قطع وصلت والجمهور كما قال ابو البقاء
في شرح التكملة على الثاني فالهمزة اجتلبت للنطق بالساكن
المص فصل زيادة همزة الوصل بان همزة ال وصل ليستغرب جهة
لهذا القول ولسيبويه قول اخر ان الجملة هي حرف تعريف والالف
وعرفت اي اي ان ادخلت تعريفه قل فيه النمط ونمرق
يطرح في الهودج والجمع انماط واعلم ان ال التي للتعريف ان
افراد الجنس ان يحل محلها كل على سبيل الحقيقة وللاستغراق
ان يحل على سبيل المجاز ولبيان الحقيقة ان لم يحل محلها
الماهية من حيث هي وللتعريف العهد الذهني والحضوري و
الذكري وقد تكون زائدة بان كان ما دخلت عليه معرفا بغيرها
كاللات اسم صنم كان بمكة والعزى اسم الشجر الحارث وهو لتضمنه معنى ال

الحضورية

الحضوري قيل بل الغلبة لكونهم جعلوه متضمنا معنى ال الحضورية وجعلوا ال الموجودة
زائدة ومبنيا على الحذف لانقطاع الكتابة وكانت فيه ليكون مبنيا على ما يستحقه الظرف
والذين ثم اللاتي جمع التي ونحوها على القول بان تعرف الموصول
بالصلة اما على القول بان تعريفه باللام ان كانت فيه وبنيتها
ان لم يكن فليست زائدة وتزاد زيادة غير لازمة بان دخلت لاضطرار
كبنات الاوبر في قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر
ونحو الحكم كذا وطبت النفس في قوله رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس
يا قيس عن عمرو اراد نفسا وقول الشارح معنا التعريف البيت
وبعضها على الاول المتفق عليه ان الاولى للمح ما في وجه للحال او
الذي قد كان عنه نقل كالفضل تسمية به تفاؤلا بانه يعيش
بغير فضل والحارث تسمية به تفاؤلا بانه يعيش ويحرث والنعمان
فذكرها اي ال ونحوها بالغلبة الى التعريف شيئا وقد يصير علما
بالغلبة مضافا كابن عباس وابن عمر وابن مسعود للعبادلة
او مصحوب ال كالعقبة لايلة والمدينة لطيبة والنجم للثريا
والله صار علما بغلبة ايضا لا تنزع منه نداء ولا غيره
كما قال في شرح التكملة ونحو الذي من الاسم الله صار علما بغلبتها
ان تنادي او تضف وجب نحو يا اعشى ونابغة الوسوم وغيرها
اي غير النداء والاضافة قد ينحذف في قلة نحو اعشى طالعا و
باب الابتدا قد حكا المبتدا على الفاعل

تبعاً لسيبويه وبعضهم الفاعل فذهب الى الفصل بين في ان اصل المرفوعات المبتدأ
او الفاعل وجه الاول ان المبتدأ مبدوّ به في الكلام وانه لا يزول عن كونه مبتدأ
وان تأخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل ومعمول والفاعل
معمول لا غير ووجه الثاني انه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول
وليس المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين المعاني
ثم المبتدأ اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة مخبر عنه او وصف
رافع لمكتفى به فالاسم يعم الصريح والمأول والقيد الاول يخرج
اسم باب كان وان والمفعول الاول من باب ظن والثاني يدخل نحو بحسبك
درهم على ان يجعلنا العقل والكافيجي يرى انه خبر مقدم وان المبتدأ درهم
نظرا الى المعنى والثالث يخرج اسماء الافعال وتفصيله صفة ويكون رافعا لمكتفى
يخرج نحو أقائم ابواه زيد اذا علم الخبر فنزل الى المتقاعد عن الحد
مبتدأ ليس له خبر ان قلت زيد عاد ... عنه
الحلبية وأول مبتدأ والثاني فاعل او نائب اغنى عن خبره
كل وصف اعتمد على الاستفهام ورفع ظاهرا او مضمرا بارزا نحو أسار ذان وقس
على ذا التثنية نحو كيف جالس الزيدان وامضروب العمران ولا يجوز كونه
اذا رفع ضميرا مستترا نحو قاعدا زيد قائم ولا قاعد وكذا مستقرا في
اعتماده على حرف النفي نحو ما خليل ... وبعده ... وغير قائم الزيدان وما مضروب
العمران وقال الاخفش والكوفيون يجوز كون الوصف مبتدأ وله فاعل يغني عن الخبر

على النفي فهو ان ما ناجح الواشد بغضهم اي محب الهند والثاني وما بعده
مبتدأ مؤخر وفي الاول الصفة بالرفع خبر عنه مقدم عليه لانه وصف الافراد
وهو التثنية والجمع ليطابق اي مطابقا لما بعده استقر كون الوصف
نحو أقائمان الزيدان واقائمون الزيدون ولا يجوز كون الوصف مبتدأ وما
بعده خبر لانه اذا اسند الى الظاهر يجوز علامة التثنية والجمع كالفعل
فان طابقه في الافراد نحو أقائم زيد جاز كون ما بعد الوصف فاعلا او
مسد الخبر وكونه مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما والجمع المكسر كالمفرد
وكذا الوصف المطلق على المفرد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة نحو اجنب الزيدان
ورفعهما مبتدأ بالابتداء وهو تجرده من العوامل اللفظية وقيل
بجعل الاسم ولا يخبر عنه كذلك ورفع خبر المبتدأ وهو الصحيح
الذي نص عليه سيبويه لانه طالبه وقيل بالابتداء لانه اقتضاهما فعمل فيهما
ورد بان اقوى العامل وهو الفعل لا يعمل رفعين فالضعيف اولى وقيل
بالابتداء والمبتدأ وقال الكوفيون ترافعا اي كل منهما رفع الآخر
فلا نظير له في العربية والخبر هو الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ
غير الوصف كالله ربنا اي محسن لعباده والايادي شاهدة وهو مفرد اي
الخبر والمراد به ما للعوامل تسلط على لفظه فيشمل ما هو مجموع نحو هذا
زيد وما عمل الجر كزيد غلام عمرو والرفع كزيد قائم ابوه والنصب
نحو ... ابوه عمرا وبالجملة بشرط ان يكون حاوية معنى المبتدأ الذي سيقت له

اي النعم

اي فيهما بعضا اي كيفهما لبعضه تقدم في الجملة وهو اما ضمير كزيد قام ابوه كما تقدم
بعدهما اي منها واسم اشير به اليه للباس التقوى ذلك خير ويغني عنه تكرار
المبتدا بلفظه كالحاقة ما الحاقة وعموم في الخبر يشمل المبتدا فنعم نحو زيد نعم الرجل
اشفوا فحذف [illegible] الصالحين انا لا نضيع اجر من احسن عملا وان تكن الجملة بتاويل
مفرد كالخبر في المبتدا الجائز الرابط كنطقي اي منطوقي الله حسبي كفى والحمد لله
والمراد بها كما قال في شرح الكافية ما يشتق متضمن معنى فعل وحروفه
فارغ اي خال من الضمير عند البصريين لان تحمل الضمير فرع عن كونه صالحا
صالحا للرفع بالحرف على الفاعلية وليس بمتصل على الفعل وما يقوم مقامه
وذهب الكوفيون الى انه يتحمل وان يشتق الخبر المفرد اوما في المشتق
كهذا اسد اي شجاع فهو ضمير مستكن اي مستتر فيه هذا اذا لم يرفع
ظاهرا فان رفعه لم يتحمل وان جرى على غير من هو له فافادا حكم ذكره بقوله
وابرزنه اي الضمير وجوبا مطلقا سواء امن اللبس ام لم يؤمن حيث تلا اي تبع
ذلك الخبر بعد ما اي مبتدا ليس معناه اي معنى ذلك الذي له اي للمبتدا
محصله بل محصل الغير اي كان وصفا جاريا على غير من هوله كزيد
عمرو ضاربه هو وزيد هند ضاربها هو واجاز الكوفيون [illegible] ان امن
اللبس [illegible] واخبروا عن المبتدا بظرف نحو والركب اسفل منكم
او بحرف جر مع مجروره كالحمد لله [illegible] ناوين معنى [illegible] اي مقدرين له متعلقا اسم فاعل
او فعلا وهو الخبر في الحقيقة ولا يكون الا كائنا او استقر وما في معناهما من الكون

بكائن

كتاوجد ونحوهما وقع [illegible] يجب هذا المتعلق وشذ التصريح به في قوله فانت لدى
بحبوحة الهون كائن ثم ان قدر اسم فاعل وهو اختيار المصلحين
تقديره اسم فاعل ولانه لا يقع بعد اما [illegible] الفعل فهو من قبيل المفرد
وان قدر فعلا وهو اختيار ابن الحاجب لوجوب تقديره في الصلة فهو
من قبيل الجملة ولا يخفى ان [illegible] وحكمه [illegible]
بنا آخر واعلم ان اسم الزمان يكون خبرا عن الحدث نحو القتال يوم الجمعة
لان الاحداث المتجددة ففي الاخبار عنها به فائدة [illegible]
ولا يكون اسم زمان خبرا عن مبتدا جثة فلا يقال زيد يوم الجمعة
وان يفد الاخبار بان كان المبتدا عاما [illegible] خاصا او كان
اسم لذا مثل اسم المعنى في [illegible] وفي [illegible] فاخبر [illegible]
كذا والورد في ايار ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما دام الابتداء
بها لم تفد لانه لا يخبر الا عن معروف فان افاد جاز وحصول الفائدة بامور
احدها ان يتقدم الخبر وهو ظرف او مجرور مختص كعند زيد نمرة
وفي الدار رجل والثاني ان يتقدم عليها استفهام نحو هل فتى
فيكم والثالث ان يتقدم عليها نفي نحو ان لم يكن خل لنا فما خل لنا
والرابع ان تكون موصوفة بوصف اما مذكور نحو رجل من الكرام عندنا
او مقدر نحو شر اهر ذا ناب اي عظيم على احد التقديرين وكذا
ان كان فيها معنى الوصف نحو رجيل عندنا اي رجل حقير وكما خافا

اتفاقا بالعكس واذا المفاجاة

فصوف صوفي كوفي خير من كافر والخامس ان تكون عاملة فيما بعدها نحو رغبة في الخير خير

والسادس ان تكون مضافة نحو عمل بر يزين وليقس على ما ذكر ما لم يقل

بان يجوز كلما وجدت فيه الافادة كان تكون فيها معنى التعجب نحو ما احسن

زيدا او تكون دعاء نحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين واشترطا

كونها في جواب نفي او جواب سؤال كرجل لمن قال من عندك وعامة ككل يموت او

تالية لاذا الفجائية كخرجت فاذا اسد لنا او واو الحال كقوله

سرينا ونجم قد اضاء وقد توجد الافادة في شيء مما ذكر

كقولك شجرة سجدت وبقرة خير من جرادة والاصل في الاخبار ان تؤخرا

لانها وصف في المعنى للمبتدأ فحقها التاخير كالوصف وجوزوا التقديم

اذا لا ضرر اي حاصل اللبس وفهم من كلامه ان الاصل في

المبتدأ التقديم فامنعه اي تقديم الخبر حين يستوي الجزءان

عرفا ونكرا اي ان يكونا عادمي بيان نحو زيد صديقك لا الذي سبق

فان كان ثمة قرينة جاز كقوله بنونا بنو ابنائنا وكذا يمتنع تقديم

الخبر اذا ما الفعل الرافع لضمير المبتدأ المستتر كان هو الخبر نحو زيد

قام لالتباس المبتدأ بالفاعل فان رفع ضميرا بارزا جاز التقديم

نحو قاما الزيدان واسروا النجوى الذين ظلموا كذا قيل واعترضه

والد في حاشيته على شرح ابن الناظم بانه

لفظا فينقطع الدليل بالفاعل او قصد استعمال المنحصر

يعني مجعول فيه كانما زيد شاعر وما زيد الا شاعر اي ليس الا شاعر فلا يجوز التقديم

لئلا يوهم عكس المقصود ونحو وهل الا عليك المعول واذ يوهم

عكس المقصود او كان الخبر مسندا لذي لام ابتداء اي لمبتدأ فيه لام الابتداء

نحو لزيد قائم فلا يجوز التقديم لان لها صدر الكلام ولو تركه

لفهم مما بعده او كان مسند المبتدأ لازم الصدر بنفسه وحينئذ

كمن لي منجدا ونحوه من وافقه واذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا

او مجرورا او جملة كما في شرح التسهيل نحو عندك درهم وفي الدار رجل

وقصدك غلامه رجل فاعلم انه ملتزم فيه تقدم الخبر لئلا يلتبس

الابتداء بالنكرة كذا يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه اي على ملابسه

مضمر مما اي مبتدأ به عنه مبينا يخبر نحو في الدار صاحبها

اذ لو اخر عاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة تنبيه عبارة الكتاب

في هذه المسألة اولى لتعلقه ضمير في المبتدا وقال المص في نكته عبارة

قلقة على المتعلم ولو قال او كان في المبتدا ضمير لكفاه انتهى

وانت ترى ما في عبارة المص هنا من القلاقة وكثرة الضمائر المقتضية

للتعقيد وعسر الفهم وكان يمكنه ان يقول كما في الكافية وان يعد للخبر ضمير من مبتدأ يجب له التاخير

كذا يجب التقديم اذا كان الخبر يستحق التصدير كما في نحو اين من

علمته نصيرا وخبر المحصور قدم ابدا كما لنا الا اتباع احمد

اذ لو اخر قيل وما اتباع احمد الا لنا اوهم الحصر في الخبر خرج ما يعلم

ورکیم جهانی هرچه که زیده برخوردار ... جهانی فرزند ... برخوردار

يبدأ في المبتدأ قبل

المبتدأ والخبر جائز في الحذف كما تقول زيد لمن قال من عندك ونحو
سائل كيف زيد اي صحيح فزيد المبتدأ استغنى عنه الخبر
وبعد لولا الامتناعية غالبا اي في القسم الغالب منها اذ هي
على قسمين قسم يمتنع فيها جوابها بمجرد وجود المبتدأ بعدها وهو
الغالب وقسم يمتنع لنسبة الخبر الى المبتدأ وهو قليل فلا وجه حذف
الخبر حتم نحو لولا زيد لاتيتك اي موجود والثاني حذف جائز اذا
دل عليه دليل نحو ... اذا لم يدل نحو لولا قومك حديثو عهد بالجاهلية
لهدمت الكعبة وتتمة كلامه فيما كان لولا ما صرح به ابن النحاس

فجعلت لها بابين

وفي المبتدأ الواقع نص يمين نحو اي حذف الخبر وجوبا اي مستقر
لعمرك لافعلن كذا اي قسمي فان لم يكن نصا في اليمين لم يجب الحذف
وكذا يجب الحذف اذا وقع المبتدأ بعد واو قد عينت مفهوم مع
وهو المعية كمثل كل صانع وما صنع اي مقترنان فان لم تكن
الواو نصا في المعية لم يجب الحذف نحو كل امرئ والموت يلتقيان و
كذا اذا كان المبتدأ مصدرا او مضافا الى مصدر وهو قبل حال
لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ الذي ضربي زيدا قائما المصدر
كضربي العبد مسيئا مسيئا حال سد مسد الخبر الذي محذوف والاصل
حاصل اذا كان مسيئا فحذف حاصل ثم الظرف وان مضافا الى المصدر
اتم تبييني الحق منوطا بالحكم فاتم مبتدأ مضاف الى المصدر وهو حال

مسد الخبر وتقيده كما تقدم وخرج بتقييد الحال بعدم صلاحيتها للخبر ما يصلح
فالرفع فيه واجب نحو ضربي زيدا شديد تتمة يجب حذف المبتدأ
في مواضع احدها اذا اخبر عنه بنعت مقطوع كمررت بزيد الكريم كما ذكره
في اخر النعت الثانية اذا اخبر عنه بمخصوص نعم كنعم الرجل زيد كما ذكره
في باب نعم الثالث اذا اخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعل كصبر جميل
اي صبري الرابع اذا اخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن اي
يمين ذكرها في الكافية والخبر وابا اثنين اي بخبرين او باكثر من اثنين
عن مبتدأ واحد سواء كان الاثنين في المعنى واحدا كالرمان حلو
حامض اي مز ام لم يكن كهم سراة شعراء ونحو ذلك وانت فهذا
بتي مقيظ مصيف مشتي ويجوز الاخبار باثنين عن مبتدأ نحو زيد
وعمرو وكاتب وشاعر

ولما فرغ المصنف من ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق به شرع في نواسخه فقال

كان واخواتها ترفع كان المبتدأ حال كونه اسما لها والخبر تنصبه خبرا لها
ككان زيد سيدا عمرو ككان فيما ذكر ظل بمعنى اقام نهارا وبات بمعنى اقام
ليلا واضحى واصبح وامسى بمعنى دخل في الضحى والصباح والمساء
وصار بمعنى تحول وليس وهي لنفي الحال وزال بمعنى انفصل
التي مضارعها يزال نحو كنت برحا بمعنى زال ومنها انفك
وفتئ وانفك وهذه الاربعة الاخيرة شرط اعمالها ان تكون مسبوقة بنفي
او نهي او دعاء او نفي طبعه ومثل كان دام بمعنى بقي واستمر لكن شرط

لا يزال الله محسنا اليك

اولو

او بدليل

ان يكون مسبوقا بما المصدرية الظرفية كاعط ما دمت مصيبا درهما وقد يستعمل بعض هذه الافعال
بمعنى بعضها فيستعمل كان وظل واضحى واصبح وامسى بمعنى صار نحو فاصبحتم بنعمته
فكانت هباء وظل وجهه مسودا ثم الحق بصار في معناها وعملها آض
ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح
ذكرها في التسهيل واعلم ان هذه الافعال على اقسام ما له مضارع وامر ومصدر
ووصف وهو كان وصار وما بينهما وما له مضارع دون امر ووصف
دون مصدر وهو زال واخواته وما لا مضارع له ولا امر ولا مصدر
وهو ليس ودام وغير ماض منها قد عمل ان كان غير الماضي استعمل كقوله
لم اك بغيا قل كونوا حجارة وكونك اياه وكائنا اخاك ولست بكائن
وفي جميعها توسط الخبر بين الفعل والاسم اجز وخالف ابن معطي في دام وقد
لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم
في [illegible] ولا يسبق عالم [illegible] خبر [illegible]
او اقترن الخبر بالا او كان الخبر مضافا الى ضمير يعود على ما التبس بالخبر
فينفعل الخبر [illegible] الافعال الا ما يذكر [illegible] وكل سبقه دام حظر
اي منع لانها لا تعمل [illegible] صلة لما والصلة لا تتقدم [illegible] ومثلها كل
فعل قارنه حرف مصدري وكذا [illegible] كما ذكره ابن [illegible] كذا سبقه خبر
بالتنوين ما النافية كما [illegible] عمله الفعل لم تكن [illegible]
[illegible] لان لها صدر الكلام فان كان النفي بغير ما

جاز التقديم [illegible] في شرح الكافية ومنع سبق خبر ليس اصطفي اي اختير وفاقا
وابن السراج والمبرد واكثر المتأخرين قال في شرح الكافية قياسا على عسى
فانها مثلها في عدم التصرف والاختلاف في فعليتهما وقد اجمعوا
امتناع تقديم خبرها انتهى وفرق بينهما بان خبر عسى متضمن
ما له صدر الكلام وبعض وليس قلت ليس ايضا متضمنة معنى ما له الصدر
وهو حرف النافية وذهب بعضهم الى جواز التقديم مستدلا
معمول في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واجيب بان
الظرف يتسع فيه [illegible] من الخبر ما يجب تقديمه على الفعل كما لو كان له
ما يجب تأخيره عنه كما كان زيد الا في الدار وذو تمام من الافعال
ما برفع يكتفي عن المنصوب نحو وان كان ذو عسرة اي حضر
كان اي حصل ظل اليوم اي دام ظله بات فلان بالقوم اي نزل بهم
ليلا فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في
والصباح خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت و
سواه اي سوى المكتفي بالمرفوع ناقص يحتاج الى المنصوب
فتئ وليس وزال التي مضارعها يزال دائما قفي اي تبع ما
زال التي مضارعها يزول فانها تامة نحو زالت الشمس [illegible] على
العامل بالنصب لا يقع بعد معمول الخبر سوى [illegible]
على الاسلام ولا يلي كان [illegible] زيدا كان اخذا فالكوفيين

وكان طعامك آكلا زيد لخلو فلا بد على ان تقدم الخبر على الاسم وعلى معموله
نحو كان آكلا طعامك زيد فظاهر عبارة المتن جائز لان معمول الخبر لم يل
العامل وبه صرح ابن كيسان حاكيا فيه الاتفاق وصرح انه يجوز
تقديم المعمول على نفس العامل الا اذا نظرنا الى المعمول او المجرور فانه
يجوز ان يلي العامل نحو كان عندك زيد مقيما وكان فيك زيد راغبا
ومضمر الشان اسما انو ان وقع لدى تركيب العرب موهم اي
في الوهم اي الذهن ما استبان انه امتنع وهو ايلاء العامل
معمول الخبر وهو غير ظرف ولا مجرور كقوله بما كان اياهم عطية عودا
فاسم كان ضمير الشان مستتر فيها وعطية مبتدا وخبره عود
واياهم مفعول عود والجملة خبر كان وقد تزاد كان بلفظ الماضي
بين ثنا الكلام وشذ زيادتها بلفظ المضارع نحو انت تكون ماجد
نبيل واطردت زيادتها بين ما وفعل التعجب كما اصح علم من تقدما وبين
الموصول والصلة نحو جاء الذي كان اكرمته والصفة والموصوف نحو جاءني رجل
كان كريم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والمبتدا وخبره
نحو زيد كان قائم وشذت بين الجار والمجرور نحو على كان المسومة
العراب وغير كان لا تزاد وشذ زيادة امسى واصبح كقولهم ما اصبح
ابردها وما امسى ادفاها ويحذفونها مع اسمها ويبقون الخبر وكثر ذا
بعد ان ولو الشرطيتين كثيرا ذا الحذف اشتهر كقوله المرء مجزي بعمله ان

خيرا ان كان عمله خيرا وقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ولو كان
ملكا وقل بعد غيرهما كقوله من لد شولا فالى اتلائها اي لدن كانت
شولا وحذف كان مع خبرها وابقاء الاسم ضعيف وعليه ان خير فخير بالرفع
اي ان كان في عمله خير وبعد ان المصدرية تعويض عنها بعد ما
ارتكب كمثل اما انت برا فاقترب الاصل لان كنت برا فحذف اللام
للاختصار وتم كان له فانفصل الضمير وزيدت ما للتعويض وادغمت
النون فيها للتقارب ومثله ابا خراشة اما انت ذا نفر فيه تحذف كان
مع اسمها وخبرها ويعوض عنها ما بعد ان الشرطية وذلك كقولهم افعل
هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره ذكره في شرح التسهيل وفي مضارع
لكان ناقصة او تامة منجزم بالسكون لم يله ساكن ولا ضمير متصل تحذف
نون تخفيفا نحو قوله ولم اك بغيا وان تك حسنة فحذف في غير المجزوم
بالحذف او المتصل او ضمير ونحو حيث بالتنوين ما الذي هو بالجملة

باب

ما ولا ولات وان المشبهات بليس اعمال ليس في رفع الاسم ونصب الخبر
اعملت ما النافية عند اهل الحجاز نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم دون زيادة
ان النافية فان وجدت فلا عمل لها نحو ما ان انتم ذهب ولا صريف
وبعد انتقاض نفيها بالا فان انتقض وجب الرفع كقوله ما انتم الا بشر
مثلنا ومع ترتيب زكن اي علم وهو تقدم الاسم على الخبر فلو
تقدم الخبر وهو غير ظرف ولا مجرور وجب الرفع نحو ما قائم زيد وكذا لو كان ظرفا

كما هو الظاهر هنا التسهيل وصرح به في الكافية بعضها الغاية لانه

وسبق معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور مبطل عملها نحو

طعامك زيد آكل فان تقدم وهو مجرور او ظرف كما انت [illegible]

ابقاء ذلك العمل لان الظرف والمجرور يغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما ورفع

بلكن وبل بعد خبر منصوب بما الزم ذلك الرفع حيث حل محلها نحو ما زيد قائما

لكن قاعد بالرفع خبر مبتدا محذوف اي لكن هو قاعد [illegible] المعطوف [illegible]

ولا تعمل الا في النفي فان كان معطوفا بغيرهما نصب وتعدد ليس حرف

الباء الزائدة الخبر نحو اليس الله بعزيز وما ربك بغافل ولا فرق

الحجاز والتميمية كما قال في شرح الكافية [illegible] انما دخلت الكون خبر

منفيا لا لكونه منصوبا يدل لذلك دخولها في نحو لم اكن بقائم [illegible]

دخولها في نحو كنت قائما [illegible] يجوز في المعطوف على الخبر النصب

وبعد لا ونفي كان قد يجر الخبر بالباء نحو [illegible] وشفاعة بمغن لم اكن [illegible]

قال ابن [illegible] في النكرات اعملت كليس لا النافية بشرط بقاء النفي

والترتيب نحو [illegible] على الارض باقيا [illegible] كما في [illegible] اعمالها

نحو لا انا باغيا سواها [illegible] خبرها نحو فانا ابن قيس لا براح [illegible]

[illegible] وهي لا زيدت عليها التاء [illegible] على المشهور وان بالكسر

النافية العاملة [illegible] ان هو مستوليا على احد الا [illegible]

وما اوردته كالتاء والاول [illegible] اهملت [illegible]

فشا

فشا كما تقدم العكس [illegible] الخبر [illegible] الاسم قل وقوي [illegible]

مما [illegible] ولا يجوز ذكرهما معا لضعفهما

الثالث

من النواسخ افعال المقاربة وفي تسميتها بها تغليب اذ منها ما هو للشروع

وما للرجاء [illegible] فيما تقدم العمل كان لكن المقاربة حصول الخبر وعسى

لترجيه لكن قد [illegible] غير [illegible] لحصول خبر وانما المراد به الاسم المفرد

كما صرح به في شرح الكافية كقوله اني عسيت صائما [illegible] ما كدت آيبا الكثير

مضارعا [illegible] بدا ان بعد عسى [illegible] نحو عسى الله ان [illegible]

يكون [illegible] فرج قريب والكثير فيه اتصالها [illegible] عسى ربكم ان يرحمكم

وخبر كاد الامر فيه عكس فالكثير تجرده من ان نحو وما كادوا

يفعلون ويقل اتصالها نحو قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولكن اختصاص بان

جعل خبرها حتما بان متصلا فلم يجرد منها لا في الشعر [illegible]

نحو حرى زيد ان يقوم [illegible] الترجي لكن هذا

نحو اخلولق السماء ان تمطر [illegible] ويسلك كثيرا اتصال الخبر بان نحو

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا

وانتفاء ان خبرها [illegible] نحو [illegible] في بعض [illegible]

بواقعها ومثل كاد في الاصح كرب بفتح الراء فالكثير تجرد خبرها

من ان نحو كرب القلب من جواه يذوب واتصالها قليل نحو [illegible] كربت [illegible] قها

ان تقطعها وقيل لا يتصل به اصلا [illegible] ان [illegible] الشروع [illegible]

نحو دال على الحال وان ملك كالانشاء الفتى يحدا اى يغنى للاول وطفق
زيد يعدو ويقال طبق بالباء كذا جعلت نظم واخذت انكلم وعلق
زيد يفعل وزاد فى التسهيل هب قال فليسه وهو غريب جدا وعجب
يصلي واستعملوا منها الا مضارعا كاد وكاد لاغيرها نحو يعود يكاد زيتها
يضيء وزاد فى الموشح اوشك نحو فموشكة ارضنا ان تعود وحكى
شرح الكيا استعمال اسم الفاعل من كاد وفي الجوهري مضارع طفق قال فى
شرح التسهيل ولا رواه لغيره وجاء اسم فاعل كرب وفى الكتاب مضارع
جعل وحكى الاخفش مضارع طفق والمصدر منه ومن كاد بعد عسى و
اخلولق واوشك قد يغنى بان يفعل عن ثان فقد وهو الخبر نحو
عسى ان يقوم فان والفعل فى موضع رفع لعسى لسد الجزئين
كما سد مسد كل فى قوله احسب الناس ان يتركوا هذا ما اختاره المص
وجعل من الافعال ناقصة ابدا وذهب جماعة الى انها تامة
مكتفية بالمرفوع ويجرد من الضمير عسى واخلولق واوشك
او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكر وافعل على التجريد وهو
لغة اهل حجاز الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وعلى الاضمار
الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا والفتح والكسر اجز
فى السين من عسى اذا اتصل بها تا الضمير او نا نحو عسيت
عسينا عسين انتقا الفتح بالاتفاق اى اختيار من كر ما علم

وشذ اسم فاعل لهما

عسى

الرابع

اما ان تقديم الفتح على الكسر اما خارج لسهمه وبقى القول لانا فعا
من النواسخ ان واخواتها وهى الحروف المشبهة بالفعل فى كونها
رافعة وناصبة وفى اختصاصها بالاسماء وفى دخولها على المبتدا
والخبر وفى بنائها على الفتح وفى كونها ثلاثية ورباعية و
خماسية كعدد الافعال لكن ان وان اذا كانتا للتاكيد والتحقيق و
ليت للتمنى ولكن للاستدراك ولعل للترجى كان للتشبيه
عكس ما لكان من عمل ثابت اى نصب الاسم ورفع الخبر كان زيدا
عالم بانى كفو ولكن ابنه ذو ضغن اى حقد وراع ذا الترتيب
وهو تقدم الاسم على الخبر لانها غير متصرفة الا فى الخبر الذى
هو ظرف او مجرور فيجوز للثان تقدم كليت فيها او هنا
غير البذى اى السليط بمعنى فحش وبذى تقديم فى نحو ان والذى
صاحبها وهمز ان افتح وجوبا لسد مصدر مسدها بان تقع فاعلا
او نائبا عنه او مفعولا غير محكية او مبتدا او خبرا عن اسم معنى غير
قول او مجرورة او تابعة لشىء من ذلك وسوى ذاك اكسر وجوبا
وقد فصح عن ذلك السوى بقوله فاكسر ان اذا وقعت فى الابتدا كما
انا انزلناه اجلس حيث ان زيدا جالس جئتك اذ ان زيدا امير واذا
وقعت فى بدء صلة اى اولها نحو ما ان مفاتحه فان لم تقع فى الاول
لم تكسر نحو جاء الذى فى ظنى انه فاضل وحيث وقعت ثانيا

مكملة اكسرها كحم والكتاب انا انزلناه او حكيت نحو وفيا بالقول
نحو قال الله اني معكم او وقعت بعد حيث ولم يحل لم تكسر تعلق او حل
حال كونه والى ذو فاعل اي مقوله وكسر ان اذا وقعت بعد فعل
قلبي علقا باللام المعلقة كما علم انه لعد وتقى وكذا وقعت صفة
نحو مررت برجل انه فاضل او خبر الغ اسم عين نحو زيد انه فاضل
فان وقعت بعد اذا الفجاءة او فا بعد قسم لا لام بعده فالحكم
بوجهين نمى نحو خرجت فاذا انه قائم فيجوز كسرها على انها
واقعة موقع الجملة وفتحها على انها مؤولة بالمصدر وكذا حلفت انك
كريم ومع كونها تلوها فا الجزاء نحو كتب ربكم على نفسه الرحمة انه
من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم يجوز كسرها
على معنى فهو غفور رحيم وفتحها على معنى فالمغفرة حاصلة او
احد جواز الفتح والكسر مطرد في نحو كلموضع وقعت فيه ان خبرا عن قول
قول وفاعل القول نحو خير القول اني احمد الله فالكسر على الاخبار
بالجملة والفتح على تقدير خير القول حمد الله وكذا يجوز الوجهان اذا وقعت
في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم ومعلوم
الكسر تعجبه بجواز لام ابتداء نحو الى الخبر القصد بها التاكيد
ان للتاكيد فكرهوا الجمع بينهما نحو اني اي لعمن وان زيدا
لابو فاضل ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا وشذ قوله واعلم ان تسليما

وترك لا لا متشابها ولا سوى ولا يليها الافعال كان متصرفا
خرقد كرضيا ويليها ان كان غير ماض نحو ان زيدا لرضى وطنيا
غير متصرف نحو ان زيدا لعسى ان يقوم وقد يليها الماضي المتصرف مع
قد قبله كان ذا القد على العدى نحو ان زيدا لقد سما وتصحب
اللام الواو بين الاسم والخبر نحو معمول الخبر اذا كان الخبر صالحا
لدخول اللام نحو ان زيدا لطعامك اكل ولا تدخل على المعمول اذا
تاخر كما افهم كلام المص وعلى الخبر اذا دخلت على المعمول المتوسط
وتصحب الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق وسمي بذلك فاصلا
بين الخبر والصفة وتصحب اسما حل قبل الخبر او معمول او مجرور
نحو ان علينا للهدى ان فيك لزيدا راغب وتمة لا تدخل اللام
على غير ما ذكر وسمع في مواضع خرجت على زيادتها نحو ام الحليس
لعجوز شهربة ولكنني من حبها لعميد قال ابن الناظم وحسن ما يذكر
فيه ان الخبر بعدهم لدميمة وخلا طرفي احق التقدم ان احد
الجزئين ووصل ما الزائدة بذي الحروف المذكورة اول البا
الا ليت مبطل اعمالها لزوال اختصاصها بالاسماء كقوله انما الله
اله واحد وقد يبقى العمل في الجميع حكى الاخفش انما زيدا قائم
وقس عليها اخواتها هكذا قال الناظم تبعا لابن السراج والزجاج
اما ليت فيجوز فيها الاعمال والاهمال قال في شرح التسهيل باجماع

وروي بالوجهين قالت الا ليتما هذا الحمام لنا قال في شرح الكافية
ورفعك فقيس جايز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكمل
الخبر نحو ان زيدا قائم وعمرو بالعطف على محل اسم ان وقيل
على محلها مع اسمها وقيل هو مبتدا محذوف الخبر لدلالة
خبر ان عليه ولا يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر اجازه
الكسائي مطلقا والفراء بشرط خفاء اعراب الاسم ثم الاصل العطف
بالنصب كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا والحقت
بان المكسورة فيما ذكر لكن بالاتفاق وان المفتوحة على الصحيح
بشرط تقدم علم عليها كقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
في شقاق او معناها نحو واذان من الله ورسوله الى الناس يوم
الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله من دون لكن وليت
ولعل وكان فلا يعطف على اسمها الا بالنصب ولا يجوز الرفع
لا قبل الخبر ولا بعده واجاز الفراء بعده وخففت ان المكسورة
فقل العمل وكثر الالغاء لزوال اختصاصها وقرئ بالعمل في
قوله وان كلا لما ليوفينهم وتلزم اللام اي لام الابتداء في خبرها
اذا ما اهملت لئلا يتوهم كونها نافية فان لم تهمل لم تلزم اللام
وربما استغني عنها اي عن اللام اذا اهملت ان ان بدا اي ظهر
ما ناطق اراده معتمدا كقوله ان مالك كرام المعادن فلم يات باللام

لامن

لان اللبس بالنافية والفعل ان لم يكن ناسخا فلا تلفيه اي تجده غالبا
بان المخففة ذي المخففة موصلا بها اما اذا كانت ناسخا فيوصل
بها قال في شرح التسهيل والغالب كونه بلفظ الماضي نحو وان كانت
لكبيرة وقل وصلها بالمضارع نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك
وكذا بغير الناسخ نحو شلت يمينك ان قتلت لمسلما وان تخفف
ان المفتوحة فاسمها ضمير الشان ان استكن اي حذف ولا يبطل
عملها بخلاف المكسورة لانها اشبه بالفعل منها قال في شرح الكافية والخبر
اجعل جملة من بعد ان كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد يبرز
اسمها فلا يجب كون الخبر جملة كقوله بانك ربيع وغيث مريع
وان يكن الخبر فعلا ولم يكن دعاء ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بينهما بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او نفي
نحو افلا يرون الا يرجع اليهم قولا او تنفيس نحو علم ان سيكون
او لو نحو ان لو كانوا يعلمون الغيب وقليل ذكر لو في كتب النحو
في الفواصل فان كان دعاء او غير متصرف لم يحتج الى الفصل نحو والخامسة
ان غضب الله عليها وان عسى ان يكون وان ليس للانسان الا ما سعى وقد يأتي
متصرفا بلا فصل كما اشار اليه بقوله فالاحسن نحو علموا ان يؤملون
فيجادوا وخففت كان يعني كأن اي قدر منفصلا بها ولم يبطل عملها
لما ذكر في ان وفهما انها في ان خبرها يجيء جملة كقوله كان لم تغن

بالا ومفردا كالبيت الا ان في انه لا يجب في اسمها بل يجوز اظهاره قال
وقالتنا ايضا روى في قول الشاعر كان ظبية تعطو الى وارق
السلم برواية من نصب ظبية وتعطو هو الخبر وبرفع ظبية على انه
خبر كان وهو مفرد واسمها مستتر خاتمة لا تخفف لعل واما
لكن فان خففت لم تعمل شيئا بل هي حرف عطف واجاز يونس والاخفش
اعمالها قياسا وعن يونس حكاه عن العرب لخ
بلا والتي لنفي الجنس والاولى التعبير بالنفي المحقق تعمل عمل ان كما قال المص
في نكته على مقدمة ابن الحاجب المسماة بالنبيه قد تكون نافية للجنس
بمعنى ارادة الجنس وغيره بالقراين وانما عملت لانها لما قصد
نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ولم تعمل الجر لئلا
يتوهم انه من المقدر لفظي فيها قولها لا من سبيل الى ولا رفعا لئلا
يتوهم انه بالابتداء فتعين النصب لما قال عمل ان اعملها في نكرة
حملا لها عليها لانها لتوكيد النفي وتلك لتوكيد الاثبات فلا تعمل
هذا العمل الا في نكرة متصلة بها مفردة جاءتنا او مكررة
كما سيأتي فلا تعمل في معرفة ولا في نكرة منفصلة منها لاجماع كما
التسهيل فانصبها مضافا الى نكرة نحو لا صاحب بر ممقوت او مضافا
اي مشابها له وهو ما بعده من تمامه نحو لا قبيحا فعله وعن
ذا النافي الاسم المنبا كراهة لكونك رافعه لها كما تقدم وركب المفرد

معها والمراد بما هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به فانها اي بانيها على الفتح
او ما يقوم مقامه لتضمنه معنى الجنسية كلا حول ولا قوة ولا
رجلين ولا زيدين عندك ويجوز في نحو لا مسلمات الكسر والفتح
والفتح اولى كما قاله المص في النزهة ابن عصفور والثاني اولى الفتح ويكون
لمثال التنبيه اجعل لا نوعا ومنصوبا او مركبا ان تكررت لا وقل
مع لا فالرفع نحو لا ام لي ان كان ذاك ولا اب وذلك على
اعمال الاولى الثانية عمل ليس او زيادتها وعطف اسمها على محل لا الاولى
مع اسمها فان موضعها رفع على الابتداء والنصب نحو لا نسب اليوم
ولا خلة وذلك على جعل لا الثانية زائدة وعطف اسمها
على محل الاسم قبلها فانه منصوب قال الزمخشري خلة في البيت
نصب بفعل مقدر اي ولا نرى خلة كما في قولهم الا رجلا فانه
في البيت والتركيب نحو لا حول ولا قوة على اعمال الثانية وان
رفعت اولا والفتح لا والى لا انتصب الثاني لعدم نصب
المعطوف عليه لفظا او محلا بل فتحه على اعمال لا الثانية نحو
فلا لغو فلا تأثيم فيها او رفعه على الغائها وعطف اسمها
على ما قبلها نحو لا بيع ولا خلة ومفرد نعت المبني بلى فانه
على بنائه مع اسم لا نحو لا رجل ظريف في الدار وانصبن على
اتباعه لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا فيها او ارفع على اتباعه

محله

للحال مع اسمها نحو لا رجل ظريفا فيها فان تفصل تعدد وغير ما يلي من
المبني المفرد وغير المفرد من نعت المبني لا اثنين لولا التركيب بالفصل
في الاول والإثنا وشبهها الخ وانصب نحو لا رجل فيها ظريفا
ولا رجل قبيحا فعل عندنا والرفع اقصد نحو لا رجل فيها ظريف
ولا رجل قبيح فعل عنك ويجوز الرفع والنصب ايضا في نعت
غير المبني والعطف اي المعطوف ان لم يتكرر فيه لا احكم
له بما للنعت ذي الفصل بينا فلا تبنه وانصب او ارفعه على الاب
وابنا مثل مروان وابنه ولا رجل وامراة في الدار وحكى شذ
البنا وحكى الاخفش لا رجل وامراة [illegible] لم يكن المصاحكم
البدل ولا التوكيد اما البدل فان كان نكرة فكالنعت المفصول في
الحكم لا احد فيها رجل وامراة فيها بنصب رجل ورفعه وكذا عطف البيان عند مجيزه
في النكرات وان لم يكن فالرفع نحو لا احد فيها زيد واما التوكيد فنحو
تركيبه مع لا ما ماء باردا قال وفتح الكل فيه قال ابن هشام
هذا توكيد لفظي [illegible] التوكيد اللفظي [illegible] مثل الاول [illegible]
اخص منه ويجوز ان يعرب عطف بيان او بدلا لجواز كونهما اوضح
من المتبوع اما التوكيد المعنوي فلا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة
[illegible] كاسبا واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق [illegible] او التوبيخ
او التقرير ما تستحق دون الاستفهام من العمل والاتباع على ما تقدم نحو

الافعال

الافعال الا فرسا عادية وقد تقصد الا التمني فلا يعمل فيها عند المازني والمبرد في الخبر
الا مجنه ولا استطاع رجوعه وذهب سيبويه والخليل الى انها تعمل
الا [illegible] واختاره في شرح التسهيل وقد يقصد بها العرض
وسيأتي حكمها في فصل اما ولولا ولوما وشاع في ذا الباب
اسقاط الخبر [illegible] اذا المراد مع سقوطه ظهر كقولهم لا ضير ونحو لا اله الا الله
اي موجود وبنو تميم يوجبون حذفه فان لم يظهر المراد لم يجز حذفه عند
الجميع كقوله لا احد اغير من الله عز وجل قال في شرح الكافية
وزعم الزمخشري وغيره ان بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم
وليس بصحيح لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون
على ترك التكلم بما لا فائدة فيه [illegible] قد يحذف اسم لا للعلم كما ذكر

السادس

في النواسخ ظن واخواتها وهي افعال تدخل على المبتدا والخبر بعد
اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين لها انصب بفعل القلب جزئي
ابتدا اي المبتدا والخبر ولما كانت الافعال القلبية كثيرة وليست
كلها عاملة هذا العمل والمقصود [illegible] ما اراده منها فقال
بالفعل القلبي العامل هذا العمل اي اذا كانت بمعنى علم كقوله رأيت
الله اكبر كل شيء او بمعنى ظن نحو انهم يرونه بعيدا لا بمعنى اصاب
الرئة او من رؤية العين او الرأي ونحوها ماض فخال بمعنى ظن
نحو خال [illegible] اجل او علم [illegible] اسم ماض نحو

بمعنى يتعقلا ويتكبر وعلمت بمعنى تيقنت نحو فان علمتموهن مؤمنات لا بمعنى
عرفت او صرت اعلم ووجد بمعنى علم نحو انا وجدناه صابرا لا بمعنى
او غضب او حزن وظن بمعنى الظن الحسبان نحو انه ظن ان لن يحور بلى في العلم
نحو وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه لا بمعنى التهمة وحسبت بكسر السين
بمعنى اعتقدت نحو ويحسبون انهم على شيء او علمت نحو حسبت التقى
والجود خير تجارة لا بمعنى صرت احسب اي ذا شقرة او حمرة او بياض
وزعمت بمعنى ظننت نحو فان تزعميني كنت اجهل فيكم لا بمعنى
كفلت او سمنت او هزلت وعد بمعنى ظن نحو فلا تعدد المولى شريكك
في الغنى لا من العد بمعنى الحسب وحجا بالمهملة ثم الجيم بمعنى اعتقد نحو قد كنت
احجو ابا عمرو اخا ثقة لا بمعنى غلب في المحاجاة او قصد او اقام او
بخل ودرى بمعنى علم نحو دريت الوفي العهد وجعل اللذ كاعتقد
نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا لا اللذ بمعنى خلق
اما اللذ بمعنى صير ففي الذي انك وهب بمعنى ظن نحو فقلت اجرني ابا
مالك وتعلم بمعنى اعلم نحو تعلم شفاء النفس قهر عدوها لا من
التعلم والافعال التي كصيرا وهي اصار وجعل لا بمعنى اعتقد او خلق
وهب وردّ وترك وتخذ واتخذ ايضا لها النصب مبتدا وخبرا نحو
فجعلناه هباء منثورا ووهبني الله فداك وردّ كثير من اهل الكتاب
لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وتركنا بعضهم يومئذ [illegible] عليه

واتخذ

واتخذ الله ابراهيم خليلا وخص بالتعليق وهو ابطال العمل فقط لفظا لا محلا
والالغاء وهو ابطاله لفظا ومحلا ما من قبل هب من الافعال
المتقدمة قلبية وما بعدها والامر هب فلا يتصرف كذا اي
كهب الزم ذا الامر تعلم ولغير الماضي من سواهما كالمضارع وغيره اجعل
كل الذي له اي الماضي زكن اي علم من نصب مفعولين هما في الاصل مبتدا
وخبر ومن جواز التعليق والالغاء وجوز الالغاء اي لا في [illegible]
التعليق فانه يجب [illegible] لا في الابتداء بل في الوسط
اذا وقع الفعل
نحو زيد ظننت مصطفى وفي الاخر نحو شجاع الظن يقع [illegible] فيمننا
وهما [illegible] وقال ابن معطي [illegible] الاعمال [illegible] الاخر نحو
هما سيدانا يزعمان [illegible] نحو زيدا قائما ظننت
لكن الالغاء احسن [illegible] في موهم الالغاء ما
في الابتداء كقوله وما اخال لدينا منك تنويل فالتنقله اخاله
اي الشان والجملة بعده في موضع المفعولين او ان لام الابتداء
معلقة في كلام موهم اي موقع في الوهم اي الذهن الغاء ما
اي فعل ما تقدما على المفعولين كقوله ارى رايت ملاك الشيمة الادب
تقديره ارى رايت لملاك فحذف اللام وابقى التعليق والتزم التعليق
بفعل القلب غير هب اذا وقع قبل نفي ما او ان [illegible] الصدر فيمتنع ان يعمل
ما قبلها فيما بعدها وكذا بقية المعلقات نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون

وقيل نحو اين قولك وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقيل نحو
كعلمت لزيد عندك واشترط ابن هشام في ان ولا تقدم
ملفوظ به او مقدر لام الابتداء سواء كانت ظاهرة نحو علمت لزيد منطلق
ام مقدرة كما مر او لام قسم كذا نحو ولقد علمت لتأتين منيتي واستفهام
ذا اي الحكم وهو تعليق الفعل اذا وليه الخبر سواء تقدمت اداته
على المفعول الاول نحو علمت أزيد قائم ام عمرو ام كان المفعول
نحو لنعلم اي الحزبين احصى ام انفصل لما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
ابو من زيد فان كان الاستفهام في الثاني نحو علمت زيدا ابو من هو لا يعلق
نصب الاول لانه غير مستفهم ولا مضافا اليه في شرح الكافية تتمة
ذكر ابو علي من جملة المعلقات لعل كقوله وان ادري لعله فتنة لكم
ذكر بعضهم من جملته تالي وجوب في التسهيل كقوله ولقد علم الاقوام
لو ان لنا حاتما اراد ثراء المال كان له وفر ثم الجملة المعلقة عنها العامل
في موضع نصب حتى يجوز العطف عليها بالنصب لعلم متعد الى اثنين
تعدية لواحد ملتزمة نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا
تعلمون شيئا وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وكذا رأى
ابصر او من الرؤية او من الرأي وخال بمعنى تعهد او تكبر وجد بمعنى
اصاب وغير ذلك فيتعدى لواحد ولرأى من الرؤيا في النوم اي
ما لعلم حال كونه طالبا مفعولين من قبل انتما فانصب به مفعولين

لا علمه

لا علمه لتمامها في المعنى اذ الرؤيا في النوم ادراك بالباطن كالعلم
ونفهم حتى اذا ما وعلقه والغه بالشروط المتقدمة ولا تجز هنا
بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واجازه بعضهم ان وجد
فائدة كقولهم من يسمع يخل لا ان لم توجد كما قصاك الا على الظن اذ
لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل عليه دليل فاجزه كقوله اين شركائي
الذين كنتم تزعمون اي تزعمونهم شركائي وقوله ولقد نزلت فلا تظني
غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي واقعا وكتظن اجعل تقول
فانصب به مفعولين ولكن لا مطلقا بل ان كان مضارعا مسندا الى
المخاطب نحو تقول وان مستفهما به بفتح الها اي اداة استفهام و
لم ينفصل عنه بغير ظرف او كظرف اي مجرور او معمول اي معمول فعل
مفعول نحو متى تقول القلص الرواسما يحملن ام قاسم وقاسما فان
انفصل عنه بغير من الثلثة وجب الحكاية نحو اانت تقول زيد قائم او
بعض ذي الثلثة فصلت بين اداة الاستفهام والفعل يحتمل وايضا في
العمل نحو اغدا تقول زيدا منطلقا وا في الدار تقول عمرا جالسا
ا جهالا تقول بني لوي واجرى القول كظن فينصب المفعولين
بلا شرط عند سليم نحو قلت ذا مشفقا ونحو قالت وكنت رجلا فطينا
هذا لعمر الله اسرائينا واعجبني قول زيد منطلقا وان قال ابن كريما

فصل

في علم واري وما جرى مجراهما الى ثلثة مفاعيل راي وعلى الاثنين

لمفعول لبين عند فاذا ادخلتها بادخال همزة النقل عليها ادواعلم
نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اريكهم كثيرا لفشلتم
واعلم زيدا عمرا اباك كريما وما لمفعول علمت واخواتها
من الالغاء والتعليق عنهما وحكمها واحكم الدليل للثاني والثالث
مفاعيل لهذه الافعال ايضا حقيقة عن قولهم اعطيتم البركة اعطيتنا
الله مع الاكرام وقوله ابناء الى الذي صنع ما فاعله تقول اعلمت زيدا
اما الاول منها فلا يجوز القاؤه ولا تعليق الفعل ويجوز حذفه
مع ذكر المفعولين اقتصارا وكذا يجوز حذف الثلثة لدليل ذكره
في شرح التسهيل ونقل ابو حيان ان سيبويه ذهب ويجوز كل الثلثة
دون قرينة فان تعديا اي راى وعلم لواحد بلا همز بان كان راى بمعنى ابصر
وعلم بمعنى عرف فالى اثنين به تعدى انحو اريت زيدا عمرا واعلمت
بشرا كريما والاكثر المحقق في علم حق نقلها بالتضعيف نحو علم
ادم الاسماء كلها ونقلها بالهمزة قياس على ما اختاره المص في شرح
التسهيل ان نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا لا سماع خلافا لسيبويه
والمفعول الثاني منهما اي مفعولي رى واعلم المتعديين بالهمزة
كثاني اثنى اي مفعولي كسا في كونه غير الاول نحو اريت زيدا الهلال
فالهلال غير زيد كما ان الجبة غير في نحو كسوت زيدا جبة وفي جواز حذفه
نحو اريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي امتناع الغائه فيه وفي كل حكم

احكامه

احكامه ذو وانتسابه اي نصبا اقتداء واستثنى التعليق فانه جائز
فيه وان لم يجز في ثاني مفعولي كسا نحو ارب بني كيف تحيى الموتى
وكان التعدي اول الابواب في النقل الى ثلثة نبأ الحق سيبويه
واستشهد بقول نبئت ذرعة والسفاهة كاسمها يهدي
الي غرائب الشعر لكن المشهور فيها تعديتها الا واحد بنفسها
والى غيره بحرف جر والحق به السيرافي اخبر كقولي وما عليك اذا
اخبرتني دنفا والحق به ايضا حدث كقولي فمن حدثتموه له علينا
العلاء والحق ابو علي به انبأ كقولي وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير
اهل اليمن كذا الحق خبر الحق بادئ السيرافي ايضا كقولي وخبرت سوداء الغميم مريضة
باب الفاعل وفيه المفعول معه كما قال في شرح الكافية المسند اليه
فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الاصلي او ما يقوم مقامه
فالمسند اليه يعم الفاعل والنائب عنه والمبتدأ والمنسوخ الابتداء
وقيد التام يخرج اسم كان والتقديم يخرج المبتدأ والفراغ
يخرج نحو ما يقومان الزيدان وبقاء الصوغ الاصلي يخرج
النائب عن الفاعل وذكر ما يقوم مقامه ليدخل فاعل اسم الفاعل
والمصدر واسم الفعل والظرف وشبهه واو فيه للتنويع لا للترديد
وذكر المص للنوعين مثالين فقال الفاعل الذي كمرفوعي اتى
زيد منيرا وجهه نعم الفتى ومثل بهذا المثال اعلاما بانه لا فرق

في الفصل بين الجامد المنصرف وحصر الفاعل فيه فنحو ما ذكروا ما جيء
على الفعل لاثباته مجرور بمن اذا كان نكرة بعد نفي او شبهه نحو ما جاءني
من احد وبالباء نحو كفى بالله شهيدا او ارادة للاعتراض مرفوع
اللفظ والمحل ولا بد لكل فعل من فاعل وهي اعني البعدية مرتبته
فلا يتقدم على الفعل كالجزء منه فان ظهر في اللفظ نحو قام زيد
الزيدان قاما فهو ذلك والا فضمير مستتر راجع لما تقدم نحو زيد قام
وهند قامت او لما دل عليه الفعل نحو ولا يشرب الخمر حين يشربها
وهو مؤمن اي الشارب ولا يشرب لسان او لما دل عليه الحال المشاهدة
نحو كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت الروح فاعل قالوا لا يحذف
الفاعل اصلا عند البصريين واستثني منه صور منها ما هي فاعل
المصدر نحو سقيا ورعيا وفيه نظر وقد استثنيت صورة
اخرى وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون فان الضمير يحذف
وتبقى ضمة دالة عليه وليس مستترا كما سيأتي في باب نون التاكيد
وجرد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا ما اسند لاثنين
ظاهرين او جمع ظاهر كفاز الشهداء وقام اخواك وجاءت
الهندات وهذه اللغة المشهورة وقد لا يجرد بل تلحقه حروف
دالة على التثنية والجمع كالتاء الداخلة على التانيث وتلك لغة
سعدا وسعدا والحال ان الفعل الذي لحقته من اقوال اللغة هم

بعد

بعد مسند ومنه قوله يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقول بعضهم
اكلوني البراغيث وقول الشاعر وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله
الفحم صاغر السنخا ويرفع الفاعل فعل اضمر جوازا وتجوزا اذا اجيب
به استفهاما ظاهرا كقولك زيد في جواب من قرأ او مقدرا نحو يسبح له
فيها بالغدو والاصال رجال ببنا يسبح للمفعول واجيب بنفي
كقولك لمن قال الم يقم احد بلى زيد وتارة وجوبا اذا فسر بما بعده
كقوله سبحانه وان احد من المشركين استجارك وتا تانيث ساكنة
تلي الفعل الماضي دالة على تانيث فاعله اذ التي للانثى في ملحق
المضارع لاستغنائه بتاء المضارعة ولا الامر لاستغنائه بالياء
كانت هند اذنى وانما تلزمه هذه التاء فعل مضمر اي فعل اسند الى ضمير
سواء كان مضمر مؤنث حقيقي او مجازي متصل به نحو هند قامت
والشمس طلعت بخلاف المنفصل نحو ما قام الا هي وشذ حذفها في الفعل
في الشعر كما سيأتي او فعل مسند الى ظاهر مفهم ذات حر اي صاحب
فرج ويعبر عن ذلك بالمؤنث الحقيقي نحو قامت هند بخلاف المسند
الى ظاهر مؤنث غير حقيقي نحو طلعت الشمس فلا تلزمه ويجوز
الفصل بين الفعل والفاعل بغير الا ترك التاء في فعل مسند الى
مؤنث حقيقي نحو اتى القاضي بنت الواقف وقوله ان امرؤ غره
منكن واحدة والاجود فيه اثباتها والحذف للتاء من فعل مسند الى الظاهر

مؤنث حقيقي مع فصل بين الفعل والفاعل بإلا فصل وعلى الإثبات
كما ذكا إلا فتاة بن العلا إذ الفعل في المعنى مسند إلى مذكر لأن تقديره
ما زكى أحد إلا فتاة بن العلا ومثال الإثبات قوله ما برئت من ريبة
وذم في حروبنا إلا بنات العم والحذف للتاء في فعل مسند إلى ظاهر
مؤنث حقيقي قليل بلا فصل حكى سيبويه عن بعضهم قال فلانة
والحذف مع الإسناد إلى ضمير المؤنث ذي المجاز وهو الذي ليس بموضع
في شعر وقع قال عامر الطائي فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل
وحمله ابن فلاح في الكافي على أنه إلى الحذف أي ولا مكان أرض أبقل
والضمير في إبقالها للأرض والتاء في فعل مسند إلى جمع سوى السالم من
مذكر وهو جمع التكسير وجمع المؤنث السالم كالتاء مع فعل مسند
إلى الظاهر مؤنث غير حقيقي نحو أحد اللبن أي لبنة فيجوز إثباتها
نحو قالت الرجال وقامت الهندات إعطاء وعلامة بالجمع وحذفها نحو قال
الرجال وقام الهندات إعطاء وعلامة بالجمع فتتفق طرق في جمع المؤنث
والبعض أبو علي وفي التسهيل تخصيصا كما مفرده مذكرا كالطلحات
أو مغير كبنات المؤمنة كالهندات فحكمه حكم واحده فلا يقول
قام الهندات إلا في لغة قال الفراء قال في شرح الكافية ومثل جمع التكسير
ما لا واحد له من لفظه كنسوة تقول قال النسوة وقالت نسوة وأما
جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث لأن سلامة نظمه تدل

على التذ

على التذكير والسالم جرى مجرى التكسير لتغير نظم واحده كبنات والحذف
للتاء في فعل مسند إلى جنس المؤنث الحقيقي نحو نعم الفتاة وبئس المرأة
استحسنوا لأن قصد الجنس فيه على سبيل المبالغة في المدح والذم
بين ولفظ الجنس مذكر ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر فتقول
نعمت الفتاة وبئست المرأة والأصل في الفاعل أن يتصل بفعله
لأنه فضلة نحو ضرب زيد عمرا وقد يجاء بخلاف الأصل فيتقدم المفعول
على الفاعل نحو ضرب عمرا زيد وقد يجيء المفعول قبل الفعل نحو
هدى وفريقا حق عليهم الضلالة وأخر المفعول وقدم الفاعل وجوبا
إن خيف لبس كان لم يظهر إعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى
رتبة الفاعل التقديم ولو أخر لم يعلم فإن كان ثمة قرينة جاز
التأخير نحو أكل الكمثرى موسى وأضنت سعدى الحمى وأخر الفاعل
أي جيء به ضميرا غير منحصر نحو ضربت زيدا فإن كان منحصرا وجب
تأخيره نحو ما ضرب زيدا إلا أنت وكذا إذا كان المفعول ضميرا
نحو ضربني زيد وما بإلا أو بإنما انحصر سواء كان فاعلا أم مفعولا
أخر وجوبا مثال انحصار الفاعل ما ضرب عمرا إلا زيد وإنما ضرب
عمرا زيد ومثال انحصار المفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمرا وإنما ضرب
زيد عمرا وقد يسبق المحصور سواء كان فاعلا أو مفعولا إن قصد
بأن كان محصورا بإلا وهذا ما ذهب إليه الكسائي واستشهد بقول

وقوله ما جا الا النيم فعل ذيكره وافقه ابن الانباري في تقديمه
فاعلا والجمهور على المنع مطلقا اما المحصور بانما فلا يقصد
الحصر فيه الا بالتاخير وشاع اي كثر وظهر تقديم المفعول اذا
اتصل به ضمير يعود على الفاعل ولم يبال بعود الضمير على متاخر
لانه متقدم في الرتبة وذلك نحو خاف ربه عمرو وشذ تقديم الفاعل
اذا اتصل به ضمير يعود على المفعول نحو زان نوره الشجر لعود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في موضع ستة ليس
هذا منها في الضرورة نحو ولما عصى اصحابه مصعبا واجاز ابن جني النثر
بقلة وتبعه المصنف قال لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه

هذا الباب النائب عن الفاعل اذا حذف والتعبير به احسن من التعبير بمفعول
ما لم يسم فاعله لشموله المفعول وغيره واقتصر الناظم على المفعول فقال
اعطى زيد درهما وليس مراده ببقي مفعول اذا كان نحو
فاعل فيما له من رفع وعمدية وامتناع تقدم على الفعل في غيره
كنيل خير نائل وزيد مضروب غلامه فاول الفعل الذي حذف فاعله
اضمم سواء كان ماضيا او مضارعا والمتصل بالاخر اكسر
في مضي فقط كوصل ودحرج واجعله في مضارع منفتحا
كينتحي المقول فيه اذا بني لما لم يسم فاعله ينتحى وكيضرب ويدحرج
والحرف الثالث الثاني الواقع بعد تاء المطاوعة كالاول اجعله

اي المتصل بالاخر

فضمه

فضمه بلا منازعة في ذلك من النحاة نحو تعلم العلم وتدحرج
لانه لو لم يضم لالتبس بمضارع المبني للفاعل وكذا يضم الثالث
مما اشبه تاء المطاوعة نحو تكبر وتجبر وتمالك لما ذكر ابدا
همز الوصل كالاول اجعلنه فضمه كاستحلي لئلا يلتبس بالامر في
بعض الاحوال واكسر ما قبل فاء ثلاثي معتل العين لان الاصل ان يضم
ويكسر ما قبل اخره نحو فقيل في قال وباع قول وبيع فاستثقلت
الكسرة على الواو والياء فنقلت الى الفاء فسكنتا فقلبت الواو ياء
لسكونها بعد كسرة وسلمت الياء لسكونها بعد كسرة مجانسة وهي
اللغة العليا او اشمم فاء تلو في اعل عينا بان تشير الى الضم مع التلفظ
بالكسر ولا تغير الياء وهي اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي
في نحو قيل وغيض وضم للفاء جاء عن بعض العرب مع محض حركة العين
فسلمت الواو وقلبت الياء واوا والحوك في قوله حوكت على نولين اذ تحاك
وكبوع في قوله ليت شبابا بوع فاشتريت وقوله فاحتمل اي
وجرى بقوله اعلا مما كان معتلا ولم يعل نحو عور في الشكل الحكم
الصحيح للفاء الثلث مما يجوز مع ام اللابس يتكلم اشكال
للفاء المنفصل خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل وفعل المفعول
يجتنب ذلك الشكل كخاف فانه اذا اسند الى تاء الضمير خففت
بكسر الفاء فاذا بني للمفعول فان كسر حصل اللبس فيجب ضمه فيقول خفت

ونحو طلت اي غلبت في المطالب يجتلب فيه الضم لئلا يلتبس الطلب المسند
الى الفاعل الملحق ضد القصر و باع اي اذا بني للمفعول من القا
واشمامها وضمها قليل ولم نحو من الثلاثي الغير المضعف الادغم اذا بني
للمفعول واوجب الجمهور الضم واستدل بجواز الكسر رواية ردت الينا
وما القا باع اذا بني للمفعول من غير الثلاثي فمهملا العين تلي في
كل ما ثاني معتل العين وهو على وزن انفعل وافتعل نحو اختار
وانقاد وشبه لكن يتحلى فيه هو محط ما القا باع لما وليت العين
فيما ذكر فيجوز فيه كسر التاء والقاف وضمها والاشمام على الفعل
ويلفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بها وقابل المفعول من فعل بابه كان
متعديا مختصا او غير مختص لكن قيد الفعل بمعمول له من خبر او فضلة
بان كان مصدرا للغير التوكيد او ظرف قد علم بانه لم يكن متعلقا
وفي علة بنيابة عن الفاعل اي نحو سير يوم السبت وفيه
وضرب ضرب شديد ولما سقط في ايديهم ونقل ابو حيان في الارتشاف
اتفاق البصريين والكوفيين على ان النائب هو المجرور وان
الذي قاله المصنف معا الثاني لم يقله احد وغير القابل لا ينوب
نحو اذا وعند وسبحان الله ومعاذ الله وضربا في ضرب تضربا
وفهم من تخصيص النيابة بما ذكر انه لا يجوز نيابة التمييز ولا المفعول له
ولا المفعول معه وصرح بالاولى في التسهيل والثانية في الارتشاف وبالثالث

في اللب ولا ينوب بعض هذه الثلاثة المتقدمة ان وجد في اللفظ مفعول به
كما لا يكون فاعلا اذا وجد اسم محض هذا مذهب سيبويه وذهب الكوفيون
والاخفش الى انه قد يجوز نيابة غير المفعول مع وجوده كقوله ليجزى
قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر لم يعن بالعلياء الا سيدا
واختاره في التسهيل وبالاتفاق من جمهور النحاة قد ينوب عن الفاعل
المفعول الثاني من باب كسى ان امن الالتباس نحو كسي زيد جبة
اذا لم يؤمن الالتباس فيجب ان ينوب الاول نحو اعطي عمرو بشرا وحكي
عن بعضهم منع اقامة الثاني مطلقا وعن اخرين المنع ان كان نكرة والاول
معرفة ولعل المصنف لم يعتد بهذا الخلاف وقد صرح بنفيه في شرح التسهيل
والكافية وحيث جاز اقامة الثاني فالاول اولى لكونه فاعلا في المعنى
وفي باب ظن واري حاكي المتعدي الى الثلاثة المنع اقامة الثاني وفي جواز
اقامة الاول اشتهر عن كثير من النحاة قال الا مثل فيه بيشير الخلاف لانه
مبتدأ وهو اشبه بالفاعل فان رتبته قبل الثاني كما ان رتبة المبتدأ
قبل الخبر ومرتبة المرفوع قبل المنصوب فيفعل ذلك كما مر وخالف ابن عصفور
وجماعة وتبعهم المصنف فقال ولا ارى منعا في نيابة الثاني اذا الفصل امن
ولم يكن جملة ولا ظرفا كما في التسهيل كقوله في جعل الله ليلة القدر
خير من الف شهر جعل خير من الف شهر ليلة القدر واما الثالث من
باب اري فوقع الاتفاق ادعى ابن هشام الاتفاق على منع اقامته وليس كذلك

فى الخبر نحو بعضهم كما لا يكون للفعل فاعلان لا يبعث الفاعل
وما سقى النائب عنه ما علقا اى الرافع اى رافع النائب وهو الفعل
واسم المفعول المصدر على ما هو قول سيبويه النصب محققا لفظا ان
لم يكن جارا ومجرورا نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا او محلا ان
يكن نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة الحمد باب اشتغال العامل
عن المعمول ان يتقدم اسم مبنا خر فعل وشبهه قد عمل فى ضميره
او متسبب لولا ذلك العمل فيه اى فى موضعه ان مضمر اسم سابق فعلا
مفعول لفظه شغل اى ذلك المضمر عنه اى عن الاسم السابق بنصب لفظه
اى لفظ ذلك المضمر او المحل اى او محله فالسابق ارفعه على الابتداء
او انصب واختلف فى ناصبه فالجمهور وتبعهم المصنف على انه منصوب
بفعل مضمر وجوبا موافق للمذكور لفظا او معنى وقيل بالفعل
بعده ثم اختلف فقيل انه عامل فى الضمير وفى الاسم معا وقيل فى الظاهر و
الضمير ملغى واعلم ان لهذا الاسم الواقع بعده ما ينصب ضميره على خمسة اقسام
لازم النصب ولازم الرفع وراجح النصب على الرفع ومستوى فيه الامران
وراجح الرفع على النصب هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنف فشرع
بيانها فقال والنصب للاسم السابق حتم ان تلى السابق مالرفع اى ان وقع
بعد ما يختص بالفعل كان حيثما نحو ان زيد القيته فاكرمه وحيثما
عمرو انطلقت عنه وكذا ان تلى استفهاما غير الهمزة كاين بكرا فارقته وهل

عمرو

عمرو اخذته وسيحكم الثانى للهمزة وان تلى السابق اى وقع بعد
ما يختص كاذا والفجائية فالرفع للاسم على الابتداء التزمه بعد نحو خرجت
فاذا زيد لقيته لان اذا لا يليها الا الابتداء نحو فاذا هى بيضاء
الخبر نحو اذا لهم مكر فى آياتنا ولا يليها فعل ولذا قدر متعلق
بعدها اسما كما تقدم وقد تقدم لهذا القسم فاد قلت هل الضمة
وان كان ليس من هذا الباب عدد صدق ضابطه عليه تقدم فيه
قولنا لولا ذلك الضمير لعمل فى الاسم السابق ولا يصح هنا ما
وان اذا لا يليها كذا يجب الرفع اذا الفعل تلى اى وقع بعد ماله
صدر الكلام ومو لما بعده ما قبل اى قبل معمول ما بعده
كادوات الاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل رايته وخالد
صحبته ما عبد الله ان اكرمته اكرمك واختير نصب للاسم السابق
اذا وقع قبل فعل ذى طلب كالامر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه
وعمرا لا تهنه وخالدا اللهم اغفر له وبشر الله لا تعذبه واحترز
بقوله فعل من اسم الفعل نحو زيد دراكه فيجب الرفع وكذا اذا كان فعل
امر يراد به العموم نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما قال ابن حاجب
واختير نصبه ايضا اذا وقع بعد ما ايلاؤه الفعل غلب كهمزة
الاستفهام نحو ابشرا منا واحدا نتبعه ما لم يفصل بينهما وبينه بغير ظرف
فالمختار الرفع وكما ولا وان النافيات نحو ما زيدا رايته قال الشيخ

بحيث يحتجز نحو حيث زيد ألقاه فأكرمه لأنها تشبه أدوات الشرط
فلا يليها إلا الفعل غالبا فعل واختير نصبه أيضا إذا وقع بعد حرف
عاطف بلا فصل على معمول فعل متصرف مستقرا قبله نحو قام
زيد وعمرا أكرمته قال في شرح الكافية لما فيه من عطف جملة فعلية
على مثلها ولتشاكل الجملتين المعطوفتين في الحس لفظا انتهى
فالعطف ليس على المعمول كما ذكره هنا ولو قال تلى بدل على لتخلص
منه وخرج بقوله بلا فصل ما إذا فصل بين العاطف والاسم فالمختار
الرفع نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته وبقوله متصرف أفعال التعجب
والمدح والذم فإنه لا أثر للعطف عليها كما قاله المصنف لكنه على مقتضى
ابن الحاجب وإن تلى الاسم المعطوف فعل مستقر فأصح به أيضا بخبر اسم
أولا مبتدأ نحو هند أكرمتها وزيد ضربته عندها فالعطف مخير
بين الرفع على الابتداء والخبر والنصب عطفا على جملة أكرمتها والتي
الجملة الأولى من هذا المثال ذات وجهين لأنها اسمية بالنظر
أولها فعلية بالنظر إلى آخرها وهذا المثال أصح كما قاله الأبذي
في شرح الجزولية ليتغير تمثيلهم زيد قام وعمرو كلمته لبطلان العطف
لعدم صحة العطف فيه بربطها بمبتدأ المعطوف عليها إذ المعطوف
بالواو ونحوه شريك المعطوف عليه ومعنا فيلزم أن يكون فيه الخبر
ولا يصح إلا بالجمع وقد فقد انتهى لعله يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيرها

والرفع في غير الذي مر رجح لعدم موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وما يساوي الأمرين فيه عند التقدير
الجوهر نحو زيد ضربته ومنع بعضهم النصب ويرده قوله تعالى جنات عدن يدخلونها
فما أبيح افعل ودع أي نزله ما لم يبح لك وتقدم واجب النصب
ثم مختاره ثم جائز على السواء ثم مرجح الجمل ومن صنع ابن
الحاجب في باب المنصوب انتهى وكان ينبغي أن يأخذ وجب فيه على ما
لما ذكر وفصل ضمير مشتغل بين الفعل نحو زيدا ضربته أو بالتقاء أي بمعنا
كوصل يجري فيجب النصب في نحو أن زيدا مررت به ورأيت
والرفع في نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ونحو النصب
نحو زيدا امرر به وانظر أخاه والرفع في زيد مررت به أو رأيت أخاه
ويجوز الأمران على السواء في نحو هند أكرمتها وزيدا مررت به أو
رأيت غلاما أو داره التغريب فعل الفعل من معنى الظاهر لا لفظه وسوى
وصفا ذا عمل بالفعل فيما تقدم إن لم يك مانع حصل نحو زيد أنت ضاربه
الآن أو غدا بخلاف الوصف الغير العامل كالذي بمعنى الماضي أو العامل غير
كاسم الفعل والحاصل مانع كصلة أل واللام وعلقة حاصلة بتابع
للاسم المشاغل للفعل كعلقة بنفس الاسم الواقع الشاغل فقول أزيدا
ضربت عمرا وأخاه كقولك أزيدا ضربت أخاه وشرط في التسهيل في
يكون التابع عطفا بالواو كما مثلنا أو نعتا كأزيدا رأيت رجلا
يحبه وزاد في الارتشاف أن يكون عطف بيان كأزيدا ضربت عمرا أخاه

هذا باب تعدي الفعل ولزومه وفيه ذكر المفعول به

علامة الفعل المتعدي اي المجاوز الى المفعول ان يتصل بها نحو عما غير مصدر الذي

الفعل به نحو عمل فانك تقول الخير عملته فتصل ها نحو عما غير مصدر

واحترز به عن ها المصدر فانها تتصل باللازم نحو ضربته زيدا اي الضرب وباللازم نحو قمته

اي القيام تتمة وهو على امتناع ايضا ان يصاغ لان يصاغ منه اسم

تام كمقت فهو ممقوت قال في شرح الكافية والمراد بالتام الاستغناء

عن حرف الجر فلو صيغ منه اسم مفعول تام اي غير محتاج الى حرف جر سمي لازما كغضبت فهو مغضوب

مغضوب عليه فانصب مفعول له نحو تجاوزت عنه ثم لم يعتبر فاعل نحو

تدبرت الكتب ومعلوم انها نابت عن فاعل رفع وفعل لازم نحو

فعل المعدى وهو ما لا يتصل ضمير غير مصدر ويقال له ايضا قاصر و

غير متعدى ومتعدى بحرف جر وحتم لزوم افعال السجايا جمع سجية

وهي الطبيعة كنهم اذا اكثر اكله وظرف وكرم وشرف كذا لزوم

ما كان على وزن افعلل بتخفيف اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر

واطمان وكذا افعنلل نحو اقعنسس واحرنجم وكذا

ما الحق بافعلل وافعنلل كاكوهد واحرنبى وكذا حتم لزوم

ما دل على نظافة كطهر ونظف او دنس كدنس ووسخ وعنى على

عرضا اي معنى غير لازم كمرض وبري وفرح او مطاوع فاعل

الفعل المعدى لواحد كمده فامتد ودحرجته فتدحرج [illegible]

قبل المفعول فعل على فان طاوع المعدى لاثنين كان متعديا لواحد

نحو كسوت زيدا جبة فاكتسا وعد فعلا لازما الى المفعول به نحو

نحو عجبت [illegible] فادم وفرحت بقدومك وعده ايضا بالهمزة نحو اذهبت زيدا

وبالتضعيف نحو فرحته وان حذف حرف جر فالنصب للمجرور اذا الحذف

ليس قياسا بل نقل وفي غير العرب يقتصر فيه على السماع كقوله تمرون الديار

ولم تعوجوا ويبقى الجر كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وحذف حرف الجر

في ان وان المصدرية يطرد ويقاس عليه مع امن لبس كعجبت ان يدوا اي

بقطع اليد وعجبت انك قائم اي من ان يدوا ومن انك قائم ومحل ان

وان [illegible] النصب عند سيبويه والفرا والجر عند الخليل والكسائي [illegible]

ويؤيد قول الخليل ما انشده الاخفش وما زرت ليلى ان تكون حبيبتي

ولا دين بها انا طالبه بجر المعطوف على ان فعلم انها في محل جر فان

لبس بالحذف لم يطرد الحذف نحو رغبت في ان تفعل اذ يحتمل ان يكون

عن ولا يلزم [illegible] الاطراد [illegible] عند الشكل [illegible]

فصل

وترتب المفاعيل ما يتعلق به والاصل في مفعولي فاعل معنى مفعول

كمن [illegible] الحبش [illegible] ثم [illegible] الحبش [illegible]

اسكن [illegible] الاصل [illegible] عرفي اي [illegible] كما خيف اللبس الاول

بالثاني نحو اعطيت زيدا عمرا وكان الثاني محصورا نحو ما اعطيت زيدا الا

درهما او ظاهرا والاول مضمرا نحو اعطيتك درهما وترك الاصل قد يرى

حين [illegible] الاول محصورا نحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا والثاني مضمرا نحو الدرهم اعطيته زيدا او

[illegible] دينارا او

او فيضمر بعود على الثاني كما وحذف مفعوله بان لم احد مفعولين اعرضنا عن اللفظ

والايجاز واما معنى كما حذفنا اجر مفعول في وعلمت زيدا وما قلى فان لم تفعلوا

ولن تفعلوا كتب الله لاغلبن ان لم يظهر تقطع وايه تخفيف للجزاء فان

اي ضر بحذف ما سيق جوابا للسال او ما حصر لم يحذف كضربت زيدا اي قال

ضربت ونحو ما ضربت الا زيدا فلو حذف في الاول لم يحصل جوا ولو حذف في الثاني

لزم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيدا ويحذف الفعل الناصبهما اي

ناصب الفضلة مطلقا ان علم كما ثمة قرينة حالية كما تقول لمن اهتز للضرب مكة

اي زيدا ومقالية كزيدا لمن قال من ضربت ويحذف حذفا ملتزما كما فسره ما بعده

كما في باب الاشتغال او كان منادا او مثلا كالكلاب وعلى البقر اي ارسل وجا

محذره كما نهوا خيرا لكم اي واتوا التنازع في العمل ويسمى بباب

الاعمال ونحو يتوجه ما سيا ان يتوجه عاملان اي احدهما مثلا

معمول واحد مثلا خرجهما ان عاملان فعلان او اسمان او اسم وفعل اقتضيا

اي طالبا في اسم عمل رفعا او نصبا او طالب احدهما رفعا والاخر نصبا كما

قبل فلكل منهما العمل بالاتفاق اما الاول او الثاني مثال الثاني

على اعمال الاول قام وقعد اخواك ورايت واكرمتهما ابويك ضربني وضربتهما

الزيدان ضربت وضربني الزيدان ومثاله على اعمال الثاني قام وقعد

اخواك ورايت واكرمت ابويك ضرباني وضربت الزيدين ضربت وضربني

الزيدان وبدا في غير فعل التعجب اما هو فيتعين فيه اعمال الثاني كما اشترط

نحو ضربت واكرمت زيدا فان كلا واحد منهما يطلب زيدا على المفعولية

شرح المفصل في جواز التنازع فيه خلافا فالمتعين كما احسن زيدا واعمال

الثاني اي من اعمال الاولى عند اهل البصرة لقربه واختار عكسا

وهو اعمال الاول لسبقه غيرهم اي اهل الكوفة حاكما لهم ذا اسراي

صاحب جماعة قوية واهمل المهمل من العمل في الاسم الظاهر في ضميره ما تنازعاه

وجوبا ان كان ما يضمر مما يلزم ذكره كالفاعل والتزم ما التزم كان مطابقة

الضمير للظاهر في الافراد والتذكير وغيرهما كيحسنان ويسيء ابناك

فابناك تنازع فيه يحسن ويسيء فاعمل فيه يسيء واضمر في يحسن الفاعل

ولم يبال الاضمار قبل الذكر للحاجة اليه كما في نحو ربه رجلا وزيد

جوز مثل هذا الكوفيين فجوز الكسائي يحسن ويسيء ابناك على

من حذف الفاعل وجوزه الفرا بناء على مذهبه جواز توجه

العاملين معا الى الاسم وهو جعله الفاعل على

مواطن نحو يحسن ويسيء ابناكهما وقد بغى واعتديا عبداك فعبداك

تنازع فيه بغى واعتدى فاعمل فيه الاولى واضمر في الثاني ولا يحذف

لوجوب الضمير لا متقدم في الرتبة فان اعملت الاول واحتاج الثاني

الى منصوب وجب بقى اضماره نحو ضربني وضربته زيد وقوله

بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه ولا تجيء مع اولى قد اهملا من

العمل بمضمر لرفع او وصلة بل حذفه اي مضمر غير الرفع الوخم ان يكن

فضلة ما ان لم يوقع حذفه في لبس كان غير خبر وغير مفعول ظن

نحو ضربت وضربني زيد وبدل البحيرة في قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
فاضمر واضمر جوابا ان يكون ذلك المضمر عمدة بان كان من
افعال ظن او المفعول الاول لظن او وقع خلافه في لبس كنت وكان
زيد صديقا اياه وظنني وظننت زيدا عالما اياه وظننت
منطلقة وظنتني منطلقا هند اياها واستعنت واستعان
علي زيد به وذهب بعضهم في الخبر والمفعول الاول الى جواز نقل
كالفاعل واخذ الحوفي بجواز حذفه ان دل عليه دليل وابن الحاجب الا الاتيان
به اسما ظاهرا والاخفش حيث قرينة حذف والا اتى به اسما ظاهرا
ولا تضمر بل اظهر مفعول الفعل المهمل ان يكون ضميره لو اضمر خبرا
في الاصل لغير ما يطابق المفسر بكسر السين وهو المتنازع فيه
بان كان مثنى والضمير خبرا عن مفرد نحو اظن ويظناني اخا زيدا
وعمرا اخوين في التنازع فاخوين تنازع فيه اظن لانه يطلبه
مفعولا ثانيا اذ مفعوله الاول زيد ويظناني لانه كما قيل يطلبه
ثانيا فاعمل فيه الاول وهو اظن وبقي يظناني ويحتاج الى مفعول فلو
اتيت به ضميرا مفردا فقلت اظن ويظناني اياه زيدا وعمرا اخوين
لكان مطابقا للياء غير مطابق لما يعود عليه وهو اخوين ولو اتيت به ضميرا مثنى
فقلت اظن ويظناني اياهما زيدا وعمرا اخوين لطابقه ولم يطابق الياء
الذي هو خبر عنه فتعين الاظهار وقد علمت ان المسألة ليست من باب التنازع

لان كلام العاطلين تم عملهم **فصل** المفاعيل خمسة احدها المفعول
حكمه لتنازع المفعول المطلق وهو كما يوهمه ما سميناه المصدر الفضلة
المؤكد لعامله او المبين لنوعه او عدده ويسمى مطلقا لانه يقع عليه
المفعول من غير تقييد بحرف جر وهذه العلة قد علل المفعول الز
مخشري وابن الحاجب بناء على ان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان
واما المصدر فمدلوله يدل على ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو
الحدث كامن اي فيه بمثل بمصدر او فعل او وصف نصب فان جزاؤكم
جزاء موفورا وكلم الله موسى تكليما والصافات صفا وهو ضربا
وكونه اي المصدر اصلا لهذين اي للفعل والوصف هو مذهب اكثر البصريين
وهو الذي انتخب اي اختير لان الفرع يتضمن الاصل وزيادة و
الفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك وذهب بعض البصريين الى ان المصدر
اصل للفعل والفعل اصل للوصف واخرون الى ان كلا من المصدر والفعل
اصل برأسه والكوفيون الى ان الفعل اصل للمصدر توكيدا او بيانا
اذا ذكر مع عامله كاركع ركوعا او نوعا ببيان او وصف او
او اضيف اليه او عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد ورجعت القهقرى
وقد ينوب عنه ما عليه دل كلفظ مضافا اليه كجد كل الجد وبعض
في الكافية كضربته بعض الضرب وكذا مرادفه نحو فرح الجذل بالمعنى
ووصف ما دل على نوع منه او على عدد او الة وضمير واشارة اليه

كما في الكافية نحو ضربت ضربا حسنا وضرب نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة وضربته سوطا
لا على احد اصلين ... ويبقى عنه بعض ما شاركه فيه وهو ثلثة
اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا
ومصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وما للتوكيد فهو مفرد ابدا
لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وثنى وجمع غيره
وحذف عامل المصدر المؤكد ممتنع قال في شرح الكافية لانه يقصد به تقوية عامله
وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك ونقضه ابنه بمجيئه في نحو سقيا ورعيا
ورده ابنه بانه ليس من التأكيد في شيء وانما المصدر فيه نائب عن العامل
على ما يدل عليه فهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما وكلام
المؤكد يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد وفي حذف عامل سواه دليل
متسع فيبقى على نصبه كقولك لمن قال اي سير سرت سيرا نعما ولمن قدم من سفره
قدوما مباركا والحذف حتم مع مصدرات بدلا من فعل سماعي
في نحو حمدا وشكرا وتبا في الامر كندلا الذي في قول الشاعر الاحين
على الناس حلوا امرهم فندلا زريق المال ندل الثعالب فهو كانه
قياما لا قعودا والدعاء نحو سقيا ورعيا وللتوبيخ نحو اتوانيا
وقد جد قرناؤك ولا فرق فيما ذكر بين ما له فعل كما تقدم وما ليس
له فعل نحو ويله ... فيقدر فعل من معناه نحو ... هاها ...
لعاقبة ما قبلها كالظالم تخلق فيقدر فعل من معناه اي ... وما للتفصيل كاما منا

وامافداء عامله حذف حتما في نحو ... اي تعرض ... في الاية واعلم
فاما تمنون منا واما ان تفدون فداء كذا في الحكم مكرور ... فعل
مسند الى اسم عين نحو زيد سيرا سيرا اي يسير سيرا وكذا ... الا او انما
وورد نائب فعل لاسم عين مستند نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا
فان استند لاسم معنى وجب الرفع على الخبرية في الصورتين نحو ما سيرك الا
سير وانما سيرك سير البريد ومنه اي ومن المصدر الذي حذف عامله حتما
ما يجئ اي ليبين توكيدا اما لنفسه او غيره فالمبتدا به اي فالاول
وهو المؤكد لنفسه ما وقع بعد جملة لا يحتمل غيره نحو له علي الف
والثاني وهو المؤكد لغيره ما وقع بعد جملة لها محتمل غيره كابني انت
حقا صرفا قال في التسهيل ولا يجوز تقديم هذا المصدر على الجملة
قيل وفاقا للزجاج كذا ذو التشبيه الواقع بعد جملة مشتملة على
معناه وصاحبه كلي بكا بكاء ذات عضلة اي صوت داهية بخلاف
الواقع بعد مفرد كصوت صوت حمار والواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر كهذا بكا
بكاء الثكلى فيتعين رفعه كالمبتدأ في حذف عامله ما وقع ... نحو ...

هذا باب المفاعيل المفعول له ويسمى المفعول لاجله ومن
اجله وهو كما قال ابن الحاجب ما فعل لاجله فعل مذكور ينصب
مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل — للفعل
فيه وهو الفعل متحد وقتا وفاعلا وان شرط مما ذكر فقد فاجرره باللام

ونحوها مما يفهم التعليل وجرّ في نحو ولدت لكم وابتغ الخير لحجت وقد
قال في شرح الكافية فان لم يقصد به التعليل معناه فهو حقيق باللام
او ما يقوم مقامها نحو سرت زيدا للماء ولعشت كما ارادوا ان يجعل
منها نحو ان امرأة دخلت النار في هرة وليس يمتنع الجر مع وجود
الشروط المذكورة بل يجوز كل هذا اقنع نحو جواز ذلك على انّ ما
ذكرها بقوله وقل ان يصحبها اي اللام المجرّد من ال والمضاف كثرة
نصبه ووجب الجر وقال الشلوبين شيخ النحو لا اسلف في ذلك والتنبيه
والعكس في المحلى كثرة صحبتها ثابت في مصحوب ال وقل نصبه
عليه قول بعضهم لا اقعد الجبن اي الخوف اي لاجل الجبن عن الهيجاء بالمد في
قصر اي الحرب ولو توالت زمر الاعداء جمع زمرة وهي الجماعة من
الناس فهو منكر اصله استوى الامران في المضاف وصرح به في التسهيل

الرابع المفاعيل المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ايضا الظرف في اصطلاحهم وقت
او مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث زمنا فخل وما لم يتضمنها
نحو يوم الجمعة مبارك او ضمنها بغير اطراد في نحو صنف على التوسع
نحو دخلت الدار فانصبه بالواقع فيه وهو المصدر مثله الفعل او الوصف
ان مظهرا كان كما تقدم والا فانوه مقدرا نحو سيحا لمن قال كم
سرت وكل وقت وسوى كان مبهما او مختصا فانه ذا النصب واستثني
منه فانكنه على مقدار اي الحادث منه وما يقبل المكان الا

مبهما بان افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه نحو الجهات الست نحو فوق وتحت
وخلف وامام ويمين وشمال وما اشبهها كجانب وناحية والمقادير
كالميل والفرسخ والبريد والا ان كان من ما صيغ من الفعل اي
مادة ثمرى من زمن عامل وشرط كونه مقيسا ان يقع ظرفا لما اي لفعل
في اصله اي حروف الاصلية معه اجتمع كجلست مجلس زيد ورميت مرماه
فان لم يقع كذا كان شاذا لا يسمع كقولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب وعبد الله مني مناط
الثريا وغير ما ذكر من الامكنة لا يقبل الظرفية كالدار والمسجد والطريق
وما يرى ظرفا وغير ظرف كان يرى مبتدا وخبرا وفاعلا او مفعولا او
مضافا اليه نحو يوم ونحوه فذاك ذو التصرف في العرف وغيره ذي التصرف
الذي لزم ظرفية كقط وعوض او شبهها كالمجرور بالحرف كعند ولدى
في الكلم ثبات الذي وقد ينوب عن ظرف مكان مصدر كان مضافا اليه
فحذف واقيم هو مقامه نحو جلست قرب زيد وذاك في ظرف الزمان يكثر
نحو انتظرته صلوة العصر وامهلته نحر جزورين وقد يجعل المصدر
ظرفا دون تقدير ومنه ذكوة الجنين ذكاة امه وقد يقام
عين مضافا اليه الزمان مقامه نحو لا اكلمك هبيرة بن فيلة

الخامس المفاعيل المفعول معه

واخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياس او غيره ولو علو العامل
بواو حرف دون غيره ينصب اسم تالي الواو التي بمعنى مع لنا
ذات فعل او اسم فيه معناه وحروفه لكون مفعول معه

في نحو سيري والطريق بما يفعل نحوه ... ذا النصب بالواو والفعل

بالترجيح الذي نص عليه سيبويه وقال الكوفيون بالواو والزجاج بفعل مضمر

وفهم من قوله سبق انه لا يتقدم عليه المعمول بلا خلاف وان قلت وقد يجيء

النصب بعد ما استفهاما او كيف نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة

فبطل ما قدروه من انه لا بد ان يسبقه بفعل او شبهه فالجواب ان اكثرهم قدروه

نصب هذا بفعل من كون مضمر بعض العرب فتقديره ما تكون وزيدا وكيف

تكون وقصعة من ثريد والعطف ان يمكن بلا ضعف فيه احق من النصب

المفعول معه نحو كنت انا وزيد كالاخوين والنصب على المفعول معه مختار عند

لكن ضعف عطف النسق نحو جئت وزيدا و... على السببية بالاختلاط

قاعدتان كلتاهما ان كان مؤثرا لا في معنى ... لا يجوز فيه الا النصب

جئت وزيدا معنا كنت ... في مجيئه والنصب على المفعول معه ان امكن

ولم يجز العطف لمانع يجب نحو ما لك وزيدا بالنصب ... عطفه

لا يجوز اذ لا يعطف على ضمير المجرور الا باعادة الجار قال في شرح الكافية

في باب العطف فمن جوزه او اعتقد اذا لم يمكن النصب على المفعول معه

اضمر عامل ناصب نصب نحو علفتها تبنا وماء باردا اي سقيتها

يجب العطف ان لم يجز النصب نحو تشارك زيد وعمرو لافتقاره الى فاعلين

فالاقسام اربعة راجح العطف وواجبه وراجح النصب وواجبه **فصل**

خاتمة المفاعيل عقبه بما هو ملحق بالمفعول في الحكم [illegible] المستثنى [illegible]

او احد اخواتها حقيقة او حكما ما استثني [illegible] تام موجب وانما

ينتصب بها عند [illegible] وبما قبلها عند السيرافي وبمقدر عند الزجاج

نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس وان وقع بعد نفي او ما هو

وهو النهي والاستفهام انتخب بفتح التاء اتباع ما اتصل المستثنى منه

في اعرابه على انه بدل منه بدل بعض من كل نحو ولم يكن لهم شهداء الا

انفسهم ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ومن يقنط من رحمة ربه

الا الضالون ويجوز النصب قال تعالى ما فعلوه الا قليل قال ابن النحاس كلما جاز

فيه الاتباع جاز فيه النصب على الاستثناء ولا عكس في نصب ما انقطع

وجوبا نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن وبنو تميم فيه ابدال وقع و

قال شاعرهم وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وعين نصب

سابق على المستثنى منه اي اتباعه في النفي قد يأتي كقوله [illegible]

منه شفاعة اذ لم يكن الا النبي شافع ولكن نصب اختير [illegible]

وورد كقوله وما لي الا آل احمد شيعة [illegible] فلا يجوز غير النصب

تام الا ان يراد الفصل وان تفرغ سابق الا لما بعدها اي للعامل فيه يكون ما

كان لولا الا عدم فيعرب على حسب ما يقتضيه قبلها [illegible] لا يقع الا بعد نفي

او شبهه كلا تقل الا الحق [illegible] يتبع الا الهدى [illegible] الا الوثيح

الا ذات توكيد وهي التي تلاها اسم مماثل لما قبلها او [illegible]

فاجعلها كالعدم كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلي وكقوله [illegible]

الاعمله الارسيمه رمله وان تكرروا لا لا للتوكيد تفريغ من المستثنى

مابان حذف التأثير بالعامل الواقع قبل الا وذلك في الواحد منها مالا

استثنى مقدما كان اولا وليس نصب سواء مغني نحو ما قام الا زيدا الا الا بكر

او الا زيدا الا عمرو وذلك تفريغ مع النفذ لجميع المستثنيات على

نصب الجميع حكم به والتزم ولا تدع العامل يؤثر في شيء منها نحو

قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم وانصب لتأخير الجميع المستثنيات

عن المستثنى منه كلها غير ما ذكر في قوله وجئ بواحد منها معربا كما لو كان

وحده دون زائد عليه فانصبه او ارفع حيث يقتضي ذلك على ما تقدم

كلم يقوموا الا زيدا الا عمرا الا علي برفع الاول ونصب الثانية وقاموا الا زيدا

الا عمرا الا خالدا بنصب الجميع ان لم يكن الا الاول او وجب نصب حكمها

اي ما بعد المستثنى الاول من المستثنيات اذا لم يكن استثناء بعضها من بعض لقصد

حكم المستثنى الاول فان كان خارجا بان كان الاستثناء من موجب فما بعده

كذلك وان كان داخلا بان كان غير موجب فما بعده كذلك فان امكن استثناء

بعضها من بعض نحو عندي اربعة الا عشرين الا عشرة الا اثنين

استثنى كل واحد مما قبله واسقط الاوتاد وضم التابع في الاسقاط

الاسقاط والمجتمع الى التابع في الاستثناء قاله في شرح الكافية واستثنى غير وقد

بغير لاضافته اليه حال كونه معربا بما للمستثنى بالا نسبا من وجوب نصب

والاختيار واتباع على ما تقدم ولكنها موضوع في الاصل للإفادة المغايرة

شاركت الا في الاخراج الذي معناه التحقق ولم يكن معنا فلذا اتى

ولسوى بكسر السين مقصورا او ممدودا او سوى بضمها مقصورا وسوى

بفتحها ممدودا اجعلا على الفصح الاصح ما لغير جعلا في استثناء

بما انسب للمستثنى بالا ومقابل على الاصح قول سيبويه انها لا تستعمل الا

ظرفا ولا تخرج عنه الا في الضرورة ورده المصنف بوجوهها مجي

بها في قوله دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم

وفاعلا في قوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ومبتدأ في

قوله وسواك بايعها وانت المشتري واسما لليس في قوله فليس سوى

ليلة اذا الصبح وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا وغير ظرف

قليلا واختاره ابن هشام واستثن ناصبا للمستثنى بليس

خبرها واسمها مستتر كفعل ما الهوى وذكر ليسم الله فكلوا ليس

الظفر وكذا خلا نحو قام القوم خلا زيدا والمستثنى بعدا

الكائن بعد لا يكون كذا ايضا نحو قاموا لا يكون زيدا واسمها واجب

بما بقي يكون وبها خلا وعدا انزهن نحو خلا الله لا ارجوسو

عدا الشمطاء والطفل الصغير وان تعلى بعدما انصب بهما حتما لانهما

فعلان اذ ما الداخلة عليها مصدرية وهي لا تدخل الا على الجملة الفعلية

كقوله الا كل شيء ما خلا الله باطل على الذي هي على ما نفي بكل لك

وانجرار بهما قدي حكاه الاخفش والجر ويقع على ان ما زائدة

وقد ذكرنا في الصغير بانات عوج عوا كف قد خفض الى التسعين

وان ذكر عما حيث جر الشطاء ما يطيروا الحفظ فيه سيبدو الآن يكون ضعيفا

وحيث جعلهما حرفين للجر كانتا لفظا المستثنى فعلى الاسم فاعلهما وجوبا
كما سبق وبخلاف في نصب المستثنى بها وجره وغيرهما مما سبق حاشا عند
المازني والمبرد وغيرهما عند سيبويه انها لا تكون الا حرف جر ورد بقوله حاشا قريشا
فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين وبكتبها لا تصحب ما
اما الحديث اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة فليست حاشا فيه
الاداة بل فعل ماض بمعنى استثنى وما الداخلة عليها نافية مصدرية
وهو من كلام الراوي وفي رواية ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقيل
في حاشا في لغة حاش وفي اخرى حشا فاحفظهما من باب
الحال الحال عندنا وصف جنس شامل ايضا للخبر والنعت فضلة
اي ليست عمدة اخرج الخبر منتصب مفهم في حال كذا
اي مبين لحال الهيئة التي هو عليها فصل مخرج النعت والتمييز نحو
لله دره فارسا كفى ذا ذهب اي في حال تفرده ولا يرد على
الحد نحو مررت برجل راكب فانه مفهم في حال الكون به لانها فهم ضمنا
والغرض من تعريف الحال معرفة ما يقع عليه بعد مع استعماله
منصوبا لا معرفة الحكم لما النصب يلزم الدور في على ادخال الحكم بالنصب
في تعريفه قاله والدي اخذا من كلام ابن الصائغ المتوفى في نظير المسألة
وكونه منتقلا مشتقا اي وصفا غير ثابت نحو يعلب وجوه فيكلا
ليس بلازم غالب فقد لا يكون منتقلا الا انه مؤكد نحو يوم ابعث حيا او دل عامله

نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها او غيره مما هو
على اصلها نحو قائما بالقسط وقياسه جامدا لكن يكثر الجمود في سعر
بالسين المهملة وفي مبدأ تأول بالمشتق بلا تكلف بان تدل على
مفاعلة او تشبيها وترتيب كبعته مدا بكذا اي مسعرا او
الدال على المفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين والدال على التشبيه
كر زيد اسدا اي كاسد في الشجاعة والدال على الترتيب نحو تعلم الحساب
بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا ويقل اذا كان غيرها وله بالمشتق
وان كان موطئا نحو فتمثل لها بشرا سويا او دالا على عدد
نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة او تفضيل نحو هذا بسرا
منه رطبا او كان نوعا لصاحبه نحو هذا مالك ذهبا او فرعا له نحو
هذا حديدك خاتما او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا والحال
ان يكون نكرة فلا يعرف والبعد ديني والكوفيين فيما تضمن
الشرط وان اتى الحال قد عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى
اي منفردا وجاؤوا الجم الغفير اي جميعا وجاءت الخيل بداد اي بددا
وينصب منكر حالا لا يقع سماعا مطلقا عند سيبويه نكرة كبغتة زيد
طلع اي مباغتا وقياسا عند الكوفي على ما كان نوعا من الفعل
نحو اتيته ركضا فيقيس عليه جئت سرعة ورجلة وعند المبرد فيما
بعد اما نحو اما علما فعالم وفي قال بعد خبر شبه به مبتدأ نحو زيد زهير

شعثا او قوتها بالدال على الكم عوما نت الرجل علما ولم يكن غالبا
ان لم يتأخر او لم يخصص لم يبع اى لم يظهر او تقدم بعد نفي او
من بعد معناه وهو النفي كتمهما وسكوا يجوز تنكيره ان
تأخر كقوله لمية موحشا طلل او يخصص بوصف او باضافة نحو
من عند الله مصدقا في قراءة بعضهم او اضافة نحو في اربعة
سواء او وقع بعد نفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
او بعد نهي كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا او استفهام نحو يا صاح
هل حم عيش باقيا فترى وقد يكون نادرا من غير مسوغ نحو
ومنه صلى رسول الله جالسا وصلى خلفه قوم قياما ويستثنى حال ما عرف
جرمه ابو كبشة اما جرها بالحرف الية لا امنعه وفاقا للفارسي وابن
كيسان وابن برهان فقد ورد في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا
كافة للناس فان الناس فطلبها كهلا على شيء واقل ذلك المانعون
بان كافة حال من الكاف في ارسلناك والهاء للمبالغة اي وما ارسلناك
الا كافا للناس وبان كهلا حال من الفاعل المحذوف والصدى اي
فطلبها كهلا على شيء وسبقها المرفوع والمنصوب جائز
خلافا للكوفيين وسبقها المجرور بالحرف كجاء راكبا الا
زيد وسبقها وهو مجرور ممتنعة ولا تجرها الا من اضافة خلافا
للفارسي الا اذا اقتضى المضاف عمله اي العامل في الحال كقوله اليه مرجعكم

جميعا

جميعا او كان المضاف جزءا ما له اضيف كقوله ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا او مثل جزئه فلا تخيفا كقوله ثم اوحينا اليك ان اتبع
ملة ابراهيم حنيفا والنحويان الاخيران قال ابو حيان لم يسبق لهم
الى ذكرهما احد انتهى قلت قد نقلهما في ... وغيره عن الاخفش وقد
تبعه عليهما الجماعة والحال ان نصب بفعل متصرف او صفة اشبهت المتصرف
فجائز خلافا للكوفيين تقديمه على ناصبه ثم بخاصته سواء مع
عامل صلة لال او نحو مصدر او مقرونا بلام القسم او لام الابتداء
جملة معها الواو وكسرها زايدا حل ومخلصا يدعا فان كان غير فعل
الفعل المضارع او فعلا غير متصرف كفعل التعجب او صفة لا تشبه افعل التفضيل
في بعض محو له الجبر تقلادته عليه جميع العوامل اللفظية تعمل في
الحال واخواتها وعسى الاصح وعامل تضمن معنى الفعل دون حروفه
لن يعمل لضعفه كتلك ليت وكان ولعل وها والظرف والمتضمن
معنى الاستقرار وندر عند تامتوسط الحال بين ضيتا وعامله
كان ظرفا او مجرورا مخبرا به واجازه الاخفش بكثرة نحو سعيد مستقرا
في هجر ومنع بعضهم من المحقق كما منع تقديمها عليها بالاجماع
ومنع بعضهم من الصور تقديم الحال على عاطله اذا كان افعل مفضلا به
نحو في الحال على كوب في حال نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا وبلا
لبنا اطيب رطبا منتحا للحن اي ضعف الحا فيجيء ذا نفعا لتمر فتام كالخبر

واحد كاشتبه البر حلوه حامضا ام لم يكن كجاء زيد ذا مين عقب معرفة
نحو لقيته مصعدا منحدرا ان ظهر المعنى رد كل حال الى ما يليق به
فيجعل الاول للثاني والثاني للاول في عامل الحال وكيف تصاحبها قد كما في نحو
لا تعثوا في الارض مفسدين وارسلناك للناس رسولا ولآمن من في الارض كلهم
جميعا وان تؤكد الحال جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين لبيان يقين
او فخر او تعظيم او تحقير او نحو ذلك فيضمر عاملها نحو انا ابن دارة
معروفا فالعامل احقه فيا عاملها المبتدا وقيل الخبر الواقع
في الجملة ولفظا وجوبا لعدم جواز تقديم المؤكدة في
موضع الحال جملة خالية من دليل حسنا كجاء زيد وهو ناو وجاء
وبعيني بيف فوق ظرف او مجرور متعلق بمحذوف وجوبا نحو رايت الهلال
بين السحاب فخرج على قومه في زينته وجملة الحال سوى ما مر كما مؤكدة ام لا اذا
جي بها ذات بدء بمضارع خال من قد مثبت او نفي بلا او ما او بماض تالي
الا او متلو باو فحق صنيعها الطاهرا او مقدرا عن الواو وخلت
نحو ولا تمنن تستكثر وما لكم لا تناصرون عهدتك ما تصبو الا كانوا
به يستهزؤن لاضربنه ذهب او مكث وان اتى من كلام العرب جملة مبدوءة
بما ذكر وهي ذات واو فالاول يحمل على ظاهره بل بعدها اي بعد الواو انه مبتدا
له المضارع المذكور فقلتم بعده اي خبر نحو قولهم قمت واصك
وارهنهم مالكا اي وانا ارهنهم وذات بدء بمضارع منفي بعد ... مهما

الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم في التفصيل جملة
الحال سوى ما قدمنا وهي الجملة الاسمية مثبتة ومنفية والفعلية
بمضارع منفي بلم او بماض مثبت ومنفي بشرط ان تكون غير مؤكدة
تماما بواو فقط نحو جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد ولم تطلع الشمس
جاء زيد وقد طلعت الشمس جاء زيد وما طلعت الشمس وشرط
جملة الحال المصدرة بالماضي المثبت المتصرف المجرد عن الضمير ان يقترن
بقد ظاهرة او مقدرة لتقريب الحال واستشكله السعد شيخنا العلامة
الكافيجي بان الحال التي هو قيد على حسب عامله فان كان ماضيا فماض وحال
فكذلك فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بقد قال وانما ذكروه غلط
نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو مقابل الماضي
بين ما بين الهيئة المذكورة انتهى وقولنا اخذنا برأي ابي حيان باستعمال الجملة
الطلبية كما لو وجد الضمير او تاليه الا بمضمر فقط نحو اهبطوا بعضكم
لبعض عدو فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء او جاءوكم
حصرت صدورهم جاء زيد ما قام ابوه او بهما نحو خرجوا من ديارهم وهم الوف
والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم
افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام
الله جاء زيد ما قام ابوه والحال قد يحذف ما فيه عمل جوازا اذا
حاله كقولك للمسافر راشدا مهديا او مقال نحو بلى قادرين

مما يعمل في الحال معنى الفعل وفيه ذلك حتى ان ذكره خطل او ممتنع كعاملها في التوكيد
للجملة والنائبة مناب الخبر كما سبق والمذكورة للتوبيخ نحو اقاعدا
وقد قام الناس وبيان زيادة او نقص بتدريج كتصدق بدينار
فصاعدا واشتريته بدينار فسافلا وجو فيتا تش كهنيئا
لك ومسوغ تتمة الاصل في الحال ان تكون جامدة وقد يعرض
لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت او مقصد
حصرها نحو لم اعد الا اخرصا او نائبة عن فعل نحو ضربا زيدا فاما
او منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى **هذا باب**
التمييز وهو المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر معنى
اسم بمعنى مبين لابهام اسم او نسبة نكرة ينصب تمييز بما
يحتاج اليه قيد اولى الحال وما الثاني اسم ونحو استغفر الله ذنبا و
قد يا في التمييز غير مبين مؤكدا نحو ان عدة الشهور عند الله
اثنى عشر شهرا وقد يا في بلفظ المعرفة نحو طبت النفس يا
عمرو فمعتقد تنكيره معنى بما قد فسره في تفسير المبهم بالمبتدأ
من فعل او شبهه وفي تفسير النسبة بد والاسم المبهم الذي يفسره التمييز
اربعة اشيا العدد نحو احد عشر كوكبا والمجهول نحو تمييزه والمقادير مساحة
كشبر ارضا وكيل نحو قفيز برا ووزن نحو منوين عسلا وتمرا
وما شبه المقادير نحو مثقال ذرة خيرا ونحو التمييز نحو خاتم حديد فبعد ذي

الثالثة المذكورة في البيت ونحوها كالذي ذكرته بعد اجزه او
اضف بها بعامل المضاف كنة حنطة عدلا ولا تحقر ظلامة ولو
شبرا ارض ويجوز ايضا جره بمن كما سنذكره ورفعه على البدل والنصب
للتمييز الواقع بعدها اي مبهم اضيف لغيره وجبا ان على الميز
لا يغني عن المضاف اليه مثل ملء الارض ذهبا فان اغنى نحو
هو اشجع الناس رجلا جاز الجر فنقول هو اشجع رجل والتمييز
الفاعل في المعنى انصب بافعل التفضيل كالذي كان مفضلا كانت علاو
اذ معنا على منزلك بخلاف غيره فيجب جره كزيد اكمل فقيه
وبعد كل ما اقتضى تعجبا سواء كان بصيغة ما افعل وافعل
ام لا ميز ناصبا كاكرم بابي بكر الصديق ابا ولله دره فارسا
وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما يا جارتا ما انت جارة واجرر
بمن التبعيضية ان شئت كل تمييز غير ماسبيا التمييز ذي العدد
اي المفسر له كما تقدم والتمييز الفاعل في المعنى ان كان محولا عن
كطب نفسا تفد وعن مفعول نحو زيد ملا والمحول عن المفعول نحو
غرسنا الارض شجرا وعامل التمييز قدم مطلقا عليه اسما كان او فعلا
جامدا او متصرفا والفعل والتصرف نزرا سبقا نحو نعم ولذا التمييز
كفى وما كان نفسا بالفراق تطيب قوله انفسا تطيب بنيل المنى
وقاسه الكسائي والمبرد والمازني واختار المصنف تبعا للعادة **هذا باب حروف الجر**

ها لا اي نحو حرف الجر هي عشرون الى وحتى وخلا وحاشا و
عدا وفي وعن وعلى ومذ ومنذ ورب واللام وكي وقيل من
ذكرها ولا تجر الا ما الاستفهامية وان مع لا وما وصلتها وواو وتا
والكاف والبا ولعل وقال من ذكر من هذه ايضا ولا تجرها الا
ومتى وقل من ذكرها ايضا ولا تجر بها الا هذيل وزاد في الكافية
لولا اذا وليها ضمير ... نحو سيبويه بالظاهر خص
وحتى والكاف والواو ورب والتاء فلا تجر بها ضميرا واختص
ومذ ومنذ بغير مستقبل نحو ما رايته مذ يومنا او منذ يوم الجمعة
واختص رب منكرا لفظا ومعنى او معنى فقط كما قال الزمخشري
الكافي نحو رب رجل واخيه والتاء جارة لله ورب مضافا الى
الكعبة او اليا نحو تالله وترب الكعبة وترحمن وسمع تالرحمن
وما رووا من ادخال رب على الضمير نحو ربه فتى نزر ومن ادخالها
ادخالها على غير الظاهر ... على معرفة كذا نزر ادخال الكاف على الضمير
كقوله وام اوعال كها او اقربا ... ونحوه مما اتى كقوله
كهو لا ... وكذا ادخال حتى عليه حتاك يا ابن ابي زياد

فصل في معاني حروف الجر تبعيض وبيان وابتدا في الامكنة باتفاق نحو لن تنالوا   الجنس
البر حتى تنفقوا مما تحبون فاجتنبوا الرجس من الاوثان سبحان الذي اسرى
بعبده ليلا من المسجد الحرام وقد تاتي لبدء الازمنة كقوله لمسجد اسس على التقوى

من اول

من اول يوم ونفاه البصريون الا الاخفش ... وهو الصحيح لصحة السماع
وزيد اي من عندنا في نفي وشبهه ... تجر نكرة كما جاء من
... وهل من خالق غير الله وزيد عند الاخفش في الايجاب
نحو النكرة والمعرفة نحو قد كان من مطر ويكثر فيه حين لا ابا ع
للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر ولام نحو سقناه لبلد ميت والى نحو
سرت البارحة الى اخر الليل ومعنى ... بدا نحو ليجمعنكم الى
يوم القيامة فليت لي بهم قوما اذا ركبوا واللام للملك نحو لله ما
في السموات وما في الارض وشبهه ونحو الاختصاص نحو الجنة للمتقين
وفي تعدية ايضا وتعليل في نحو فهب لي من لدنك وليا والتعليل ... لذكرك
وزيد للتوكيد نحو ولا لما بهم ابدا دواء وقلل للتقوية وهو
بين التعدية والزيادة نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون فعال لما يريد
قال في شرح الكافية ولا يتعدى فعل بمتعد الى اثنين لعدم امكان
... بهما معا لانه لم يعهد وفي احدهما لعدم المرجح والظرفية
حقيقة او مجازا استبن بباء في نحو وانكم لتمرون عليهم مصبحين
وبالليل وما كنت بجانب الغربي الم غلبت الروم في ادنى الارض
لقد كان في يوسف واخوته وقد يبين السببا نحو فبظلم من
الذين هادوا دخلت امرأة النار في هرة حبستها ولا بالاستعانة
نحو بسم الله الرحمن الرحيم وعد نحو ذهب الله بنورهم ولا يجمع بينهما:

الهمزة وعوض والتعويض غير البدل بعتك بهذا او الصوق نحو صلت
هذا بهذا ومثل مع من التبعيضية وعن بها النطق نحو
عينا يشرب بها عباد الله سئل سائل بعذاب واقع على للاستعلاء
حسا نحو عليها وعلى الفلك تحملون او معنى نحو تكبر زيد على عمرو
ومعنى في نحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ومعنى عن
نحو اذا رضيت علي بنو قشير بعن تجاوزا عنى من قد فطن
نحو رميت عن القوس وقد يجيء موضع بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق و
موضع على نحو لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني كما على موضع
عن قد جعلا كما تقدم وهذا تصريح بان لكل حرف معنى مختصا واستعمال
في غيره على التجوز الكاف شبه بكاف نحو زيد كالاسد وبها التعليل
يعني نحو واذكروه كما هداكم وزائدا للتوكيد نحو ليس كمثله شيء
واستعمل اسما مبتدأ نحو ابدا كالغزال فوق قد راها وفاعلا نحو
ينهى ذوي شطط كالطعن ومجرورا باسم نحو فصيروا مثل كعصف
ماكول ومجرورا نحو بكالقوة الشغواء جلت فلم وكذا عن وعلى
ليستعملا اسمين عند دخول من عليهما من دخلا وفي قوله من عن يمين
الحبيا وقوله غدت من عليه مذ ومنذ اسمان حيث رفعا نحو ما رايته
مذ يومان وهاج في المبهم بمعنى اول المدة وفي غيره بمعنى جميع المدة و
الصحيح حرفا انهما مبتدآن ما بعدهما خبر وقيل بالعكس وقيل الرفع

وما بعدهما

وما بعدهما على الحكم اسما متعلق او اوليا الفعل او الجملة نحو جئت
وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وان يجرا في مضي فكمن الابتدائية هما
وفي الحضور اذا جرا معنى في اي الظرفية استبن هما وبعد من وعن وبا
زيدا فلم يعق اي يكف عن عمل قد علما وهو الجر نحو مما خطيئاتهم
عما قليل فبما نقضهم قال في شرح الكافية وقد يحدث مع البا تقليل
هي لغة هذيل ورب زيد بعدت وما الكاف تكف عن العمل وادخلنهما على
الجمل نحو ربما اوفيت في علم ربما يود الذين كفروا ربما الجامل المؤبل فيهم
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقد يليهما ما ويجوز تكف نحو
ماوي يا ربتما غارة كما الناس مجروم عليه وجازم وحذفت
رب فجرت مضمرة بعد بل وهو قليل نحو بل بلد مل الفجاج قتمه
وبعد الفا وهو قليل ايضا نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
وبعد الواو وشاع ذا العمل حتى قال بعضهم ان الجر بالواو ونحو وليل
كموج البحر بالجر بعد واو دون نحو نحو رسم دار وقفت
في طلله وقد يجر بسوى رب لدى حذف اي وهو سماع كقول بعضهم
قيل له كيف اصبحت خير والحمد لله اي على خير وبعضهم يرى مطردا اي
قاسه عليه نحو بكم درهم اشتريت اي بكم من درهم ومررت برجل
صالح الا صالح فطالح حكاه يونس اي الا بصالح فقد مررت بطالح

هذا باب الاضافة

نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف

هذه الاضافة تؤذن بالانفصال والتنوين وخلفه وهو النون يؤذنان بالانفصال
كطلوع سيفنا وهذا راحمك وغلامي زيد والثانية وهي المضاف اليه موجود
وجوبا بالحرف المقدر عند الجمهور وبالمضاف عند سيبويه وبالاضافة عند الاخفش
والتوهم ان كان المضاف بعض المضاف اليه صح اطلاق اسمه عليه
قال فيقدر بكل تبعا لابن السراج محتجا بالقيد الاخير نحو يد زيد ومثاله
نحو خاتم فضة وثوب خز والتوفي اذا لم يصلح الا ذا نحو بل
مكر الليل والنهار واللام حدها فيما لم يصلح ذينك نحو
غلام زيد واخصص اولا بالثاني ان كان نكرة كغلام رجل واعط التعريف
بالذي تلا ان كان معرفة كغلام زيد وان يشبه المضاف يفعل
المضارع في كونه مرادا به الحال او الاستقبال وصفا كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فعن تنكيره لا يعزل سواء اضيف
الى معرفة او نكرة ولذلك وصف به النكرة في هديا بالغ الكعبة ونصب على الحال
ثاني عطفه ودخل عليه رب في كرب راجينا عظيم الامل مروع القلب
قليل الحيل وذي الاضافة وهي اضافة الوصف الى معموله اسمها لفظية
لانها افادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين والنون وتلك الاضافة وهي التي
تفيد التعريف والتخصيص اسمها محضة اي خالصة ومعنوية لانها
افادت امرا معنويا ووصل ال بذا المضاف اي الاضافة اللفظية مغتفر
ان وصلت بالثاني اي بالمضاف اليه كالجعد الشعر او وصلت بالذي له اضيف

الثاني

الثاني كزيد الضارب راس الجاني او بما يعطف عليه ان كان ضميره كما في
التسهيل كمررت بالرجل الضاربه الرجل والشاتمه ومنع المبرد وجوز
الفراء اضافة ما فيه ال الى المعارف كلها كالضاربك والضارب
زيد بخلاف الضارب رجل وقد استعمل الامام الشافعي في خطبته رسالته
فقال الى علمائها خير امة اخرجت للناس كونها اي ال في المضاف فقط
كاف ان وقع مثنى نحو مررت بالضاربي زيد والضاربي رجل او وقع
جمعا سبيله اي سبيل المثنى اتبع بان كان جمع سلامة نحو مررت
بالضاربي زيد والضاربي رجل وربما اكسب ثان اولا تأنيثا او تذكيرا
ان كان الاول لحذف موهلا اي اهلا نحو كما شرقت صدر القناة من
الدم فاكتسب القناة المؤنث الصدر المذكر التانيث لما اضيف اليه ونحو
رؤية الفكر ما يؤل له الامر معين على اجتناب التواني فاكتسب الفكر
المذكر رؤية المؤنث التذكير لما اضيف اليه فخرج بقوله ان كان
لحذف موهلا ما ليس اهلا له بان يختل الكلام لو حذف فلا يكتسب ما ذكر
كقام غلام هند وقامت امرأة زيد ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى
فلا يضاف اسم لمرادف ولا الى الصفة ولا صفة الى موصوفها لان المضاف
يتعرف بالمضاف اليه او يتخصص والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه واول
موهما ذلك اذا ورد نحو سعيد كرز اي مسمى هذا اللقب ومسجد
الجامع اي مسجد اليوم الجامع او المكان الجامع وجرد قطيفة اي شيء

جر قطيفة واعلم ان الغالب في الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد
وبعضها حتما تمتنع اضافته كالمضمرات والاشارات وبعضها يلزم الاضافة الى المفرد
لفظا ومعنى كقصارى وحمادى ولدى وبيد وسبحان وعند وذي
وفوق وتحت والى وبعض ذا الكسائي ذكر انه يلزم الاضافة قد يلزمها
معنى فقط ويأتي لفظا مفردا عنها ككل وبعض واي نحو
ان كل لما ليوفينهم فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا
وبعض ما يلزمها حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا فلا يليه الا اسما
حيث وقع كوحده نحو اذا دعي الله وحده وكنت اذا كنت الهي وحده كا وحده
والذئب اخشاه ان مررت به وحدي ولبي ويختص بالضمير الغائب
نحو لبيك اي اجابة بعد اجابة وهو عند سيبويه مثنى للتكثير وعند سيبويه
يونس مفرد اصله لبي بوزن فعلى قلبت الفه ياء في الاضافة كما
نقلت الف لدى وعلى والى ورد بانه لو كان مفردا جاريا مجرى
ما ذكر لم ينقلب الفه ياء مع المظهر كلدى وقد وجد قلبها مع الظاهر
في البيت الآتي ودوالي كلبي نحو دواليك اي تداولا بعد تداول
وسعدي نحو سعديك اي سعدا بعد سعد وشذ ايلاؤه يد للبي
في قول الشاعر فلبي فلبي يدي مسور وكذا ايلاؤه ضمير غائب في قوله
لقلت لبيه لمن يدعوني قاله في شرح التسهيل والزموا اضافة الى الجملة
كانت او فعلية حيث واذ نحو جلست حيث جلس زيد وحيث

زيد

زيد جالس واذكروا اذ كنتم قليلا واذ انتم قليل وشذ اضافة حيث
الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا وان ينون اذ و
يكسر ذالها لالتقاء الساكنين يحتمل اي يجوز او اذ عوض الاضافة
ويجعل التنوين عوضا عما يضاف اليه وانتم حينئذ تنظرون وما كان كاذ معنى اي
المعنى وهو كل اسم زمان مبهم ماض كاذ اضيف الى الجملتين نحو
حين جاء زيد وجئتك حين الحجاج امير وابن على الفتح او اعرب
ما كان كاذ وقد اجريا اما الاول فبالحمل عليها واما الثاني فعلى الاصل لكن
اختير بناء ما تلو اي واقع قبل فعل بنيا ماضيا ومضارع مقرونا باحد
النونين نحو على حين الهى الناس جل امورهم والواقع قبل فعل معرب
او قبل مبتدأ اعرب وجوبا عند البصريين نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و
جوز الكوفيون بناؤه واختاره ماله فقال ومن بنا فلن يفند كقراءة
نافع هذا يوم ينفع والزموا اذا اضافة الجمل الفعلية فقط كهي اذا اعتلت
اي تواضع اذا تعاظم وتكبر واجاز الاخفش والكوفيون وقوع
المبتدأ بعدها ولم يسمع ونحو اذا السماء انشقت وان احد من
المشركين استجارك ونحو اذا باهلي تحته حنظلية على اضمار كان كما
اضمرت وضمير الشان في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها او واضمر مثلها
واسماء الزمان المستقبل كاذا لا يضاف الا الى الجملة الفعلية لكن اطلق في شرح الكافية
نقلا عن سيبويه واستحسنه قال لولا ان المسموع ما جاء بغير الفعل وكفى

يوم هم بارزون انتهى واجاب لك عنها بانها مما نزل فيه المستقبل
منزلة الماضي ح فاسم الزمان فيه ليس بمعنى اذا بل بمعنى اذ وهو
الى الجملتين قال ابن هشام فلم ار من صرح بانه مستثنى ذلك انه
ينبغي ان يعرب بالتفصيل ايضا وقياس عليه ظاهر منه بهذا يوم ينفع
الصادقين لان المراد به المستقبل انتهى قلت قد تقدم نقلا عنه
الاستشهاد به على مثبت اذا لانه مما نزل فيه المستقبل لتحققه منزلة الماضي
لا سيما في اوله قال بلفظ الماضي ملتزم اثنين لفظا ومعنى ومعنى فقط
معرف بلا تفريق بعطف اضيف كلتا وكلا نحو جاء كلا الرجلين
وكلا ذلك حق وقيل فلا يضافان لمفرد ولا لمنكر خلافا للكوفي
ولا لمفرق وشذ كلا اخي وخليلي واجدي عضدا ولا تضف لمفرد
معرف ايا بل اضفها الى مثنى وجمع مطلقا او مفرد منكر وان كرر بها
فاضف الى المفرد المعرف نحو اتى وايك فارس الاحزاب وبها الاجزا
فاضفها اليه نحو اي زيد حسن اي اي اجزائه واخصص بالمعرفة مع شرط
ما سبق موصولة ايا فلا تضفها الى نكرة خلافا لابن عصفور نحو لهم اشد
وبالعكس اي الصفة والحال فلا يضافان الا الى نكرة كمررت بفارس
اي فارس وزيد اي فارس ان تكن اي شرطا او استفهاما مطلقا
اي سواء اضيف الى نكرة او معرفة كمل بها الكلام فعلى بما الايضاح
قضيت فبا اي حكمت اذا اضيفا الى مثنى معرفة او ضميرها والى نكرة

وعن الشعراني للتخيير والتبرير

طوبق

طوبق والزموا اضافة لدن وهو لاول غاية زمان ومكان مبنى في لغة
قيس واعرابها ونصب غدوة بها على التمييز والتشبيه بالمفعول واضمار كان
واسمها الوارد عنهم ندر وكذا رفعها على اضمار كان تامة الكوفيون
ويعطف على الغدوة المنصوب لان محلها وجوز الاخفش النصب
المصروف وهو بعيد عن القياس مع اسم لمكان الاجتماع او وقته
معرب لا في لغة ربيعة فبالعكس مع بعدم تمكين منهما بنا او قليل وقال
سيبويه ضرورة ومنه فريشى منكم وهواي معكم ونقل في الحالة
فتح وكسر لعينها لسكون يتصل لها مستندا الى الخفة والثقل
في النقل الساكنة لا تنفك مع الاضافة الا معنى جميع كلها
كفى لسكت عيني اليسرى فلما رجعت الحجل بعد علمه اسلنا معا
واضم بناء وفاقا للمبرد غير ان عدما اضيف ها لكونك ناويا معنى
قال في شرح الكافية لزوال المعارض للشبه المقتضي للبنا وهو الاستقلال
بالمفهومية قلت وهو نظيرة اي في التي ما قلت فيها وهو وجوب العلة
فيما اذا لم ينو المضاف اليه مع قولهم باعرابها فالاخفش اليه
منكورها معربة في هذه الحالة ايضا كما ان فتحها في هذه الحالة مطلقا
وضمها مع التنوين الذي هو قليل حركتا اعراب شرط ابن هشام
لجواز حذف ما يضاف اليه ان يقع بعد ليس نحو قبضت عشرة ليس غيرها اي
المقبوض غيرها او ليس غير ذلك مقبوضا وذكر ابن السراج ولا

وغيره وقوعه بعد بقوة بناوها على حركة لانها اصلا في التمكن وله

لم يفارقها البنا وكاضمة البنا ملتبسا لا عن بالبنا قال في شرح التسهيل

وخرج بقوله ان عدمت الى اخره ما اذا لم يعدم المضاف اليه ما اذا

عدم ولم ينو فانها حينئذ معربة وسيأتي تصريحه بهذه الحالة وكذا

نوى لفظه دون معناه كما قال في شرح الكافيه واخرجه بتقييد

المنوي بالمعنى قبل كغيره في جميع ما تقدم فيبنى على الضم اذا حذف

ما يضاف اليه ونوي معناه نحو لله الامر من قبل ومن بعد دون ما اذا

لم ينو نحو جئت قبل العصر او حينئذ ولم ينو نحو فساغ لي الشراب

وكنت قبلا ونوي لفظه نحو من قبل نادى كل مولى قرابة

والاصح فيها ايضا وفيما بعدها ما اختاره الاخفش الاعراب مطلقا

ومثلها ايضا بعد فتبنى وتعرب على التفصيل كالاية المتقدمة

ونحو جئت بعد العصر وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد وكذا

حسب نحو قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك ويذا حيك من

واول كما حكاه الفارسي من قولهم ابدا بهذا اول بالضم على

معنى المضاف اليه بالحمل على نية لفظه والفتح على ترك نيته ومنع

صرفه للوزن والوصف ودون والجهات الست ايضا نحو قوله

لعن الاله وداء وحكى الكسائي افوق تنام ام اسفل

اي بالنصب فوق هذا وعل بمعنى فوق نحو اتيت فوقه كليب من على

لجلي في صحيحه السبيل عل وقد ذكر المصنف الجاحد اضافتها لفظا

ونبه صح الجوهري وخالفه ابن ابي الربيع واعربوا نصبا

وجرا كما تقدم وورفعا اذا ما نكر اي قطع عن الاضافة لفظا

ونية قبلا وما من بعده وقبله قد ذكرا وشمل ذلك عل ونبه صرح

بعضهم ولكن قال ابن هشام في تصنيفها ما اظن موجودا انهم

على الظرفية في قبل وما بعده الاحسب فغلبت الحالية وذكر المصنف

اسما الجهات ما عدا فوق او تحت تتصرف تصرفا متوسطا وان دون

تتصرف تصرفا نادرا وما يلي المضاف اي المضاف اليه يأتي خلفا

عنه في الاعراب والتذكير والتانيث وغيرهما اذا ما حذفا

نحو جاء ربك اي امر ربك وتجعلون رزقكم اي بدل شكر رزقكم

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى

ومو مطرد مستو والمسك ورد الحاذ لحة اي ابعته

ان ما بين حرام على ذكور امتي اي استعمالها وتلك القرى اهلكناهم

اي اهلها فتفرقوا ايادي سبا اي مثلها وقد يجرون المضاف

الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما ومو المضاف لكن

مطلقا بل بشرط ان يكون ما حذف مماثلا في اللفظ والمعنى

علي قد عطف او مقابلا له فالاول نحو اكل امرئ تحسبين امرأ

ونار توقد بالليل نارا والثاني كقراءة تريدون عرض الدنيا والله

يريد الاخوة اي بانواع الاخوة كذا قاله ابن ابي الربيع في التبيان

الاول بلا تنوين كحاله اذا لم يتصل لشرط عطف على المضاف

واقتضائهما المعطوف الا مثل الذي اضفت الاول وقطع الله يد

ورجل من قالها اي يد من قالها ورجل من قالها وقليل في ذلك بلا

عطف كما حكى من قولهم افوق تنام ام اسفل وفصل مضاف

بالنصب مفعولا جزءا من شبه فعل صفة مضاف اي مفعول واسم فاعل

ما نصب غير المضاف اليه لكن المضاف فاعل وفصل مفعول فيه ظرفا

اجز المعنى اجز ان يفصل الذي نصبه المضاف على المفعولية او الظرفية

بينه وبين المضاف اليه كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم

كالقوم وقول بعضهم تارك يوما نفسك وهواها سعي

في رداها اي في هلاكها وقوله فالعيس مخلف وعد

وسلة قوله والد هل انتم تاركو لي صاحبي وقول الشاعر كناحت

يوما صخرة بعسيل لم يعب فصل يمين حكى الكسائي هذا غلام

والله زيد واضطرارا اجد الفصل باجنبي من المضاف

كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب

وقوله الغبايم والداء به اذ نجلاه فنعم ما نجلا وقوله

لتسقي بقيا حانك المسقي ريقتها كما تضمن قول الكاتب خطر

الكتاب يوما يهودي يقارب او يزيل او ابتعت عجوز ابن

كقولهم

مشبه لا طالب ندا مثل في شرح الكافي نقل كان بن زيدون اما خصا

زيد بجار رذق بالنجا ويحتمل ان يكون غلطا لغة اجراء الاعراب

عليك كلمي ونيل بدل منا وعطف بيانا قاله ابن هشام تتمة في الفواصل اما فاقحتها

والفصل بها مغتفر كقوله هما اخطنا اما اسار ومنه

فصل واما قادم والمولى بالجر الحدة

في المضاف الى ياء المتكلم الصحيح مع خلافا لابن الخشاب والجرجاني

في قولهما انه مبني لاضافته الى غير متمكن لاعراب المضاف الى الكاف

الى الها والمثنى المضاف الى الياء ولبعضهم قولهما انه ليس

لعدم السبب ولا معنى لعدم تغير حركته اخره اضيف للياء

الكسر ان لم يك معتلا او جاريا مجراه كقفا وغلامي وظبيي دلوي

ولك في الياء الفتح والسكون وحذفها لدلالة الكسر عليها

في غير المعتل منه وفتح ما قبله فتنقلب الفا نحو صوتهم او في

الى اما وترويني النقيعا وحذف الالف وابقاء الفتح نحو ولست

مراجعا مني بلهف ولا بليت ولا لو اني فان يكن معتلا او

وقد او يك مثنى او مجموعا جمع صحة كابنين وزيدين فلا جميعها

الياء المضاف اليها بعد بالضم فتحها وسكون الياء التي في اخر

المضاف احتذاء ونحو في ذلك تفصيل وذلك انه تدغم الياء التي

في اخر المضاف فيه اي في ياء المضاف اليه نحو جاء قاضي ورايت

قاضي وغلامي وزيدي ومررت بقاضي وغلامي وزيدي

والواو تدغم أيضا بعد ياء قلبها فيها نحو ذي بني وعصبي وإن ما قبل الواو

ضم فاكسره لهن وإن فتح سابقه نحو هن مصطفى والفاء فابقه

نحو محياي وعصاي وغلاماي وسلامته في المثنى في لغة الجميع

والتي في المقصور عن هذيل نقل إلها ياء حسن نحو سبقوا

هوي واعنقوا خاتمة المستعمل إضافة أب وأخ وحم وهن

إلى الياء أبي وأخي وحمي وهني وأجاز المبرد أبي برد اللام في

فم في وقل في وأجاز الفراء في ذي ذي وصححوها إلا في إيصال

باب إعمال المصدر

المصدر ويعمل اسمه بفعله المتعلق في العمل سواء كان مضافا وهو الأكثر

أو مجردا منونا وهو أقيس ومع أل أندر ثم إنه لا يعمل مطلقا بل إن كان

غير مصغر ولا محدد ولا مجموع وكان فعل مع أن أو ما المصدرية

يحل محله نحو ولولا دفع الله الناس أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما

ضعيف النكاية أعداءه ولا المضمر نحو ضربك المسيء حسن وهو

قبيح والمحدد نحو عجبت من ضربتك زيدا وشذ تعدية

به الجلد الذي جلاه قوم نضربه كفيه المدى ونفس أكب والمجموع

وشذ تركته بملاحظ البقرا ولا دها ولا اسم مصدر وهو الاسم

الدال على الحدث غير الجاري على الفعل إن كان غير علم ولا ميمي

عمل عند الكوفيين والبغداديين نحو وبعد عطائك المائة الرتاعا

فإن كان علما كسبحان للتسبيح وفجار وحماد للفجرة والمحمدة فلا يعمل إجماعا

أو ميميا فكالمصدر بإجماع نحو أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام

تحية ظلم ويعمل مجرورا أي المصدر متعلق الذي أضيف إليه كمل بنصب

عمله إن أضيف إلى الفاعل وهو الأكثر كمنع ذي غنى حقوقا

شين أو كمل برفع عمله إن أضيف إلى المفعول وهو كثير إن ذكر الفاعل لم يذكر

لا يسأم الإنسان من دعاء الخير وقليل إن ذكر نحو بذل المجهود

مقل زين وخص بعضهم بالشعر ورد بقوله حج البيت من استطاع

إليه سبيلا تتمة قد يضاف إلى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع و

النصب كعجبت بعما قل هواجس وجرما يتبع ما جر مراعاة اللفظ

عجبت من ضرب زيد الظريف وجاز مراعاة في الاتباع المحل فيرفع

تابع الفاعل وينصب تابع المفعول المجرور دون لفظا نحو فعله

كقوله مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل وقوله مخافة الإفلاس

والليان تتمة يحتمل في تابع المفعول المجرور إذا حذف الفاعل قطع بعامله

ذكر الرفع على تقدير المصدر بحرف مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله

هنا

باب إعمال اسم الفاعل وهو كما قال في شرح الكافية ما صيغ من

مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعل غير صالح للإضافة إليه و

في الثاني إعمال المفعول كفعله اسم فاعل في العمل مقدما ومؤخرا

ظاهرا ومضمرا جاريا على صيغة الأصل أو معدولا عنها إن كان عن

بمعزل لا ... يكون لفظه مشبها بلفظ الفعل المتلو معنى الحال

او حسنًا او موضع فان لم يكن فان كان صلة لال وان اعمل بمعنى
حال فالكسائي او ولي استفهامًا نحو اضارب زيد عمرا او معتمدا على
نحو يا طالعا جبلا وهو من قسم النعت المحذوف منعوته ولذا لم يذكره
في الكافية او نفيا نحو ما ضارب زيد عمرا او جاء صفة نحو
مررت برجل ضارب زيدا او حالا نحو جاء زيد ضاربا عمرا او
او خبرا مسندا اليه خبر نحو زيد ضارب عمرا وكان قيس محمدا ناطقا
ان زيدا مكرم عمرا وظننت ضاربا خالدا وقد يكون نعت محذوف
عرف فيستحق العمل الذي وصف نحو ومن الناس والدواب والانعام
مختلف الوانه اي صنف مختلف وان يكن اسم الفاعل صلة
ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي عند الجمهور وذهب الرماني
الى انه لا يعمل في الحال وبعضهم انه لا يعمل مطلقا وان فعل ما
بانضما فعال او مفعال او فعول الدالات على المبالغة في كثرة معنى
فاعل بديل فيستحق ما له من عمل بالشروط المذكورة عند جميع
البصريين نحو اما العسل فانا شراب انه لمنحار بوائكها ضروب
بنصل السيف سوق سمانها وفي فعيل الدال على المبالغة
قل ذا العمل حتى خالف فيه جماعة من البصريين وفي فعل كذلك
قل ايضا نحو ان الله سميع دعاء من دعاه اتاني انهم خرقون
عرضي وما سوى المفرد من امثلة المبالغة كالمثنى والمجموع

عمروا

اسم الفاعل علو

مثله

مثله بفعل في الحكم والشروط حينئذ عمل كفعل الذ الجار اقبلا وقد
ثم زادوا الهمزة في قوله ثم غفر ذنبهم غير فخر الصغر اسم
الفاعل والمفعول لا يعمل الا عند الكسائي وانصب بذي الاعمال
تلوا له واخفض بالاضافة وهو لنصب ما سواه من المفاعيل مقتضى
كانت كاسي خالد ثوبا ومعلم العلام عمرا مرشدا الان و
غدا وخرج بذي الاعمال ما بمعنى الماضي فلا يجوز الا جر تاليه
ونصب ما عداه بفعل مقدر واجرر وانصب تابع المفعول
الذي انخفض باضافة اسم الفاعل اليه اما الاول فبالحمل على
اللفظ اما الثاني فبالحمل على
الموضع وبفعل مقدر عليه كمبتغ جاه ومالا من نهض
وكل ما قرر لاسم فاعل من عمل بالشروط التي يعطى اسم مفعول
بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه كالمعطى كفافا
يكتفي وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى بعد تحويل الاسناد
عنه الى الضمير التابع للموصوف ونصب الاسم على التشبيه ان كان
الفاعل لا يجوز فيه هذا كمحمود المقاصد الورع اذ الاصل الورع
محمودة مقاصده ثم صار الورع محمود المقاصد ثم اضيف
هذا
باب ابنية المصادر وما بعده في الكتاب الى التصريف وهو
فعل بفتح الفاء وسكون العين قياس مصدر المعدى من فعل
ذي ثلاثة مفتوح كضرب ضربا او مكسور كفهم فهما او فقه فقها

كودّ كودًا او فَعِل اللازم بكسر العين بابه فَعَل بفتح الفاء والعين في
الصحيح كفرح مصدر فرح والمعتل اللام كجوى مصدر جوى و
كشلل مصدر شلت يده اي يبست لا ان دل على حرفة او ولاية
فقياسه لفِعَالة وفَعَل اللازم بفتح العين مثل قعد له
فُعُول مصدر باطّراد كقعد قعودا ما لم يكن مستحقا فِعَالا
بكسر الفاء او فَعَلانا بفتح الفاء والعين فادرا وفُعالا بضم
الفاء او الفعيل او الفعالة بكسر الفاء . فالاول وهو فِعَال
بكسر مصدر الذي امتنع كأبى اباء ونفر نفارا وشرد شرادا
والثاني فَعَلان مصدر للذي اقتضى تقلبا كجال جولانا الدال
الثالث وهو فُعال بالضم كسعل سعالا او لصوت كصرخ
صراخا وصهل ... وصوتا الرابع وهو الفعيل كصهل صهيلا
ورحل رحيلا والحرفة والولاية الخامس كخاط خياطة وسفر بينهم
سفارة اي اصلح وفُعُولة بضم الفاء وفَعالة بفتحها
لفَعُل بضم العين كسهل الامر سهولة وصعب صعوبة
وزيد جزل جزالة وفصح فصاحة وما اتى مخالفا لما مضى
النقل عن العرب كشكر وشكران وذهب ذهابا كسخط ورضي
وبلجة وبهجة وشبع حسن مصادر شكر وذهب وسخط
ورضي وبلج وبهج وشبع وحسن وغير ذي ثلثة مقيس

وهو
الفاء وضم

ففيا

ففيا تفعّل صحيح اللام التفعيل معتلها التفعلة صحيح وافعل العين الافعال والمعتل
لكن تنقل حركتها الى الفاء فتنقلب الفاء ... والعين منها التاء
وتفعّل المتفعّل واستفعل الاستفعال فان كان معتلا
فكافعل كقدّس التقديس وسلّم التسليم وزكّى تزكية واجاز
اجازة وتجمل تجملا واكرم اكراما وتكرم تكرما واستغاث
استغاثة واستقام استقامة مما تم اقامة واعانة وفعا
ذا المصدر التاء لزوم ونادر اعري منها واقام الصلوة وما
يلي الاخير مدّ وافتحا مع كسر تلو الثاني وهو الثالث مما افتتحا
بهمز وصل فيصير مصدره كاصطفى اصطفاء واقتدر اقتدارا
واحرنجم احرنجاما وضم ما يربع اي الرابع في امثال قد تلملما
فيصير مصدره كتدحرج تدحرجا وتلملم تلملما فِعلالا بكسر الفاء
او فَعللة بفتحها مصدر لفعلل والملحق به كدحرج دحرجة
وحوقل حوقلة وبيطر ... وسرهف سرهافا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا
منهما فعللة ايضا مقيسا لفاعل مصدر الفعال بكسر الفاء
والمفاعلة نحو قاتل قتالا ومقاتلة ويغلب ... فيما فاؤه
ياء نحو ياسر مياسرة وغير ما مر السماع عادله نحو كذب
كذابا ونزى تنزيا وتملق تملاقا وفعلة بفتح الفاء
للمرة ان لم يكن بناء المصدر لفاعلها كجلست فان كان

اي المطلق الصادق على القليل والكثير
اي كما المفعلة ... بالفاء ...

فيكون على المرة منها بالوصف كرحمة واحدة وفِعلة بكسر الفاء للهيئة
كجلسة فإن كان بناء الفاعل عليها فبالوصف كنشدة الضالة
في غير ذي الثلاث بالتاء يدل على المرة إن لم يكن بناء المصدر كالانطلاقة
انطلاقة فإن كان فبالوصف كاستقامة واحدة وشذ فيه
في غير الثلاثي فعلة كالخمرة والعمة والقمصة وأما أبنية أسماء
الفاعلين من الصفة المشبهة بها وفيه أبنية أسماء المفعولين
كفاعل صيغ اسم فاعل من ذي ثلاثة مجرد مفتوح العين لازما
أو مكسورها متعديا يكون كغذا بالمعجمتين أي سال فهو غاذ وذهب
فهو ذاهب وضرب فهو ضارب وركب فهو راكب وهو قليل مقصور على السماع
في فعلت بضم العين وفعِل بكسرها حال كونه غير متعد
كحمض فهو حامض وأمن فهو آمن بل قياسا أي فعل بالكسر إتيان
الوصف منه في الأعراض فعِل وفي الخلقة والألوان أفعل وفعلان
دل على امتلاء وحرارة الباطن فعِل نحو أشِر وفرح و
نحو صدٍ وعطشان وشبعان وريان ونحو جهر وهو
الذي لا يبصر في الشمس والأحول والأعمى والأخضر وفعُل بضم
العين أوكح وفعيل بمعنى فعُل بضمها من فاعل وغيره كالضخم
والفعل ضخم والجميل والفعل جمل وأفعل فيه قليل
مقصور على السماع كخطب فهو أخطب وكذا فعل بفتح العين

فهو بطل وفَعال بفتح الفاء كجبن فهو جبان وبضمها كشجع فهو شجاع وفُعُل بضم الفاء
والعين كجنب فهو جنب وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين كعف
فهو عف ويستعمل الفاعل قد يعني بفتح الياء والنون فعل كشاخ
فهو شيخ وشاب فهو أشيب وضعف فهو ضعيف وجميع ما ذكرته
وزن فاعل صفة مشبهة وعلى زنة المضارع يلازم اسم فاعل
من غير ذي الثلاث مجردا أو مزيدا كالمواصل مع كسر ما قبل الأخير مطلقا
مطلقا كان المضارع أو مكسورا وضم ميم أي فقد أول الكلمة
كمدحرج ومكرم ومفرح ومتعلم ومتباعد ومنفطر ومتحرج
ومجتمع ومقعنسس ومعشوشب ومتدحرج ومحرنجم وإن فتحت فيه
ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر والمدحرج والمكرم
إلى غير ذلك وفي اسم المفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كمقتول ومقصود
مقصود ونابت فعال أي سماعا عنه أي عن زنة مفعول ثلاثة أشياء
أحدها فعيل ويستوي فيه المذكر والمؤنث نحو فتاة كحيل وفتى
بمعنى مكحول وثانيها فعل كقبض بمعنى مقبوض وثالثها فعل
كذبح بمعنى مذبوح ذكرها في شرح الكافية ولا تعمل هذه الثلاثة
عمل اسم المفعول فلا تقول مررت برجل ذبح كبشه ولا ضرب غلامه
باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل صفة استحسن جر فاعل معنى
بعد تقدير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها هي المشبهة اسم الفاعل

هذا ابن عصفور

نحو مما ذكره نحو زيد حسن ابوه ... ابوه حسن الفاعل
لهما بان تقصد الثبوت بالنظر في المعنى فتخالف اسم الفاعل
في ان صوغها لا يكون الا من لازم لحاضر وفي انها تكون مجارية
للمضارع كطاهر القلب وغير مجارية له بل هو الغالب كجميل الظاهر
وعمل اسم الفاعل المتعدي ثابت لها على الحد الذي قد حد لاسم
الفاعل وهو الاعتماد على ما ذكر نحو زيد حسن الوجه. لكن النصب
هنا على التشبيه بالمفعول به لا ثمة ومما خالفت فيه اسم الفاعل
ان سبق ما تعمل فيه مجتنب لفرعيتها بخلاف غير معمولها
كالجار والمجرور فيجوز تقديمها عليها وان كونه ذا سببية
بان اتصل بضمير موصوفها لفظا او معنى وجب نحو زيد حسن وجهه
وجهه ومحل الوجه اي منه بخلاف غير المعمول فارفع بها على الفاعل
وانصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة وعلى التمييز في النكرة
وجر بالاضافة حال كونها مع ال ودون ال وقوله مصحوب
ال هو المتنازع فيه نحو رايت الجميل الوجه والجميل وجهه
والجميل الوجه ورايت رجلا جميلا الوجه وجميل الوجه
لكن هذا ضعيف وجميل الوجه وعطف على مصحوب ال
قوله وما اتصل بها اي بالصفة حال كونه مضافا الى ما فيه ال
او الى الضمير او لا مضافا الى الضمير او الى مجرد فالاول نحو رايت

الرجل

الرجل الحسن وجه الاب والحسن وجه الاب والحسن الوجه الاب ورايت رجلا حسنا
وجه الاب وحسنا وجه الاب لكن هذا ضعيف وحسن وجه الاب.
والثاني نحو رايت الرجل الحسن وجهه والحسن وجهه ولا تجر
سيئا ورايت رجلا حسنا وجهه وحسنا وجهه وحسن
وجهه لكن هذان ضعيفان والثالث نحو رايت الرجل الحسن وجه ابيه
والحسن وجه ابيه لا تجر كما سبق ورايت رجلا حسنا وجه ابيه
وحسنا وجه ابيه وحسن وجه ابيه لكن هذان ضعيفان والرابع نحو رايت
الرجل الحسن وجه اب لكنه قبيح والحسن وجه اب ولا تجر كما سبق
ورايت رجلا حسنا وجه اب لكنه قبيح وحسنا وجه اب و
حسن وجه اب ومجرد اعطف على مضافا نحو رايت الرجل الحسن
وجه لكنه قبيح والحسن وجها ولا تجر كما سبق ورايت رجلا
حسنا وجه لكنه قبيح وحسنا وجها وحسن وجه ولا تجر بها
حال كونها مع ال اسما من ال خلا ومن اضافة لتاليها فلا تقل
الحسن وجهه او وجه ابيه او وجه او وجه اب وما لم يخل
ذكر هو بالجواز وسما وقد تبع ذلك شرحا ممثلا ومبينا
فيه الحسن والضعيف والقبيح ولله الحمد.

هذا باب التعجب ولتعجب صيغ
كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم سبحان الله
ان المؤمن لا ينجس ولها لله دره واها واشهر المبوب له في النحو صيغتان

استاذ اليهما بقوله بافعل انطق حالكونه بعدها النكرة ان اردت
وجى بافعل وهو خبر بصيغة الامر فبل فاعله مجرور بباء زائدة
لازمة وتلو افعل اى الذى بعده انصبنه مفعولا وتلو فعل احرره
كما تقدم كما احى خليلينا واصدقهما وحذف ما منه تعجب وانقاء
صيغة التعجب ستبح ان كان عند الحذف معناه يضح لو بين
كفعل اسمع بهم وابصر وقوله على جزى الله عنى والجزاء بفضله
ربيعة خيرا ما اعف واكرما وفى كلا الفعلين افعل وافعل به
قدما لزما منع تصرف بحكم جميع النحاة حتما اى نقد وبهما
ليس وعسى وصب وتعلم وصغهما من فعل ذى ثلاث يخرج دحرج
وانطلق واقتدر واستخرج واحمر واحرنجم صرف فاخرج نعم وبئس
قابل فضل اى زيادة كعلم وحسن يخرج نحو مات وفنى تم يخرج
كان وكاد غير ذى انتفاء اى منفى يخرج ما عجبت بالدنى
وما ضربت زيدا وغير فعل ذى وصف يضاهى اشهلا فى كونه على
افعل يخرج ذى الوصف افعلا نحو سود وعور وغير فعل سالك سبيل فعلا
فى كونه مبنيا للمفعول يخرج ضرب وشتم لكن ليستثنى
ملازما لذلك نحو عنيت بحاجتك فيقال ما اعنانا واشدد
او اشد او شبههما كاكثر واكثر يخلف فى التعجب ما بعض الشروط
عدما بان كان زائدا على ثلاث او وصفه افعل او ناقصا اشدد

واشدد

او اشدد بكونه مستقبلا وكذا ان كان منفيا او مبنيا للمفعول لكن
فاقل نحو ما اكثر ان لا تفوق واعظم بما ضرب اى بضرب ومثل ابن لام
للذى لا يقبل الفضل نحو ما افجع موته وافجع بموته وقال ابن هشام
لا يتعجب منه البتة ومصدر الفعل العادم للشروط بعد اى اشدد
وبعد افعل اى اشدد جره بالباء يجب كغيره كما تقدم وبالندور
اى القلة احكم لغير ما ذكر كقولهم ما اذرعها امرأة ذراع
اى خفيفة اليد فى الغزل وما اخصره من اختصر وما اعساه واعسى
واحمقه من حمق فهو احمق فاسمع لكن ولا تفضل الله
الحى ورفع الغير كلما شابهه وفعل هذا البنا لن يقدما معموله
ووصله به الزم ما بال الخلاف فيهما وفصله عن معمول بظرف او بحرف جر
مستعمل نظما ونثرا كقوله وقال نبى المسلمين تقدموا واحبب الينا ان تكون المقدما
وقول عمرو بن معدى كرب ما احسن فى الهيجا لقاءها والخلف فى ذلك
فصل
هل يجوز او لا استقر فقد ذهب الجرمى وجماعة الى الجواز والمبرد الى المنع **هذا باب نعم وبئس**
وما جرى مجراهما فى المدح والذم حبذا وساء ونحوهما فعلان
غير متصرفين نعم وبئس للحوق التاء الساكنة عليهما كل اللغات وتلحق
ضمير الرفع بهما لغة حكاها الكسائى وذهب الكوفيون على ما
نقله الاصحاب عنهم فى مسائل الخلاف الى انهما اسمان وقال ابن عصفور
لم يختلف احد فى انهما فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصريون

يقعان نعم الرجل وبئس الرجل جامدتان فعليتان والكوفيون ممكنتان اسميتان
بمنزلة تأبط شرا نقلتا عن اصلهما وسمي بهما المدح والذم ورفعتا
اسمين فاعلين لهما مقارني ال الجنسية نحو نعم المولى ونعم النصير
او مضافين لما قارنها او لمضاف لما قارنها كنعم عقبى الكرماء
ونعم ابن اخت القوم ويرفعان مضمرا مستترا يفسره مميز كنعم
قوما معشره وبئس للظالمين بدلا وقد يستغنى عن التمييز للعلم
بجنس الضمير كقوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وحكى الاخفش
ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة وجمع
بين تمييز وفاعل ظاهر كنعم الرجل رجلا مثله فيه خلاف عنهم
اشتهر فذهب سيبويه والسيرافي الى المنع لاستغناء الفاعل الظاهر عن
التمييز المبين له والمبرد الى الجواز واختاره المصنف قال لان التمييز قد يجاء
به توكيدا كما سبق ومنه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم
فحلا وامهم زلاء منطيق وقوله ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان
البرية دينا وما مميز عند الزمخشري وكثير من المتأخرين فهي نكرة
موصوفة وقيل اي قال سيبويه وابن خروف وهي فاعل فهي
معرفة ناقصة تارة وتامة اخرى في نحو قولك نعم ما يقول
الفاضل وقوله ان تبدوا الصدقات فنعما هي وبئسما اشتروا به
انفسهم قال المصنف في شرح الكافية الى ترجيح القول الثاني ويعضده

باب حبذا والذي بعد اي نعم وبئس فاعلهما نحو نعم الرجل وبئس الرجل زيد
ابو لهب مبتدا اما مبتدا خبره الجملة قبله او خبر اسم محذوف
ليس يبدو اي يظهر ابدا كما ذكرت لك في اخر باب الابتداء
وان يقدم هو او مشعر به كفى ذلك عن ذكره بعد كالعلم نعم
المقتنى والمقتفى ونحو انا وجدناه صابرا نعم العبد واجعل
كبئس في جميع ما تقدم ساء نحو ساء مثلا القوم الذين
وساء الرجل زيد وساء غلام القوم زيد ولك ان تقول
هي مثلها في الاختلاف في فعليتها واجعل فعلا بضم العين
من ذي ثلاثة كنعم وبئس مسجلا نحو علم الرجل زيد وكبرت
كلمة تخرج من افواههم وفي فاعله الوجهان الاتيان في فاعل
وقوله مسجلا اي مطلقا اشار به الى خلاف قائل بما ذكر في غير علم
وجهل وسمع ومثل نعم في معناها وحكمها حبذا كقوله
يا حبذا جبل الريان من جبل وقوله فحبذا ربا وحب دينا والصحيح
ان حب فعل ماض والفاعل له ذا وقيل جملته اسم مبتدا
ما بعده لانه لما ركب مع ذا غلب جانب الاسمية فجعل الكل اسما
وقيل الجميع فعل ماض فاعله ما بعده تغليبا لجانب الفعل
لتقدمه وان ترد ذما فقل لا حبذا كما قال الشاعر الا حبذا اهل
الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا واول ذا المخصوص يجب

المخصوص بالمدح والذم اياكان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا
ولا تعدل بذا اى لا تغير صيغتها بل ائت بها باقية على حالها نحو
حبذا هند والزيدان والزيدون او الهندات فهو يشبه المثل
الجارى فى كلامهم فى الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء للجميع
هذا علة لعدم تغييره وعلله ابن كيسان بان المشار اليه مفرد
مضاف الى المخصوص حذف واقيم هو مقامه فتقدير حبذا هند
حبذا حسنها وفيه نظر فقوله مثلا واوله ان مخصصا لا يتقدم عليها
وهو كما ذكر وقال ابن بابشاذ وابن الل ويتوهم ان نحو حب صحيحا
وذا مفعول وما سوى لفظ ذا ارفع بحب اذا وقع بعدها على
انه فاعل نحو حب زيد رجلا او فجر بالباء الزائدة نحو وحب
بها مقتولة حين تقتل ودون وجود ذا انضمام الحا بضمة
منقولة من العين كثر كالبيت السابق وفتحها نحو وحب دينا

هذا باب افعل التفضيل صغ من فعل مصوغ منه صيغة للتعجب
افعل للتفضيل نحو افضل من زيد واعلم منه وأب ان تصوغ
افعل للتفضيل من اللذ ابى صوغ التعجب منه فلا تصغه من غير
فعل ولا من زائد على ثلاثة ما تقدم وشذ هو اقمن بكذا
واخصر منه وابيض من اللبن وما به الى تعجب وصل لمانع
اشدد وما جرى مجراه به الى التفضيل صل لمانع وائت بمصدر الفعل

الممتنع

الممتنع نحو بعده منصوبا على التمييز نحو هذا اشد احمرارا من
وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن التى لابتداء
الغاية ان جرد من ال والاضافة نحو اكثر منك مالا واعز نفرا
اى اعز منك فان لم يجرد فلا وقوله ولست بالاكثر منهم حصى
من فيه لبيان الجنس لا لابتداء الغاية وان لمنكور يضف
افعل التفضيل او جرد من ال والاضافة الزم تذكيرا و
ان يوحدا وان كان صاحبه لصفة مثنى او جمعا او مؤنثا وذلك نحو ليوسف
واخوه احب قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى ان قال احب
اليكم وتلو ال اى المقرون بها طبق اى مطابق لموصوفه فى الافراد
والتذكير وفروعهما نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان
والهندات الفضليات او الفضل وما لمعرفة اضيف فهو ذو
وجهين مروى عن ذى معرفة وجه يجرى مجرى المجرد
نحو ولتجدنهم احرص الناس واخر يجريه مجرى المعرف
بال وكلاهما بمجرميها بهذا الحكم اذا قصدت بافعل المذكور التفضيل
بان نويت معنى من وان لم تقصد به بان لم تنو معناها
فهو طبق ما قرن اى مطابق له كقولهم الناقص والاشج
اعدلا بنى مروان والماكان لافعل التفضيل مع من بشبه بالمضاف

مع المضاف اليه كان حقه ان لا ينتقد عليه لكن ان تكون بتلوه

فلهما اى ولمن وتلوها كن ابدا مقدما على افعل وجوبا لان

المجرور لهما له الصدر كمثل ممن انت خير اصله اخير لا يكاد يستعمل وما

جاء منه بل الاخير الناس وابن الاخير وكذا شر وبما جاء

منه على الاصل على قراءة ابى قلابة سيعلمون غدا من الكذاب

الاشر ولدى اخبار بتلو من النقد لجعلها ان اورد الفعل

بل بما ورد منه الحبيب تتمة لا يفصل بين افعل ومن باجنبي

لما ذكرنا وجا الفصل لو لا كلة بن اقط بسمين ابن منا

فى حسنا بالبطن من يثربيات قذا زغب فضل رفع افعل

الضمير المستتر فى كل لغة ورفعا الظاهر نزر لضعف شبهه

باسم الفاعل ومنه حكاية سيبويه مررت برجل افضل منه ابوه

ومتى عاقب فعل التفضيل فعلا بان صح احلال محله

وذلك اذا سبقه نفى وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا

على نفسه باعتبارين فكثيرا رفعه الظاهر نحو ما

احب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة وما رايت

رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والاصل ان يقع

هذا الظاهر بين الضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر

كما تقدم وقد يحذف الضمير الثانى ويدخل من اما على الظاهر نحو

كحل

كحل عين زيد ومحله نحو من عين زيد او ذى المحل نحو من زيد ما جاء

منكلا ومهم ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل من حسن الجميل

بزيد اضيف الجميل الى زيد لو حذف ونظيره قوله المص كلن ترى فى الناس من رفيق اى صبا

اولى به الفضل من الى بكر الصديق اذ الاصل اولى به الفضل من اولية

الفضل بالصديق ثم من فضل الصديق ثم من الصديق تخفا تتمة جمعوا

على ان افعل التفضيل يعمل فى التمييز والحال والظرف وعلى انه

لا يعمل فى المفعول المطلق ولا فى المفعول معه واما قوله تعالى الله اعلم حيث

يجعل رسالته فحيث مفعول به لفعل مقدر دل عليه اعلم والمفعول به

على التسع كذا قال ابو حيان وقواعد النحو تاباه والنصيم

ان لا يتصرف وانه لا يتوسع الا فى الظرف المتصرف قال الحا

اقرارها على الظرفية المجازية وتضمن علم معنى ما يتعدى

الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل رسالته

باب النعت وهو الوصف بمعنى لما كان احد التوابع بدا بذكرها

اجمالا فى فصل فقال يتبع فى الاعراب الاسماء الاول اربعة اشياء

نعت وتوكيد وعطف وبدل وسياتى بيان كل فالنعت تابع

اى تال لا يتقدم اصلا وهو جنس متم اى مكمل ما سبق فصل اخرج

عطف النسق والبدل بوصفه ويسمى نعتا حقيقيا او وصف

ما به اعتلق ويسمى سببيا وهذا فصل ثان يخرج التوكيد

ويشمل قوله متم ما سبق ما يخصصه نحو مررت برقبة عنق وما يخصص نحو زيدا الكاتب ويلحق به ما يحمل اويذم او يرحم عليا وبوكد نحو الحمد لله رب العالمين اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللهم انا عبدك المسكين لا تتخذوا الهين اثنين فليعط اى النعت سواء كان حقيقيا او سببيا فى التعريف والتنكير ما ثبت لما تلا اى المتبوع ويجب ان يكون المتبوع اعرف او مساويا له كامرر بقوم كرما وبالرجل الفاضل وهو اى النعت لدى التوحيد والتذكير اى عند ثبوتهما للمتبوع او سواهما وهو التثنية والجمع والتانيث كالفعل فان رفع ضمير المنعوت المستتر وافقه فى التثنية والجمع او الظاهر او الضمير البارز فلا الا على لغة اكلونى البراغيث ويوافقه ايضا فى التانيث اذا رفع ضميره والا فعلى التفصيل السابق فى باب الفاعل فاقف ما قفوا كابنين برين تنج قلبا هما وامراتين حسن برهما وانعت بمشتق وهو ما دل على حدث وصاحبه كاسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة كصعب ودرب بالدال المهملة وهو الخبير بالشيء والمجرب لها وشبهه وهو ما اقيم مقامه من الاسماء العارية عن الاشتقاق كذا المشار لها وذى بمعنى صاحب والمنتسب نحو رجل جائى ونعتوا بجملة اسما منكرا لفظا نحو واتقوا يوما ترجعون

رضه

فيه الى الله او معنى نحو ولقد امر على اللئيم يسبنى فاعطيت ما اعطيته حالكونها خبرا عن الروابط ومن تعلقها بمحذوف وجوبا اذا كانت جارا او مجرورا او غير ذلك مما سبق ذكره ومنع هنا ايقاع الجملة ذات الطلب وان لم يمنع ايقاعها خبرا وان اتت من كلام العرب فالقول اضمر تصب نحو جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط اى مقول فيه هل رايت ونعتوا بمصدر كثيرا على تقدير مضاف فالتزموا لذلك الافراد والتذكير الا ان كان المنعوت مثلا وذلك كامراة رضى وعدلين رضى وعدلين رضى ولا ينعت بغيرها ذكر من الجوامد ونعت غير واحد من المثنى والمجموع ولا يكون الا متعدد اذا اختلف معنى فعاطفا بعضا على بعض فرق نحو مررت برجلين عالم وجاهل ولا تفرق اذا ائتلف نحو برجلين عاقلين ونعت معمولى عاملين وحيدى معنى وعمل اتبع بغير استثنا نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان فان اختلف العاملان معنى وعملا او فى احدهما وجب القطع ان نعوت كثرت وقد تلت اسما مفتقرا فى الايضاح والتعيين لذكرهن اتبعت وجوبا واقطع او اتبع ان يكن المنعوت معينا بدونها كلها او بعضها اقطع معلنا اذ كان معينا بدونه غيره والبيانة لشرط نفيه وارفع او انصب ان قطعت

بكسر الميم مبتدأ رافعا له او فعلا ناصبا له لن يطيق ابدا الحمد لله
الحمد اي هو وامرته حمالة الحطب اي ذم ومان السفق فيه بلغت
عقل اي علم يحيط نحفه وعندهم قاصرات الطرف فلم اعط
شيئا ولم امنع اي شيئا طائلا ولكن الحذف في النعت يقل وفي المنعوت
من التوابع التوكيد ويقال له التاكيد وهو كما في شرح الكافية
تابع يقصد كون المتبوع على ظاهره بالنفس وبالعين بمعنى الذات
الاسم اكد تاكيدا معنويا يقتضي التقرير مع ضمير متصل بهما طابق
المؤكد بفتح الكاف في افراده وتذكيره وفروعهما كجاء زيد نفسه
مثنيا هند نفسها واجمعهما اي النفس والعين بافعل ان تبعا
ما ليس واحدا اي مثنى فقط جاء الزيدان انفسهما اعينهما لكن متبعا
للغة الفصحى ويجوز ان تاتي بهما مفردين وجود ونحو الجمع فتقول
جاء الزيدان نفسهما ومثنيين وهو دون الافراد فتقول جاء
الزيدان نفساهما وكلا اذكر في التوكيد المقتضي الشمول اي العموم
لجميع افراد المؤكد او اجزائه وكلا وكلتا وجميعا قال المصنف
اغفلها اكثر النحويين ونبه سيبويه على انها بمنزلة كل معنى
واستعمالا ولم يذكر لها شاهدا من كلام العرب واتت بالضمير
موصلا كهذه الاربعة كلهم جميعهم لقيتهم كلهم والدار كلها
محلهم واستعملوا ايضا كل لفظا على وزن فاعلة مشتقا من عم

في التاكيد

في التاكيد فقالوا جاء الناس عامة وهو مثل نافلة تاؤه
للمذكر والمؤنث وبعد كل اكدوا باجمعا للمذكر وجمعا للمؤنث
واجمعين للجمع المذكر جمعا لجمع المؤنث ولا تؤكد بها قبله
عندهم ولكن دون كل يجيء في الشعر اجمع وجمعاء واجمعون وجمع
كقوله اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا والمختار جوازه في النثر
قال المصنف فلذا يلي اجمع تتمة اكدوا وبعد اجمع باكتع فابصع فابتع
وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء وبعد اجمعين باكتعين
فابصعين فابتعين وبعد جمع بكتع فبصع فبتع وشذ
مجيء ذلك على خلاف هذا ثم ان النكرة اذا لم تفد توكيدا بان
كانت غير محدودة كحين وزمن فلا يجوز بالاتفاق وان افاد
توكيد منكور بان كان محدودا كيوم وشهر وحول قبل عند
الكوفيين قال المصنف وهو اولى بالصواب سماعا وقياسا ومنه
يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا وعن
البصريين المنع من توكيد النكرة تحمل لها افاد ام لا واغن بكلتا
في مثنى وكلا عن وزن فعلاء اي جمعاء في المؤنث ووزن افعل
اي اجمع في المذكر واجاز الكوفيون استعمال ذلك قياسا وان تؤكد
الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد ان تؤكد بالمنفصل عنيت
بهذا الضمير ذا الرفع نحو قوموا انتم انفسكم بخلاف قوموا انفسكم

ويجوز تأكيد ذي النصب والجر بهما وان لم يؤكد بمنفصل واكدوا
الضمير المرفوع المتصل بما سواهما اي سوى النفس والعين وقد
المذكور لمن يلتزمها فيجوز تركه وما من التوكيد لفظي هو الذي
يجيء مكررا ويكون في المفرد والجملة فالاول المفرد كقولك
ادرجي ادرجي او بمراد فه كقولك انت بالخير حقيق قمن وان اذا ما
ان يقترن بحرف عطف وهو الاكثر كقوله تعالى اولى لك فاولى ثم
اولى لك فاولى ولا ايا ان لست قلاه ولا في البعد انساك الا ليه
علي في المحال الله لي الله ولا تعد لفظ ضمير متصل اذا اكد به تأكيدا
لفظيا الا مع اللفظ الذي به وصل نحو مررت بك بك ورايتك
رايتك ولو ضح امر المنفصل سكت عنه كذا اي كالضمير المتصل
الحرف غير ما تحصل به جواب فيجب اعادة ما اتصل بها نحو ايعدكم
انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم وحتى تراها وكأن وكأن
اعناقها مشددات بقرن واشد منه ولا للما بهم ابدا دواء
اما الحروف الجوابية كنعم وبلى فيجوز ان تؤكد باعادة لفظها وحدها
ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل مرفوعا كان او
غيره نحو اسكن انت وزوجك الجنة وقمت انت واكرمتك انت ومررت

باب الثالث

من التوابع العطف اما ذو بيان او النسق والغرض
الان بيان ما سبق فذو البيان تابع شبه الصفة في حقيقة القصد

به

به منكشفة لكنه مخالف لها في انه لا يكون مشتقا ولا مؤولا به فاق
موافق الاول اي المتبوع في وفاق الاول النعت في تذكير و
افراد وغيرها اذا علمت ذلك فقد يكونان اي العطف والمعطوف
منكرين نحو اسقي شربة جليبيا كما يكونان معرفتين نحو ذكرت
الله في الوادي طوى واشار باتيانه بكاف التشبيه المفهمة
للقياس الشبهي بل الاولوية لان احتياج النكرة الى البيان اشد
من غيرها الى خلاف من منع اتيانهما نكرتين كالزمخشري او ذهب
الى اشتراط زيادة تخصيصه ثم جعل اكثر النحويين التابع
المكرر بلفظ المتبوع كقوله لقائلها يا نصر نصر نصرا عطف بيان
قال المصنف والذي عندي جعله توكيدا لفظيا لا عطف البيان
حقه ان يكون للاول به زيادة توضيح وتكرير اللفظ لا
يتوصل به الى ذلك وصالحا للبدلية يرى عطفا لبيان في جميع
غير المسئلتين الاولى ان يكون التابع مفردا معربا والمتبوع
منادى نحو يا غلام يعمرا فيجب في الحالة كونه عطف بيان
ولا يجوز ان يكون بدلا لانه لو كان كذلك في تقدير حرف النداء
فيلزم ضمه والثانية ان يكون المعطوف خاليا من لام التعريف
والمعطوف عليه معرفا بها مجرورة باضافة صفة مقرونة
بها نحو بشر الذي هو تابع البكري في قوله انا ابن التارك البكري بشر

فيجب ان يكون عطفا وليس بشئ بل الراجح عندنا انه يكون في تقدير اعادة
العامل فيلزم اضافة الصفة المعرفة باللام الى الخالي منها وهو
غير جائز كما تقدم وهو مرضي عند الفراء لتجويزه ما يلزم عليه
وقد تقدم ما بينه تنبيه استشكل ابن هشام في حاشية
التسهيل ما علمنا به هاتين المسئلتين بانهم يغتفرون في الثواني
ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا
وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت القسم الثاني من قسمي العطف
عطف النسق هو بفتح السين اسم مصدر لنسقت الكلام
انسقه اي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين
بحرف متبع عطفا لنسق كاخصص بود وثناء من صدق
فالعطف مطلقا اي لفظا او معنى بواو وثم وفا وحتى با
لاجماع وكذا ام واو على الصحيح كفيك صدق ووفي واتبعت
لفظا فحسب اي لا معنى بل عند سيبويه وكلا ولكن عند الجميع وليس
عند الكوفيين كلم يبد امرؤ لكن طلا اي ولد البقر الوحشي عطف
بواو لاحقا في الحكم نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وسابقا
في الحكم نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله ومصاحبا
موافقا فيه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى هذا اختص بها
عطف الذي لا يغني متبوعه كفاعل ما يقتضي الاشتراك كاصطف

هذا وابني وتخاصم زيد وعمرو والفاء للترتيب باتصال في نحو
الذي خلقك فسواك واما قوله اهلكناها فجاءها باسنا فمعناه
اردنا اهلاكها فجاءها وقوله فجعله غثاء احوى فمعناه
مدة فجعله وثم للترتيب ولكن بانفصال ومهلة نحو فاقبره
ثم اذا شاء انشره وتاتي بمعنى الفاء نحو جري في الانابيب ثم
اضطرب واختص الفاء بعطف ما ليس صلة بان خلا من العائد
على الذي استقر انه صلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
ولا يجوز عطفه بغيرها لان شرط ما عطف على الصلة ان يصلح
لوقوعه صلة وانما لم يشترط ذلك في العطف بالفاء لجعلها
ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية
بعضا بحتى اعطف على كل نحو اكلت السمكة حتى راسها القى
الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها ولا يكون
المعطوف بها الا غاية الذي تلا رفعة او خسة نحو قهرناكم
حتى الكماة فانتم لنا [illegible] حتى بنينا الاصاغر فرع [illegible]
عدم الترتيب كالواو وام باتصالها عطف بعض النسق
وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر نحو سواء علينا
اجزعنا ام صبرنا [illegible] ام هو الان واقع سواء عليكم ادعوتموهم
ام انتم صامتون او همزة عن لفظ اي مغنية بان طلبها وبام

النعيم وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون أأنتم أشد خلقا أم السماء
شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر فقمت للطيف مرتاعا
فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم أقريب ما توعدون أم يجعل
وربما أسقطت أي هذه الهمزة إن كان خفاء المعنى بحذفها
نحو سواء عليهم أنذرتهم بسبع رمين الجمر أم بثمان وبانقطاعها
وهي التي بمعنى بل وهمزة مع اقتضائها كثيرا إن تلك
قيل أم بعد تقدم أحد الهمزتين عليها غلطت نحو لا ريب فيه من رب
العالمين أم يقولون افتراه أم لهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد وقد
لا يقتضي جملتها نحو أم هل تستوي الظلمات والنور [illegible]
قسم بأو نحو تزوج هندا أو أختها واقرأ فقها أو نحوا والاسم
أو معرفة والفرق بين الإباحة والتخيير جواز الجمع في تلك دون
والإبهام أيضا نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين
والشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم والإضراب أيضا
أي نسب للكوفيين وأبي علي وابن برهان نحو ماذا ترى في عيال
قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعد كانوا ثمانين أو زادوا
ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي وربما عاقبت أو الواو
أي جاءت بمعناها إذا لم يلف ذو النطق أي لم يجد المتكلم
للبس منفذا بل أمن نحو جاء الخلافة أو كانت له قدرا ومثل في إفادة

التفصيل إما الثانية في نحو انكح إما ذي وإما التي وجالس إما الحسن وإما ابن سيرين
وأكثر النحويين على أن إما هذه عاطفة وخالفهم ابن كيسان وأبو
علي وتبعهما المص لخلاصة دخول عاطف على عاطف وفتح
همزها لغة تميمية ونوع يستغنى عن إما بأو نحو إما زيدا أو عمرو
وتحذف بالثانية كقوله تهاض بدار قد تقادم عهدها وإما
بأموات ألم خيالها وعن إما بإلا كقوله فإما أن تكون أخي بصدق
فأعرف منك غثي من سميني وإلا فاطرحني واتخذني عدوا
أتقيك وتتقيني وقد يستغنى عن إما كقوله وقد كذبتك نفسك
فأكذبنها فإن جزعا وإن إجمال صبر وقد يجيء إما عارية من الواو
كرواية قطرب لا تفسدوا أبالكم أيما لنا أيما لكم ولكن
عاطفة إن تلت نفيا أو نهيا وأتبعتها بمفرد نحو ما قام زيد
لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا ولابتداء أو أمرا أو إثباتا تالية
كيا ابن أخي لا ابن عمي واضرب زيدا لا عمرا وقام زيد لا عمرو
وخالف ابن سعدان في الأولى ولابتداء خبره تلو الناصب لا قبله
مفعول وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم أكن في مربع بل تيهاء
ولا تضرب زيدا بل عمرا وانقل بها للثاني حكم الأول إذا
وقعت في الخبر المثبت والأمر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب
زيدا بل خالدا وأجاز المبرد كونها ناقلة في غيرهما ذكر

فصل

الضمير المنفصل المنصوب كالمتصل لفظا في جواز العطف عليه بغير شرط
وان على ضمير رفع متصل بارزا او مستتر عطفت فافصل بينهما
بمنفصل نحو كنتم انتم وآباؤكم اسكن انت وزوجك الجنة او
فاصل ما نحو يدخلونها ومن صلح وما اشركنا ولا آباؤنا
وبلا فصل يرد العطف عليه في النظم فاشيا وفي النثر قليلا
نحو ما لم يكن وأب له لينالا وحكى سيبويه مررت برجل سوا والعدم
ومع ذلك ضعفه اعتقد وعود خافض لدى عطف على
ضمير خفض لازما قد جعلا عند جمهور البصريين نحو فقال لها
وللارض ائتيا طوعا نعبد الهك واله آبائك وعللوه بان ضمير
الجر شبيه بالتنوين معاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين
وبان حق المعطوف والمعطوف عليه ان يصلحا لحلول كل واحد منهما
محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لذلك فامتنع الا مع اعادة
الجار وقال المص وليس عندي لازما تبعا ليونس والاخفش و
الزجاج والكوفيين لضعف تشبيه الضمير بالتنوين مع ان ذلك جار
بالاجماع ولانه لو كان الحلول شرطا في صحة العطف لم يجز رب
رجل واخيه لامتناع دخول رب على المعرفة كما نفذ معطوفه
وايضا لانه قد اتى في النظم والنثر الفصيح مثبتا
كقراءة حمزة وابن عباس والحسن ومجاهد وقتاده والنخعي والاعمش

لو منع من العطف عليه
لمنع من توكيده والابدال
منه كالتنوين

وغيرهم

وغيرهم الذي تساءلون به والارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره
وفرسه وانشد سيبويه فاذهب فما بك والايام من عجب
الفاء قد تحذف مع ما عطفت اذ امن اللبس نحو فمن كان منكم
مريضا او على سفر فعدة اي فافطر فعدة وكذا الواو تحذف
مع ما عطفت اذ لا لبس نحو سرابيل تقيكم الحر اي والبرد و
قد تحذف فقط كقوله تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع
بره من صاع تمره وحكاية ابي عثمان عن ابي زيد اكلت خبزا
لحما تمرا وهي الواو انفردت بعطف عامل مزال اي محذوف قد بقي
معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي وليسكن
زوجك ومنصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان اي والفوا
الايمان او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي و
لا كل بيضاء ولم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام
لوهم اتقي وهو رفع الامر للظاهر في الاول وكون الايمان متبوأ
في الثاني والعطف على معمولي عاملين في الثالث وحذف متبوع
بدا اي ظهر هنا استبح ولتصنع على عيني اي لتربى ولتصنع
وعطفك الفعل على الفعل ان تحد في الزمان يصح نحو لنحيي
به بلدة ميتا ونسقيه ولا يشترط اتحادهما في اللفظ نحو تبارك الذي
ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك
قصورا

واعطف على اسم شبه فعل فعلا نحو فالمغيرات صبحا فأثرن وعكسا استعمل

تجده سهلا نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي الرابع من

التوابع البدل التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى

بدلا فخرج بالمقصود غيره وهو النعت والتوكيد البيان و

المعطوف بالحرف غير بل ولكن في الاثبات وبنفي الواسطة المقصود

وهو العطف ببل ولكن مطابقا او بعضا او ما

يشتمل عليه يلفى البدل بان يدل على معنى في المتبوع والمستلزم

او كمعطوف ببل وذا القسم للاضراب والبداء اعز ان قصد

صحبه الكل منهما صحب وللنسيان ان قصد الاول ثم تبين فساده

ودون قصد للاول غلط وقع فيه به اي بالبدل سلب فالاول

كزره خالدا والثاني واشترط كثير مصاحبته ضميرا عائدا

على المبدل منه واباه المصنف وقبله البداء ولله على الناس حج

البيت من استطاع والثالث وهو كالثاني نحو اعجبني

قتل اصحاب الاخدود النار والرابع والخامس الناس خذ

نبلا مدى جمع مدية وهو السكين والاحسن في الثلثة ان

يؤتى ببل فصل يبدل الظاهر من الظاهر معرفتين كانا

او نكرتين او مختلفين او المضمر من الظاهر والظاهر من الضمير

ايضا ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله خلافا للاخفش

يعني تبدله مستغرق من في قول البيت الا ما احاطة جلا نحو تكون لنا

عيدا لاولنا وآخرنا او اقتضى بعضا نحو وعلمنا بالسجن الا داهم

او اشتمالا كانك ابتهاجك استمالا وبدل الاسم المضمن معنى

الهمز للاستفهام يلي همزا كمن ذا اسعيد ام علي وكيف اصبحت اقويا ام ضعيفا

ثمة بدل المضمن معنى الشرط يلي حرف الشرط نحو ما تصنع ان

خيرا وان شرا تجز به وكما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل

بدل كل نحو متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا لان الالمام هو الاتيان

وبدل اشتمال كمن يصل الينا يستعن بنا يعن لان الاستعانة تستلزم

معنى في الوصل وهو حجة كذا قال ابن الناظم ومنع ابن هشام بحجة

الاستلزام قال وقد يستعين ولا يصل قال ولا يكون الوصل محتاجا فالواجب

نقع يستعين حالا كتعشو في قوله متى تأته تعشو الى ضوء ناره ثمة تبدل الجملة

من الجملة نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين والجملة من المفرد

نحو الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان

هذا باب النداء

وللمنادى الناء اي البعيد او كالناء كالنائم والساهي

يا واي بفتح الهمزة وسكون الياء وآ بالالف بعد الهمزة كذا

ايا ثم هيا والهمزة للداني اي القريب ووا لمن ندب

او يا وغير وا وهو يا لدى اللبس بغير المندوب واجتنب

الناء وكل منادى غير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا واسم الله

كما في الكافية قد يعرى من حرف النداء ما لا يحذف فاعلاً نحو يوسف أعرض عن هذا
ربّ اغفر لي ولا يجوز مع المندوب ولا المستغاث لأن المقصود فيهما
تطويل الصوت ولا المضمر على أن نداءه شاذ ولا الاسم الكريم إذا
لم يعوّض في آخره ميم مشددة وذلك الحذف في اسم الجنس المعين
والمشار إليه قليل نحو ثوبي حجر وقوله ثم أنتم هؤلاء تقتلون وقيل
يقاس عليه وتقتصر على السماع البصريون والمص على الثاني فيكون
على الأول وأما ممنوعه سماعاً وقياساً فاعترض عليه الأئمة
على ذلك لأنه مخطئ في منعه وابن الفرخ أما بالعلمية أو بالقصد
المنادى المفرد لتضمنه معنى كاف الخطاب على الذي في رفعه قد
كيا رجل يا زيدان يا زيدون وأيّ فقد انضمام ما يبنى والمحكي
كما في العلم قبل النداء كيا سيبويه وليجرِ مجرى ذي بناء جدد
فيحكم عليه بنصب محله والمفرد المنكور الذي لم يقصد والمضاف
أو شبهه انصب عادماً خلافاً معتداً به نحو يا غافلاً والموت يطلبه
ويا عبد الله ويا حسن الوجه والجبا تغلب جمّه ويا ثلثة وثلاثين
نحو زيد ضم فافتحن من كل علم مضموم إذا وصف بابن أو ابنة
متصل مضافاً إلى العلم نحو يا زيد بن سعيد لا تهن ويا هند ابنة
عاصم ويجوز في هذه الحالة الحذف أي الضم خطأ والضم حتم إن
فصل نحو يا سعيد الحسن ابن خالد وكذا الضم إن لم يلِ الابن

بالرفع

بالرفع علماً أو لم يلِ الابن بالنصب علماً فتحتما نحو يا غلام ابن
أخينا ويا زيد ابن أخينا ويا غلام ابن زيد واضمم وانصبا
اضطراراً منوناً مما له استحقاق ضم بيّنا نحو سلام الله يا مطر
عليها وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي والأولى أولى عند الأكثر
على ما في الكافية وباضطرار خص جمع يا وأل نحو فيا الغلامان
اللذان فرّا ولا يجوز في السعة خلافاً للبغداديين لكونه
الجمع بين أداة التعريف ومحل جوازه نداء ما فيه أل إذا
كانت لغير العهد فإن كانت له لم ينادَ أصلاً قاله ابن النحاس
في تعليقته إلا مع الله فيجوز في السعة أيضاً لكثرة استعماله
ويجوز قطع ألفه ووصلها وإلا مع محكي الجمل نحو يا الرجل
منطلق والأكثر في اسم الله تعالى إذا نودي أن يقال اللهم بالتعويض
عن حرف النداء ميماً مشددة في آخره ولذا لا يجتمع بينهما وشذ
يا اللهم إلا في قريض أي شعر نحو قوله إني إذا ما حدث ألمّا أقول يا اللهمّا

فصل في أحكام تابع المنادى

تابع المنادى ذي الضم المضاف دون أل ألزمه
نصباً إذا كان نعتاً أو توكيداً أو بياناً كازيد ذا الحيل و
أجاز ابن الأنباري رفعه وما سواه أي سوى المضاف المجرد من أل
كالمفرد والمضاف المقرون بها ارفع حملاً على اللفظ نحو يا زيد
العاقل والكريم الأب ويا تميم أجمعون ويا غلام بشر أو انصب

حملا على الموضع نحو يا زيد العاقل والكريم الاب يا تميم اجمعين وباغلاق
بشر واجعل المستقل المنسوق نحو زيد ال و بدل فضمهما حيث
المنادى وانصبهما حيث ينصب وان كان المتبوع مع ال وذلك في
يكون مستحق الرفع مما نسقا ففيه وجهان نصب وهو عند ابي عمرو
ويونس والجرمي مختار ورفع وهو عند الخليل والمازني وابن
يختص وفصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب وما لا فالرفع
وايها مبتدا اول ... ها مبتدا ثان بعدها يعلقها
حال كونه صفة لها يلزمه وهو مخبر لاختصاصهم فلا تستعمل بغير صلة
الا في الجزاء ولاختصاصها فلما لم تحصل الرفع الصفة لتبيينها وهي معرفة
بالرفع لكذي المعرفة نحو يا ايها الانسان انك كادح وزاد
فيها التاء للمؤنث نحو يا ايتها النفس المطمئنة وصفا به باسم اشارة
نحو يا هذا وبالموصول نحو يا ايها الذي ورد فقبل ومنه يا هذا
الباخع الوجد نفسه يا ايها الذي نزل عليه الذكر وصف فأتى
يتسي ... الذي ذكر به على قائله ولا يقبل منه وذو اشارة كاي
في لزوم الصفة المرفوعة لها ان كان تركها اي الصفة يفيت المعرفة
فان لم يكن جاز النصب وهو لا يوصف الا بما فيه ال ونحو يا سعد
سعد الاوس ويا زيد زيد اليعملات الذبل فكل ما ذكر فيه اسم مضاف فالثاني
ينتصب ثان لانه مضاف وضم وافتح اولا وانصب اما الضم فلانه

معرفة واما المضاف الى ما بعده الثاني وهو كيد عنده سبق وقال المبرد
والاخفش كلاهما الى ما بعد الثاني فصل في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم وفيه المضاف الى المضاف اليها واجعل منادى
صح كغلام وظبي ان يكسر الهمزة تقف اليا على وجه اربعة
حسنت احسنها ان تحذف اليا وتبقى الكسرة للدلالة عليها
كعبد ويليها ان تثبتها ساكنة نحو يا عبدي وان تثبت في قلب الكسرة
فتحة والياء الفا واحدها نحو يا عبدا واحسن منه ان لا تحذف نحو
واحسن منها ثبوت الياء متحركة نحو يا عبدي وزاد فيه الكافية
سادسا وهو الاكتفاء من الاضافة بنيتها وجعل المنادى
مضموما كالمفرد ومنه رب السجن احب الي وكل من الفتح والكسرة
حذف الياء اي ياء المتكلم استمر فيما اذا نودي المضاف الى المضاف
اليها وكان لفظ ام وعم نحو يا ابن ام ويا ابن عم لا مفر اما
استمرار الكسرة فللدلالة على الياء واما الفتح فللدلالة على الالف
المنقلبة عنها وشذ اثبات الياء نحو يا ابن امي ويا شقيق
نفسي وكذا اثبات الالف المنقلبة عنها يا ابنة عما لا
تلومي واهجعي وفي حذف الياء معتاد كو في النداء ابت امت
بتا التانيث عوض واكسر التا او افتح وهو الاكثر من الياء
التاء عوض فلذا لا يجتمع بينهما فصل في اسماء لازمة النداء

للمستعمل في غيره الا لضرورة وفل للرجل وفلة للمرأة يختص بعضها بالنداء
لوما بضم اللام وسكون الهمزة وملأمان وملأم بمعنى كثير
اللؤم ونومان بفتح النون وكسر الواو بمعنى كثير النوم كذا يختص
بالنداء وكذا مكرمان فذلك سماع لا يطرد واطرد وقيس
في سب الانثى استعمال اسماء في النداء على وزن فعال نحو
يا خباث ويا لكاع والامر هكذا اي على وزن فعال المطرد
مقيس من الفعل الثلاثي التام المتصرف كنزال وتراك و
استعمال اسماء في النداء على وزن فعل بضم الفاء وفتح العين
نحو يا فسق ويا غدر ولا تقس خلافا لابن عصفور ومن
في الشعر فللاضطرار كما رغم ما ليس مما يختص لذلك اذ اختصاص
بعضها بالنداء نظير اختصاص الترخيم به. فصل الاستغاثة
اذا استغيث اسم منادى ليخلص من شدة او يعين على مشقة
خفضنا اعرابا باللام مفتوحا فرقا بين المستغاث والمستغاث
من اجله كيا لكم لنفسي وافتح اللام ايضا مع المستغاث المعطوف
على مثله ان كررت يا نحو يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس
عتوهم في ازدياد وفي سوى ذلك وهو المستغاث من اجله
والمعطوف بدون يا بالكسر ائتيا نحو يا للناس للواشي
يا للكهول وللشبان للعجب ولام ما استغيث عاقبت

الف تلي اخره اذا وجد فقد اللام نحو يا يزيدا لامر يخشى او
فقدت هي كما تقدم وقد لا يجتابان نحو الا يا قوم للعجب العجيب
وللغفلات تعرض للاريب ومثله اي مثل المستغاث في جميع
احكامه اسم ذو تعجب الف نحو يا للعجب يا عجباه لهذا ومنك

فصل في الندبة

وهو كما في شرح الكافية اعلام ان المتفجع باسم فقد لعدم او
غيبته ما للمنادى من الاحكام المتقدمة اجعل المندوب وضمه او
مفتوحا او انصبه ان كان مضافا وان اضطررت الى تنوينه جاز
نصبه وضمه ومنه وافقعسا وابن مني فقعس وما نكر
لم يندب لانه لا يعذر النادب له ولا ما ابهم كاي واسم الجنس
واسم الاشارة ولكن يندب الموصول بالذي اشتهر صلته نحو
الهاء كبئر زمزم يلي وامن حفر اي لحق الالف واخف بئر زمزماه
فانه بمنزلة واعبد المطلبا ومنتهى المندوب اي اخره صله بالالف
بعد فتحة نحو متى يا الله وعمرا واجاز يونس وصلها
باخر الصفة نحو وازيد الظريفاه متلوها اي الالف قبل الالف
ومواخر المندوب وان كان مثلها اي الفا احذف نحو واموسيا
كذا تحذف تنوين الذي به كمل المندوب من صلة وامن نصر محمداه
او غيرها كمضاف اليه ومجرور كب نحو واغلام زيداه واسعد بكرياه
ثلث هامل والشكل الذي في اخر المندوب حتما اولا جوفا مجانسا له

بان تقلب الالف ياء او واوا ان يكن الفتح والا الف او بقيا بوهم
نحو واغلاماه كي المخاطبة واغلامهوا للغايب واغلامكموا الجمع
لانك لو لم تفعل وابقيتا الالف لاوهم الاضافة الى كاف المخاطب
وهاء الغائبة والمثنى وواقفا زد هاء سكت ان ترد
ولا تزد هاء في الوصل وشذ الا يا لهم وعمرواه وعمرو بن الزبيه
وان تشا فالمد كاف في الوقف والهاء لا تزد وقائل اذا ندب
المضاف الى الياء واعبديا واعبدا فاعل قائل اي يقول ذلك
الذي في النداء الياء اذا سكن ابدا اي ظهره ومن انى لها مفتوحة
يقول واعبديا فقط ومن فعل غير ذلك يقول واعبدا فقط
تتمة اذا ندب مضاف الى مضاف الى الياء لزمت الياء المضاف اليه

فصل في الترخيم وهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص ترخيما احذف
اخر المنادى كيا سعا فيمن دعا سعاد وجوزنه مطلقا في كل ما
انث بالهاء علما كان ام لا زايدا على ثلاثة ام لا والذي قد رخما بحذفها
وفره بعد فلا تحذف منه شيئا اخر فقل في عقنباه يا عقنب
والحظر ترخيم ما من هاء قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم
دون تركيب ضمنا واسناد متمم فاجز ترخيمه نحو جعفر وسعيد
ومعد يكرب بخلاف الثلاثي كعمرو وغير العلم كعالم والمضاف
كغلام زيد والمسند كتابط شرا وسيبويه نقل ترخيم هذا ومع

حذف

حذفك لاخر احذف الذي تلاه ان زيد وكان لينا ساكنا مكملا
اربعة فصاعدا قبله حركة من جنسه نحو يا عثم ويا منص
يا مسك في عثمان ومنصور ومسكين بخلاف نحو مختار وهبيخ
وسعيد وفرعون وغرنيق والخلف ثابت في حذف واو
وياء ليس قبلهما حركة من جنسهما بل قبلهما فتح فقيل فاجاز الفراء
والجرمي لعدم اشتراطهما ما ذكرنا ومنعه غيرهما والعجز احذف
من مركب كقولك في معد يكرب وسيبويه وبخت نصر
يا معد ويا سيب ويا بخت وقل ترخيم جملة اسنادية
وذا عمرو وهو سيبويه نقل عن العرب وان نويت
بعد حذف بالتنوين ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف
قبل الحذف فابق حركته ولا تعله ان كان حرف علة واجعله
اي الباقي ان لم تنو المحذوف فاكلما لو كان بالاخر وضعا تمما
فاعله واجر الحركات عليه فقل على الاول في ثمود وعلاوه
وكروان يا ثمو بالواو ويا علاو ويا كرو وبابقاء الواو
مفتوحة وفي جعفر ومنصور وحارث يا جعف بالفتح
ويا منص بالضم ويا حار بالكسر وقل يا ثمي على الثاني
بيا مقلوبة عن الواو لانه ليس لنا اسم معرب اخره واو قبلها
ضمة غير الاسماء الستة وقل يا كرا بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويا جعف ويا حار بضمهما

والتزم الاولى وينبغي المحدث في ما فيه تاء التأنيث للفرق كمسلمة
بضم الميم الاولى وجوز الوجهين في ما ليس التاء للفرق
كمسلمة بفتح الميم الاولى ولا اضطرار رخموا على اللغتين
دون ندا ما للندا يصلح نحو احمد كقول لنعم الفتى تعشو
الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر وما لا يصلح للندا كمن
ثم كان خطا قول من جعل من ترخيما ضرورة اوالقا مكة

فصل في الاختصاص

الاختصاص كندا لفظا لكن يخالفه في انه يجي
دون يا وفي انه لا يجي في اول الكلام ثم ان كان ايها او ايتها
استعملا كما يستعملان في النداء فيضمان ويوصفان بمعرف
بال مرفوع كايها الفتى باثر رجوننا واللهم اغفر لنا
ايتها العصابة وتجيء ذا دون ايّ تلو ال منتصب
يشترط تقدم اسم بمعناه عليه في الغالب كونه ضمير تكلم
كنحن العرب اسخى من بذل ويكون ضمير خطاب نحو بك الله

فصل في التحذير

وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكروه والاغراء
وهو الزامه العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة
ذوي القربى والمحافظة على العهود ونحو ذلك اياك
والشر نحو اياكما واياكم وجميع فروعه نصب محذوف بالنداء
بما استتاره وجب لان التحذير باياك اكثر التحذير بغيره

فجعل

فجعل به لان اللفظ بالفعل وقد يعطف نحو اياك ذا الاسد
الحكم المذكور وهو النصب بالفعل الملتزم الاضمار لا يا انسب وما
سواه اي سوى المحذر باياك ستر فعله لن يلزما نحو نفسك الشر
اي جنب وان شئت فاظهره الا مع العطف فانه يلزم نحو ما رأسك والسيف
او التكرار فانه يلزم ايضا كالضيغم الضيغم اي الاسد الاسد
يا ذا الساري والشايع في التحذير ان يراد به المخاطب وشذ
مجيئه للمتكلم نحو اياي وان يحذف احدكم الارنب اي نحو الحذف
الارنب فحذف حذف ومجيئه للغائب نحو اياه واياه الشواب
اشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ علي ذلك انتبذ وكمحذر بلا
ايا اجعل مغرى به في كل ما قد فصلا فما وجب ناصبه مع العطف
نحو الاهل والولد او التكرار نحو اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح واجزه مع غيرهما نحو الصلاة جامعة

باب اسماء الافعال والاصوات

ما ناب عن فعل معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه
بمعنى اسكت هو اسم فعل اي اسم دال على فعل وكذا اوّه
بمعنى اتوجع ومه بمعنى اكفف وما كان بمعنى افعل في
الامر كامين بمعنى استجب كثر وروده ومنه نزال
بمعنى انزل ورويد بمعنى امهل وهيت وهيا بمعنى اسرع
وايه بمعنى امض في حديث وحيهل بمعنى ائت وعجل واقبل

وها بمعنى خذ وهلم بمعنى احضر واقبل وغيرهما كالذي بمعنى
كوى وواها وايها بمعنى اعجب واف بمعنى اتضجر كالذي
بمعنى الماضي نحو هيهات بمعنى بعد وشتان وسرعان بمعنى
وبطآن بمعنى بطئ زيد وكذا اسماء الامر الرباعي كقرقار بمعنى
قرقر والفعل من اسمائه ما هو منقول عن مجرور وظرف
نحو عليك زيدا اي الزمه وكذا دونك بمعنى خذ مع البكا بمعنى
ولا يستعمل هذا النوع الا متصلا بضمير المخاطب وشذ عليه رجلا
وعلى الشئ والي ومحل الضمير المتصل بهذه الكلم جر عند البصريين
ونصب عند الكسائي ورفع عند الفراء كذا اي كما يا في اسم
الفعل منقول ذكر يا في منقول من المصدر نحو رويد اذ هو من
ارود ارواد بمعنى امهل امهالا ثم صغر الارواد تصغير ترخيم
ثم سمي به فعله فبني على الفتح وكذا بله اذ هو في الاصل
مصدر فعل مهمل فلما سمي به الفعل فبني ويجيئان
ناصبين نحو رويد زيدا وبله زيدا ويعملان الخفض مصدرين
معربين نحو رويد زيد وبله زيد وما لما ينوب عنه من عمل
ثابت لها فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى الى المفعول
بنفسها وبحرف الجر بحسب ما يتعدى به فعلها الذي نابت عنه
وبالبناء لما ناب عن مجمل وبعلى لما ناب عن اقبل واخرها الكاف في

عنها

عنها خلافا للكسائي واحكم بتنكير الذي ينون منها لزوما نحو واها
وويها اولا كصه ومه وما به خوطب ما لا يعقل وما هو في وتعريف سوا اي الذي لم
حكمه كصغار الآدميين من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل ينون بين لزوما نحو نزال او لا كصه ومه
كقولك لزجر الفرس هلا وهلا وللبغل عدس وللحمار عد
كذا الذي اجدى اي اعطى بمعنى افهم حكاية لصوت كغب لوقع السيف
وغاق للغراب وخاز باز للذباب وخاق باق للنكاح و
الزم بنا النوع عين ومعنى وجب لما سبق في اول الكتاب

هذا باب فيه نونا التأكيد

للفعل توكيد بنونين هما شديد وخفيفة كنوني اذهبن واقصدنهما
يؤكدان افعل اي الامر مطلقا نحو اضربن ويفعل لشرط اتى
آتيا ذا طلب فاياك والميتا ولا تقربنها ونحو هل يمنعني
ارتيادك البلاد ونحو هلا تمنن يوجد غير مخالفة نحو فليتك
يوم الملتقى ترينني وشرطا اما تاليا نحو واما نرينك بعض الذي
نعدهم او نتوفينك او مثبتا في قسم مستقبلا متصلا
بلام نحو تالله لتسئلن بخلاف المنفي نحو تالله تفتؤ تذ
والحال نحو لا اقسم بيوم القيمة وان منع البصريون وغير
المتصل باللام نحو لالى الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك
فترضى تنبيه لا يلزم هذا التوكيد الا بعد القسم كما ذكره في
وقل توكيد اذا وقع بعد ما الزائدة نحو قليلا ما يمتحنن وارث

واقل منه ان يتقدم عليها رب نحو ربما اوفيت في علم ترفعن
ثوبي شمالات وبعد لم نحو يحسبه الجاهل ما لم يعلما وبعد لا
نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم وبعد غير اما
من طوالب الجزم وهي كلمات الشرط نحو ومهما تشأ منه
فزارة تمنعا ثمة جاء توكيد المضارع خاليا مما ذكر وهو
في غاية الشذوذ ومنه ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها
منشورة ودعيت واشذ منه توكيد افعل في التعجب في قوله فاحسن
بطق فقرطا حبيا واشذ من هذا توكيد الفاعل في قوله فاليتني
احضروا الشهودا واخر المؤكد افتح كابرزا واخشين وارضين
واغزون واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك
قد علما فافتح قبل الالف واكسر قبل الياء وضم قبل الواو
والمضمر احذفنه الا الالف فاثبتها نحو اضربن يا قوم
واضربن يا هند واضربان يا زيدان وان يكن في اخر الفعل
الف فاجعله اي الالف منه ان كان رافعا غير اليا والواو
كالالف يا كاسعين سعيا وارضين وهل تسعيان
واحذفه اي الاخر من فعل رافع هاتين اي الواو والياء
وفي سوى ذين في واو ويا شكل مجانس قفي نحو اخشين
يا هند بالكسر للياء ويا قوم اخشون واضمم الواو وقس

على

على ماذكر مسوغا ولم تقع نون خفيفة بعد الالف لالتقاء الساكنين
يونس قال المص ويمكن ان يكون منه قراءة ابن ذكوان و
لا تتبعان لكن شديدة وكسرها الف والف زد قبلها
اي النون الشديدة حال كونها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا
فصلا بينهما كراهية توالي الامثال نحو اضربنان واحذف خفيفة
لساكن ردف نحو لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
واحذفها ايضا بعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما
من اجلها في الوصل كان عدما وهو واو الجمع وياء التأنيث
ونون الاعراب فتقول في اخرجن واخرجن اخرجوا واخرجي
وفي هل تخرجن وهل تخرجن هل تخرجون وهل تخرجين
وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كالتنوين كما تقول في قفن قفا
تتمة قد تحذف هذه النون لغير ما ذكر في الضرورة كقوله اضرب عنك

هذا باب ما لا ينصرف

وهو مما فيه علتان من العلل الاتية او واحدة منها تقوم
مقامهما سمي به لامتناع دخول الصرف عليه وهو التنوين
كما قال الصرف تنوين اتى مبينا معنى وهو عدم مشابهة
الفعل به اي بهذا التنوين اي بسببه يكون الاسم مع كونه
متمكنا امكنا وبعدمه يكون غير امكن ولهذا سمي تنوين
التمكين ايضا وغير هذا التنوين لا يسمى صرفا لانه قد يلحق فيما لا ينصرف

كتنوين المقابلة في عرفات والعوض في جوار ونحوه فالف التانيث
مطلقا مقصورا او ممدودا منع صرف الذي هو فيه كيف ما وقع
من كونه نكرة كذكرى وصحراء او معرفة كزكريا ومفردا كما مضى
او جمعا كجرحى واصدقاء اسما كما مضى ووصفا كحبلى وحمراء
وزايدا فعلان وهما الالف والنون يمنعان اذا كانا في صفة
من ان يرى بتاء تانيث ختما اما لوجود مؤنث على فعلى كسكرى
وعطشى وغضبى او لا مؤنث له اصلا كلحيان فان ختم بالتاء
ووصفت صرف كندمانة ووزن افعل كذا اذا كان ممنوع تانيث بتاء
اما على ان مؤنثه على فعلاء كاشهل او على فعلى كافضل او
لا مؤنث له كاكمر فان كان بالتاء كارمل ويعمل والغين
عارض الوصفية كاربع فانه لكونه وضع في الاصل اسما مصروف
والغين عارض الاسمية فالادهم اي القيد لكونه وضع في الاصل
وصفا انصرافه منع واجدل للصقر واخيل للطاير عليه نقطة
كالخيلاء وافعى للحية اسماء في الاصل والحال فهي مصروفة
وقد ينلن المنع من الصرف للمح معنى الصفة فيها وهو القوة
والتلون والايذاء ومنع عدل وهو خروج الاسم عن صيغته
الاصلية مع وصف معتبر في لفظ ثنا مثنى وثلث ومثلث
اذ هما معدولان عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة وفي اخر

انثى اخر اذ هو معدول عن الاخر ووزن مثنى وثلث كهما في منع الصرف
لما ذكر من واحد لاربع فليعلما نحو احاد وموحد ورباع ومربع
وسمع ايضا مخمس وعشار ومعشر واجاز الكوفيون والزجاج
قياسا خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن
وتساع ومتسع وكن لجمع متناه مشبه مفاعل في كون
اوله مفتوحا وثالثه الفا غير عوض بعدها حرفان اوسطها مكسور
لا لعارض نحو دراهم وجنادل او مشبه لمفاعيل فيما ذكر مع
كون ما بعد الالف ثلثة اوسطها ساكن كمصابيح وقناديل
بمنع كافلا وذا اعتلال منه اي من الجمع كالجواري رفعا
وجرا اجره مجرى سار في التنوين وحذف الياء نحو ومن فوقهم
غواش والفجر وليال ونصبا اجره كدراهم في فتح اخره
من غير تنوين نحو سيروا فيها ليالي ولم يظهر الجر فيه كالنصب
وهو فتحة مثله لان الفتحة تنقل اذا نابت عن حركة ثقيلة
فعوملت معاملتها وقد لا يحذف ياؤه بل تقلب الفا بعد ابدال
الكسرة قبلها فتحة فلا ينون كعذارى وهذا التنوين
وجوار عوض من الياء المحذوفة وقال الاخفش تنوين تمكين
لان الياء لما حذفت بقى الاسم في اللفظ كجناح فدخله
تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود وقال الزجاج عوض

عن ذا بها الجمع غالبا ورد بلفظ العجمي نصب حركة نحو موسى ولا قائل
المفرد الاعجمي لهذا الجمع شبه من حيث الوزن اقتضى عموم المنع
من الصرف وقيل هو نفس جمع سرواله وقيل فيه وجهان وان به
اي بالجمع سمي او بما الحق به من سراويل ونحوه فالانصراف منع
بحق ولا اعتداد بما عرض والعلم امنع صرفه ان ركبا تركيب
مزج نحو معديكربا او حضرموت وبعلبك المركب تركيب اضافة
او اسنادا كذا علم حاوي زائدي فعلانا وهما الالف والنون
كغطفان وكاصبهانا وتعرف زيادتهما بسقوطهما في التصاريف
كسقوطهما في رد غطفان الى غطف فان كانا فيما لا ينصرف وبان
يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف
فان قدرت اصالة التضعيف فزايدان او زيادته فالنون اصلية
كحسان ان جعل من الحسن ففعلان فيمنع او من الحس ففعال
فلا يمنع كذا علم مؤنث بها امنع صرفه مطلقا سواء كان
كطلحة او لمؤنث كفاطمة زايدا على الثلاثة كما مضى ام لا كثبة
وشرط منع صرف العار منها كونه ارتقى فوق الثلاث كسعاد
وعناق او على ثلاث لكنه اعجمي كجور وحمص او متحرك الوسط
نحو سقر ولظى او مذكر الاصل سمي به مؤنث نحو زيد اسم
امرأة سم ذكر واجاز فيه المبرد والجرمي الوجهين في مسألة الاثنين

بعدها

بعدها وهما وجهان رويا عن النحاة في الثلاثي الساكن الوسط العادم تذكيرا
متاصلا وقبل النقل كما سبق والعلم بعجمة كهند والمنع احق
من الصرف نظرا الى وجود السببين وعن الزجاج وجوبه والعجمي الوضع والتعريف مع
زيد على الثلاث كابراهيم صرفه امتنع بخلاف غير العجمي والعجمي الوضع
العلمي التعريف كلجام والثلاثي ولو ساكنا الاوسط كشتر ونوح كان
كذاك علم ذو وزن يخص الفعل بان لم يوجد في غيره الا ندورا
غير فعل كخضم وشمر ودئل وانطلق واستخرج علمين وبذ
غالب فيه كاحمد ويعلى وافكل واكلب لابد فيه من لزوم الوزن
وبقائه غير مخالف لطريقة الفعل فنحو امرئ علما ورد وبيع
مصروف وكذا نحو البب عند ابي الحسن ونحو الفعل علما الاخفش
ان الوزن الخاص بالاسم او الغالب فيه والمستوي فيه هو والفعل
لا يؤثر ومما هو مخالف في المنقول من الفعل وما يصير
علما من ذي الف مقصورة زيدت لالحاق كعلقى وارطى علمين
فليس ينصرف بخلاف غير العلم والذي فيه الف الالحاق الممدودة
والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد اي جمع وتوابعه
فانها كما قال في شرح الكافية معدولة عما فيه الصفات اذ المفردات الثنا
جمع اي جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وكما
لكونها معرفة بالعلمية ملفوظا بها كالاعلام وليست باعلام لانها

شخصية او جنسية ليست واحدة منها قال وهو ظاهر وحيثئذ
و قال ابن الحاجب انها اعلام للتوكيد ومعدلة عن فعلاوات
الذي لتحققه فعلاء مؤنث افعل المجموع بالواو والنون
او كنعل او زفر و عمر فانها معدولة عن فاعل وزافر
و عامر والتعريف ما تعاصى سحر اذا به التعيين والظرفية
فقد ابعتبر كجئت يوم الجمعة سحر فانه معدول عن السحر لان
كلا منهما معرفة كجئتنا هم بسحر ومنعها غير ظرف ان يكون
بال او الاضافة عن طلب السحر سحر ليلتنا و ابن على الكسر
علما مؤنثا عند اهل الحجاز كحذام و سفار و هو نظيره
في الاعراب منع الصرف للعلمية والعدل عن فاعل عند بني تميم
واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثر كرب معد يكرب
وعطفان وطلحه و سعاد و ابراهيم واحمد و ارطى وعمر
لقيتهم بخلاف ما ليس للتعريف فيه اثر كذكرى و حمراء و سكرا
واحمر واخر و دراهم ودنانير فيمنع اذا سمي بأحمر نكرة
لم ينصرف عند سيبويه والاخفش في اخر قوليه لما ذكر و ينصرف
ثم نكره فسيبويه يمنعه والاخفش يصرفه ولم ينقل عنه خلاف في منعه
المقتضي للصرف التصغير المزيل لاحد السببين نحو حميد وغيره ما يلي
منه اي مما لا ينصرف منقوصا ففي اعرابه نحو جوار اي لطلق الباقي

فينون

فينون بعد حذف يائه رفعا وجرا ان كان غير علم وكذا ان كان علما كقاض
لامرأة عند سيبويه وخالف يونس وعيسى والكسائي فاثبتوا
الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا كالنصب محتجين بقوله قد عجبت
مني ومن يعيليا واجيب بانه ضرورة ولاضطراره النظم وتناسب
في ذو وسلاسلا والشيخ نحوه ذلك صحح ذو المنع بلا خلاف
اما الضرورة فنحو تبصر خليلي هل ترى من ظعائن واما التناسب
فلم يصرحوا بمرادهم به ويؤخذ من كلام الناظم في شرح الكافية
و الرضي ان المراد تناسب كلمة معه مصروفة اما بوقفه كسلاسلا
او قريب كسلاسلا واغلالا او لا ولكن تعددت الالفاظ الصرفية
واقترنت اقترانا متناسبا منسجما كودا ولا سواعا ولا يغوثا
ويعوقا ونسرا وآخر الفواصل والا سيما كقواريرا قواريرا
اضطر التنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب وبالجر
صرح الرضي بالثاني ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد وفي
قد لا ينصرف لذلك عند الكوفيين والاخفش والفارسي
وان اباه سيبويه فنحو قوم ولدى عامر ذو الطول وذو العرض

باب اعراب الفعل

الفعل ارفع فعلا مضارعا اذا يجرد من جازم وناصب كتسعد
ولن وهو حرف نفي بسيط انصبه نحو فلن ابرح الارض وكي
المصدرية نحو لكيلا تأسوا كذا ينصب بان المصدرية نحو وان تصوموا خير لكم

لا بغيرها كالواقعة بعد فعل علم خالص نحو علم ان سيكون وأما
من بعد فعل ظن فانصب بها على الارجح نحو احسب الناس ان يتركوا
والرفع ايضا صحيح نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة واعتقد انها
مخففة من ان الثقيلة وهو مطرد كثير الورود وبعضهم
اي العرب اهمل ان فلم ينصب بها حملا على ما اختها اي المصدرية
حيث استحقت عملا نحو قوله انا النائي يخبرني بناطقة
خرساء مسوكها الحجر وينصبوا باذن المستقبلا ان صدرت والفعل
بعد موصلا لها كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك او ثلث
اليمين فاصل نحو اذن والله نرميهم بحرب ولا تنصب لها كقولك
لمن قال انا احبك اذن تصدق ولا غير مصدرة نحو لئن عاد لي
عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا مفصولا
وبين الفعل بغير القسم نحو اذن انا اكرمك نحو وانصب وارفعا
اذا اذن من بعد حرف عطف وقعا نحو واذن لا يلبثون
خلافك الا قليلا وقرئ شاذا بالنصب وبين لا النافية ولام
جر التزم اظهار ان ناصبة نحو لئلا يعلم اهل الكتاب وان عدم
لا مع وجود لام الجر فان اعمل مظهرا كان او مضمرا نحو اعطي الهدى
لتظفر وان تظفر وان بعد نفي كان حتما اضمرا نحو وما كان الله
ليعذبهم وانت فيهم كذا بعد او اذا يصلح في موضعها اي موضع او حتى

التي بمعنى الى او الا ولفظ ان الناصبة خفي نحو لاستسهلن الصعب او ادرك
المنى كسرت كعوبها او تستقيما وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم
كجد بالما حتى تسر ذا حزن وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن
نحو سرت البارحة حتى ادخلها ونحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
في قراءة نافع وانصب تلو حتى المستقبلا او المؤول به نحو فقاتلوا
التي تبغي حتى تفيء الى امر الله وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة
السبعة وبعد فا جواب نفي وطلب امر كان او نهيا او دعاء
او استفهاما او عرضا او تحضيضا او تمنيا بشرط ان يكونا
محضين ان وسترها حتم نصب نحو لا يقضى عليهم فيموتوا يا ناق
سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا ونحو ولا تطغوا فيه فيحل
عليكم غضبي رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن
هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر
ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا لولا تعوجين يا سلمى على دنف
فتخمدي نار وجد كاد يفنيه يا ليتني كنت معهم فافوز فان كان
الفا لغير الجواب بان كانت لمجرد العطف نحو لم تسال الربع
القواء فينطق او النفي غير محض نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا و
ما تاتينا الا فتحدثنا او الطلب غير محض بان كان بلفظ الخبر
او باسم الفعل كما سيأتي وجب الرفع والواو كالفا فيما ذكر ان تفد مفهوم مع

كي لا تكون جلدا وتظهر الجزع ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
فقلت ادعي وادعو ان اندى الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم
المودة والاخاء يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون
من المؤمنين فان لم تكن الواو بمعنى مع وجب الرفع نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وبعد غير النفي جزما باعتماد ان سقط
الفاء والجزاء قد قصد نحو قوله تعالى قل تعالوا اتل وقفا نبك
نحو ما تاتينا تحدثنا وما اذا لم يقصد الجزاء نحو تصدق تريد وجه
الله ويشترط في الجزم بعد النهي اذا سقطت الفاء ان تضع ان الشرطية
قبل لا دون تخالف في المعنى بصحة كقولك لا تدن من الاسد تسلم
ولا تدن منه ياكلك فلا نحو ثم خلافا للكسائي والامر اذا كان بغير
فعل بان كان بلفظ الخبر واسم الفعل فلا تنصب نحو
خلافا للكسائي وجزمه اتفاقا الاجماع عليه نحو حسبك الحديث ينم الناس
وصه احدثك والفعل بعد الفاء في الرجاء نصب كنصب ما الى
التمني ينتسب نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
وان على اسم خالص من شبه الفعل فعل عطف بالواو والفاء
او او ثم نصبه بان ثابتا كان او منحذف نحو وما كان لبشر ان
يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل ولبس عباءة وتقر
عيني ولولا توقع معتر فارضيه واني وقتلي سليكا ثم اعقله

نحو المعطوف على غير الخالص نحو الطاير فيغضب زيد الذباب وتشذ
ان وتنصب سوى ما مر كقولهم خذ اللص قبل ياخذك فاقبل

فصل

في عوامل الجزم بلم ولما ولا الطلب اضع جزما في الفعل سواء كان
للدعاء نحو لا تواخذنا ليقض علينا ربك ام لا بان كانت للنهي
نحو لا تشرك واللام للامر نحو لينفق ذو سعة بهذا بلم ولما
النافيتين نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولما يذوقوا عذاب
قيل وقد تنصب لم في لغة ومنه قراءة الم نشرح واجزم بان
نحو ان يشا يرحمكم ومن نحو من يعمل سوءا يجز به وما نحو وما
تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما نحو ومهما تاتنا به من اية الاية
واي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومتى نحو متى تشته
تقدم القوم انزلوا وايان نحو ايان تفعل افعل ولم يذكر في
الكافية وشرحها نحو اينما تكونوا يدرككم الموت واذ ما نحو
اذ ما اتيت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس
يا خير من ركب المطي ومن مشى فوق التراب اذا تعد النفوس
وحيثما نحو حيثما يك امر صالح فكن واني نحو فاصبحت انى
تاتها تلتبس بها والكوفيين كيف تجزم بها وحده في الشعر
كثيرا كما قال في شرح الكافية ومنه واذا تصبك خصاصة فتحمل
لها قال والاصح منع ذلك في النثر لعدم وروده وحرف اذ كان

لان اذ سلب معناها الاصلى واستعمل مع ما الزائدة وباقى الادوات اسماء
بالاتفاق الا مهما فعلى الاصح لعود الضمير عليها فى الاية السابقة
ثم ما كان منها للزمان او المكان فهو نصب بفعل الشرط وما كان
لغيره فهو فى محل رفع على الابتداء ان اشتغل عنه الفعل بضميره والا
فنصب بفعلين يقتضين اى ادوات الشرط وهى ان وما بعدها
شرطا قدم ما يتلوا الجزاء وجوابا وسما ايضا وماضيين او مضارعين
تلفيهما اى الشرط وجزاءه ومحل الماضى جزم ان عدتم عدنا
وان تبدوا ما فى انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله او متخالفين
بان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او عكسه نحو ان تصرمونا
وصلناكم وان تصلوا ملأتم انفس الاعداء ارهابا وكقوله
دست رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا صدورا ذات
توغير وبعد شرط ماض رفع الجزا حسن لكنه غير مختار
نحو وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالى ولا حرم ورفعه
اى الجزاء بعد شرط مضارع وهن اى ضعف نحو يا اقرع بن حابس
انك ان يصرع اخوك تصرع واقرن بفا حتما للارتباط جوابا لو جعل
شرطا لان او غيرها من الادوات لم ينجعل كالطلب
غير المنفى نحو فعسى ربى ان يوتين والماضى لفظا ومعنى نحو ان
يسرق فقد سرق اخ له من قبل والمقرون به فعل او ترك نحو ان كنتم تحبون

الله فاتبعونى يحببكم الله ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف
والفعل المقرون بالسين او سوف والمنفى بلن او ما وان فى الجملة
الاسمية فى قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ضرورة وتخلف
الفا اذا المفاجأة لحصول الارتباط بها كان تقل لنا مكافأة وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفعل من بعد
الجزاء ان يقترن معطوفا بالفاء او الواو بتثليث له قمن
بان يرفع على الاستئناف ويجزم على العطف وينصب باضمار ان
وقرئ بها يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء فان اقترن
بثم جاز الاولان فقط وجزم او نصب ثابت لفعل واقع اثر فا
او واو ان بالجملتين اى جملة الشرط وجملة الجزاء اكتنفا بان
توسطهما نحو ان تاتنى فتحدثنى احدثك ومن يقترب منا
ويخضع نؤوه فان وقع بعد ثم لم ينصب واجاز الكوفيون فيه قراءة
الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت
والشرط يغنى عن جواب قد علم فحذف نحو وان كان كبر عليك اعراضهم
فان استطعت ان تبتغى نفقا فى الارض او سلما فى السماء فتأتيهم
باية اى فافعل والعكس وهو الاستغناء بالجواب عن الشرط قد
يأتى ان المعنى فهم نحو فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك
الحسام وقد يحذف معا بعد ان نحو قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان

وإذا اجتمع شرط وقسم فجواب الأول منهما وإن تقدم ما
فهو الملتزم نحو والله إن أتيتني لأكرمتك وإن أتاني والله
وإن توالياً أي الشرط والقسم وتقدم أي قبلهما ذو خبر أي مبتدأ
فالشرط يرجح بأن يكون الجواب له مطلقاً بالاعتلاء أي تقدم أو تأخر
نحو زيد إن تقم والله يقم وزيد والله إن تقم يقم وربما رجح
بعد قسم شرط فالجواب له بلا ذي خبر مقدم نحو لئن كان
ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس بادياً

فصل

في لو وهي حرف شرط في مضي تقتضي امتناع ما يليه واستلزامه
لتاليه من غير تعرض لنفي التالي كذا قاله في شرح الكافي فقيام زيد
من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه وكونه
مستلزماً ثبوته لقيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد
أو ليس لا تعرض لذلك ويوافقه وهو أكثر تحقيقاً وأصلحه
الصنيع ما ذكره بعض المحققين من أنه ينتفي التالي أيضاً إن ناسب
الأول ولم يخلفه غيره نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا لا
إن خلف نحو لو كان إنساناً لكان حيواناً ويثبت إن لم يناف
وناسب الأول بالأولى ونحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
أو المساوي نحو لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي لأنها ابنة
أخي من الرضاعة أو الأدون كقولك لو انتفت أخوة النسب لما حلت

وقد

وقد ترد لو مستقبلاً معنى لكن بقلة نحو ولو أن ليلى الأخيلية
سلمت عليّ ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة أو زقا إليها صدى من جانب القبر صائح
ولها في الاختصاص بالفعل كإن لكن لو أن بفتح الهمزة وتشديد
النون لها قد تقع بعدها نحو ولو أنهم قاموا وموضع أن رفع مبتدأ
عند سيبويه وفاعل الثبت مقدراً عند الزمخشري ويجب
أن يكون خبرها فعلاً ورده المصنف بوروده اسماً في قوله ولو أن
ما في الأرض من شجرة أقلام وقول الشاعر لو أن حياً مدرك
الفلاح وغير ذلك وإن مضارع لفظاً قلباها ماضياً إلى المضي
معنى نحو لو يفي كفى بتتمة جواب لو إما ماض معنى كلو لم يخف
الله لم يعصه أو وضعاً وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو ولو
علم الله فيهم خيراً لأسمعهم أكثر من تركها نحو لو تكون من اخلافهم
ذرية ضعافاً خافوا أو منفي بما فالأمر بالعكس نحو ولو شاء

فصل

في أما بفتح الهمزة والتشديد ولولا ولوما وهلّا وألا أما كلها
بك من شيء فهي نائبة عن حرف الشرط وفعله ولذا لا يليها
فعل وفاء لتاليها تلوها جواباً الفاء لأنه مع ما قبل جزاء الشرط وإنما
التزم إليه كراهة أن يوالي بين لفظي الشرط والجزاء نحو أما قائم فزيد
وأما زيد فقائم وأما زيداً فأكرمه وأما عمرو فأعرض عنه وكذلك لفظ
قيل فيه نظر لأنه لم يك قول معها سيد أو حد كقوله أما القتال لا قتال

فان كان معها وهذا جا نحو قول القايل وجب كقوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اى فيقال لهم اكفرتم لولا ولوما يلزمان
الابتداء اى المبتدا فلا يقع بعدهما غيره ويجب حذف خبره كما تقدم
اذا امتناعا من حصول شيء بوجود الشيء عقد نحو لولا انتم
لكنا مومنين وتليهما التحضيض وهو طلب بازعاج من وهلا
مثلهما في افادة التحضيض وكذا الا بالتشديد واما الا بالتخفيف فهي
للعرض كما قال في شرح الكافية وهي مما تقدم في ما ذكره وتلي الثلاثة
الفعل وجوبا نحو لولا انزل علينا الملائكة لوما تاتينا
بالملائكة وقد يليها اسم فيجب بكون بفعل مضمر علق نحو فهلا
اى فهلا تزوجت رجلا جزاه الله خيرا اى هلا ترغبني كما قال الخليل
او بظاهر موخر نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم هذا باب الاخبار
بالذي وفروعه والالف واللام الموصول وهو عند النحويين
كتبا التمرين عند الصرفيين ما قيل اخبر الذي ليس على ظاهره بل معنا
مع لفا انه خبر موخرا وجوبا عن الذي حال كونه مبتدا قبل مستقر
وسوغ ذلك الاطلاق كونه في المعنى مخبرا عنه وما سواهما في
الجملة فوسط بينهما صلة للذي عايد بها خلف معطى التكملة اى الخبر
نحو الذي ضربته زيد فهذا ضربت زيدا فابتدا بموصول واخرت زيدا
في التركيب على انه ووسطت بينهما ضربت صلة للذي وجعلت العايد خلفا عن

الخبر متصلا او نضربت فادر للماخذ وقس ما الذين والتي واللتين
في الضمير وفاق المثبت اى المخبر عنه في المعنى نحو اللذان بلغت منهما
الى العمرين رسالة الزيدان والذين بلغت من الزيدين
رسالة العمرين التي بلغها من الزيدين الى العمرين رسالة الزيدين
ولما ذكر شروطا استاذ الى اربعة منها بقوله قبوله تاخيرا
المخبر عنه هنا احتراز مما لا يقبل التاخير كضمير الشان
واسما الاستفهام نعم يجوز الاخبار عما يقبل خلفه الناخر
لنا من ثمت نص عليه في التسهيل ولا عما لا يقبل التعريف كالحال
والتمييز فلو تركت هذا الشرط لعلم من الشرط الرابع كما قال
كذا الغنى عنه باجنبى او بمضمر شرط فلا يخبر عن ضمير
عايدا على بعض الجملة كالهاء في ضربته في زيد موصوف في صفة
في صفة دون موصوفها ولا مضاف دون مضاف اليه ولا مصدر
عامل فروع مما رعو وزاد في التسهيل اشترط ان لا يكون احدى
جملتين مستقلتين فلا يخبر عن زيد من قام زيد وقعد عمرو
بخلافه من ان قام زيد قعد عمرو وفيه كلام فيه اشتراط
جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد من نحو ما جاءني احد
مرفوعا فلا يخبر عن غير المنصوب الفعل والظرف واخبر هنا بال
اى في كلام يكون الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه اى الفعل

المنفصل لا كل بان كان متصرفا كقولك في وقى الله البطل اى النتيجة فادام
الاخبار بالعامل هم الكرم فقلت الواقي البطل الله وعن البطل
قلت الواقية الله البطل ولا يجوز الاخبار عن زيد من زيد قام
لعدم وجود الفعل ولا عن ما في الزيدين قائما لعدم تقدمه ولا من كان
يفعل لعدم تصرفها واذا رفعت صلة الضمير رجعا الى منفصل
استتر في الصلة فنقول في الاخبار عن التاء من بلغت من الزيدين
الى العمرين رسالة المبلغ من الزيدين الى العمرين رسالة انا وان
يكن ما رفعت صلة الا ضمير ها اين وانفصل فنقول في الاخبار
عن الزيدين من المثال المذكور المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة
الزيدان وعن العمرين المبلغ انا من الزيدين اليهم رسالة
العمرون وعن الرسالة المبلغها انا من الزيدين الى العمرين رسالة

باب

العدد ثلثة بالتاء قل وما بعده للعشرة اى صححا عدما
احاده مذكرة وفي عد البند وهو الذي احاده مؤنث جرد
من التاء والاعتبار في التذكير والتانيث في غير الصفة باللفظ
وفيها بموصوفها المنوي والمميز لما ذكر اجرر بالاضافة حالكونه
جمعا مكسرا بلفظ قلة في الاكثر نحو سبع ليال وثمانية ايام
فلا عشر امثالها وجاء في القليل جمع تصحيح نحو سبع سموات
وتكسير بلفظ كثرة نحو ثلثة قروء ومائة والالف وما بينهما

للفرد

للفرد المميز اضف نحو بل لبث مائة عام فلبث فيهم الف سنة وجاء
المميز منصوبا قليلا اذا عاش الفتى مائتين عاما ومائة وما بعدها
للالف بالجمع نزرا قد ورد مضافا اليه كقراءة الكسائي ولبثوا
في كهفهم ثلثمائة سنين واحدا بالتذكير اذكر وصلته بعشر
لغير تاء مركبا لهما فافتح اخرهما قاصدا معنى ذكر نحو رايت
احد عشر كوكبا وقل لدى التانيث للمعدود احدى عشرة بتاء نتث
الجزئين وقيل الالف في احدى للالحاق لا للتانيث نحو عندي
احدى عشرة امرأة والشين فيها روى عن الحجازيين السكون
وعن بني تميم كسرة وعن بعضهم فتحة واذا كان عشر مع غير احد واحدى
وهو ثلثة الى تسعة ما معهما فعلت من التذكير في المذكر
والتانيث في المؤنث فافعل ايضا معه قصدا وهذا جواب الشرط
المقدر في كلامه الذي اربعة والثلثة والتسعة وما بينهما ان ركبا
مع عشر ما قدما في ثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التانيث
نحو عندي ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة واول عشرة بالتاء
انثى كذلك وعشر بغير التاء انثى كذا اذا انثى اثنا واجعل
للاول اذ ذكرا واجعل للثاني نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا والمعرب مما ذكر اثنا
واثنتا والياء فيهما لغير الرفع والرفع بالالف كما تقدم في اول الكتاب

والفتح بناء جزئي سوّى بينهما الف اما البناء فلتضمنه معنى حرف العطف واما
الفتح فلخفته وثقل المركب واستثنى في الكافية ثماني فيجوز اسكان
يائها وكذا حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها ومميز العشرين
وما بعدها للتسعين اي معها بواحد نكرة منصوب كاربعين رجلا
وثلثين ليلة وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسيج عندي
احد عشر رجلا وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما اي فرقا اسباطا
وان اضيف عدد مركب غير اثني عشر واثنتي عشرة يبقى البناء
في الجزئين نحو هذه خمسة عشرك وعجز ... قد يعرب في لغة
ردية كما قال سيبويه وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة اي معها
المعنى فعلا واختمه في التانيث للعدد بالتاء ففعال ثانية وثالثة
الى عشرة ومتى ذكرت بتشديد الكاف المعدد فاذكر فاعلا هذا
المعنى بغير تاء ففاعل ثان وثالث الى عاشر وان ترد بعض الذي
منه بني اي صيغ تضفه اليه نحو ثاني اثنين احدهما وثالث ثلثة
اي احدها ولا يجوز تنوينه ونصبه وهذا مثل بعض بين فانه
لا يستعمل الا مضافا الى الكلمة كبعض ثلثة وان ترد به جعل الاعلى
الاقل مثل ما فوق بان لا ... مع ما سفل فحكمها حكم جاعل اي
اسم الفاعل للاحكام فاضفه ونونه وانصب نحو رابع ثلثة ورابع
ثلثة اي جاعلها اربعة وان اردت به بعض الذي منه بني مثل ما سبق

وثاني

وثاني اثنين وكان الذي منه بني مركبا فجئ بتركيبين اولهما فاعل
مركبا مع العشرة وثانيهما ما بني مركبا ايضا مع العشرة ... اي
جملة المركب الاول الى جملة المركب الثاني فقل ثاني عشر اثني عشر
وثالثة عشرة اثنتي عشرة او فاعلا بحاليه التذكير والتانيث
اضف بعد حذف عجز المركب ثاني ثالث بما تنوي اي تقصد
يعني نحو ثالث ثلثة عشر وثالثة ثلث عشرة وشاع استغناء
عن الاتيان بتركيبين او بفاعل مضافا الى مركب بحادي عشر
وهو المركب الاول وحذف الثاني كما قال في شرح الكافية ونحوه الى
تاسع عشر وقبل عشرين اذكر وبابه الى تسعين الفاعل المعنى
من لفظ العدد بحاليه التذكير والتانيث قبل واو وعاطفة

فصل في كم وكاين وكذا

وهي الفاظ مبهم الجنس والمقدار ... اذا كان في الاستفهام كم بان
تكون بمعنى اي عدد بمثل ما ميزت عشرين اي بتمييز منصوب ككم
شخصا سما اي علا واجز ان تجره اي تمييز كم الاستفهامية من مضمرة
ان وليتكم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم تصدقت اي بكم من درهم
وفيه دليل على ان كم اسم وبناؤها لشبهها الحرف في الوضع وفي استعمالها
حاكم ... مخبرا بها بان يكون بمعنى كثير كعشرة تمييزها بمجموع
ومجرور او مائة تمييزها بمفرد مجرور ككم رجال جاؤوا وكم مرة
لغة في مرأة ... ككم الخبرية كاين وكذا في افادة التكثير

وغيره ولكن ينتصب تمييز نحو طوراً السيا بالقول الكلامي علاجم
ليس بعد عشرين رأيت كذا وكذا رجلاً او نبه اي بتمييز كأي في الكافية
صلة من الجن تقيبه نحو وكاين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها
ولا يتصل بتمييز كذا ولا يجب تقديرها في الجمل كأي وكم فلا يعمل فيهما
الا متأخر وقد نقصنا الى كم متعلق ما بعدها او الجر بمتعلق
به كقولك ابنا ائكم رجل علمت وبكم كتاب نقلت ولا يحفظ لكأي

هذا باب الحكاية

في الدين قال في شرح الكافية

احك باي ما ثبت لمنكور يسأل عنه بها من رفع
ونصب وجر وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع سالم كما
في الوقف او حين تصل فقل لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين
وجاريتين وبنين وبنات ايا واية وايين وايتين وايين وايات
و وقفا احك ما ثبت لمنكور بمن والنون منها احذف مطلقا
واشبعن حتى يتبنا واو في حكاية المرفوع والف في المنصوب ياء
في المجرور فقل لمن قال لقيني رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا
ولمن قال مررت برجل مني وصل بمن الفا او ياء ونونا وقل
منان ومنين بعد قول استخفى الفان كابنين حاكيا له موافقا
في التثنية والاعراب وسكن نون منان ومنين تعدل وصل بمن
تاء التأنيث وقل لمن قال اتت بنت حاكيا منه والنون من
منه اذا وقعت قبل تاء المثنى عند التثنية فهي مسكنه كقولك

لمن قال

لمن قال عندي جاريتان منتان والفتح لها نزر اي قليل وصل التاء والالف
بمن اذا حكيت جمعا مؤنثا فقل منات باثر قول استخف [illegible]
كالف وصل بمن واوا او ياء ونونا وقل منون ومنين مسكنا
للنون منهما ان قيل جاء قوم لقوم فطنا حاكيا موافقا في الجمع و
الاعراب وان تصل من بالكلام فلفظ من لا يختلف مطلقا
بل يبقى على حاله فقل لمن قال رجل او امرأة او رجلان او امرأتان
او رجال من بلا علامة ونادر الحاقها العلامة مع ان قيل منون
وهو ثابت في نظم عرف وهو قوله اتوا ناري فقلت منون
انتم والعلم احكينه من بعد من وهذا ان عري من عاطف
بها اقترن فقل لمن قال جاء زيد من زيد ولمن قال رأيت زيدا
من زيدا او لمن قال مررت بزيد من زيد فان اقترنت بعاطف نحو
ومن زيد تعين الرفع مطلقا لانه لا يحكى غير ما ذكر وجا

هذا باب التأنيث

قال المصنف في شرح الكافية [illegible] اعلم انه [illegible]

التأنيث وهو فرع من التذكير ولذلك افتقر الى علامة
علامة التأنيث تاء كفاطمة وتمرة او الف مقصورة او ممدودة
كحبلى وحمراء وفي اسماء بفتح الهمزة مؤنثة قدروا التاء كالكتف
ويعرف التقدير للتاء في الاسم بالضمير اذا اعيد اليه كالكتف
اكلتها ونحو كالرد اليه نحو جهنم كالرد طها اي [illegible]
في التصغير نحو كتيفة وفي الحال نحو هذه الكتف مشوية و

والخبر نحو الكتف المشتق لنبقة وكسقطها في عكس نحو شترت تمت ازود
هذا والاكثر في التاء ان يجاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة
المؤنث كمسلم ومسلمة وقل مجيئها في الاسماء كامرء وامراة ورجل
ورجلة ولتمييز الواحد من الجنس كثيرا كتمرة وتمر والعكس
قليل كالكماة وكماة وللمبالغة كراوية وللتاكيد كعشا ولتاكيد
التانيث كنعجة وللتعريب ككيالجة وللعوض من فاء كعدة وعين
كاقامة ولام كسنة ومن ياء النسب كاشعثي واشاعثة والعجمي مع
كزنديق وزنادقة ومن مدة تفعيل كتذكية ولا تلحق التاء فارقة
بين صفة المذكر وصفة المؤنث توسعا فعولا حال كونه اصلا
بان كان بمعنى فاعل كرجل صبور وامراة صبور فعلل اما اذا كان
فرعا بان كان بمعنى مفعول كجمل ركوب وناقة ركوبة ولا المفعال
كرجل مهذار وامراة مهذار ولا المفعيل كرجل معطير وامراة تامه
معطير وكذا المفعل كرجل مغشم وامراة مغشم وما تلحقه الفرق
من ذي المذكر كقولهم امراة عدوة وميقانة ومسكينة شاذ
فيه ومن فعيل بمعنى مفعول كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التاء
تمتنع كرجل قتيل وامراة قتيل وندر قولهم ملحفة جديدة
فان كان بمعنى فاعل او لم يتبع موصوفه بان جرد عن معنى الوصفية
لحقته نحو امراة وجيهة ونحو ذبيحة ونطيحة فصل الف

التانيث

التانيث ضربان ذات قصر وذات مد نحو انثى الغراء
والاختيار في مبنى الالف اي اوزان المقصور ببابه وزن فعلى ابنية م
بضمة ففتحة وفي شرح الكافية في باب المقصور والممدود ان هذا نحو اربى للداهية م
من الشاذ ووزن فعلى بضمة فسكون اسما كان نحو بهمى او صفة
نحو الطولى او مصدرا نحو الرجعى ووزن فعلى بفتحتين اسما
كان نحو بردى اسم نهر بدمشق او مصدرا نحو مرطى لشية او صفة
نحو حيدى ووزن فعلى بفتحة فسكون جمعا كان كصرعى
او مصدرا كدعوى او صفة كشبعى ووزن فعالى بضمة وتخفيف
كحبارى لطائر ووزن فعلى بضمة ففتحة فتشديد نحو سمهى للباطل
ووزن فعلى بكسرة ففتحة فتشديد نحو سبطرى لنوع من المشي
ووزن فعلى بكسرة فسكون مصدرا كان نحو ذكرى او جمعا نحو ظربى
وحجلى قال المصنف لا ثالث لهما ووزن فعيلى بكسرتين وتشديد
العين نحو حثيثى لكثرة الحث على الشيء مع وزن فعلى بضمتين
فتشديد نحو الكفرى لوعاء الطلع كذلك ونحو فعيلى بضم ففتحة
وتشديد العين نحو خليطى للاختلاط مع وزن فعالى بفتحة
نحو الشقارى لنبت وزاد في الكافية المتصوفى ووزن فعللى
كقرقرى وفوعلى كخوزلى لمشية بتبختر وفعلوى كهرنوى لنبت
وافعلاوى وكاربعاوى لقعدة المتربع وفعللوى كحندقوقى

لنبت ومفعلى كمكورى لعظيم الارنبة وفعلى كزهنبى للقصير وفعللى
كفرقصى بمعنى الفرقصة وتفعلى كيهيرى للباطل وفعللى
لنبت يلتوى على الاشجار وفعيلى كهبيخى لمشية بتبختر وفعليا كمرحيا
للمرح وفعلاويا كبرداويا وفوعالى كحولايا وفوعلى كفوضوى
للفاضحة وفعلاويا كبرحايا للعجب واعزا اى انسب لغيرها الاوزان
المذكورة استندارا وهو ما ذكرها كتب اللغة **فصل**
اى لمدة الف التانيث اوزان مشهورة ابنيه هى فعلاء بفتحة فسكون
اسما كان كحجفاء او مصدرا كرغباء او وصفا كحمراء وديمة حطلاء
او جمعا فى المعنى كطرفاء وافعلاء مثلث العين اى مفتوحها
ومكسورها ومضمومها كاربعاء مثلث الباء للربع من ايام الاسبوع
وفعللاء بفتحتين بينهما سكون كعقرباء للمكان ثم فعالاء بكسرة كقصاصاء
بمعنى القصاص وفعللاء بضمتين بينهما سكون كقرفصاء لضرب
من القعود وفاعولاء بضم ثالثة كعاشوراء وفاعلاء بكسر ثالثه كقاصعاء
لاحد حجرة اليربوع وفعلياء بكسرة فسكون ككبرياء للكبر
ومفعولاء كمشيوخاء جمع شيخ ومطلق العين فعالاء بالتخفيف اى
مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء نحو براساء بمعنى
الناس وقريثاء [illegible] وكثيراء [illegible]
وكذا مطلق فاء اى مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح العين فعلاء خيلاء

نحو خنفساء

نحو خنفساء للمذكر وسيراء للذهب وطرفاء ونفساء [illegible] وزاد فى الكافية
فعيلياء كزيقياء لقب ملك وافعيلاء كاهجيراء للعادة ومفعولاء
كمشيخاء للاختلاط وفعالاء كخجاجاء لضرب من الجراد وبفاعلاء
كينابعاء اسم مكان وفعليا كذكرياء وفعلولاء كمعكوكاء وبعكوكاء
اسمين للشر والجلبة وفعيلاء كدخيلاء للباطن الامر وفعنلاء
كبرناساء بمعنى برنسا وما عدا هذه الاوزان نادر **باب**
المقصور والممدود اذا اسم صحيح استوجب من قبل الطرف فتحا
وكان ذا نظير من معتل كالاسف فلنظيره المعتل اعنى كالاسى
ثبوت قصر بقياس ظاهر كفعل بكسر الفاء وفعل بضمها
فى جمع ما كان كفعلة بالكسر وفعلة بالضم نحو الدمى جمع
دمية وهى الصورة من العاج ونحوه والمدى جمع مدية اذ نظيرها
من الصحيح قرب جمع قربة وكلما استحق الصحيح قبل اخر الف
فالمد فى نظيره المعتل حتما عرف كمصدر الفعل الذى قد بدئ بهمز وصل
كارعوى اى كف وهو ارعواء وكارتئى اى كف وهو ارتياء
اذ نظيرهما الاقتداء وكالاستقصاء اذ نظيره الاستخراج والعادم النظير
ثابتا يكون ذا قصر وذا مد بنقل عن العرب كالحجا بالقصر للعقل
وكالحذاء بالمد للنعل وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه كقوله
لا بد من صنعا وان طال السفر والعكس وهو مد المقصور اضطرارا بخلف

وقرب جمع قربة

بين البصريين والكوفيين بقع فنعه لقن وانجا الاخر محتجين بنحو قوله يا

فصل كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا وقد يدل

آخر مقصور تثني اجعله بقلبه ياء ان كان عن ثلاثة مرتقيا بان كان
رباعيا فما فوق فقل في حبلى حبليان كذا الثلاثي الذي الياء
اصله نحو الفتى فقل فيه فتيان وكذا الثلاثي الجامد الذي لا
اشتقاق له يعرف منه اصله الذي اميل كمتى علما فقل فيه متيان
في غير المذكور كالذي الف عن واو ومجهول ولم تمل تقلب
واوا الالف كقولك في عصا عصوان وفي لدى علما لدوان واولها
اى الكلمة المنقلبة ما كان قبل قد الف من علامة التثنية
وما كان ممدودا وهمزته بدل من الف التانيث كصحراء بواو
تثنيا فيقع صحراوان والذي همزته للالحاق نحو علباء او بدل
من اصل نحو كساء وحياء تثني بواو وهمز فيقع علباوان
وعلباءان وكساوان وكساءان وحياوان وحياءان لكن في
شرح الكافية ان اعلال الاولى ارجح وتصحيح الثاني
وغير ما ذكر كالذي همزته اصلية صحح فقل في قراء قراءان و
ما شذ عن هذه القواعد على نقل عن العرب قصر كقولهم في خوزلى
خوزلان وفي حمراء حمرايان وفي عاشوراء عاشورايان وفي كساء
كسايان وفي قراء قراوان واحذف المقصور وكذا المنقوص في جمع

له على حد المثنى اى بالواو والنون ما به تكملا اى اخره فقل في موسى
والقاضي موسون وموسين وقاضون وقاضين والفتح في المقصور
ابق مشعرا بما حذف وهو الالف وابق في المنقوص الضم والكسر اما
الممدود والصحيح فيفعل بهما ما فعل في التثنية وان جمعته
كالمقصور والممدود بتاء والف فالالف او الهمزة اقلب قلبها
في التثنية فقل في مشترى مشتريات وفي حبلى حبليات وفي فتى فتيات
وفي قناة قنوات وفي صحراء صحراوات وفي بناء بناءات
بناوات وفي قراءة قراءات وتاء ذي التاء الزمن حذفه تنحية اى حذفا
كما سبق كقولك في مسلمة مسلمات هذا وهذا الجمع حكما تخصه اشار
اليه بقوله والسالم العين من التضعيف والاعتلال الثلاثي
اسما انل اى اعطه اتباع العين فاءه بما شكل به متحركا
او ساكن العين مؤنثا بدا سواء كان مختتما بالتاء او مجردا
منها فقل في جفنة ودعد وسدرة وهند وغرفة وجمل جفنات
ودعدات وسدرات وهندات وغرفات وجملات بخلاف غير سالم العين
كسلة وكلة وحلة وجوزة ودية وصورة وغير الثلاثي
كزينب والوصف كضخمة وسكن العين التالي غير الفتح وهو الكسر
والضم فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل كسرات وهندات وخطوات
وجملات فكلا او خففه بالفتح فقل كسرات وهندات وخطوات وجملات فكلا

مما ذكر قد رووا في العين التالي الفتح فلا يجوز الا الفتح فيقع دعد
دعدات ومنعوا اتباع العين للفاء اذا كانت مضمومة واللام ياء او مكسورة
واللام واو نحو ذروة وزبية واجازوا فيهما الفتح والسكون
ففي الواو ذروات وذروات وزبيات وزبيات وشذ كسر عين جروة
اتباعا للفاء فقيل جروات ونادر اي قليل او ذو اضطرار غيرها
قدمته كقولهم في عير عيرات وفي كهل كهلات وقول الشاعر
في زفرة فتستريح النفس من زفراتها والاناس من العرب قليلين
انتهى انتسب كقطع هذيل في بيضة وجوزة بيضات وجوزات اهـ
باب جمع التكسير وهو كما يؤخذ من الكافية ما ظهر بتغيير لفظا او
تقديرا افعلة كارغفة ثم افعل كافلس ثم فعلة كغلمة
ثم افعال كاثواب جموع قلة تطلق على ثلثة فما فوقها للعشرة
وما عداها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها وبعضهم في الجموع
بكثرة وضعا في العرب بقي كارجل جمع رجل والعكس وهو
وفي جمع الكثرة بالقلة اي لدلالته عليها جاء عن العرب كالصفي
جمع صفا وهي الصخرة الملساء لكن حكي في جمعها صفاء فينبغي ان
يمثل بنحو رجال جمع رجل لفعل بفتحة فسكون حال كونه اسما صحيح العين
وان اعتل لاما افعل جمعا كافلس وادل واظب جمع فلس ودلو
وظبي بخلاف الوصف كضخم الا ان يغلب كعبد المعتل العين

كسرة

الجعل اسما
كسرة وبيت وشذ اعين واثوب وللرباعي حال كونه اسما
افعل جمعا ان كان كالعناق والذراع في مد ثالث وتانيث
بلا علامة وعند الاخفش كايمن جمع يمين بخلاف ما لم يكن كذلك
وشذ اقفل واغرب وغيرها افعال فيه مطرد من الثلاثي
حال كونه اسما بان لم يوجد فيه شرط ما بان كان على فعل لكنه
معتل العين كثوب وسيف او على غيره كجمل وتمر وعضد
وحمل وعنب وابل وقفل وعنق ورطب وافعال له مطرد
جميع ذلك ولكن غالبا اغناهم فعلان بالكسر في فعل
بضمة ففتحة كقولهم صردان في صرد الا في اسم مذكر رباعي بمد
ثالث منه افعلة منهم اطرد كاقذلة وارغفة واعمدة جمع
قذال ورغيف وعمود والزموا افعلة في فعال بفتح الفاء
او فعال بكسرها مصاحبي تضعيف او اعلال كابتة و
اقبية وائمة وانية جمع بتات وقباء وامام واناء فعل
بضمة فسكون جمع لنحو احمر وهو افعل مقابل فعلاء ونحو
حمراء وهو فعلاء مقابل افعل وكذا ما لا مقابل له كاكمر
ورتقاء وفعلة بكسر فسكون جمعا بنقل يديك كولد جمع
ولد لا يتاد جمعا قياسا وفعل بضمتين جمع اسم رباعي
بمد قد زيد ثالثا قبل لام اعلالا به فقد كما دام لم يضاعف

في الاعم الاغلب ذوا الالف ككتب وسرر وعمد جمع كتاب وسرير وعمود
فان اعتل اللام او ذوا الالف فلها افعلة كما سبق وفي مقابل
الاعم عنن جمع عنان وفُعَل بضمة ففتحة جمعا لفُعْلة بالضم
غرف كغرفة وغرفة ولفُعْلى بالضم نحو كبرى وكبر ولفِعْلة
بالكسرة فالسكون وفِعَل بكسرة ففتحة كسدرة وسدر وقد
جمعه اي فِعْلة على فُعَل بضمة ففتحة كلحية ولحى وفي لمذكر
عاقل على فاعل معتل اللام نحو رام وقاض ذوا اطراد فُعَلة
بضمة ففتحة كرماة وقضاة وشاع في كل وصف لمذكر
عاقل على فاعل صحيح اللام فَعَلة بفتحتين نحو كامل وكملة وفي
فَعْلى بفتحة فسكون جمع لوصف على فعيل بمعنى مفعول
كقتيل وقتلى وكل فَعِل نحو زمن وزمنى وفاعل نحو
هالك وهلكى وفَيْعِل نحو ميت وموتى وكذا افعل نحو
احمق وحمقى وفعلان نحو سكران وسكرى اي بفَعْلى فمن اي
حقيق الحاق الفُعْل بضمة فسكون حال كونه اسما صحيح اللام
وان اعتل عينا فِعَلة جمعا بكسرة ففتحة كدب ودببة
وكوز وكوزة والوضع العرفي فَعْل بفتحة فسكون وفِعْل
بكسرة فسكون قلة كعزو وعزوة وقرد وقردة وفُعَّل بضمة
ففتحة ولتشديد العين جمع لفاعل وفاعلة حال كونهما وصفين
صحيحي اللام

ضعيف ٢

بهيجة

سكران ٢

صحيحي اللام نحو نازل ونازلة وعذّل ومثله اي فُعَّل فيما سبق
الفُعّال بضبطه بزيادة الالف فيما ذكر بتشديد العين وفي الكل كناجر
وتجار وفقد فيما انث كقاصد وقصاد وفذان الوزنان
في المعتل اللام منهما اي النوعين كغاز وغزى وغزاء فَعْل وفَعْلة نحو
فسكون في كليهما فِعال بكسرة جمعهما مطلقا ككعب وكعاب
صعب وصعاب ونعجة ونعاج ولكن قل فيما عينه او فاؤه
كما في الكافية الثانية منهما كضيف وضياف وبعير وبعار وفَعَل
بفتحتين ايضا فِعال بكسرة ما دام لم يكن في لامه اعتلال
او لم يك لامه مضعفا نحو جمل وجمال بخلاف ما اذا كان كذلك
كرحى وطلل ومثل فَعَل فيما ذكر ذو التاء اي فَعَلة كرقبة ورقاب و
وفُعْل بضمة فسكون مع فِعْل بكسرة فسكون لهما ايضا فِعال نحو قبل
كرمح ورماح وذئب وذئاب وشرط في الكافية للاولان
لا يكون واوي العين نحو حوت ولا يائي اللام كمدية وفعيل وصف فاعل
ورد فِعال ايضا جمعا لذلك في اناثه فعيلة ايضا طرد كظراف
في جمع ظريفة وشاع فِعال ايضا في كل وصف على فَعْلان بفتحة
فسكون او مؤنثيه وهما فعلى وفعلانة او على فُعلان بضمة
فسكون ومثله اي انثاه فعلانة كغضاب وندام وخماص جمع
غضبان وغضبى وندمان وندمانة وخمصان وخمصانة والحق اي فعال

في فعيل وانثاه اذا كانا واويا العين صحيحي اللام بل نحو طويل وطويلة
فعال في جمعهما طوال لتفي بما استعملته العرب وبفعول بضمتين
بفتحة فكسرة نحو كبد وكبود غالبا فالمجمع على غيره ككبود ومن وفعل ٢
النادر اكباد كذلك يطرد فعول جمعا في فعل حال كونه اسما
مطلقا الفاء اي مثلثها ساكن العين ككعب وكعوب وضرس
وضروس وجند وجنود وشرط في الكائن فيه الضم منهما ان لا يضاعف عينه
كخف ولا يعتل كحوت ومد وفعل بفتحتين مفرد له اي لفعول
ايضا سماعا كان كاسد واسود وللفعال بالضم والتخفيف فعلان
بكسرة فسكون حصل جمعا كغلاب وغربان وشاع فعلان في
فعل بالضم وفعل بالفتح معتل العين نحو حوت وحيتان وقاع
وقيعان مع ما ضاهاهما كعود وكيزان وتاج وتيجان وقل
في غيرها كغزال وغزلان وفعلاء بفتحة فسكون حال كونه اسما
وفعيلا وفعل بفتحتين حال كونه غير معتل العين فعلان بضم
فسكون لهذه الثلثة شمل جمعا كظهر وظهران ورغيف ورغفان
وجذع وجذعان والكريم وبخيل كل صفة لمذكر عاقل على فعيل
بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام فعلاء بضمة ففتحة
ككرما وبخلاء كذا لما ضاهاهما اي شابههما في الدلالة على معنى
كالغريزة قد جعلا كعاقل وعقلاء وشاعر وشعراء ونابغ ونبغاء اي

فعلاء

فعلاء افعلاء بكسر ثالثه في الوصف المذكور المعل لاما كولي واولياء
في مضعف منه كشديد واشداء وغيره اي غير المذكور قل كتقي و
تقواء ونصيب وانصباء فواعل بكسر العين جمع لفوعل نحو جوهر
وجواهر وفاعل بفتح ثالثه كطابع وطوابع وفاعلاء بكسرة
كقاصعاء وقواصع مع فاعل بكسرة نحو كاهل وكواهل
وفاعل صفة المؤنث نحو حائض وحوائض وصفة ما لا يعقل
نحو صاهل وصواهل وفاعلة ومطلقا نحو فاطمة وفواطم وصاحبة
وصواحب وشذ في صفة المذكر العاقل نحو الفارس والفوارس
مع ما ماثله كسابق وسوابق وبفعائل بفتح الفاء اجمعن فعالة
مثلث الفاء وشبهه مما هو رباعي مؤنث ثالثه مدة
كانت الفا او واوا او ياء وسواء كان ذا تاء او التاء مزالة
منه كسحابة وسحائب وشمال وشمائل ورسالة ورسائل وعقاب
وعقائب وصحيفة وصحائف وسعيد علم امرأة وسعائد وحلوبة
وحلائب وعجوز وعجائز وبالفعالي بكسر اللام والفعالى بفتحها
والفاء مفتوحة فيهما جمعا فعلاء اسما او صفة نحو صحراء
وصحاري وصحارى والعذراء والعذاري والعذارى والقيس
القياس وهما معتدلان قياسا تبعا في ذلك ولا تقتصر على السماع
واجعل فعالي بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء جمعا لغير ذي نسب جدد

من كل ثلاثي في آخره ياء مشددة كالكرسي والكراسي فعالي وبعضهم يقول
فيه بصارى تتبع العرب في استعمالها وبفعالل بفتحتين وكسر اللام
الاولى وشبهه كأفاعل لفظا في جمع ما فوق الثلاثة ارتفعت منه
ما مضى فيقال في جعفر جعافر وفي افضل افاضل وفي خماسي نحو
الاخر انف اي حذف اذا جمعته بالقياس فيقال في سفرجل سفارج
والرابع منه الشبيه بالمزيد في كونه احد حروف الزيادة قد يحذف دون
ما به تمام العدة وهو الاخر كقولهم في خدرنق خدارق لكن الاجود حذف
الاخر نحو خدارن وفائدة العادة اي المجاز الرباعي وبلوغه
احد اي الزائد ما دام يمكن لينا اخره اي بعد الحرف الذي ختمها
الكلمة آخرها فيقال في سبطرى وسباطر وفي فدوكس فداكس
بحذف اما اذا كان لينا قبل الاخر نحو عصفور وقنديل وقرطاس
فلا يحذف والسين والتاء كمستخرج اذ بنا الجمع بقاءهما مخل
فيقال تخارج والميم كمستخرج او مساوية بالبقا لمزيته على غيره مما مخصصا
زيادته بالاسماء والهمزة والياء مثله اي الميم في الاولوية بالبقا
ان سبقا غيرهما من الحروف بأن كانا في اول الكلمة لكونهما في موضع
ما يدل على معنى فيبقى في الندد ويلندد الاند ويلاند والياء الاولى
واحد ان جمعت كحيزبون وهي الداهية لمزية الواو ويا اغنا
حذف الياء حذفها بخلاف العكس فابقها واقلبها ياء لانكسار

ما قبلها

ما قبلها وقيل في حزابين فهو حكم حينا وخير والحاذق في حذف ما ازداد من
زايدا سريدا وهما نونه والفه لتكافئهما فان شاء يقول سريدين
ومعناه الشديد وكل ما كان كالعلندى وهو البعير الضخم فان شاء يقول

هذا باب التصغير

عليه سيبويه وبالتحقير وهو فعيل بضمة ففتحة فياء ساكنة
اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو قديد في تصغير قد وهما السقط
العين والتراب فعيعل بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة
مع فعيعيل بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة اجعل ما
فاق الثلاثي كجعيفر في دريهم وجعل قنديل قنيديل وما به
لمنتهى الجمع وصله من الحذف السابق اي في امثلة التصغير صل فيقال في سفرجل
وخدرنق وسبطرى ومستخرج والندد ويلندد وحيزبون
وسرندى سفيرج وخديرق او خديرن وسبيطر ومخيرج وأليد
حزيبين وسريند او سريد وجاز تعويض ياء ساكنة قبل الطرف
ان كان بعض الاسم فيهما اي في التكسير والتصغير انحذف فيقال في سفرجل
سفاريج وسفيريج وحايد اي مايل خارج عن القياس كلما اخالف
في البابين اي باب التصغير والتكسير حكما رسما كتكسير حديث على احاديث
وتصغير مغرب على مغيربان لتلوما الحرف الذي بعد ياء التصغير
اذا كان من قبل علم اي علامة تأنيث كتائه او مدته الفتح اختم
كعطيفة وحبيلى وحميرا كذا اي كنحو ياء التصغير السابق في وجوب فتح

ما اي الحرف الذي مدة افعال اي الف سبق كاجيما او الذي سبق
التحوش عثمان ونحو كسكيران وعثيمان والف التانيث ممدودة
وتاؤ منفصلين عدا فلا يحذفا للتصغير وان حذفا للتكسير
كقولك في قرفصا وسفرجلة قريفصا وسفيرجة كذا الياء
المزيد اخر للنسب عد منفصلا فلا يحذف كقولك في عبقري
عبيقري وكذا عجز المضاف كقولك في امرء القيس امرئ القيس
كذا عجز المركب تركيب المزج كقولك في بعلبك بعيلبك وكذا
زيادتا فعلان وهما الالف والنون عدا منفصلين فلا يحذفان
اذا كانا من بعد اربع كزعفران فيقال زعيفران وقد يلتقي معا
ما دل على تثنية او جمع تصحيح الجيم بعد العلمية نحو العثرو فلا
يحذف كقولك في قوقوي ولعيزى قويقي ولعيقي وعند تصغيرهما
فيه الف مقصورة فيلها مد نحو حبارى خير بين حذف المدة
فيبقى الحبيرى واو رد ذلك وبين حذف الف التانيث فيبقى حبير
واردد لاصل حرفا ثانيا اذا كان لينا قلب نحو قيمة
بالياء لكسر ما قبلها فاذا صغرتها قويمة بالواو ردا الى الاصل بقلب وشذ
في تصغير عيد عييد اذا كان الاصل عويد لانه من العود وشذ
بقيد اللين ثان متعد وبالقلب تاء اتمة ومايل قوليت
بعد وحكم الجمع المكسر المفتوح الاول من ذا الذي ما التصغير علم

في جدران وظروفون و
ظريفات جديران وظريفون
وظريفات والف التانيث ذو
القصر متى زاد على اربعة ولم
يسبقه مدة لم يثبت بل تحذف
كقولك صح

فيق

فيقه في تكسير ميزان موازين بقلب الياء واوا وفي تكسير عيد اعياد اما شاذا
شذ وذا ولا ردفيما لا يتغير فيه الاول كقيم قيمة والالف
الثاني المزيد يجعل بالقلب واوا كهويل في هابيل كذا يقلب
واوا ما الاصل فيه مجهول كعويج في عاج وكمل المنقوص اي
المحذوف بعضه التصغير برده ما حذف فيه ما دام لم يحو غير التاء ثالثا
كما على فقل فيها موتى وكشفة فقل فيها شفيهة اما اذا
حوى ثلاثة غير التاء فلا تكمل كحوية في حاة وفي ترخيم يصغر
اكتفى الاصل وحذف الزوايد لانه حقيقية والحق بتاء التانيث
اذا كان مؤنثا ثلاثيا كالعطيف يعني العطفا كحميد في حامد او
وحماد ومحمود واحمد وسويد في سوداء وقريطس في قرطاس
فرخ حكى سيبويه في تصغير ابراهيم واسمعيل برهيا وسميعا
الهمزة منهما والالف والياء وحذف ميم ابراهيم ولام اسمعيل قال
فيه الكافية ولا يقاس عليها واختم بتاء التانيث ما صغرت من
مؤنث معنى عار منها لفظا ثلاثي كسن فقل فيها سنينة او
يد فقل فيها يدية ما دام لم يكن بالتا يرى ذا لبس فان كان
كشجر وبقر وخمس التي من الفاظ عدد المؤنث فلا تلحقه ذا للبس
الاولان بالفرد والثالث بعدد المذكر وشذ ترك التاء دون
لبس كقولهم في قوس قويس وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر ثلاثي المثلث

اي زاد عليه كقولهم في وراء وقدام وريّئة وقديديمة وصغروا
من المبنيات شذوذا الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما كما في الكافية
وذا مع الفروع منها تا وتي وتثنيتهما وجمعهما وخالفوا بها
تصغير المعرب في ابقاء اولها على حركة الاصلية والتعويض من الضمة
الف مزيدة في اخرها فقالوا اللذيا واللتيا واللذيون واللذيين واللتيين
واللتيات وذيا وتيا وذيان وتيان ومنع ابن هشام
تصغير تي استغناء بتا والاولى والاولاء استغناء باللتيا
واتفقوا على منع تصغير ذي لئلا يلتبس بذا ثم ان تصغير
غير المتمكن شذوذا افعل في التعجب نحو ما احيسنه لتركب

فصل

النسب ياء مشددة كيا الكرسي تزاد في اخر الاسم للنسبة وكلما
يليها كسرة وجب كقولهم في النسب الى احمد احمدي ومثله اي مثل
ياء النسب ابدا في التشديد او فيكون هذا للنسب ما جوي احد اذا كان
ثالثة احرف فقل في النسب الى كرسي وشافعي كرسي وشافعي
ارمن تعويض يجوز شفعوي قياسا على موسوي وان كان بعض
الفقهاء استعمله وهو حسن للبس فانه كان قبلها حرفان كعلي جاز
الحذف والقلب كعلوي وحذف فتحي انشاء الله في قولي ونحو
فتح ثانيه يجب وتا تانيث او مدته اي الفه لا تثبتا بل حذفها
فقل في النسب الى مكة مكي وقل في القتا في خليفة خليفي لكن وحيطي

وان

وان تكن مدة التانيث تربع اي تقع رابعة في اسم ذا ثان سكن
فقلبها واوا مباشرة للياء او مفصولة بالف وحذفها اي
كلاهما حسن لكن المختار الثاني كقولك في حبلى حبلي وحبلوي
وحبلاوي ويجب الحذف اذا كانت خامسة فصاعدا كما في
او رابعة متحرك ثانيها منه كقولك في حبارى وجمزى
حباري وجمزي لشبهها اي مدة التانيث وهو الملحق و الاصلي
عطف على لشبهها الخبر المقدم على مبتدا وهو الهاء اي لمدة
التانيث من حذف وقلب ولكن الاصلي قلبا يعتمد اي يختار
وكذا الملحق كقولهم في ارطى وملهى ارطي وارطوي وملهي
وملهوي والالف الجائز اي المتعدي اربعا ازل كما تقدم كذلك
ياء المنقوص اذا وقع خامسا ازل بمعنى حذف كقولك في المعتدي
معتدي والحذف في الياء اي ياء المنقوص اذا وقع رابعا احق
من قلب كقولك في القاضي قاضي ويجوز القلب كقولك قاضوي
في قاضي وحتم قلب الف او ياء ثالث يعني الفتى والعمي فتوي
وعموي واولى القلب حيث قلنا به انفتاحا وفعل بفتح
اوله وكسر الثاني منه ومن الاثنين وفعل بضم اوله عينهما انفتح
عند النسب تقلب الكسرة فتحة وكذا فعل بكسر اوله اقلب كسرة
عينه فتحة عند النسب فقل في نمر ودئل وابل نمري ودئلي وابلي

اي يظهر كقولك في

وقيل في النسب الى ما اخره يا آن ثانيتهما اصلية نحو محيي
بحذف احدى اليائين وقلب ثانيتهما واوا وبفتح العين واختير
في استعمالهم محيّ بحذف اليائين والاول احسن للّبس وكل
ما في اخره ياء مشددة قبلها حرف نحو حيّ فتح ثانيه عند
النسب ويجب من غير تغيير له ان لم يكن منقلبا عن واو نحو حيوي
واردده واوا ان يكن عينه كطي فقيل فيه طووي وثالث التثنية
واوا مطلقا فقيل فيه حيوي وعلم التثنية حذف للنسب
ومثل ذا في جمع تصحيح وجب فيحذف علمه كقولك في زيدان و
زيدون وعلمين زيدي نعم من اجرى زيدان على مجرى سلمان قال
زيداني ومن اجرى زيدون على مجرى غسلين قال زيدوني
ومن اجراه مجرى عربون والزم الواو وفتح النون قال زيدوني
وثالث من نحو طيب حذف عند النسب فقيل طيبي بسكون الياء و
لكن شذ من طائي المنسوب الى طيء قياسه طيئي لكنه
ابن ملتقيا بالالف المقلوبة عن الياء الساكنة وخرج بنحو طيب
ومهيم فلا تحذف ياؤهما لانها في طيب مكسورة وهي موصولة
بما قبل الاخر فاورثت ثقلا بخلاف مهيم بفتحها و…
لانفصالها وفعلى بفتحتين في النسب الى فعيلة بفتح الفاء
وكسر ثانيه الصحيح العين المضاعف الغير … فقيل في حنيفة حنفي

وفعلى

وفعلى بضمة ففتحة في النسب الى فعيلة كجهينة فقيل في
جهينة جهني والحقوا معتل عين بالتاء من المثالين المذكورين
بما التاء اوليا منهما فقالوا في عدي وقصي عدوي وقصوي
كما قالوا في امية امية ضروي واموي بخلاف صحيح اللام
منهما فلا يحذف منه الياء فبقي في عقيل وعقيل عقيلي وتمموا
ما كان على فعيلة بفتح الفاء وهو معتل العين كالطويلة فقالوا
فيه طويلي وهكذا تمموا ما كان على هذا الوزن وهو مضاعف كا
لجليلة فقالوا جليلي وتمموا ايضا ما كان على فعيلة بضم
كقليلة وصرذي متهنيا اي يعطي في النسب ما كان في
تثنية له انتسب فبقي في قراء وصحراء وكساء وعلباء قرائي
وصحراوي وكسائي وعلبائي والنسب الى جملة اسنادية فقيل
في تابط شرا تابطي وصدر ما ركب مزجا فقيل في بعلبك بعلي
والنسب الثاني مما اضافة اما مصدرة بابن او اب او ام كعمري
وبكري وكلثومي في ابن عمر وابي بكر وام كلثوم او لها ما
له التعرف بالثاني بان كانت اضافة معنوية كزبيري
في غلام زيد وعبد في هذا القسم لاجل اللبس في القسم
بحث هل يلحق بما ذكروا المبدأ ببنت كما قلنا بانه كنية ولم
من ذكره فيما سبق هذا المقر كالذي ليس بالثاني كبكنية

وكسائي وعلبائي

كما في شرح الكافية وهو يقوي عجبني الا ان يمنع انه كنية السنين للاولى
او حذف التاء مما دام لم يخف لبس فقل في امرئ القيس مرئي
فان خيف حذف الاول والثاني كعبد شمس فقل فيه اشمسي
وهذا يعضد نظيره في القسم السابق واجبر في اللازم ما منه حذف
عند النسب جبرا ان لم يك رده الف في جمعي التصحيح او في التثنية
فقل في عد عدوي وان شئت عدي وهو محجوج بالرد هذا
اي بجمعي التصحيح والتثنية او ثنيته بالنسب جبرا فيق في اخ واخت
اخوي وعضوي لعضي وباخ اختا الحق فقل فيها بعد حذف
تائها بنوي كما يفعل ذلك في ابن بعد حذف همزة هذا مذهب سيبويه
والخليل ويونس بن حبيب البصريين لما حذف التاء
منها فقال اختي وبنتي وهو لذا اميل اليه لاجل اللبس وصححه
وحيث التاء من ثنائي ثانية ذو لين عند النسب لو ان كلا الفا
قلب الفها همزة ويجوز قلبها واوا كلائي ولاوي ولائي وفي
ومنيوي ولو ولوي اعلا اما الثاني ثانيه صحيح ويجوز فيه التضعيف
وعدم كلم وكمي وكمي وان يكن كشية في اعتلال اللام ما الفا
عدم جبره عند النسب برد الفا وفتح عينه الترم عند سيبويه
فقل فيه وشوي واجاز الاخفش السكون فيق وشيي ما كبير العين
اللام منه فلا يجبر في النسب كعدة وعدي والحقوا كون نسبا للجمع ان

لم يسام

اخوي وبلين بنتا الحق فقل فيهما بعد حذف التا تائهما

هذا باب الوقف

ومرتيا بمنحلا اولا بالوضع اي بقي علما فقل في فرايض فرضي وجلا
ما اذا شابهه بان وضع علما فيقال في الانمار انماري
وفي الانصاري انصاري ومع فاعل وفعال بفتحة وتشديد
فعل بفتحة فكسرة في نسب اغن عن اليا المشبها فقبل اذ ورد
كقولهم لابن وتمار وطعم اي صاحب لبن وتمر وطعام والحسن في هذا العرف بين
معنى المبالغة الموضوع له وخرج عليه قوله تعالى وما ربك بظلام
اي بذي ظلم وغير ما اسلفته من القواعد مقررا على الذي
ينقل منه عن العرب اقتصر ولا تقس عليه كقولهم في الدهر
دهري وفي امية اموي وفي البصرة بالفتح بصري بالكسر وفيه
نظر اذ الكسر لغة فيها وفي مرو مروزي وفي الري رازي وفي الخريف
تنوينا اثر فتح في معرب او مبني اجعل الفا وقفا كرايت زيدا
واحذفا تنوينا تلو غير فتح وهو الضم والكسر حذفا وقفا كجاء
زيد ومررت بزيد واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح
في الاضمار اي الحرف الذي ينشا في اللفظ عن اشباع الحركة في
الضمير غير الفتح وهو الضم والكسر الواو والياء كرايته ومررت
به واثبت صلة الفتح وهي الالف كرايتها اما في الضرورة
فيجوز اثبات الجميع واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف
نونها قلب وبه قرا السبعة واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم

وهي

عليها بالنون و هو اميل فوارغ الالتباس والقراءة سبعية
وحذف يا المنقوص ذى التنوين عند الوقف ما لم ينصب اولى من ثبوت
لها فاعل كقراءة ستة ولكل قوم هاد و ما لهم من دونه من وال
و باثبات اليا فيها قرأ ابن كثير وحذف المنصوب فانه يبدل من تنوينه
الفا ان كان منونا كقطعت واديا و تثبت ساكنة
ان لم يكن كالداعى وحذف غير المنون كما صرح به تقى وغير ذى
التنوين المرفوع المجرور بالعكس فتثبت يائه اولى من حذفها
و فى منقوص محذوف العين نحو مرى اسم فاعل من ارى
الفاء كيف عمل كما فى شرح الكافية ولزم رد اليا عند الوقف
اتفق لئلا يكثر الحذف **فصل** و غير هاء التانيث من محرك
سكنه غالبا وهو وصل او قف رائم التحرك بان تخفى الصوت
بالحركة ضمة كانت او كسرة او فتحة وخصه الفراء تبعا للقراء بما
لا ولين او اشم الضمة فقط عند الوقف بان تشير اليها بشفتيك من
غير تصويت او قف مضعفا اى مشددا ما ليس همزا او عليلا
ان قفا تبع الحرف الموقوف عليه ما ذكر حرفا محركا كهذا
جعفر و هذا وعلى تحذف الهمز خطاء والعليل كالقاضى و يخشى
و يدعو والتابع ساكنا كعمرو وحركة انقلا عند الوقف الموقوف عليه
لساكن قبله تحريكه لن يحظلا اى يمنعوه نحو هذا بالضرب

جد النقر ولا تنقل الى متحرك كجعفر ولا ممتنع التحريك لتعذر كما ان
او استثقال كقضيب ... الى ... لا نظير له ...
... ونقل فتح من سوى المهموز ...
بصرى اما فى المهموز كجاءه ... وكوفى نقل الا بالفتح من سوى المهموز
ايضا والنقل ان يعدم نظير للاسم بان يكون المنقول ضمة بعد
كسرة او بالعكس ليس ممتنع ... فى ... وكفو هذا ردء
... بكفو ... فى الضابط اشتراط ان يكون الموقوف عليه
غير هاء التانيث ليفعل ما ذكر احتاج الى بيان ما يفعل اذا كان هاء
فقال فى الوقف تا تانيث الاسم ها اجعل ان لم يكن لساكن صح كمسلمة
وفتاة ... اذا وصل كبنت واخت ... تا تانيث الفعل
كقامت واما تا تانيث الحرف كثمت وربت فاختلف فى شرح الكافية
جواز ذلك فيها فيقال ثمه وربه قياسا على قولهم فى لات لاه
ذا اى جعل تاء المذكورة هاء فى الوقف فى جمع تصحيح المؤنث
كقول بعضهم دفن البنات المكرمات و فى ما ضاهاها كهيهات
و اولات وكثر فى ذلك عدم الجعل المذكور و غيره بين اى جمع التصحيح
وما ضاهاه كغرفة و غلمة بالعكس نتما فالكثير فيه جعل التاء
هاء والقليل عدمه **فصل** وقف بهاء السكت على الفعل
المعتل الاخر كاعط من ... ولم يعط فقل فى الوقف عليه اعطه ولم يعطه

ممتنع كما تقدم ولكن ذلك النقل فى المهموز وان ادى الى ما ذكر صح

جايز وليس في جميع المواضع سوا ما اذا كان الفعل باقيا على حرف واحد
كع او حرفين احدهما زايد كيع محزوما فانه واجب فيقف عنه ويعه وما
مارعوا وما في الحتفهما ان يبقى حد الفعل وجوبا . واما الهاء ان لقف
نحو يا اسد يا لم اكلته له وذلك جايز وليس في جميع المواضع
سوى ما اذا انخفضا باسم كقولك في اقتضاء ما اقتضا ما اقتضا
ووصل ذي الهاء اجز كابين بكل ما حرك تحريك بنا ولو ما عند الوقف
عليه نحو ها ام اقرا واكتابية ولزم صفة بنا احترز به عما
لا يلزم بنا وهو كالمنادى فلا توصل به الهاء ومثله الفعل الماضي
وشذ مجي ذلك كما قال ووصلها بغير ذي تحريك بنا اديم شذ
نحو واضحى علة وقوله في المد مليبا استحسانا بيا لا انها
فلا يعتد مع قوله ووصل ذي الهاء البيت لبيين اللاحقه تكون
وربما اعطى لفظ الوصل ما للوقف نثرا من الحاق الهاء بقوله
تلبسه وانظر وغيره نحو نحضلو باقيه وفسا ذلك مللتطما

فصل الامالة

هي كما فيشرح الكافية ان ينحى بالالف نحو اليا وبالفتحة قبلها نحو
الكسرة الالف المبدل من يا في طرف امل كالهدى وهدى كذا امل
الالف الواقع منه اليا خلف في بعض التصاريف دون تجريد
او مثلا لم تقعها كحبلى فحلا نحو فتى فان اليا تخلفها الفة زيادة
في التصغير كفتى وفي التكسير كفتى وشذ كقولهم هذا بلي في اضافته

الى اليا

الى اليا فقي وقتاب لما ثانيه التانيث حكمها الهاء عند الامالة كوساق
كرماة وهكذا امل الف الكائنة بدلا عين الفعل ان يول ذلك
الفعل عند اسناده الى التا الى اليا كبيت وكذا سابق يا
كبايع كما فيشرح الكافية والفصل بين اليا وبين الالف ليتا
اغتفر في جواز الامالة ان كان بحرف وحلت كبيتا او بحرف
مع ها كجيبها كذلك امل ما الى الف يليه كسر كعالم وبلي حرفا
تالي كسر ككتاب او يلي حرفان الى سكون قدمهم في ذلك السكون
كسر كشملا وفصل الهاء بين الساكنة وبين الحرف التالية
الالف كلا فصل بعد لعفا الهاء فدرهماك يليها يصدا الى يمنع
ز الامالة وحرف الاستعلا اي حروف وهي محصر قط خص ضغط
يكف مظهر كسر وبالى الامالة بحاله من الحفي منها كالكسرة المقلدة
واذا التي الفصل الانكف داعيه مكسورة الامالة نحو غالد
وعادان ويلاشداان كان ما يكف من حرف الاستعلاء بعد
بالضم اي بعد الالف متصلا بها كناصح او بعد بحرف تلاها كوا تق
او بحرفين فصل عنها كمواثيق كذا يكف حرف الاستعلاء اذا قدم
على الالف ما دام لم ينكسر او لم يسكن اثر الكسر كغالب الحالة
ما اذا انكسر كغلاب او سكن اثر الكسر كالمطواع مرقال ويمنع لامالة
وفي شرح الكافية فيما اذا انكسر لا يمنع وفي الكشاف تالية لطوان يمنع

الى وزن فلت بكسر الفاء كما في خف
ودن وهو خاف ودان فان لم تقو
فيها خفت ودنت كذا الشأ امل الفا الى

وان لا يمنع فان اراد به تحتم الامالة فهذا شانها في جميع احوالها
كما سيأتي فلا وجه لتخصيص هذه الصورة والاشعار بتغايره لما قبل
وان اراد بيان احتمالين متساويين في وجوب الكف وعدمه
فلا باس لعل المراد فتم وكف نحو متعل وكف راسكف
بكسر ا فتأمل الامالة كفا ما احجفوا ولا تمال بسبب ينفصل
كالزيد مال والكف فذ يكون ما ينفصل كحتاب قاسم خالف
ابن عصفور في المسألتين وقوا ابن هشام ارادته على المصنف
اقول الفرق قوة المانع ولذا قدم على المقتضى وايضا فالمقتضي
هنا اذا وجد لا يوجب الامالة كما قال في الكافية وشرحها والمانع
اذا وجد اوجب الكف فانتفت تفرقة المصنف ثانيا انه يقول شيء بانه
قد لا يكف وبه صرح في شرح الكافية وقد اما لوا التناسب
في داوس الاي وغيرها مما لا داعي اي طالب للامالة سوى كعماد ا
الكلمة الاخير امليت لتناسب الالف التي قبلها او كالفتح امو وقوله والليل
والقراءة فيها اميلت وان كان اصلها واو التناسب الاي
ولا تمل ما لم يمل تمكنا بان كان مبنيا دون سماع نحو الحجا والاغنى
الشيء غيرها وغيرها فامليهما ان كان غير متمكن قياسا والفتح قبل
كسر را في طرف امل كللا وليس كالكلف اي كنيته كذا امل فتح الحرف
الذي يليه هاء التانيث وقف كرحمة ولعمة وقولي اذا ما كان غير الف

زيادة

زيادة توضيح اذ معلوم ان الالف لا تفتح **هذا باب التصريف**
هو كما في شرح الكافية تحويل الكلمة من بنية الى غيرها لغرض لفظي
او معنوي ولكثرة ذلك بالتفعيل الدال على المبالغة من
وشبهه وهو المبني من الصرف بمعنى التصريف هنا دون التصريف
للاشعار بانه لا يقبله حرف ولا ما الواقع فيه فانه يوهم نفي
كثرته والمبالغة فيه دون اصله وماسواهما وهو الاسم
المتمكن والفعل الذي لم يلتبس بتصريف حرفي اي حقيقي
ثاني في ذلك قابل التصريف اذ لا يكون كل الا الحرف وشبهه
سواء ما غير ا بالحذف بان كان ثلاثية لو حذف بعضه فانه يقبله
كيد وقد ولم وقد تمم حرف اسم خماسي مجرد من زوائد نحو سفرجل
واقله ثلاث كرجل وما بينهما اربع كجعفر وان يزد فيه فما سبعا عدا
اي جاوز بلوغا على ست كانطلاق وسبع كاستخراج وقد
يجاوز سبعا بتا تانيث كقرعبلانة قال بعضهم وبعضهم
كذا بيان وغير الخ الثلاثي وهو اوله وثانيه فتح وضم والكسر
يتوافق ويخالف تبلغ تسعة وهي جملة ابنية نحو فرس
وعضد وكبد عنق صرد دئل وسياتي ان هذا قليل بل علع
وسيأتي ان فعل مهمل ونزد لتسكين ثانية مع فتح او
ضمه وكسره تبلغ ثلثة وهما تعلم ابنية فلا يخرج عنها

شئ نحو فلسين جذع وفعل بكسر الاول وضم الثاني اهمل لثقل الانتقال
من الكسر الى الضم والحبك ان ثبت فمن التداخل والعكس وهو
فُعِل بضم الاول وكسر الثاني يقل في الاسما القصد تخصيص فعل وهو
فعل المفعول نفعل وما جاء منه دئل الدويبة ورئم الست
وَعِل للوعل وافتح وضم واكسر الثاني من ثلاثي اوله مع فتح فَعِل ٢
نحو ضبط وفتح وعلم ومن فقط ابنية الاصلية كما ذكر سيبويه
وزيد في الاصح عند بعضهم نحو ضمن بضم اوله وكسر ثانيه و بعضهم ٢
الصحيح انه ليس باصل وانما هو مغير من فعل الفاعل وما احتج به
ذلك البعض من انه جاءت افعال لم ينطق لها بفاعل قط كزهي
ولو كان فرعا للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد الاصل مردود
بان العرب قد يستغني بالفرع عن الاصل الا ترى انه قد جاءت
جموع لم ينطق لها بمفرد كمذاكير ونحوه وهي لا تستلزم نفي
المفرد او منتهاه اي الفعل اربع ان تجرد ام زايد كعربد اقلب
ثلثه وان يزد فيه فاستعد ابلنجا على جنس كانطلق
وست كاستخرج لاسم مجرد رباع اوهي فعلل بفتح الاول والثالث زان ٢
كثعلب وفعلل بكسرهما كزبرج وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث
كقلفع وفعلل بضمهما كبرثن ومع فعل بكسر الاول وفتح الثاني
وتشديد اللام كفطحل فعلل بضم الاول وفتح الثالث رواه الاخفش

والكوفيون

والكوفيون كقحطب ان علا والاسم بان كان خماسيا فمع كونه حاويا
لوزن فعلل بفتح الاول والثالث وتشديد اللام الاولى
وفتحهما كشقحطب اي فعللل بفتح الاول والثالث و
كسر الرابع كقهبلس كذا فعلل بضم الثاني وتشديد اللام الاولى وفتح ٢
الاولى وكسرها من اوزان الخماسي كخبعثن وفعلل بكسر الاول الضا ٢
وفتح الثالث وتشديد اللام الاخيرة كقرطعب ما غايرها
ما ذكرنا للزيادة اي الزيادة وهما مصدرا زاد والنقص ونحوهما
كعابط اصله علابط ومحرنجم ومنطلق ومحبب والحرف ان يلزم
تصاريف الكلمة فاصل كفاء ضرب والذي لا يلزم هو الزايد
مثل تا احتذى لسقوطها من حذا يحذو فيضمن فعل مكبر الضاد حذوة ٢
اي بما تضمنه من الحروف وهو الفا والعين واللام قابل بالها الصحيح والعين ٢
الاصول في وزن الكلمة فقابل الاول بالفا والثاني بالعين والثالث
باللام وقل وزن ضرب فعل ويضرب يفعل وزايدا بلفظه اكتفي
كقولك في مكرم مفعل وليستثني المبدل من تا الافتعال كمصطفى فوزنه
مفتعل والمكرر كما سيأتي وضاعف اللام في الميزان اذا اصل بقي
كراء جعفر فعلل ووزنه فعلل وقاف فستق فعلل ووزنه فعلل
وان يك الحرف الزايد ضعف مثل اصل كتاء حلببت ودال
اغدودن فاجعله في الوزن ما للاصل من ان تقابله بحرف

فعل والحكم بتاصيل حروف وسمسم ونحوه لانه لا يصح اسقاط شي منها
والخلف ثابت في ما صح اسقاطه كلملم بكسر الثالث وكبكب فا
لكوفيون الثالث زايد لمبدل من حرف مماثل للثاني والزجاج زايد
غير مبدل وبقية البصريين اصل هذا وحروف الزيادة عشرة جمعها
الناظم اربع مرات في بيت وهو هناء وتسليم تلا يوم انس نهاية
مسئول امان وتسهيل فالالف اكثر من اصلين صاحبا زايد بغير مينة
كالف حسام قبل الالف قال والياء كذا والواو وتكونان زايدين اذا
صحبا اكثر من اصلين ان لم يقعا مكررين ولم تقصد الواو مطلقا
والياء قبل اربعة اصلي في غير مضارع نحو صيرف وقضيب وجوهر و
عجوز فان لم يصحبا اكثر من اصلين كبيت وسوط او وقعا مكررين
كما هما في يؤيؤ الطاير ووعوعا بمعنى صوت او تقدم الواو كورنتل
او الياء قبل اربعة اصلي كيستعور فاصلان وهكذا همزة وميم يكونا
زايدين ان سبقا ثلثة فقط تاصيلها تحققا كاصبع ومجلع
فان لم يسبقا او سبقا اربعة او ثلثة لم يتحقق اصالتها فاصلان
كذلك همزة اخر يكون زايدا اذا وقع بعد الف اكثر من حرفين اصلين
لفظا او تقديرا كحمراء وعلباء فان وقع بعد الف قبلها اصلان
فقط ككساء فاصل والنون في الاخر كالهمزة فيكون زايدا اذا وقع بعد
الف قبلها اكثر من اصلين كندبان من نخل وبقا وصحبا والنون اذا

كانا

زيادة

كانا ساكنا في الوسط نحو غضنفر للاسد صالة كفى واعطى
بحاء وما اذا كان تحقق الا في الوسط نحو عنبر ولمانا يكون زايدة عرنيق
في التانيث كمسلمة والمطفا ونحو منتقيا والتفعيل واصل كنقضب
منها كاستخراج والتسنيم والمطاوعة كالتعلم والتدحرج والاخبار
والتباعد ما لم تكن منها لمة تكون السين زايدة في الاستفعال و
الها تكون زايدة وقفا في ما الاستفهامية المجرورة وكل حيث
محركة والفعل المجزوم نحو لم تره ولم يقضه وفي الامها واهرق
واللام تكون زايدة في اسماء الاشارة المشهورة نحو ذلك وتلك وهنالك وفي طيسل
وفي طيل واضع بايها الصحيح زيادة بلا قيد ثبت كما بينا ان
لم تبين حجة على زيادته من اشتقاق فان بنيت قبلت فيحكم
بزيادة نون حنظل وسنبل لحظلت الابل واسبل الزرع لسقوطها
وهمزة شمال واحبنطاء وميم دلامص وابنم وتاء ملكوت
وعفريت وسين قدموس واسطاع لسقوطها في الشمول والحبط
والدلاص والبنوة والملك والعفر والقدم والطاعة

فصل في زيادة همزة الوصل

للوصل همزة زايدة لا يثبت الا اذا ابتدي بما يجي بعدها سابق
كاستثنوا وهي لا يكون لفعل مطلقا ولا لماض ثلاثي ولا رباعي
بل لفعل ماض محتوي على اكثر من اربعة نحو انجلى واستخرج والامر
والمصدر منه نحو انجل واستخرج وانجلاء واستخراجا وكذا امر الثلاثي

كاخش وامض وانفذ او نحو اسم است وهو العجز وابن وابنم
وهو ابن وزيدت عليه ميم سمع تخفيفا ولم يقس عليه وسمع ايضا
في اثنين وامرئ وتانيث لهذه الثلثة تبع وهو ابنة واثنتان
وامراة وفي ايمن في القسم قال ابن هشام وينبغي ان يعد
ال المعرفة وايم لغة في ايمن فان قالوا ايمن محذف اللام
قلنا وايم هو ابن فزيدت الميم قلت وعلى هذا ينبغي ان يعد
ايضا ام لغة فاعلم همزة ال المعرفة كذا اي وصل وبذا اخذنا رحمه الله وسيبويه
الخليل يقول انها قطع كما تقدم في بابه مبنيا وبخلاف همزها
ما في انه يبدل مدا في اخففها نحو الذكرين حرم او يستهل نحو
ءالحسن ان الذي الرنا تباعدت او انبتت حبال ان قليل طايل

باب الابدال

اخر الابدال عدها في التسهيل ثمانية وزاد هنا الهاء وبعد
الها ابدلها من التاء في الوقف على نحو رحمة ونعمة في بنت اللغة
بجمعها قوله هدات موطيا فابدل الهمزة اي همزة بالهمز واو ويا
حال كونه كلمتها اخرا اثر الف زيد نحو دراء وكساء بخلاف
تعاون وتباين لعدم تطرفها نحو تر وظبي لعدم تلوها الالف
ونحو او واي لاصالة الالف وفي اسم فاعل اي فعل اعل
عينا اي ابدال الهمزة من واو ومن ياء اقتفي كبايع وقائل
بخلاف ما لم يعل عينه وان اعتلت نحو عور فهو عاور وعين فهو عين

عاور

عاور والا عل واعطاء الكلمة حكمها حقه وقلب نحو الملك
والاعلال كونها حرف علة والمد الذي زيدت ثالثا في الواحد
همزا يرى بالابدال في جمعه على مفاعل مثل كالقبايل والصحايف العقايد
والعجايز بخلاف الذي لم يزد نحو مفازة ومفاوز وقسورة و
مسيل ومسايل وكذاك يبدل همزا ثاني حرفين لينين اكتنفا
مد مفاعل اي وقع احدهما قبله والاخر بعده وتوسطها
كجمع نيف على نيايف واول على اوايل وسيد على سيايد
بخلاف نحو طواويس وقد ذكر فاعل جمع المحدث في المنتقى لشخص
للكافية وافتح الهمز المبدل من ثاني اللينين المكتنفين مفاعل
يا فيما اعل لاما منه كقضية وقضايا اصلها قضايي فابدلت
الهمزة يا مفتوحة فانقلبت الياء المتطرفة الفا لتحركها وانفتاح
والهمز في مثل هراوة اذا جمع جعل واوا لانه يصير هراءا
فنفتح الهمزة للاستثقال فقلبت الياء الفا لما سبق فيصير هراءا
فيكره اجتماع الامثال ففعل به ما ذكر وقيل هراوى
وهمزا اول الواوين رد اذا كانا متواليين في بدء كلمة غير شبه
ووفي الاخر كاواصل جمع واصلة اما اذا كان في بدء شبه ووفي ووري

فصل

وهو كل ما ثاني واويه منقلبة عن الف اذا اصله وافي
ومد ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن ذلك الهمز ثم المد

يكون من جنس الحركة التي قبله كاثر اصله أأثر وائتمن بضم التاء ل
وايثار اصله إأثار وقيد الهمزة بالسكون ثم هذا في غيره تفصيل أ
اليه بقوله ان يفتح ثاني الهمزتين وكان اثر همز ذي ضم او فتح قلب
واوا كأوا خذ اصله أأخذ وأوادم اصله أأادم وياء ان كان
المفتوح اثر ذي كسر ينقلب كايم مثال اصبع من الام اصله إأمم
فنقلت فتحة الميم الاولى الى الهمزة ذو الكسر مطلقا سواء كان
ضم او فتح او كسر كذا اي ينقلب ياء كايمه اي جعله ينبئ ويمه
وايم مثال ابلم من الام وما يضم من ثاني الهمزتين واوا اصر مطلقا
ما دام لم يكن لفظا اتم يكن في اخر الكلمة كاوم مثال ابلم من
الام واوب جمع اب وأوم مثال اصبع بضم الباء من الام فان
كان اتم اللفظ فذا ياء مطلقا سواء كان اثر ضم وفتح او
كسر وكذا سكون كالقرء والقرأ والقرئ وقراءى
امثلة برثن وجعفر وزبرج من القراءة والياء في الاخير سالمة
لسكون ما قبلها وفي الثالث ساكنة لانها كيا قاض وفي
الثاني مقلوبة الفا وفي الاول فعل بها ما فعل بياء الترقوة
وابدال الضمة قبلها كسرة وادم ونحو وهو كل ذي همزتين
الاول مفتوح والثاني مضموم وجهان القلب والتصحيح في ثانيه

فصل وياء اقلب الفا كسرا تلا كغضبا ومصابيح في مصباح اوتلا ياء تصغير

جمع ادم

توصلا للادغام ثم ابدلت الهمزة ياء والهمزة [illegible]

بان [illegible]

كغدائل

كغدائل وغدائل بواو وذا اي القلب ياء افعلوا ان كان آخر بعد كسرة
اصله رضوان فهو من الرضوان بحذف الواقعة وسطا كعقى او
كانت قبل تاء التانيث كشجية اصله شجوة اذ هو من الشجو
او كان قبل زياد في فعلان وهما الالف والنون كغزيان مثل
قطران من الغزو وذا اي قلب الواو ياء ايضا والجبته في مصدر
الفعل المعتل عينا الموزون بفعال كصاصيا بحذف الف الصحيح
وان كان معتلا كلا وذلوادا والموزون بغير فعال كالنار
والفعل اي المعتل عينا صحيح غالبا نحو الحول مصدر حال و
جمع اسم ذي عين اعل او سكن وتلاه الف فاحكم بذا الاعلال
اي قلب الواو ياء فيه حيث عن نحو دار ودياره ثوب وثياب
نحو وذي العين لمصحح كطويل وطوال والكسا الالف لم يبل الجمع
الفعال وصححوا فعلة فقالوا كوز وكوزة وفي فعل وجهان
الاعلال والتصحيح والاعلال اولى كالحيل جمع حيلة
حاجة وحوج والواو ان كان لاما وابعا فصاعدا وقع
يا انقلب كالمعطيان وكذا معطوان وكذا يرضيان اصله يرضوان
ووجب ابدال واو بعد ضم اي اوقع بدلا من الف كبويع وياء
ساكنة مفردة في غير جمع كموقن اي القلبنا والها اعرف كمثال
المعاذ اصله ميقن [illegible] اليقين بحذف الحركة كهيا والدغة

كحيفٍ والكاينة في جمع لكن لها حكم اخر وهو قلب الضمة التي قبلها كسرة كما قال
ويكسر المضموم قبل اليا الساكنة في جمع كما يقال في هيم عند جمع هيما
ووا اثر الضم رد اليا متى الفي لام فعل كنهو الرجل اذا كمل
نهيه اي عقله اصلهما واو الفي لام اسم من قبل تا التانيث كتا بانٍ
من رمى كمقدرة فانه يقال مرموة والاصل مرمية كذا ترد اليا
واوا لو وقوعها اثر ضم اذا بني كسبعان بضم الناصية اي بناء
من رمى فانه يقول رموان والاصل رميان واو تكلم اليا
عينا لفعلى بضم الفا حال كونها وصفا فذا بالوجهين
الاعلال والتصحيح وقلب الضمة ح كسرة عنهم يلفى كالكوسى كيسا
مونثا الكيس الى فعلى اسماء فلا يجي فيه الا الاعلال كالطوبى لتغيره

فصل في نوع من الابدال من لام فعلى بفتح الفا حال كونها اسما الخ:

الواو بدل يا كتقوى اصله تقيا وقيت فعل فعلى وصفا
كصديا وقولي غالبا جاز البدل لا دايما احترازا من نحو ريّا
رايحة بالعكس اتيان الواو بدل اليا وهو اتيان اليا بدل اي بعكس
الواو جا لام فعلى بالضم حال كونه وصفا كالعليا تانيث
اسما كالحزوى وكون قصوى الوصف المصحح نادرا لا يخفى
على اهل هذا الفن **فصل** في نوع منه ان يسكن السابق من
واو ويا واتصلا في كلمة واحدة ومن عرض ذا سكن للبنا او للسكون

فيا

فيا الواو اقلبن مدغما بعد القلب في اليا الاخرى كهين اصله هيون
ما اذا لم يتصلا كابني واقد او كان البنا او السكون عارضا
كرؤية مخفف رؤية وقوي وشذ معطي غير ما رسما كاعلال مخفف قوي
العارض للبنا في قولهم ريّة وتركه مع استيفاء الشرطين في قولهم
ضيون والاعلال بقلب اليا واوا في قولهم هو نهو عن فضل المنكر
من يا او وا محركين بتحريك اصل كان اصلا الفا ابدل
ان وقعا بعد فتح متصل وان حرك التالي لهما كبايع وقال
الاصل بيع وقول فعلا اما اذا لم يحركا كالبيع والقول او
حركا بتحريك عارض كجيل وتوم مخففي جيئل وتوءم او
وقعا بعد فتح منفصل كاتي يزيد ومغزاو لم يحرك تاليهما كعوض او بعد فتح
كما ذكره بقوله وان سكن كف اعلال يا او وا وغير اللام
كبنيا وطويل وهي اللام اليا او الواو ولا يكف اعلالها ما
بدالها الفا بساكن يقع بعدها غير الف او يا التشديد فيهما
قد الف كيخشين ويمحون والالف المبدلة محذوفة لالتقا الساكنين
فعل والساكن الالف كعلويا ورموان واليا المشدد كعلوي
وعلى وصح عين مصدر على فعل بفتح العين وماض على
فعل بكسرها حال كونهما كلا منهما ذا اسم فاعل على افعل كاغيد
اي كمصدر غيد وماضيه غيد ونحو حولا اي مصدر وماضيه وهو حول وان بين اي الجهر

تفاعل اى معنا ونحو من لفظ افتعل والى ان العين
سلمت جوبا ان ولم تعل كاجتوروا بمعنى تجاوروا اما
لم يظهر فيه التفاعل كازدانا وافتنا والاصل ارتيب اقتنود
وما اذا كانت العين ياء كتباعوا وان لحرفين معتلين في الكلمة
اذا الاعلال استحق بان تحرك كل وانفتح ما قبله صح اول
واعل ثان كالحوى والحيا والهوى وعكس وهو اعلال الاول
وتصحيح الثاني قليل كالغاية والثاية وعين اخوه قد زيد
يختص الاسم واجب ليسلم من الاعلال كالهيمان والجولان والحيد
فضل ونقل ما اقلب ميما النون اذا كان مسكنا سواء كان في كلمة او كلمتين
كمن بت انبذ اى قطعت الحبل **فصل** في نقل حركة المتحرك
المعتل الى الساكن الصحيح لساكن صح انقل التحريك من ذى لين
ات عين فعل كابين واقم واقام الاصل ابين واقوم واقوم فعل او
ساكن اعتل كبايع لو يزدا ما دام لم يكن فعل تعجب كاقوم
به ولا مضاعفا كابيض ونحو هوى من ما هو معتل اللام فعلا فان كان
فلا تنقل حملا للاول على شبيهه افعل التفضيل صونا للبنا عن
التباسه بباب من النقل لحذف الفه للاستغنا بتحريك الثاني
عن تقلبه الاعلال ومثل فعل في ذا الاعلال ابيض المقلب
اسم ضاهى الفعل ما وفيه وسم اى علامة من علامة ما به زادوا وزنه

اوزيادته

اوزيادته كتبيع مثال تحلى من البيع اصله تبيع ومقاما اصله مقوم
لوزنه وزيادته كابيض واسود نحو وفي غير المقاعة كما قال
ومفعل صحح كالمفعال كالمقول والمسواك لا لفا افعال وافتعال
ازل لذا الاعلال كاقامة واستقامة الاصل اقوام واستقوام
نقلت حركة الواو الى القاف فانقلبت الفا فالتقى الساكنان فعل
ذكوره الحذف التا كما قال والتا الزم عوض من الالف وحذفها
بالنقل عن العرب نادرا عرض وتقدم ذلك في ابنية المصادر
لا فعاما من الحذف ومن نقل مفعول به ايضا فخذ نحو مبيع ومصون
الاصل مبيوع ومصوون نقلت حركة اليا والواو الى ما قبلهما
فالتقى الساكنان فحذف الواو فيهما وقلبت ضمة مبيع كسرة لكي لا
ينقلب ياء واوا وندر تصحيح مفعول ذى الواو وقيل في من مقوود
وفي ذي اليا اشتهر وصحح المفعول المبني من فعل المعتل العين
المعتل اللام بالواو ونحو عدا ان تحريت الاجود فقل فيه معدو
واعلل ان لم تتحر الاجود فقيل فيه معدى بخلاف المبنى من
فعل مكسورها كرضى والمعتل اللام باليا كرمى كذا لك ذا
وجهين التصحيح والاعلال وذا بمعنى صاحب جا العاطفة فوله
جا المفعول بالضم من ذى الواو وسواء كانت لام جمع او فرد يعن
كعصى وعتو علو وعتى ومن هنا بيانية وشاع نحو نيم بالاعلال

التصحيح فقيل مبيوع

في نوم الذي هو الاصل ونحو يتّام في يتوام شدة ثم يمني اي اتّصل الفعل

فصل نوع من الابدال دوالدين حال من ذو المبتدأ المحذوف عنه ما قبله ال

العامل في قوله تاء افتعال ابدلت كالتسر واتّصل الاصل ايتسر واتيسر

وكذا اتصال بيهما واشد ابدال الفاء تاء في افتعال ذي الهمزة كاتّزر

والفصيح ايتزر واما قوله اتّكلوا افتعل من الاكل فشاذ الذي

الهمزة في الجملة وليس مما نحن فيه فصل طاء مفتعل تاء افتعل

اوّل اللقب ددد بمعنى صيرنا افتعال طاء اذا وقع اثر حرف مطبق

وهو الصاد والضاد والطاء والظاء كاصطفى واضطرب واطعن

فان وقع في اثر دال او زاء او ذال فهو دال اذدّ وازدد وادّكر

ذاله بقي اي صار اذا اصل هذه الامثلة ادتان وادتدد وادتكر

فصل في الحذف فاء امر او مضارع من معتل الفاء كوعد عد يعد فعل يعل

وفي مصدره كعدة ذلك الحذف المطرد وعوض عنه الهاء الخ

وحذف همزة افعل استمر في مضارعه كاكرم وهو الاصل في الحذف

لاجتماع الهمزتين ويكرم وتكرم محمول عليه ترد الكباء في ينبغي

متصف بكسر الياء اي واسم الفاعل والمفعول كمكرم ومكرم وظلت

بفتح اللام وظلت بكسرها في ظللت بفتحها وكسرها الاول الحالي

الفاء المكسور العين لمسند الى الضمير المتحرك استعمل الثاني

على حذف العين نقل حركتها الى الفاء والاول على حذفها ولا نقل

واما

واما الثالث فانه اكثر الاستعمال واستعمل قرن بكسر القاف واقرن بكسر

الاولى على حذفها بعد نقل حركتها الى القاف على قياس ما تقدم في ظلت وظلت

واما قول بعض الشراح ان المحذوف الثانية ثم نقل كسرة الاولى فبعيد

وقرن بفتح القاف اقررن نقل فتحها نقله ابن القطاع وقرءه به نافع

فصل في الادغام

وعاصم في قوله وقرن في بيوتكن وبالكسر قراءة الباقين

بسكون العين لعدم ايثار التخفيف وان قال ابن يعيش انه لغة

الكوفيين وعلم الادغام بالتشديد كما عبر به بعض عبارة البصريين

وهو ادخال حرف ساكن في مثله متحرك كما يؤخذ من كلامهم اوله

مثلين متحركين في كلمة ادغم بعد تسكينه في الثاني وجوبا كرة

برة لكن يشترط للاول ان لا يتصدر وللها كما في الكافية ددن وان لا

يكون الكلمة على اوزان فعل بضمة ففتحة كمثل صفف ونعل بضمتين

نحو ذلل وفعل بكسرة ففتحة نحو كلل وفعل بفتحتين نحو

لبب وهو ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحل عن الاستيخار وما

استرق في الوصل ايضا وان لا يكون قبل او المثلين حرف مدغم كجسس

وان لا تكون حركة اخر المثلين عارضة كاخصص ابي بنقل حركة

الهمزة الى الصاد وان لا يكون ملحقا كهيلل اذا قال لا اله الا الله

فان كان كذلك فهو ممتنع في الصور كلها وشذ مما استحق شرط

الادغام مثل الل السقا اذا تغير ونحو كالحمد لله العلي الاجل

فك بنقل حركة العين فقيل ولم يقس عليه اذا كان المثلان وما ثانيين زما لا تمهل
ثانيهما نحو حيي فكك وادغم اي يجوز لك كليهما دي ويحذف في الادغام
ويحيي حي نحو بنية كذلك يجوز الوجهان اذا كان المثلان تائين
مصدرين في الكلمة نحو تتجلى فالفك واضح ومن ادغم اجتلب الف
الوصل وقال اتجلى وكذلك يجوز الوجهان اذا كان المثلان
تائين في افتعل نحو استتر فالفك واضح ومن ادغم نقل حركة الاولى
الى الفاء واسقط الهمزة وقال ستر يستر وما بتائين من فعل
مضارع ابتدي قد يقتصر فيه على تا واحدة وهي الاولى ويحذف
الثانية كما في شرح الكافية تخفيفا وحسب الحذف لها لان الاولى
على معنى وهو المضارعة دون الثانية كتبين العبر اصله تتبين وفك
الادغام من الفعل وجوبا حيث جزم مدغم فيه سكن لكونه مضمر
الرفع اقترن لئلا يلتقي ساكنا نحو حللت ما حللته يا بني واصله
قبل الفك وفي جزم اي مجزوم من المضارع وشبه الجزم وهو الامر
تخيير بين الفك والادغام قفي نحو واغضض من صوتك فحق الادغام
وفك افعل بكسر العين في التعجب التزم لئلا يتغير صيغة التعجب
نحو واحبب الينا ان يكون المقدما والتزم الادغام ايضا هلم وهي اسم
فعل بمعنى احضر وفعل امر ينصرف مركبة من ها و لم في لغة قومهم
لم الله شعثه اي جمعه فحذف الالف تخفيفا وكانه قيل اجمع الفك

الينا

الينا وما انت في كتاب المتقدم على ما اراده من علمي النحو والتصريف فاما
بجمعه عنيت بضم العين وحكى ابن الاعرابي فتحها قد كمل بتثليث الميم
نظما اي منظوما على جل المهمات اي معظم المقاصد النحوية اشتمل فيه التفات
من التكلم الى الغيبة احصى من فعل بمعنى جمع عن نص بكسر الهاء من الكتاب الشاف
الخلاصة اي النقاوة منها وكثيرا من الامثلة والخلاف وجعلته ابياتا تراه م
نحو الفها جمعا وعلة ذلك ما ذكره بقوله كما اقتضى اي لاجل اقتضاء
الناظم اي طلبة غنى التام بلا خصاصة اي بغير فقر يحصل لبعضهم ودونه
لا يحصل الا بما فعل اذ الكافية لكبرها تقتصر عنها همم كثير من الناس
فلا يشتغلون بها فلا يحصل لهم خطط العربية فشبه الجهل بالفقر من
المال وقد قيل العلم محبوس من الورق هذا ما اطلعت في شرح هذا البيت ولم
ار من تعرض لذلك فاحمد الله واشكره على عوني مصليا ومسلما
على محمد خير نبي ارسلا اي ارسله الله الى الناس ليهديهم او ايده
مؤيدا بالمعجزة وآله الغر جمع اغر وهو من الخيل ابيض الجبهة اي
الذين اشتهرهم على من سواهم من غيرهم ليستثنى الصحابة بمنزلة الفرس
الاغر اشتهر فضله على غيره منها ويجوز ان يكون اراد باله امته كالبعض
الاولياء وفي الحديث انتم الغر المحجلون يوم القيامة من اثار الوضوء
الكرام جمع كريم اي الطيبين صفوة الخلق والطاهرين البررة
جمع بار اي ذوي الاحسان وهو منبع حيث الصحيحين بأن يعبد الله كأنك

تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وصحبه انتم اجمع اجتمع اصحابنا بمعنى الصحابي وهو
من لقي النبي وآله موصا المنتجبين من الامة اي المفضلين على غيرهم منهما
كما ورد ذلك في احاديث الخيرة بفتح اليا ويجوز التسكين كما في
الصحاح قال في البسيم فقولك اختاره الله يقول العجيرة من خلقه الله
وقد من الله سبحانه باكمال هذا الشرح المحرر من شوائب التحقيق والتنقيح
والحمد لله الذي هدينا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
لقد جاءت رسل ربنا بالحق اللهم صل على محمد سيدنا عبدك ورسولك
النبي الامي وآله وذريته كما صليت على ابراهيم وال ابراهيم
وبارك على محمد وآله وذريته كما باركت على ابراهيم وال ابراهيم
في العالمين انك حميد مجيد

بالوشي المحبر محرر لا لا لا هذا الفن مظهرا لدقايق استعملنا الفكر فيها
اذا ما الليل جن متحريا اوجز العبارة وخير الكلام ما قل ودل
معتمدا في دفع الايراد الطف الاشارة لتنبه اولوا الالباب
لما انحل فيه مما خالف الاشراح في بيان حكم او تاويل او تعليل فحسبه
من الاطلاع لدولة فهم سهوا او عدولا عن السبيل وما درى انا
فعلنا ذلك عمدا لامر مهم جليل وربما نقص حرفا او زيد حرفا
فحسبه الغبي اخلالا او توضيحا او كشفي ما درى ان ذلك
لنكتة مهمة تدق عن نظره وتخفى فلذلك قلت مسيئا
مطالع هذا الذي رنا في نظام الدر وبجوهره لا تعد حرفا منه
او كلمة وللجنبات به الظهر ورفض الذهن اذا
مشكل ببعد قبالانكار لا تبدء فليس بالنشائق
شنا الله فقد اتى النصف في اعصر ففيه نل فخلفا كانه سبكة
بسجعا او درة منتقية بنفي بان النساء وتميز عند صدور
اولوا الالباب وقد قال ابن عباس ما اوتي عالم علما الا وهو يتاب

مال سید ابو القاسم

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه وبعد
فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين
يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف
سميتها بالفوائد الضيائية لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
نفعه الله بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل وما توفيقي إلا بالله
وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم أن الشيخ لم يصدر رسالته بحمد الله
سبحانه بأن جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من
حيث أنه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به على سنتهم
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا فلعله أتى به لئلا يكون أقطع ولا ينافي
بالحمد عن أن يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لأنه يبحث في

الكتاب عن أحوالهما فمن لم يعرفهما كيف يبحث عن أحوالهما وقدم الكلمة
لأن أفرادها أجزاء الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح
لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح في المجروح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض
تأثيرها بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان
والكلم بكسر اللام جنس جمعي كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى إليه يصعد الكلم
الطيب وقيل جمع حيث لا يقع إلا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب بل
بعض الكلم واللام فيها للجنس لأن التاء للوحدة ولا منافاة بينهما
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد
وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بإرادة الكلمة
المذكورة على ألسنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال أكلت
التمرة ولفظت النواة أي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء أو بعد
جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به الإنسان
حقيقة أو حكما مهملا كان أو موضوعا مفردا كان أو مركبا و
اللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب إذ ليس
من مقولة الحرف والصوت أصلا ولم يوضع له لفظ وإنما عبر عنه
باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو وأنت وأجري عليه أحكام
اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة حكما
لأنه قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وكلمات الله داخلة فيه

اذ هو مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا ألقيت كلمات الملائكة والجن
والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة
في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل كلمة
لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة ههنا غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى
اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف
حيث لا يكفي فهم معناه من اطلاقه فان فيه صحيحا واطلاق الحرف
بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان
يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة
الى اعتبار قيد زايد لمعنى لمعنى ما يقصد بشيء وهو اما مصدر
الاسم مكان بمعنى المقصد ومصدر ميمي بمعنى المفعول ومخفف
الاسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى
مبني على التجريد عنه فخرج به المهمل والالفاظ الدالة بالطبع
لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد
اعم من ان يكون لفظا او غير لفظ فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون مع

موضوعا لمفرد قلنا من الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد احتيج الى ذلك لانه
ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفرد الا كان او مركبا الا
وان مفهومه كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة
وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بالضماير الراجعة
الى الالفاظ المخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها وان
كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور وصفا لمعنى او منصوب حالا منه لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل
من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ معناه لا يدل
جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من نكتة في ايراد احد الوصفين جملة
فعلية والاخر مفردا وكانت النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه على انه لم يثبت
رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول
بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فخرج

به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ
منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة وتعرب
باعراب واحد ويبقى مثل عبدالله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين
ولا يخفى على الفطن ان كلا بالغرض علما بالنحو انه لو كان الامر بالعكس لكان
انسب مما اورده صاحب المفصل لتعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبدالله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة
واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاحتيج بتعليل فراده ولو لم يحتج بتركه لكان
كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لانه جعل الدلالة كون الشيء بحيث يفهم
منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع
لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم
الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم
وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة فيها لانها
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها
ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها
ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج

في الدلالة

[illegible]

في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية و
تحقيق ذلك بنحو ما لا يحتمله هذا المختصر والثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسه
الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء و
الانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى
الكوفة وانما سمي بهذا الاسم فان الحرف في اللغة الطرف وهو
طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقع طرفا في الكلام
وهو لا يقع كما تعرف والاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما
من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم باحد
الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال او حين يفهم ذلك المعنى
عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يفهم
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو
ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام
دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة
الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو الحدث وقد علم بذلك اي
بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم بذلك اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى
في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى

[illegible]

في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة
والحرف متميز عنهما بعدم استقلاله في الدلالة والفعل متميز عن
الاخرين بعدم استقلاله وعن الاسم بالاقتران والاسم متميز عن الحرف
بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم ان كل واحد منها معرف
جامع لافراده مانع لدخول غيرها فيه ولم يشر بالحد ههنا
الا الى المعرف الجامع المانع وبهذا يدرك المصنف حيث اشار الى الحد في
دليل الحصر تنبيها عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء
على تفاوت مراتب الطلاب الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او
كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين
او حكما اي يكون كل واحد منها في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اي تضمنا حاصلا بالنسبة لاحد الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها فخرج بلفظ
يتناول المهمل والمفرد والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن الكلمتين خرج المهمل والمفرد وبقيد الاسناد خرجت
المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد
قائما والانشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما

الى الاخرى وبالنسبة احد الكلمتين

ملفوظة

ملفوظ والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة حيث
كان تانك الكلمتان احترز به عن ان يكون الكلمتان حقيقة او حكما دخل في التعريف نحو زيد
ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها كلمات
في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب دخل فيه ايضا نحو
وديز مقلوب زيد يصح ان المسند فيها مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ واعلم ان كلام المصنف صريح في ان نحو ضرب زيدا قائما مجموعه
كلام لا بعضه وكلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
فقط اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب
والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف يشير الى ذلك
فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه
مقصودا لذاته وجعله اخص من الجملة قيده بعض في بيان الجملة على الجمل
الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا فلا يقال الكلام وفي بعض الحواشي لابد
بالاسناد وهو المقصود لذاته فيكون الكلام عند المصنف اخص من
الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك الكلام الا في ضمن اسمين احدهما
مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند
وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام
الثلاثة يرتقي الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل
وحرف وحرف وثلاثة منها من غير جنس اسم وفعل وفعل وحرف وحرف واسم

اسم وحرف

ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية
ففي الحرفين والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل
والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل
من تركيب الفعل والاسم اذ هو المنوي في ادعو هو هنا الاسم ما دل
اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في ايضاح المفصل الضمير
في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي على معنى باعتباره في نفسه
اليه نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في نفسها حكمها كذا
اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره
اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار نفسه انتهى كلامه
وتحقيق ما ذكره بعض المحققين حيث قال ان في الخارج معنى
قائما بذاته ومعنى قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو يدرك لانه
ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو يدرك تبعا وآلة
لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية وملحوظا في ذاته ولزمه ادراك
متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول

لفظ

لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه اذ
على متعلقه في الحاصل بقولهم ان الاسم والفعل كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه بخصوصه ولا يمكن ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه

والحاصل

ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من
جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف
احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كلمة
ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره
بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة
احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا
عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية وفي هذا
الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما والمعنى التي

التي هي عبارة عن الكلمة وبهذا الوجه الظاهر ليكون على طبق ما سبق في الحصة من وجه
كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى معنى تنبيها على صحة
ارادة كلا الامرين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في الوجه الاخير وهو
ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى
في نفس الكلمة وهذا هو المصرح هنا برجوعه الى المعنى بما ظهر من التحقيق هو
انه لا يفتقر في حد الاسم جميعا وفي حد الحرف سقطا بافتقارها الى الازمنة الثلثة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غيرها لان معانيها مفهومات
كلية يستقل بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها ولزومها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في خصوصيات مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها ان
ذكرها لفهم تلك الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى التي الذي عينها
معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم الحرف وما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه المتضمن اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ
الفعل الخبري بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اعني غير مقترن
مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه بحسب الوضع
للمعنى هو الحدث بالكلمة الاولى خرج الحرف من حد الاسم وبالثانية خرج الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فلا يدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا

نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم
يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة فانه مصدر قوقى او عن الظرف التي
كانت في الاصل اصولنا مخصوصة او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك
زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على حال الاقتران بحسب الوضع
الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لافتراق
معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير
الاشتراك بين الحال والاستقبال يدل على هذين معينين من الازمنة
الثلث فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يمكن في الازمنة
معين الدلالة على ما سبق نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سبق وبين
الدلالة في الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفته به فقال ومن خواصه تنبيها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده كالكاتب
بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له دخول لام
دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم مثل قوله ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض لعله
ولعل اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من
ان اداة التعريف اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر
الابتداء واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة

لفقو جهة وحكاية زيد عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن اللام لتقارب
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص حرف التعريف بالاسم لانه
موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية تدل عليه اللفظ مطابقة
الحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة
وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل
على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذا سائر الخواص
الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر
بالاسم لانه اثر حرف الجر المجرور به لفظا في المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا كما في الاضافة المعنوية يختص
بالاسم لانه يفضي معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل
اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل
يختص بما يخالف ما يختص الاصل عن الفعل ويرد عليه بان
يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامها الا تنوين الترنم و
سيجيء في اخر الكتاب انه تعريفه وبيان اقسامها على وجه يظهر اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به وعدم جهة اختصاص الترنم ومنها الاسناد
اليه هو بالرفع عطفا على الدخول لا على المدخول المتبادر من الدخول
المذكور في الاول او اللحوق في الاخر وكلاهما منتفيان ههنا كذا
في الافتتاح والمراد بكون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم
لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط ولو جعل مسندا اليه يلزم

خلاف

خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بد لفظا
وجه اختصاصها بالاسم اختصاصا لوازمها التعريف والتخصيص والتخفيف
وانما قلنا الاضافة بكون الشيء مضافا فان الفعل والجملة قد يقع
مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وتقديره ههنا وبل المصدر
اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص
بالاسم انما قيدنا به بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد
فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب
ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا الثاني اما ان يشبه مبني
الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما
عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل فالمعرب الذي
هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي يركب مع غيره تركيبا يتحقق
عامله فيخرج منه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام
نحو ما لم يسلم المركب اصلا من اسماء المعدودة نحو الف وبا وتا وزيد وعمرو
بكر ونحو ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله
في غلام زيد فان جميع من قبيل المبنيات غير الذي لم يشبه اي
يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي مبني الذي
هو اصل في البناء فان الاصل في البناء وهو الماضي والامر بغير اللام و
الحرف ولهذا خرج مثل هؤلاء في قولك قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني
الاصل كما يجيء في بابه اعلم ان صاحب اللب جعل الاسماء

المعدودة العبارية في المسائل المذكورة معنى وليس النزاع في المعرب الذي هو
من قبيل اعراب الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة
بعد التركيب بل النزاع في المعرب اصطلاحا فاعتبر العقل المجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب الحق وهو كلام الشيخ الامام
عبد القاهر واعتبر المصنف الصلاحية واستحقاقا بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما
علم المصنف ما هو عند الجمهور ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر
الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كلها مستغن عن النحو ولا فائدة له في
لها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم
فمعرفته لمقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته المقصود
حاصله بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه
يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه الجمهور ويجعل ما عرفوه به من
جملة احكامه كما فعل المصنف حكمه اي من جملة احكام المعرب وتفريعه
عليه حيث قال وحكمه ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف بابدال او

وهذا اخذ التراكيب بعينه
واما وجوه الاعراب بالفعل

اعرابه بالحرف وصفة بان تبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما
اذا كان

العوامل

العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها نوعا ما يعمل البعض
الاخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل
قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان
العامل في هذه الصور تختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع
ان المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظا
او تقديرا على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا فالاختلاف لفظا كما
في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في
جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتي
انقلبت الياء الفا فتقديرا الاعراب تقديرا والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا
رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى
او مجموعا فلا اختلاف لعامل ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة لكن فتحة
فتحة احمد بدله اصبح علامة النصب بعد الجار وعلامة المنجر وكذا
الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يصلح الاختلاف الا في اخر المعرب
ولا في العوامل اذا ركب بعض المعربات والمبني مع الاخر
مع عامل فلا يترتب عليه الاعراب بل انما يحدث الاعراب بعد
العامل قلت ان الحكم اخر احكام المعرب والاختلاف حكم اخر
من احكام المعرب فلا يحمل احد الحكمين على الاخر فلا منافية في المعرب

احكام وبذكره هٰهنا فليكن ان الحكم ايضا من القبيل غاية الامر انها [illegible]
لا يكون من خواص البساطة الاعراب اما اى حركة او حرف اختلف آخره اى آخر
المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف
بدلا مما الموقوف الحركة او الحرف لا يتغير تعلية لعامل والمقتضى و احسن
ابقيت على عمومها خرجا بالنسبة المفهوم من قوله به فان المبنى من
بنوع القرب والعامل فى المقتضى بحسب البعيدة وبقيد الحيثية خرج
حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف الحركة على آخر
المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث ان ما قبل ياء المتكلم و بهذا
توجه الاعتراض جمعا ومنعا لكن المصنف اراد بالتنبيه على ان الاختلاف و
الاعراب فعلم انه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه كانه اراد المعنى
قال الشيخ من تمام الحد لا انه خارج عن الحد ولا اللام فى ليدل متعلق
خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب لمقصود نحوى الكلام فانه بعيد
عن المقام غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعنى اختلف
آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعانى يعنى الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اى على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود
او الاستيلاء يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اذا تداولوه
اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المختلفة المقتضية للاعراب

المعرب

المعرب متعاقبة عليه وبتغير مجتمعة لتغايرها فينبغى ان يكون
ايضا كذلك موقع لسببها الاختلاف فى آخر المعرب فوقع اصل الاعراب
للدلالة على تلك المعانى ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب
مختلف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى آخر اسم المعرب لان نفس
الاسم دال على المسمى والاعراب دال على صفته وفى الوجود ان
الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليهما
ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعرب اذا اوضحه
فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد لانه
يزيل فساد الالتباس بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع
اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الاحكام الثلثة مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل فى الحركات البنائية
غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة فالرفع نحو كان وكل
علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة وحكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب نحو
كان وحرفا علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة وحكما
ليشمل الملحقات به اى الحال والتمييز وخبر كان واخواتها والجر نحو
كان وحرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا اليه [illegible]

بنفسها متصلة محتاج الى الحاق التاء المصدرية اليها كالفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل و
الفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ليتعادلا وعلامة
المضاف اليه علامة غير محل جعل على امثلة العامل لفظيا كان او
معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى الفاعلية والمفعولية
المقتضية للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامتها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ
به يحصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامتها وفي مررت
بزيد الباء عامل اذ به يحصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامتها
فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا وغيره
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد
فيه سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
وهنا الاعراب فيهما بالحركة والثاني اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلثة فالاعراب فيهما بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة
الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة
الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف

فيحتمل النصب على الحالية والمفعولية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع
المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه
قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر
اجراء للفرع على وتيرة الاصل لانه هو جمع المذكر السالم فان
النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت
مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فان الجر فيه تابع للنصب كما سنذكره مثل جاءني احمد
ورأيت احمد ومررت باحمد وابوك واخوك وحموك بكسر الحاء والحم
قريب المرأة من جانب زوجها فاقول ايضا الا انها اضعف والهن
الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والافعال القبيحة و
الافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية وفوك
وهذا الحق واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو
مقرون بالواوين اذ اصله ذو و وانما اضيف ذو الى الاسم
الظاهر دون الضمير لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب
هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا
ولكن لا مطلقا بل لكونها مكبرة اذ مصغرها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وهو

اذ المثنى والمجموع منها معربان باعراب التثنية والجمع وانما لم يقيدها بالصحيح
اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وغير مضافة تكون
فضا اصل اعرابها بالحركة نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ
فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
المتكلم فحالها كحال سائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الاشتراط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين
الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لان
اعراب كل المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل منهما اسمين اسما
اختاروا من الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها
منبئة عن تعدد والحروف صالحة للاعراب في اواخرها على ما بين
سماعا مع الحاق سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع
منهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب **المثنى** وملحقه
وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون
كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد به لان كلا باعتبار لفظه
مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه
يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف

الى

الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات
لكن يكون نحو كانه تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى
المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان
فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صيغتها صيغة التثنية ومعناها
معنى التثنية فالحقتها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا
كما سيجيء **جمع** المذكر السالم والمراد به ما يسمى اصطلاحا والجمع
بالواو والنون او الياء والنون فيدخل فيه نحو سنين مما لم يكن واحده مذكرا
يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو لانه جمع ذو لا من لفظه وعشرون
واخواتها اي نظائرها التسع هي ثلاثون الى تسعين ليس عشرون جمع عشر ولا
ثلاثون جمع ثلاث والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين لانه ثلاثة مقادير
العشرة واطلاق ثلاثين على التسعة لانها ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى
هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معنى معينة ولا تعين في
فصل الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب المثنى مع ملحقاته والجمع
مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعا للواحد وفي آخرهما حروف تصلح للاعراب او علامة
التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا ايضا

كما انهما فرعا المفرد اعربا بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحرف وكان
حروف الاعراب ثلثة ومحل اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو اعطى
اعراب كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في
نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في نحو
يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه
في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع
لمناسبة النصب للجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم
الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان تنويع
الاعراب الى اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان
التقديري اقل اشار اليه اولا ثم تبين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره
في اللفظ وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كما في اسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في
اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة

المضاف

المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة
لما ذهب اليه بعض من ان الاعراب مثل هذا القسم في حالة الجر لفظي مطلقا
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب
انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر
اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها
في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا
اي في حالة الجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون
الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للثقل كما
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف ونحو مسلمي محل التقدير فيه
الاعراب بالحرف ونحو مسلمي محل تقدير الاعراب للتعذر فانه محقق
الاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقطت النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام

لا يغير الثالث حقيقة فان الياء المدغمة فيها يا و وقد يكون الاعراب بالحروف في احوال الثلث مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم لانه لما سقط الواو لاجتماع الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا والفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته يعرف المنصرف على تمييز الاعراب الثقيل عطف

غير المنصرف

اي اسم معرب فيه علتان تمنعان باجتماعهما واجتماع شرايطهما فيه او تقوم احدى تلك العلل التسع مقام ها اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها وهي اي علل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور المتعة على صفة وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعلل وعطف ها بين العلتين عن الواو ... لمحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها وزن الفعل وهذا القول تقريب فقط زائدة متفق على ان النون اذ المعنى ويمنع النون ... الكلمة زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني قبلها او معتد بمحرها الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم منه ان النون زيادة الا انها زائدة وهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الف فاعل لقوله زائدة والظرف متعلق بالزيادة

واريد بالزيادة ... قبل النون اشتراكهما وصف لزيادة وتقدم ... عليها في نظم زيادتهما جميعا ... اذا قلت جاء زيد راكبا فيه ... فائدة على اشتراكهما في وصف التركيب وتقدم احد عليه فهذا الوصف قوله هذا القول تقريب يعني ذكر العلل بصورة النظم تقريبها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة الحقيقة اثنتان منها لا واحد والقول بانها تسع تقريبها الى الضبط لا في عددها خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريبها الا انه قول من المذهب الثلث ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال الجمع ومعد مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن

قلنا ان لكل علة فرعية عن العلل فرع العدد والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لان تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان يكون بلسانه والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون المزيدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل شيء ان لا يكون على الوزن المختص بنوع اخر واذا وجد فيه الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروري او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة غير المنصرف عند ما فيه علتان او واحد يقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم ان يخلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر كثيرا ما يقع منع صرفه انكسار الوزن او زحافا يخرج الشعر عن السلاسة واما الاول فكقوله طلعت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان لم يتغير الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرج عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن عند ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في سلك

على خير

على خير الانام وسيد حبيب العالمين محمد النبي نذير هاشمي مكرم مفخم بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان هذه والقوافي التي قبلها الا بالدال المكسور والتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلم امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا مثال الجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه فما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان منها مكررتان فامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احداهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب اناعيم لسا وراوحكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث كون التانيث لازما بالعوض مطلقا وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست بلازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لها مصلحة عن اللفظ بمنزلة كونها لازمة في الاسم لا ختلاف اي خروج الاسم كغرفة

فالعدد

عن صيغتها الاصلية اي عن مقتضى الاصل والقاعدة ان يكون الاسم
ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فيا ضنا الصيغ التي
الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروج عن صيغته الاصلية
ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض
بما حذف منه بعض الحروف وكان حمل المحذوف الاعجاز مثل يد ودم
فان المادة ليست باقية فيهما لو ان خروج عن صيغة الاصلية يتأتى
وحصول صيغة اخرى اي معنى الاتي ولا يبعد اعتبر مغايرتها لها سواه
في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته
فخرجت عنه المعتبر الغير القياسية كالمقاوم والمنام واما الغير التاذة
فلا انها تحرجت عن الصيغ الاصلية فان الظاهر مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني قوسا وانيابا
بل انما جمع لقوس وانياب بناء على اقوس انيب خلاف القياس
ان يعتبر جمعها اولا على اقوس وانياب ثم اخراج اقوس وانيب عنها فالا
ان بعض الشاذ قد يجوز بعضهم تعريفه بشي بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن
ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا تمييز العدل عن سائر العلل
كل ما عداه بحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه
لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا
نعلم قطعا ان لها في ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف كا

فيها بسبب ظاهر غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر
لان اعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيها بعد
من الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك
الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فيكون العدل
محققا بل ومثلث وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض الاصل
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسم العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار الاخراج
المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلا
قوله تحقيقا معناه وجودا كما ينبئ اصل محقق يدل عليه دليل غير
منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا
دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا
كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة
ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بل الى عشار
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصحيح مجيئها والمختار منع
ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي
كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا

هذا تبيين الفرق بين البنا والعدل وتقديرها اي جزو كاينا غير مقابل
مفروض يكون الدال على التقدير وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وزفر
وزفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
العلمية اعتبر فيهما أن اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر
ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال علما
للاعيان المونثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا
العدل فيها لما حملوا ما عدا ذوات الراء في الاعلام المونثة مثل حذام وقطام
ما لهما ممنوعا من الصرف في الاسباب العلمية والتانيث واستقبلوا الاكتفاء
البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف
ايضا حملا على نظائرها مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايرها لا لتحصيل
منع الصرف والمصنف ذكر باب قطام ليشمل الكل فيما اعتبر
فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين بنوه
مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين
منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف
فلا حاجة الى اعتبار فيها لتحصيل سبب البنا وحمل ما عداها عليها

الوصف

وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها

ولأخر جمع اخرى مؤنث آخر وهو معدول في الاصل تأخر نقل الى
غيره وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من حيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اي الاخر وقال بعضهم معدول عما ذكر معه من اي من
آخر وما قال بعد الى تقدير الانصاف لاقتضاء التنوين او البناء او
الحذف الى مثلها الخوض وقبل وبعد ونحو ذلك وليس شيء اخر شي
من ذلك فتعين انه معدول عن الاخر وجمع جمع جمعاء
وهي مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل
ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان
على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع
جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجه عن واحد منها تحقق العدل
فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان
صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع اخواته احد السببين
فيها وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما
هو القياس فيها كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها
على انياب واقواس فلا اشكال في ذلك منعه ولا قاعدة للاجماع
ليلزم مخالفتها الى ذلك حتى يحكم فيهما بالشذوذ

بدا

كانت في الاصالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لكل ما اتصف ببعض الحمرة
او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد عرض له
كما في المثال المذكور فانما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا
معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع
الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف
اي الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان
يكون وضعه على الوصفية الاصلية لا ان يعرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره اي لا تخرجه
عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة
اختصاصه ببعض الافراد بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما
ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في مثل قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد

من الحديد

من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه وان خرجت عن الوصفية
لكونها بحسب اصل الوضع اوصافا ثم هجر استعمالها في معانيها الوصفية
بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن
الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع
افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعو
التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اي الطاير ذو خيلان
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف
في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها

التانيث

المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال فالمنع لا اصل له
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا يشترط له شيء اي شرط
التانيث بالتاء في سببية منع الصرف العلمية اي علمية مدخولها
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية وضع ثان فكان حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء
بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط الجواز والوجوب

في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله وشرط تحتم تأثيره أي شرط
تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور الثلاثة زيادة على الثلاثة
أي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب وتحرك الحرف الأوسط من حروفها
الثلاثة مثل سقر والعجمة مثل ماه وجور وإنما اشترط في وجوب
التأثير التأنيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور
من الخفة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين فيزاحم
تأثيره وثقل الأولين ظاهر وكذا العجمة لأن لسان العجم ثقيل
على العرب فهند يجوز صرفه نظرا إلى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث
المعنوي أعني أحد الأمور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا إلى وجود السببين
فيه وزينب وسقر علم الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمان
لبلدتين ممتنع صرفها أما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي
مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وأما سقر فللعلمية
والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الأوسط وأما
ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم التأثير وهو
العجمة فإن سمي به أي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته
منع الصرف الزيادة على الثلاثة لأن الحرف الرابع حكم تاء التأنيث
قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار أنه
الجنسي في اسم به رجل منصرف لأن التأنيث الأصلي زال بالعلمية للمذكر

من غير

من غير أن يقوم شيء مقامه العلمية وجعل لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار وضعها الحقيقي إذا سمي به رجل ممتنع صرفها لأنه وإن زال — الجنسي
التأنيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامها بدليل أنه إذا صغر قدم
ظهور التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف
عقرب فإنه إذا صغر يقال عقيرب من غير ظهور التاء لأن الحرف الرابع قائم
مقامه فعقرب إذا سمي به رجل امتنع صرفها للعلمية والتأنيث الحكمي

المعرفة

المعرفة من أسباب منع الصرف هو التعريف لأن المعرفة شرطها أي شرط
تأثيرها في منع الصرف أن تكون علمية أي تكون هذا النوع من جنس التعريف
على أن يكون التاء مصدرا وهو صفة إلى العلم بأن يكون حاصلة في ضمنه
على أن يكون التاء للنسبة وإنما جعلت مشروطة بالعلمية لأن تعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات
والتعريف باللام والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكم المنصرف
كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا تعريف العلمية
وإنما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا
كما جعل البعض لأن فرعية التعريف للتنكير ظاهر وفرعية العلمية

العجمة

وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف
شرطان شرطها الأول أن يكون علمية أي منسوبة إلى العلمية في اللغة
العجمية بأن تكون محققة في ضمن العلمية في العجم حقيقة كإبراهيم

بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل
فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد سمي به احد رواة القراء عجمية وعلمية
قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا
لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف ويمنع العجمة فلا يكون
سببا لمنع الصرف وعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك حرف الاوسط او زيادة على الثلثة
اي على الثلاثة لئلا يعارض الخفة ثقل احد السببين فنوح منصرف
تفريع بالنظر الى الشرط الثاني ثم انصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
ولذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوي فلا يحتمل اعتبارها مع سكون
الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض تصرفاته فلا يبعد
ان يعتبر مع السكون الاوسط وان لا يعتبر فلهذا نقلت قد اعتبرت
العجمية في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبرها ههنا قلنا
لتقويته بسبب آخرين اعتبارها فيما سبق ثم ما هو لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها
لئلا يتقاوم سكونه احد السببين باستقلالة وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لتحقق
احدهما ولا تكثيرنا اعتبار تماما الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على
الثلثة وانما اختص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق
عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على نفي
الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان

اسماء

الجمع

اسما الانبياء ممتنع صرفها الا ستة محمد صالح وشعيب وهود
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح اعجمي لقوله
معه ويؤيده ما يقع ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل
ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر وكان كنوح
وهو سبب قايم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقامهما
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان متحركان اوثلثة اوسطها ساكن وهي
لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة
كما يجمع ايا من جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت بلا هاء ليكون صيغته مطلقا عن التغيير فتوثر بغيرها
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها انا التانيث
باعتبار ما يقبل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة
وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على
زنة المفرد كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيخل في جمعيته فيوثر ولا حاجة الى اخراج نحو هذا
فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وان الجمع

مداين ويعوض آخره علاوة فوازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لو يقتضي شرطا
كمساجد مثال لما بعد الفهر حرفا ومصابيح مثال لما بعده ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما فوازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع
معها هاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء
وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم جنس للاسد
فالجمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ايضا من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير
الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن سمي الضبع بها لغاية عظم بطنها كان كل
فرد منها جماعة من الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان
فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا العلمية
غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم
لان علم الجنس للضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف بالتنبيه

على اعتبار

على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القدر ولم يقل الجمع شرطه في الاول
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون
اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة والحال انه لا
لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال تقديره انكم
قد تفصيتم عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر
بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقولون في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه عنه
فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد استعمالها فيرد به الاشكال علينا
كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع
العربية كانعام ومصابيح فانه في حكمهما حيث لم ينصرف وان
لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا
التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم
الجمعية لا على زيادة سبب على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على
القليل والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما جاء غير منصرف
وقد قالوا ان هذا لو لم يكن فيه جمعية لم يمنع الصرف فقد حفظوا هذه القاعدة

فكما تسمى كل قطعة من السراويل بسروالة ثم جمعت سروالة

انه جمع سروالة على سراويل واذا صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعيته
والاصل في الاسما الصرف فلا اشكال فيه بالنقض به على قاعدة الجمع
ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على فواعل
يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعي رفعا وجرا اى في
حالتي الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة
في حذف اليا عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار و
مررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فاليا متحركة مفتوحة نحو رايت جوارى فلا اشكال في حالة
النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي
الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف
والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
في قولك جاءتني جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان
الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على الاصل ثم اسقط الضمة
للثقل واليا لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام
فلم يبق على صيغة منتهى الجموع وبعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد
الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف

بمنزلة

بمنزلة الملفوظ ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض
اسقط تنوين الصرف عوضا عن اليا المحذوفة او عن حركتها لا تنوين
وعلى هذا القياس حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجوارى
كما تقول رايت جوارى ومبنى هذه اللغة على تقديم منع الصرف على
الاعلال فانه يكون اليا مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فلا وقع فيها اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضم والتنوين
حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقط اليا لالتقاء
الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة المشهورة فان قيل الاعلام
موضوعة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا
نحو النجم ونصر على من شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل
فيه بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة فهو اى الاضافة تحول
الى الصرف او الحكمة فكيف تؤثر في المضاف اليه ما تفاده
منع الصرف ولا باسناد الاعلام المشتملة على الاسناد قبيل العلمية
نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها
قبل العلمية فان التسمية لها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو
تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من قبيل احكام المعربات
فان قلت كان على الصواب ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من التركيب صوتا

بالاتفاق وفي لغة بعض العرب باثبات اليا في حالة الجر

التركيب

اى الاعلال والاعلال في حالة واحدة ... في هذه اللغة

ولا تمنعا بعد العطف لتنكير مثل حبيق ونطنطق ومثل خمسة عشر
علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما قبيل البيتا
واما الافعال المستعملة على هذا الاسناد فلم يذكر شيئا منها اصلا فلذا احتيج
الى اخراجها مثل تعلبك فانه علم لبلدة مركبة من بعل وهو
اسم صنم وبك وهو اسم صاحب البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يقصد بينهما نسبة اضافية واسنادية

الالف والنون

المعدودتان سببا لمنع الصرف تسميتا مزيدتين لانهما من حروف الزوائد
وتسميتا مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما
لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث
والراجح هو القول الثاني اعلم انهما ان كانا في اسم يعني بما يقابل الصفة
فان الاسم المقابل للفعل اعم ان لا يدل على ذات ما او يلاحظ معها صفة
من الصفات كرجل وفرس ويدل كاحمر وصابر وضروب فالاول
اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو الاول المعنى
الاسم المقابل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون
في منعهما الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط
الاسمية منع الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لامتناع التاء
فيه فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة

فعلان انه اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني
امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها وقطلانة في عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل
شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى
مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ح اي ومن اجل المخالفة في الشرط
اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على
مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاءه فهو غير منصرف
وعلى مذهب وجود فعلى منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع
صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة و
دون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين
لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما
اذا كان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة

وزن الفعل

وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية
منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل كشمر
على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل عن الصيغة
وجعل علما لفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع وخضّم لرجل فقد

نقلت الى العجمية واما نحو بقم اسم الفرس معرب وهو العندم وشلم علم
بالشام فهو من اوضاع العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك
ومثل ضرب على البنا للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل ولم يؤد الى منع صرفه الا بعض النحاة الكوفيين
غير مختص به لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اوله
على وزن الفعل بزيادة اي زيادة حرف او حرف زايد حرف من اتين كزيادة
اي مثل زيادة حرف او حرف زايد اول الفعل غير قابل اي حال كون
وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتا لانه
يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل و
غير قابل للتا قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد
عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون
قياسا ولا اسق فان مجي التاء في اسقة للحية ليس باعتبار
الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار الغلبة
سمية الغالبة ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التا امتنع
احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التا ولم ينصرف
يعمل لقبول التا لمجيه يعملة للناقة القوية على العمل وما فيه علمية
مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بان تكون سببا

المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر فاحترز عما يجامع لمعنى التانيث
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير للعلمية فيه
اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا
زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى او بان يجعل عبارة عن
المشتهر صاحبه به من نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل
محق مبطل صرفه لما تبين اي لظهور حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها
فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي
هي اي العلمية شرط فيه وذلك بالتانيث بالتا لفظا او معنى والعجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتين اي كان ما فاسمها كل واحد
من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل
استثنى مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غيرهما وهي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة وكل
واحد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان اوزان المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شيء منها اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون
معهما اي لا يجتمع شيء من الاسماء بين مجموع هذين السببين وبين
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر بقي منه
الذي لا حل العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من سبب

فيما شرط فيه احد الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو
العلمية بدالها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث انه وصف
فلا يبقى فيه سبب من حيث انه سبب او على سبب واحد فيما هي ليست
بشرط فيه العدل ووزن الفعل نحو قد مر على قول وهما متضادان
اصمت بكسر الهمزة علم المفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت فقياسه ان يجيء اصمت بضمتين فلما جاء بكسرتين
علم انه معدول عنه واجيب ان هذا غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا
او تقديرا لم يجامع وزن الفعل ايضا قد عرفت فيما تقدم ان نحو
اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بل اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا ينصرف
لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور
هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قوله اظهر مع موافقته لما ذكره
من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاخفش وان كان عكسه
تنبيها على الخ في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر
كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران

واما اذا

واما اذا خفي عنه افعل نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان مع من فلا ينصرف بل الخلاف
فيما هو معنى الوصفية فيه لسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير
فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل
او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الاخفش
الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان
الوصفية الاصلية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
فان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية فيها سواد وبياض وفيهما شبه من
الوصفية الاصلية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها
في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى صرفه لانه
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر
غير صرفه فلم يبق الا احد سببي وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر

ولما اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزم ان يعتبر في حال العلمية ايضا
فيمنع مع وجودها من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه لم يعتبر و...
اي يجب ان يعتبر الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر على اعتبارها في باب
حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه
الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والصفة الاصلية لما يلزم
في باب حاتم على تقدير منع الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية
فان العلمية للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وادهم
قلت فان المتضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تعين اجتماع العلمية
بعلة والمنع ... في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع لكنه شبيه
به فاعتبارهما معا مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام
اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اليه ايضا فيدخل في غيره بجر اي يصير
مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله
ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق
على الحركات البنائية ايضا وللتنبيه على ان هذا الاسم في هذه الحالة
منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا من غير نظر الى انما كان منصرف م

الفعل

الفعل فلما ضعفت به بدخول ما هو من خواص الاسم من اللام او الاضافة رجع
الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممتنع في غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسرة انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت
مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناع عن الجمع ومنهم من ذهب
الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف
وان زالت معا او زالت احدهما كان منصرفا وبنى ذلك ان العلمية تزول
العلمية م باللام والاضافة فان كانت شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان
يكن لم يكن شرطا كما في احمد زالت احدهما فان لم تكن هناك علمية كما في احمر تبقى العلتان
على حالهما ولهذا القول انسب بما هو غرض المصنف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موضوعه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع بجمع
... صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات
اي ضخام وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ... التعريف
[illegible] انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية
اي علامة ... كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف ... الاسم
عليها يكون ... لفظا او تقديرا او محلا ولا يشتد ان الاسم موصوف
[illegible] بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي ... في محل لو كانت معربة ...

لفظا او تقديرا وكيف يختص بما عدا الرفع المحلي و يعرف مثل و[illegible] الا الحلفا ان كان
متصلا كما سيجيء فيه اي الرفع اي ما يشتمل على علم الفاعلية كالفاعل و
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل
ولان عامله قوي بخلاف عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل
حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو
اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضرب زيد
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكل ما اريد
بجميع الحد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لغلبة التابع بقرينة ذكر التوابع بعد
او شبهه اي ما يشابهه في العمل انما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل والظرف وقدم عليه اي ذلك احترز به عن
زيد في نحو زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لا بل اسند الى ضميره واسناد الى الحقيقة
لكنه خرج عنه لانه تقدم عليه فخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره
نكرة فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار
رجل قلت المراد به ما تقدم نوعه وليس نوع الخبر ما يجب تقديمه بخلاف نوع
الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه
به على طريقة قيامه به بان يكون على صيغة المعلوم او ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى

انما هو

انما هو عند من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف اما على مذهب من جعله داخلا
فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل
زيد في قام زيد فهذا امثال لما اسند اليه الفعل وشبهه والاصل في الفاعل
اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه
اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لئلا يلزم
توالي اربع حركات فيما هو كلمة واحدة فلذلك اي لان الاصل ان يليه
الفاعل جاز تقديم معمول الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك
وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وهو جائز خلافا للاخفش وابن جني و
وذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد
وقد فعل واجيب بان ذلك لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة
وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي
جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع فيهما لفظا اي في الفاعل والمفعول ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة
ايضا والمفعول المقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما
لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يمكن

ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة ساقطة وهي اما لفظية نحو ضربت موسى
او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى وثانيها الفاعل مضمر متصل بالفعل
بارزا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب
زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع الصور اما في صورتي انتفاء الاعراب فيهما والقرينة
فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلانه لو اخر
لانفصل واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المقصود في قوله
ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص اخر والمقصود في قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب هكذا
ما لاجل انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا في نحو ما ضرب الا عمرا
زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو
فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يجوزه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه

لاحتمال

لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة
ولو بينهما خلاف المقصود اما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد
معنى الا وهو انما فلان الحصر هاهنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل بطل المعنى
قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه
الفاعل ٣ او وقع بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما
ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعول
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به
نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع
الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم اضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
صورة ٣ المطلوب واما في كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة
الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل
بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما هو
محقق لقولك من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد
بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قيل

الفعل دون الخبر لان تقيد الخبر يقتضي حذف الجملة وتقديره يوجب
والتفصيل الحذف الذي وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد على البناء
للمفعول ويزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز
ذليل وهو فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال
وهو من يبكيه اما على رواية ليبك على البناء للفاعل ونصب يزيد
فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة
الخصم لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح
الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يبكيه
سائل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به لتحصيل المال لانه كالمعطي
لغيره وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا في
مثل وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق له مفسر بل صار لغوا وجعل المفسر
ايهاما بلا حذف فانه يجوز الجمع بين مفسر ومفسر كقولك جاءني رجل اي زيد فقوله
وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول فسره استجارك
الثاني وانما اوجب حذفه لان مفسره قائم مقامه ولا يجوز ان يكون احد مبتدأ
لان ان للشرط على الاسم بل لا بد من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا في

الذي

الفاعل

واذا تنازع

الفاعل معا في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامه لان الحذف جائز بقرينة السؤال والجملة قام زيد
ما يؤدي مؤداها في مقامها كما لغيره ولم في الكلام استدلال وانما
قال الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الحذف اقل
الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي
ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لانه الاصل
في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا
واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال
التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل
فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز
ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق
القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني
عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع انه خلاف الصحيح ولا بد من

اضماره م

لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمفعول واثباته له والمراد
بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه ضمار الفاعل فلهذا خصصه بالاسم
الظاهر واما التنازع في ضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بان
وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه الا بان
طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي التنازع بين الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونا متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان
متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمروا وليس هذا اقساما ثالثا من التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر
مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين
في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فمختلفين بتخصيص
هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل الثالث

الاول ولكن لما لا يحصل منه مثال القسم الثالث وذلك لا يتصور على وجوه كثيرة مثل
ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا
واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال
الفعل الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعمل الفعل
الثاني لقربه كما هو مذهب البصريين وهذا لانه مذهب المختار الاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير لدفع التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا
للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز
اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم
على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل

كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل حذفته
حذفه او اضمرته نحو ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل
عند الفراء يشترك الرافعان في رفع الظاهر كما في نحو قام وقعد اخواك ضربني
واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية الكسائي غير مشهور
عنه فحذف المفعول في الاول يقتضي الثاني لو ذكر ولا يحذف من الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لو اضمر اذا استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرته اي المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضماره قبل الذكر في الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لفظا نحو
ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني
ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور ولا يجوز حذف الفاعل ولا
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا
الى لفظ متقدم رتبة كما في نحو ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
كما هو قول المختار من الحذف كما في الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث جعل حسبني عاملا في الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له

المفعول

المفعولين في حسبني واظهر المفعول في حسبتهما منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف
المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا
يخفى انه لا يبقى حينئذ التنازع في نحو الصورة الا اذا لحظ المفعول
الثاني اسما لا على انفصال ذات لا لفظا في طرح ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين المذكورين في الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلم يتوجها
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرئ القيس شعر فلو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
حد قليل من المال قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني
نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين
فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه انتفاء السعي لادنى
معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلب القليل لكل
منهما وذلك لان لو تجعل مدلوله المثبت شرطا كان او جزاء منفيا و
على العكس منفيا والمنفي منهما مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون

لها الطلب مجد فاى الطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت اغنى قوله ولكنما
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثال وح ليستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى
واسعى لمجد لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنما الطلب المجد الاصيل الثابت

المفعول

ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل وشبهه فعل لم يذكر فاعله وانما
يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا وحيث قال
ومنه المبتداء لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل الذى المفعول وانما اضيف له
مفعول الا الستة كونه فاعل الفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول
مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل وشبهه اليه شرطه
اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله حذف فاعله اقامته مقام الفاعل
اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول
ويفعل اى المضارع المجهول فيتنا ول مثل فتعل واستفعل وبفتعل
ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهول لغة لم يذكر فيهما ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول
اسناد اتاما فلو اسند الفعل اليه فلا يكون اسناده الا تاما لا تركيبه
مسندا ومسند اليه معا مع كل الاسناد بين تاما فى نحو علمت ضرب
زيد لاحد بين الجزء المفعول غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه والمفعول

بلا لام

بلا لام من النصب مشعر بالعلية فلو اسند الى فات النصب والعلة
اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه اى كل المفعول له
والمفعول معه كذا اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت
فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف
وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه يعرف
ح كونه مفعولا معه اذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل
التى يجوز وقوعها فى الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه
موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله
بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب
زيد باقامة مفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف الزمان امام الامير
ظرف المكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وقيد
وصف الضرب بالشدة للتنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا وصف
مخصص لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره مجار مجرور وشبهه
بالمفاعيل فيقوم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى لم
يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز
وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل

المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول

الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو

اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيد و... عند ... من اللبس

واما عند ... فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا وفيها

المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ منه يعني جملة المرفوعات او من

جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع

بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ

هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن

العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز

به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي كان وان وكانه اراد بالعامل اللفظي

ما يكون موثرا للمعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه او

بعد الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان

الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن

او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام

نحو هل وكيف وما ومن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام

ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قوله فخير نحن عند

الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعل ولم يجعل خبرا عن نحن لئلا يفصل

بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا

جعل

لكونه

لكونه كالجزء رافعة لظاهر وما يجري مجراه ومثل لئلا يخرج عنه

اذا لم يخرج عن الهيئتين احترز عن نحو اقائمان الزيدان فان

قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم

يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم

الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال

للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي

والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم

واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون

الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما

بعدها فاعلها ليسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما

عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان وتعين ح كون

الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان

وتعين ح كون الزيدان فاعلا للصفة قائمة مقام الخبر وثالثها

اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي الاسم المجرد

عن العوامل اللفظية ... يصدق على يضرب في

يضرب زيد لانه المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم مسند

اي ما يقع به الحكم واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه

المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ

ولك ان تقول ان المراد بالمبتدا المسند اليه او يجعل الثاني مبتدأ والضمير المجرور راجعا الى المبتدا
وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اي تجرد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء او ليسند الى شيء فعلى هذا الابتداء
عامل في المبتدا والخبر رفعهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال
بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال الاخرون
كل واحد منهما عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية

و اصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقدم
على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة
على احوالها رتبة اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا
جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا
لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود اصله ٣
الضمير الى الدار وهي في حيز الخبر الذي هو المتاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفة لان المعرف في معنى معينا والمطلق المبهم لكثير الوقوع
في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على
بل اذا تخصصت النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص لان التخصيص يقلل اشتراكها
فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد قد يكون

للمؤمن

للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالجعل صفة مبتدا وخبره ومثل قوله
ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذا فجعل مبتدا وفي
الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه
لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب
لتخصصه بما يتخصص الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر
ذا ناب الا شر وما يتخصص الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعد قام
يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل في شر فوق قولنا رجل موصوف
بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد
قد يكون خيرا كما اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان
لمجيء عدو والمهر بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى
لاخير الاول لا يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعنا شر اهر ذا ناب ما على الثاني
لا يصح القصر فقدر وصف حتى تصح القصر فيكون المعنى شر عظيم
لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في

حادثة ومثل في الدار رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
ما يذكر بعده موصوفا بصحة استقراره في الدار فيحصل التخصيص
بصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله
سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلام مني اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيه بعضها الى التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقضى الساعة لحصول
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه ولهذا القدر اشار الى الصور لما
كان الخبر المذكور فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسيما للاسم ولم يكن
الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا
فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل
زيد قام ابوه ولم الظرفية لرجوعها الى الفعلية واذا كان الخبر جملة
والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع
المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا في نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما

والسمن

والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه تقضية ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف الزمان او المكان او جارا او مجرورا
فالاكثر من النحاة على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة
بتقدير الفعل لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة لا محالة واما اذا قدر فيه اسم
الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا وجه الاكثر
ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم
ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار
اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى
وجب صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل
من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو معنى الاستفهام او كان المبتدا
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غيرهما متساويين ولا قرينة على
احدهما مبتدا والاخر خبر نحو زيد المنطلق وكانا متساويين في اصل
التخصيص في نحو قولك لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديم المبتدا
مثل افضل مني افضل منك بعيد الالتباس او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا
احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور الثلاثة اما في الاول

فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل وبالبدل عن الفاعل
اذا كان الفعل مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من
يجوز كون الالف والواو حرفين دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء
في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد الذي ليس بجملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره ومتعلق فان قدر
بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا
صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ
بتاخيره صدرية ما له صدر الكلام لتضمنه في جملة او كان الخبر مصححا
له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه مصحح وقوعه مبتدا مثل في
الدار رجل فان في الدار تخصيص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر
المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر
التابع لمتبعية يمتنع تقديمها على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل
ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى ذي المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فعلى مثلها اي مثل التمرة مبتدا

لمتعلق الخبر وهو التمرة في الخبر قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل
تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
لكسوة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها في الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع
هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر حال كونه بعد الخبر فيكون اثنين
فصاعدا ثم التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل في ذلك
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم
عاقل واما بحسب اللفظ فقط وهو نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة
خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال المراد بتعدد الخبر
ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص له بالخبر ولا
في المبتدا ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بحقيقة بل صورة بعد
ولهذا اورد في مثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولم يجعل التعدد اعم
لو قسما عليه لكان وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول
للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله ولنسبة المبتدا
بالشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر
ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا

قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم
دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم
الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به
او النكرة الموصوفة بهما باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذى ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى في الدار
هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال الاسم الموصوف بفعل او كل رجل
في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنحو كل غلام رجل ياتيني
او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل
دخلا على المبتدا الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله
عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط
والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام عن الخبرية
الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق

النحاة فلا يقال ليت ولعل الذى ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل ما كان
وباب علمت قيد ما نعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
تخصيصهما لبيان الاتفاق انما هو بين الحروف المشبهة لا مطلقا وفي
ذلك التخصيص اهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم
قيل ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء
في الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تغير الكلام عن الخبرية
الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار
فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ولكن بليت ولعل
فما وجه تخصيص المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما
هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلا يذكره
مع ان كلام القوم ليس لا يساعده القران وكلام الفصحاء فمما يدل على
منع ان المكسورة عن دخول الفاء ما سبق ومما يدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب فاذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل
الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك

ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره نعم الرجل هو زيد كفى لمن يستدل على المبتدأ
المحذوف وجوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس بواضح الخبر بتقدير الهلال هذا لان المستهل تعيين شيئا
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر ويراه كما رآه وانما
اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة غير قائمة مقامه شيء
مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا
ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي وقت خروجي السبع واقف
وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم في تركيب
التزم في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على
ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد
موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في
موضع الخبر جواب لولا فيحذف فيه لقيام قرينة والتزم قائم مقامه هذا اذا كان
الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال
الكسائي الاسم بعد لولا فاعل الفعل محذوف اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا

هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او مؤولا ونسبه
الى الفاعل والمفعول او كليهما او بعده حال او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا
كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا
قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظرف نحو زيد عندك بقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم
مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر ان تقديره ضربي
زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما
اذا كان عن الفاعل ثم حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي
ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي
ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل
في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا
فعلى هذا يكون مستريحين في تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ المقصود
عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده

مصدرها اصب الحال اى ضربى زيدا ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان المبتدا
لكونه بمعنى الفعل في المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وثانيها كل مبتدا
خبره على معنى مقارنته وعطف عليه شي بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل
رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان
الواو تدل على الخبر لانه هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها
كل مبتدا يكون مقسما به في جزء القسم وذلك مثل لعمرك لا فعلن كذا
اى لعمرك وبقائك قسمى او ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا
يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

خبر ان واخواتها اى المرفوع خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف
الخمسة الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى
كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند
الذى بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند يتناول
لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها وورودها
عليها لا ايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم
في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم هاهنا مسند الى ابوه حيث
حيث يدخل

يدخل ان لهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى القيد المذكور
المراد بالمسند الى اسمها من الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند
المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث تكون خبرها جملة مثل
ان زيدا يقوم مثل قايم في ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول
الحروف وامره كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه
من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
متعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عايد والحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد تصحيح
كونه خبرا بوجود شرايط وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان يكون كلما
ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبرا لكنا ان حتى يرد انه يجوز ان تقول
اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان تقول ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه
اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت عمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا
اى ليس كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه حكمه

ولا يلزم منه استدراك قيد بعد دخول هذه الحروف

في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان
الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف

خبر

لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا
لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الجنس نفسه هو المسند الى شيء آخر
شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا
فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب ابوه نحو غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف
ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على
الظاهر فيما في الدار خبر بعده لا ظرف لظريف ولا حال لان الظرافة
لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما الذي ينبغي لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة
كل غلام رجل وليكون مثالا لنوع خبرها الظرف وغيره ويحذف خبره
في حذف كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي
لا يثبتون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد لا يثبتونه
اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما جاء خبره مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر

اسم

ما ولا المشبهتين بليس

في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه
شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج به غير اسمهما ولا يرد
مرفوع المدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل
افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا يعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقع الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما
هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة
لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا فجعل لا لانه
ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان
لنفي الجنس لا يجب فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في التعريفات ما يكون مسندا او مسندا
اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض
بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رأيت رجلا ومسلمات وابا والمسلمين ومسلمين

فمنه اي المنصوب او مما اشتمل على علم المفعول المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا مقيدة
بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفاعل الفعل ما
يصح اسناده اليه لا ان يكون موجدا اياه فلا يرد مثل مات موتا
وحسن حسنا وشرف شرفا وانما قال اسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى
والمفعول المطلق اسم لفظ ويدخل فيه المصادر كلها لانها ما فعله
للفعل وهو عام من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا
نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه
الفعل نحو زيد ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها
حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية
للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى
جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا خرج به مثل
كراهتي في كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها حدثا
قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه والثاني كونها

بفعل ٢

زيد ٢

معنى الفعل مشتملا عليها والثاني كونها حدثا وقع عليه فعل الكراهة فاذا ذكرت
باعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهي مفعول مطلق واذا ذكرت
باعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل
على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا
مانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن مفهومه زيادة على مفهوم الفعل
والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست
جلوسا للتاكيد وجلست جلسة بكسر الجيم للنوع وجلست جلسة بفتحها للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المطلقة من غير دلالة
على التعدد والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسا بالاقصد
الى النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للعدد والنوع نحو جلست جلستين
وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا
للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته
الله نباتا حسنا فيقدر له عامل من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت
نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن
قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدر
باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا
اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة لها يعرف

والتثنية ٢

سيبويه

نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب
من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا
وعجبا اي عجبت عجبا فانه ليس في كل هذه الامثلة استعمال الافعال الناصبة لها
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد نقل لو حمدت الله حمدا وشكرته شكرا
وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطة
كلية يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من المواضع
ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اي مثبتا بالاثبات لا نفيه فانه لو لا
تقضيه نحو ما زيد الا سيرا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق
خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا
لا يكون منه وانما وصف بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو
كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول
مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو
الارض دكا دكا وانما جمع بين الصفتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم
لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد

هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان
الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل المبتدأ
والى ما يشبهه او الى المفرد وغيره وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما
وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال لما
وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف فعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اي مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان الانواع
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من
شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلق
بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد واما تفدون فداء
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع
للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز
به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
جملة احترز به عن نحو لزيد صوت صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم

كاين بمعنا اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار وعلى صاحبا اي على صاحب ذلك الاسم اي لك تمام معناه واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر
وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت
به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي مصدر مفعول وقع مضمون جملة لا محتمل لها
اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا
اي اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم
لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا وليس باعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق
نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع
مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره
لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه ومن حيث هو محتمل الجملة له مؤكد
يؤكد غيره

اسمي مفعولا من حيث عنايتا وصف الاحتمال يغاير المؤكد اسميا على حيث انه
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع
هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيدا لاجل النفس ليكون
وتبقى وحتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير ولا بد في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل
قوله فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال مما
تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف نحو لبيك اصله الب لك البابين
بخدمتك واقمت لامرك ولاجابة مكان اقامة كثيرة متتالية فحذف
الفعل اقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف الزوايد ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون لبيك من الب بالمكان بمعنى لب اي اقام ولا يكون
محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعد اسعادا بعد اسعاد
بمعنى اعينك لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى

المفعول به

هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء
بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به
بلا واسطة حرف الجر فاما لم يتعلق في ضربت زيدا ان الضرب واقع
على زيد ولا يتعلق في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس
فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل

بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق

عليه بل فيه او له او معه المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل فاعل
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل ولا يشكل بمثل اعطي زيد
زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي
المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول به لم يسم فاعله في حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه
الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا
واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل
فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجوبا
واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم
هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو علمت
انك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او
حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل
للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد
مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربع مواضع
تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى غيرها

الاول

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز
معدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه
اي اترك امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث و
اقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا
ما هولا معمولا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع **المنادى** وهو المطلوب
اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا
عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه
حرف النداء وقصد ندائها فهي في حكم من يطلب اقباله فدخل المندوب
لانه المتفجع عليه اذا دخل عليه حرف النداء والمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة
المنادى ولهذا افرد له احكاما بالذكر فيما بعد وبعضهم يحكم ان المندوب و ب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلق اقباله او حط وجه التفجع فاذا قلت حكما
يا محمداه فكانك تناديه وتقول تعال فانا مشتاق اليك والاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي
يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا
او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الطلب لفظية الله

نحو يا زيدا وتقديرا بان يكون التاء مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين اعني المنادى
والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي
يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه
الفعل المقدر اصله ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعمالها ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان
يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها
مثل يا زيد جملة وليس احد جزئي المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
كلا جزئي اي الفعل والفاعل المقدران وعند المبرد حرف النداء جزء
قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى
وقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب لطلب الاختصار في بيان النصب بعد ذلك وينصب ما سواها
على ما يرفع به اي على الضمة او الالف والواو التي يرفع بها المنادى
في غير صورة النداء او الفعل مثل الجار والمجرور اعني به لا ضمير فيه وارجاع

الضمير الى الاسم غير طويل يشمل الكل ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما يبنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا او معنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وفي الكاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل
وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دالة على
انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت
لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم للمظلوم
فانه لو لم تفتح لام المستغاث له يحتمل ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او
مستغاث له ولم يعكس لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي
يفتح لام الجر معها نحو لك فجعل المستغاث له بعد وقوعه موقع الضمير فان
عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف للفرق
بينه وبين المستغاث له الحاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا

فلا ينبغي فتح المعطوف ايضا نحو يا لزيد ولعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
اللام مع علة بنائه كانت لهذه للكسر واللام الجارة من خواص الاسم فبعد دخولها
ضعف مشابهته للحرف فاعرب نظرا لما هو الاصل فيه وقد يخفض المنادى
بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام
التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلما اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصح
قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا منهما يرجع الى
لام الاستغاثة لان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد ليحضر فينتقم منه
وليستريح من الغيظ وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقف
التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بجواب اخر ذكره المصنف في الايضاح
وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي
وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك
ان الفتح يجب في المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير
فتحها فيشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح
اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لان
الالف فتحت ما قبلها ولا لام فيه حتى ان اللام تقتضي الجر والالف
الفتح وبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه
بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب المفعولية ما سوى
المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا

ان كان

ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية
متحققة فيه وما عداه مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة
اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبهه واما ما لا يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون
مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل
غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب ولو كان
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا
وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا لان حيثية انتفاء
كل من القيدين بمثال يشمل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على انفراده مع ان مثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا من الغبا اعم من ان يراد معين وغير معين فامثلة
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على
ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا
لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه
على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا

وعمرو لا عمرو والمتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة
لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافا بالاضافة
المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب ثم ما جعلنا المفردة اعم من ان
يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبيها
مضافا او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف لانها اى التوابع المضافة
فيهما بالاضافة اللفظية المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل المضاف بالاضافة اللفظية فيهما
والشبيه بالمضاف لانها كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه و
الحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتى فى التوابع كلها بل فى بعضها
ولم يجر فيها مجرى واحدا مطلقا بل الاتى بعضها من قيد فصل التوابع
الجارى الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال التاكيد
اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء
نحو يا زيد زيد ويا عبد الله عبد الله وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
وكان المختار عند ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة
مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه نحو
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمهما كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر المقدر بناء
المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعة تابعا للفظه وتنصب حملا

على

على محله لان حق تابع المنصوب ان يكون تابعا لمحله وهو منصوب المحل بل المفعول
نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل
فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر
وبشرا فى عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاد سيبويه فى المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف
فى الحقيقة منادى مستقل وينبغى ان يكون على حالة الجارية عليه
تقدير مباشرة حرف النداء له وهى ضمة او ما يقوم مقامها ولكن
لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا
ابو عمرو بن العلاء النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه النصب
مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام
لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله
النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن
فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى ابو العباس مثل الخليل يختار
رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه مثل النجم
والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لعدم امكان
جعله منادى مستقلا والمضاف عطف على المفردة الاتى التابع للمنادى
المبنى على ما يرفع به المضاف بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت

منادى تنصب نصبها او تعف توابع وهى لان حرف النداء لا يباشرها مثل كلهم التاكيد ويا زيد المالك الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام تمتنع دخولها على المضاف ما الا في الحقيقة والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى فيه اللام قبل وهو الممتنع دخول يا فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا

والعلم المنادى المبنى على الضم لما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما مر اختيار فتحه المبنى على جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق اى ابنة بلا فصل واسطة بين لا بن وموصوف كما هو المثال الى الضم فيختار عنه مثلا يا زيد بن عمرو مضافا اى حال كون الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يلي

لكن يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى الحركة الاصلية مفعول واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة في جمعها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء وفى التزام رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنالك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة لانها تابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة جواز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماعهما في احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا تنزع في سعة الكلام ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع

وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى ما التزموا رفع الرجل وتوابع الرجل مضافا او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال

اخر اختص بالاسم بذلك الجواز ولهذا قالوا خاصة واما مثل النجم والصعق
وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة ليست
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس
ولعلهم اجروا هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن المحذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه
اشد شذوذا ولما جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في
تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة مضافا واسم الثاني اسم مجرور
بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب اما الضم في
الاول فلانه منادى مفرد معرفة كالعلم الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف
اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور
مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل
بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في زيد بن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع منصوب او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين قرع عمر التيمي الشاعر

ان يهجو

ان يهجو فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبل يعني تهاجا ايا هم وللمنادى ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا يلقينكم عمر
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي
وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا
كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا قاضي مثل يا غلام وقلبها الفا
نحو يا غلاما وبيان الوجوه بانها يقع غالبا في النداء ولان النداء موضع
تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص الى
المقصود من الكلام فخففوا يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة
دليلا عليه وقلبت الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة
وهما اي هذين الوجهين وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء
المتكلم واشتهرها لتلك الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب
فلا يقال يا عدوّ ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام
بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى الى ياء المتكلم
بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال كونك واقفا نقول يا غلامه
ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا
اي العرب في يا ابي ويا امي يا ابت ويا امت على الوجوه الاربعة كثيرا ما
اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة ندائهما استعمال
في كلامهم كما اشار اليه بقوله ويا ابت ويا امت معا اي قالوا يا ابت

ويا امت بابدال اليا بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة او
حركة اليا او مكسورة لمناسبة اليا وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ و
يا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا
ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون اليا فما قالوا
يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى
لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خال انما بالنظر الى الابن ايضا فالمراد يقال يا بنت ام و
بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن
عمي بفتح اليا وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليا والاكتفا
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة
وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الالف والاكتفا بالفتحة لكثرة استعمالهما وطول اللفظ وثقل التضعيف
وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت
اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى
واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام
وهو اي ترخيم المنادى حذف في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي الحذف
التخفيف لعلة اخرى مقتضية للحذف المذكور للتخفيف فعلم ان
يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى

ويمكن

ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على اللغة
الاولى او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على اللغتين الثلث
امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة
او حكما فلا يدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخره نظرا
الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
مجرورا باللام لعدم ظهور النداء فيه من النصب والبناء فلم يرخم
الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وقد وقع
في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان في اشتراطه عند دخوله
في المنادى ظاهر وهو انه لا غلبة فيه زيادة الالف في اخره لمحض
اظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة
محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو
ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف
بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه على ما
القي ولزيادته على الثلث لم تلزمه نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتا التانيث وان لم يكن

ولا مندوبا ام

علما ولا زايدا على الثلثة وضع البناء على الزوال فيكفيه مقتض
فكيف اذا وقع مع تقابك منه سقط الحرف الاصلي ولم يبال بالبقا
نحو شه وشاة بعد الترخيم على من لان بقاء في كك ليس لاجل التر
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن الثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم
لغير ضرورة منادى اذا لم يستوف الشرائط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح
في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما
فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف وسببه فقال فان كان
في اخره اي اخر المنادى زيادتان كالبنتان في حكم الزيادة الواحدة
في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان التاء التي
فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منها الا الاخر كاسماء
اذا جعلتها فعلا من الوسامة اي الحسن لا افعالا جمع اسم
على ما هو مذهب سيبويه لانه يكون من باب حمراء ومروان او كان اخره حرف
الصحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو عام من
يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل محمد ومتحقق فان الحرف الاخير
في حكم الصحيح في الاصل قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة
ما قبلها من جنسها والمراد بهذه المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن
لغلبتها وكثرتها فيخرج نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو

اي و

اي في الحال انما في اخره حرف الصحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور
وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل
ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو بنون وقلون يرخم بحذف زيادتيهما لان بقاء الكلمة فيه
على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
اما في الاول فلانهما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا
واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت
المدة الزائدة لئلا يرد المثل الباقي على الا بنية في النقل
وان كان مركبا ويعلم من هذا الشرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك
يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون
كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الغاية
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار يا مال في يا حارث ويا مالك
وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى
الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على
احد لغتيهما الاكثر فيبقى في يا حارث بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم يا حارِ
وفي يا ثمود يا ثمو بالواو مطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بالواو متحركة

بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي وقد يجعل المنادى المرخم
الاصل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون في بنائه واعلاله
وتصحيحه بحكم نفسه لا بحكم الاصل فيبقى يا حار بالضم كأنه اسم
مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صار
الواو طرفا بعد ضمة فلا يجوز قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في
ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب
لانه لا يدخل عليه سوى يا لكونها اشهر صيغها في كل وا في باب يتوسع
فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه
احد يعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
وليشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه بيا او وا
او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه بوجوده او وجود ما عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت لحديثا ملاقية المندوب
مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتا ويا مصيبتا ولا اختص المندوب
بوا ممتازا عن المنادى لعدم دخولها عليه فان يا فانه مشترك بينهما حكمه
اي حكم المندوب في الاعراب والبنا حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا

ما يتفجع عليه

وقع

وقع المندوب على صيغة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبنا مثل
حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان
مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صيغة جميع اقسامه
ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف
في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي التباسك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عند الحذف
مجانس لآخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا واغلامكا لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة غلام جماعة المخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها
الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء
اي الحاقها بعد المد في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسمي المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر هذا
اللفظ منه بخاص تنتقل الذهن اليه ويخص به ليعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب لحوقها بالموصوف مثل
وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه فلا يجيء به لتمام المضاف فهو كالجزء منه بخلاف الصفة فانه يجيء لها
بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه

ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انهما من جهة المعنى فوقهما بالكلية فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتينا والجمجمة القدح ويجوز لفظا وتقديرا حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لا يمنا ... لكثرة نداء العلم فلو حذف حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي غير هذه المواضع التي يجوز فيها حذف الحرف العلم سواء كان مع بدل عوض النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغيره بدل نحو يوسف اعرض عن هذا ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايها ذا الرجل اي يا ايها ذا الرجل فلا يجوز الحذف في هذا عند من يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمر فشذ نداؤه

ويا اياك

ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صبحي يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم فتعلق بخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي اطرق يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تغتر انت وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه يا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا بقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع

الثالث

حذف م

من تلك المواضع الاربعة التي وجب فيها حذف الناصب للمفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب على شريطة التفسير اي شرط واحد اضافتها الى التفسير بيانية اي ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب الحذف احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد انه كلما

الفعل او شبهه مشتغلا وبان يكون الفعل او شبهه في حيز الكلام الذي بعده
عمرا ضربته وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه
اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه
اي متعلق ذلك الاسم متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او
شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلق ضميره فاذا فرغ
فيه لسبب نحو شغله الا السبب الاخير بحيث لو سلط بمجرد الاشتغال
عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه
او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه اي لنصب احد
الامرين الاسم المتعلق كما هو الظاهر فيخرج بقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس
مجرد اشتغاله بضميره فانه عمل معه الابتداء ورفعه اياه
ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب المفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا
كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل
باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حال الاتفاق
تسليط الفعل الا ما يناسبه باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها

للمشتغل

للمشتغل بالضمير في صورها الثلثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق والاحسن ترتيبها
تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته
للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت
يعني ان الفعل المفسر المناسب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل
فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت اولا وجوبا مفسرا بما بعده ضربت الثاني
وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اي مررت به واهنت
فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة لسيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مقام الاضمار على شريطة التفسير اما المختار
او الواجب فيه الرفع او النصب او ما يستوي فيه الامران والى هذه الصور
الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب

بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم

لان قرينتي النصب فيهما متساويتان لان ونحوها لصدارة التفسير قرينة
مصححة للنصب فتم لم يرجح النصب بقرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته وعند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى القرينة المرجحة
للنصب كاما الداخلة على ذلك مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل
المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعا نحو لقيت القوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع
وهى اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف العطف الا
على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها فيه بالسلامة
عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب
نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ النصب لان الرفع يقتضى وقوع
الطلب خبرا وهو لا يحتمل الا بتاويل وكمثل اما مع غير الطلب اذا
الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القراين مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة
لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بعض الظروف من
اذا المفاجاة يليه بعدها الجملة الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا انتقاض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اى
بسبب عطف جملة هي فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب

بين

بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت
فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعنى ما ولا وان وليس ولم ولما ولن
من الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقال معمولها لضعفها
في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا عمروا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا
وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه اختيار
الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيدا اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل
مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل
لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل لا يكفى فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه
فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهى يعنى موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه او زيدا لا تضربه وانما اختير في
هذه المواضع اى ما بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث
وما قبل الامر والنهى النصب في الاسم المذكور اذ هي اى هذه المواضع
مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم
المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذا يختار النصب في
الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اى التباسه بما هو صفة في حال النصب لكن
لا من حيث هو مفسر في حالة بل من حيث هو في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع

للمعنى المقصود او صفة مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما يتوهم بين خبرية ذلك الفعل و
على تقدير النصب وصفيته لا بينه بكونه التفسير وبين الصفة فان التركيب
لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر نصب كل على الاضمار
لشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا
بالنصب في اداء المقصود لكن حيث لبس بالصفة احتمل كون بقدر خبرا
وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر
لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد
ويستوي الامران اي الرفع والنصب فلا يتحكم بترجيح كل واحد منهما بل ثبت الاتفاق
في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده اي في داره ونحو ذلك وانما
العطف على الصغرى لعدم الضمير الراجع الى زيد اي يستوي الامران فيما اذا عطف
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية
خبرها جملة فعلية فيصح فيهما الابتداء وتقدير الفعل وهما
مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فتعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي
فعلية فان قلت مقتضى الحال مرجحة للرفع قلت هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا اتفاق في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ابعد
غير معطوف عنها قلت هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى

وجب

وجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا ان
فان اما وان كانت حرف شرط فحكمها ما سبق في اختيار الرفع مع غير الطلب و
اختيار النصب مع الطلب كذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا
والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته
مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر
عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور في
بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب كذا مناسبه
اذهب فان قلت فلا يحصل المناسب في ذهب فليقدر مناسب
ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
ازيدا يلابس الذهاب او يلابسه احد بالذهاب او اذهبه احد قلت
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد الاسناد
فلا اتجاه فيما ذكرته مفصلا واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد لفظا
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير فكيف يكون ما يختار فيه النصب كذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر

اي في صحائف اعمالهم وهو ليس بشرط لانها على شرط التفسير لانه لو جعل الفعل عاملا فعلوه كل شيء في الزبر
فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوه فسد المعنى لان في صحائف اعمالهم ليست محلا
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم وان كان صفة لشيء مع خلاف الظاهرية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا للحق وكل صغير وكبير
مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعولهم فلو وقع م على ان يكون كل شيء
مبتداء والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر
المبتداء تقديره كل شيء هو مفعولهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا
كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان بعده الفعل المشتغل عنه تفسيره
او متعلقا امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما الاية داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه
على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يخرجوا
عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص
الى ما يخرجوا الاية عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون ال فيه واللام في الزانية والزاني
مبتداء موصول فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط في جزء المبتدا
كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء
لا يعمل ما في حيزها فيما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع

والاية

والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء ومعطوف عليه والزاني عطف عليه
والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا
جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عند سيبويه للسببية اي ان ثبت زناهما
فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء الجملة الاخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الفاء فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار
النصب والحال ان النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل
الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع

الرابع

من تلك المواضع التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو
في اللغة تخويف شيء عن شيء او تبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي تحذيرا لذلك
المعمول مما بعده فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له لعامله
او مما بعده لذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول
عطف على حذر او ذكر المتقدم فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير المفعول
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع المعطوف المظهر موضع المضمر
تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر
موضع الضمير العائد الى المعمول تشبعا بانه محذر منه مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
مثلا للاول لانه نوع التحذير ومعناهما اتق نفسك من الاسد

التي وجب حذف ناصب المفعول به فيه

وبعد نفسك عن الأذى وضربه بالعصا وبعد عن الأرض نفسك
المحذف منه هو الاسد الحذف فان المراد تبعيد الجسد والحذف من
تحذيرهما منهما لا تحذيرهما منها والطريق والطريق مثال للثاني اتق
الى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين
غير صحيح لانه لا يتوقف رأيك الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل
وقح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الانقاء
عن الطريق لا على تبعيده فالصواب انه يقدر بتقدير اتق ونحوهما فيقدر
بعد في افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثالث مثل نفسك نفسك
فان المعنى على ابعد نفسك تماما يؤذيك كالا ونحوه ويقدر مثل اتق
في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ احدهما في اياك والاسد خارج
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع
للتحذير والتوابع داخلة في التحذير بدليل ذكرها فيما بعد وتقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد وان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر من ان وان قياسي ولا تقول
في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه من غير ان وان
فان قلت فليكن بتقدير العطف قلنا حذف العاطف استشهد به
قياسي في ان وان وشاذ في غيرهما وما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه

هو ما فعل

هو ما فعل فيه فعل مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر
كلنا ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقولنا فعل فيه فعل شامل
لهما اي الزمان والمكان كليهما فانه لا يخرج زمان او مكان الا يفعل
فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقولنا مذكور
خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب وان
كان فعل فيه فعل لا محالة لكن ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل
مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فقلنا
في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم
الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع
عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على التقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة الى قوله مذكور الا ان يراد بالعلم به وقوله من زمان او مكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في مجرور
لها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما
المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم

حيث جعل المجرور انه مفعول فيه ولذا قال وشرط نصبه اى نصب المفعول فيه
تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظرف الزمان كلها مبهما كان او
محدودا تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيقتضيه
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظرف المكان
ان كان مبهما قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل
تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست
في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول الجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما
ورد على هذا التفسير بعض المكانية الجارية مجراها قال وحمل عليه اى على المبهم
المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اى لابهامهما عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما
وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ المكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
مثل الجهات الست لا لابهامها وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامها على الاصح اى على المذهب

الظرف

الاصح

الاصح وفيه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه وكمحل
حرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل الذي له
المفعول فيه لا يتم بدونه معنا ولا شك ان معنى الدخول لا يتم به ولهذا
وبعد تمام معناه انما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في
البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيده ان كل
فعل لنسبة الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل
له وغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار لك يصح ان تقول ضربته في البلد
الفلاني وفعل الدخول انما ينسب الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل
في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد نفسه الدخول الى الدار البيت
كنت الا وقعا الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعول فيه
بل مفعول به وقيل معناه على الاصح استعماله الاصح فيكون اشارة الى ان
استعماله دخلت مع نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في
ونقل عن سيبويه ان استعماله في شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر
بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم
الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل كما مر في المفعول به

المفعول له

ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او لسبب وجوده مذكور بين المفاعيل
فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكورا اى ملفوظا حقيقة
حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب

قال لو ضربت زيدا فهو مذكور احترازا من مثل اعجبني التأديب فان قلت
الاحتراز عنه وهو اي المفعول له فعل لاجله مذكور في الجملة كما
في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت فهو مذكور
كما في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور في التركيب الذي هو فيه
نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله الا ان يراد بذكره معه
معه العامل فيه مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل
الضرب فان التأديب يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجود فعل وهو القعود فان القعود انما هو بسبب
الجبن والقائل بكون مفعول له معنى مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
بخلاف الفاعل ظاهر للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج
مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في مثالين المذكورين ادبته
بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب
تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل
نوع بنوع لا تدخله في الحقيقة الا ترى الى صحة تأويل الحال بالظرف
من حيث ان جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب غير انه لم يخرج
عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون
الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في لمجيئك للسمن ولاكرامك
عنده المفعول له على ما يدل عليه وهو كما قال في المفعول فيه ان شرطهم

تعليله

تقديره هذه ايضا خالف واصطلاح القوم تقديره لانها اذا اظهرت لزم الجر
بالذكر لانها للعلة في تعليلك والاوقعا فلا يقدر غيرها من حروف الجر
مع دخول المفعول له كقوله خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
من الذين هادوا واحرمنا وقوله ان امرأة دخلت النار في هرة اي
لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها في اللفظ وابقائها في النية
وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها في اللفظ ولهذا
قال انما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقديرها
للتنبيه على انه يجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان اي المفعول له
فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل
اي الجد فاعله فاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو
جئتك لمجيئك اياي اي الفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجود هما
نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد لا مغايرة
الا باعتبار ويكون زمان وجود احدهما بعض زمان الوجود الاخر
نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له
اعني الجبن نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان
المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب
واحترز بالقيد عما اذا لم يكونا متقارنا في الوجود كمثل يوم

هذه الشرائط

المفعول معه

لو عدم بذلك امتنع اشتراط لانه لم يجد لتسلطه فيتعلق بالفعل الواو
اى انه فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع
الفعل عليه فقولى معمول فعل ما لم يسم فاعله اسند الى المفعول كما اسند الى الجار
والمجرور فى مفعول فيه ولو الضمير المجرور راجع الى اللام واعتمد
عن نصبه بما حوته بعض النحاة اسناد الفعل الى اللازم النصب وترك
منصوبا بالجر يا على ما هو فى الاكثر واليه ذهب فى قوله لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب فى بعض الحواشى ان هذا التوجيه ليس بجيد وقيل الاولى ان يجعل من قبيل
فقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع
الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين الملازم الظرفية لا يقام مقام الفاعل
فعلى هذا معناه انه فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما
لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو كونه
بعد الواو احترز به عن المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبة معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل
وافاد بتاويلها انه لو كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا
اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا
اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل
فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة

وفصيلها

وفصيلها لرضعتها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل فى المصاحبة اعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل معنا بتوسط الواو التى
بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها
واو العطف التى فيها معنى الجمع فيناسب معنى المعية فان كان اى وجد
الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز العطف اى لم يجب العطف
ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف
فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعول معه جايزان نحو جئت
انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعول معه والا
اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ
وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل
العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو مالزيد
وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث
لا وجه اخر نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز العطف

حال مؤكدة حال منتقلة حال موطئة حال مترادفة حال متداخلة حال دائمة

عمرو على انك اذا السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونقض الاخر وانما
حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس
معنى ومالشانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

الحال

لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة خرج
ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول خرج ما يبين
هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية خرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة
الفاعل والمفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول به فلا
الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا
راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع
الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
عند فهم من فحوى الكلام وسواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما
او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا بحسب لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال

عن المفعول

عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به يصح حذفه واقامة
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم
حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم
مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم
اخيه فلو كان المضاف فاعلا او مفعولا وحذف المضاف اليه فكان
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف
اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله فالدابر مفعول ما لم يسم فاعله با
عتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب تفعل وتبين
على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور
متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه والمفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لانه نحوهما وقع حالا
عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام

ومنطوقه غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما
مثال اللفظي أي الملفوظ حكما فان فاعلية ضمير المستكن في الظرف انما هو باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ
حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين
من لفظ ذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه
حتى يعد في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعوليته
انما هي باعتبار معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع
القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناها المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح
او تقدير كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء في
التمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما
ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون
نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها

يحصل

يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه
في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون
صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها
وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو
الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية
غناء المعرفة عن استغنائها نحو قوله فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
ان جعلت امرا حالا لان كل امر واقعة في حيز استغراقها او نحو هل
اتاك رجل راكبا او يقع بعد النفي نحو ما جاءني الا راكبا رجل
او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو
الحال فيه غير ذلك الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها
هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة
وقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة
حتى يرد ان غالبية كون صاحبها معرفة المستفادة منه تخالف في بعض
ما في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفا على قوله وشرطها ان
تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول
ارسل حمار الوحش الاتن فكان المراد بالارسال البعث والتخلية

بين المرسل وما يليه اي ارسلها معتركة اي مزاحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يعطف على نغص الدخال اي على
لم يتم شرب بعضها لما ما بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد
من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما
عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص مداخلة بعضها
في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحو
مثل فعلته جهدك وطاقتك ما ولا بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة
اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة اي يعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده ويجتهد
جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا ووضع المصادر متفق على
وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالصفة وان كانت معرفة في اللفظ نكرة في المعنى كما ان
الوحدة صفة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب
الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة وجب تقديمها اي تقديم
الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا
ولئلا يلتبس بالصفة في النصب مثل قولنا جاءني رجل راكبا ونحو
في سائر المواضع وان لم يلتبس ظهر دالكتبا ولا يتقدم اي الحال

عدا

عدا مثل زيد قائما اكرمت قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه
اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا
الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا في غير الظرف اي
نحو واما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
نظرا الى ضعف الظرف في العمل ويجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدا
على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخير المبتدا عن الحال فانه
وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار
زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مع اللفظ
بما فيه معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم
في الظروف والحال لا يتقدم عليه اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من
كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة
او بالحرف فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون

تقديمه عليه للعلة المذكورة وهو المختار عنده ولهذا قال على الاصح ونقل

عن بعضهم الحجر استدلالا بقوله وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل

الفرق بين معمول الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف

فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند

فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور

بعضهم عن هذا حينئذ بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم

بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة

والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي سواء

كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير تاويل الجامد بالمشتق

لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة

حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق

ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا في

في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وهو فيه حالان وقعتا جامدتين مع كونهما

جامدين حالا لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة

الى تاويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب الذي بسر النخل اذا صار ما عليه بسرا

او ارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا

ايضا عند محققيهم ويقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل

لانه اذا تعلق بشيء واحد لا من باعتبارين مختلفين يليق ان يلي كل منهما

متعلقة

متعلقة البسرية تعلقت بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وبه الحيثية

وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد ظهوره في الطيب لكنه لما كان الضمير

بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه وجعلوا ان يليه الرطبية

تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضميره فيجب ان يليه

قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا

لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يتجاوز

لو لم ينخ يدا حسن مما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في

بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه

يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد بحالة البسرية

ولانه يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو

تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال الجملة لدلالتها على

الهيئة كالمفرد اي فيصح وقوعها حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة

الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن

ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية

لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة

لا يقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة

حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها هي الضمير والواو والجملة

الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا

مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهي خمس حالات
اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لغنو قوة الاسمية
في الاستقلال ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب
وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب وبالواو وحدها لدلالتها
على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله كنت نبيا وادم بين الماء
والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو ونقل عن الحق لا ستلزمه
وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال
او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل
على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو وعلى الصحيح
والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا
مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل
المستغني عن الواو نحو جاء زيد يسرع وما سواها اي وما سوى الجملة
الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على
المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او بالواو
وحدها او بالضمير وحده على ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاء زيد وما يتكلم غلامه وجاء زيد وما يتكلم
غلامه وجاء زيد وقد خرج غلامه وجاء زيد وما خرج غلامه وجاء عمرو

٢ عمرو والماضي المثبت نحو جاء زيد وقد خرج غلامه اوجاء زيد قد خرج غلامه اوجاء زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاء زيد وما خرج م

ولابد

ولابد للماضي المثبت لا المنفي من قد لفظة قد المقربة زمان الماضي
لغة على الماضي المثبت الواقع حالا لا ليدل بها على قرب زمان الحال
زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه لغة فلا
المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان قضيته بما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا من قد حتى تقربه اليه فيتقاربه وهذا الخلاف
مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد لا ظاهرة ولا مقدرة سواء
كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء زيد قد ركب غلامه او مقدرة
نحو قوله او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا الحال مذهب
والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله حصرت صدورهم
بقوم ما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف
هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم تشترط
لاشتراك النفي بلا قاطع فيتضمن زمان الفعل ويجوز حذف العامل
في الحال القيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشاخص للسفر او للمتمني
له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله
مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال ومقالية كقولك راكبا
لمن قال كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف
العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقة

لا تنتقل صاحبها ما دام حقق غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قد
للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل
الا في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها حققت الامر بمعنى تحققته
وصرت منه على يقين او احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى
اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها
كذا عطوفا وقال جار الله المفتاح احق التقليد اعتقد ان يقال عني
عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة
اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالتي
في قوله ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به
عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد لا بد ههنا
من قيد آخر وهو ان يكون جزءا تلك الاسمية اسمين لا يصلحان للعمل
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو ابوك شاهد قائما

التمييز

ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان البدل
في حكم التنحية فهو ليس مما يرفع الابهام عن شيء بل هو ابانة مبهم
ايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا
لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو

رايت عينا

رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام في قوله لكن عن غير مستقر بحسب الوضع
بل انشاء في استعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي
بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام
في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فيتعين بالرجل يرفع
الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر
فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام
فيه ولكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص
لتعدد تسميتها لا الابهام الوضعي عن ذات بل عن وصف واحترز به عن
النعت والحال فالظاهر فيهما الابهام المستقر الواقع في الموصوف
لا في الذات والتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثل النصف من
فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين فلا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه

يجب اتبع بصفة او بهما فيق رطل بغدادي اذا اريد رفع
الذات قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر في الذات لا النعت
فالهما ترفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتا الذات
اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو
طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد و
ترفع الابهام عن ذات الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد
ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر
به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد
واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن الرفع فذلك م
في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق
في ضمن عدد نحو عشرين درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد مبينا
في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي العدد كالوزن نحو رطل
زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالذراع
نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد
بالمقادير في هذا الفصل هو المقدرات الا ان قولك عندي عشرون در
هما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف

على مثلها

على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح النظر في بيان ما يتم بالمفرد وهو التنوين
كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على
التمرة مثلها زبدا فهذا لم يستوف اقسام المقادير وكون بعضها
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والا
تستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام المفعول م
فينصب الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله ونون الجنس ذلك م
انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب
الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم ان كان
يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي
الخل فيفرد التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان
اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجرد لفظه
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كما والتمر
والزبيب الضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي
ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس
عليها فلا بد ان يثنى ويجمع قيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء

نظرا لانه كما جاز ان يتوهم ان يجلسين للنفي جاز ان يتوهم ان جلستين للعدد

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت

بالكلية او الشخصية ويجمع اى يورد التميز على ما فوق الواحد

جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اى غير الجنس نحو عندي على

نوعين او اثوابا فان كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين او

بنون التثنية والمعنى ان وجد التميز متلبسا بتنوين المفرد

او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميز جازت

الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية

باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثير الحصول

الغرض وهو رفع الابهام مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا

سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون

بنون الجمع والا اضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع

نحو عشرون درهما اما في الاضافة لئلا يلزم اضافة المضاف واما في

نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التميز نحو عشريك وعشري

رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التميز لزم الالتباس

في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا في عشرين ال رمضان انه

اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف

في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون البناء اقرب الى الاتحاد

ومن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع

عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اى ليس بعدد ولا وزن

ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم

مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض اى

خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض

مع الخفة وانقطاع غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في التميز

المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني من التميز

وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كائنة في جملة

اى يقع عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان في التحرير

يستلزم الابهام فيها ورفعها يستلزم الرفع عنه قال عن

نسبة مقتصرا عليها تنبيها على مقابلة ما في القسم الاول المذكور

في القسم الاول انما هو بمجرد النسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل

نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة

المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او

مصدرا نحو اعجبني طيبه ابا وكل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك

زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتميز فيه عن الفاعل المنتصب

وزيد طيب ابا مثال الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون عن المنتصب

لما يشبهه

الابهام

ولمتعلقه وحينئذ لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذا المثال
في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وابا وطاب زيد
نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا
بحسب المعنى فهو ناظر الى كل واحد من المثالين المذكورين غير مختص
بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع في الجملة او ما
ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غيرها في خاص بالمنتصب
والدار عين غيرها في هو متعلق بالمنتصب عنه والاب غير نص فيه محتمل لهما والابوة عرض ايضا والعلم عرض غيرها في وكلمة متعلق
او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه
نفسا وتركه لانه اظهر التميز ولا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما
اورد من الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا
اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده مثال
المفصل مثال التميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا
عن نسبة على ان الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير المعرب فاريد به الخير اي
لله خيره فارسا الفارس على الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة في النفوس يكون

اي التميز

اي التميز فما لم يكن نصا في المنتصب عنه سما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه
والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز
تارة له اي لما انتصب عنه بان يكون تميزا برفع الابهام عنه وتارة
لمتعلقه بان يكون التميز برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن
والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا لمتعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد
ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها
له بالتعبير عنها فهو لمتعلق زيد وهو كذا المفرد اعني الشئ المنسوب
الى زيد فيطابق اي التميز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سوى
كان نصا فيه ويحتمل له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التميز وتثنيته وجمعه سواء كان لموافقة ما انتصب عنه
نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء اذا اردت ابا واحدا
له فعلى كلا التقديرين اذا قصد وحدة التميز ورد مفردا واذا قصد
تثنيته ورد تثنية واذا قصد جمعيته ورد جمعا فان صيغة المفرد
لا تصلح ان تطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل

والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته فلا يلزم ان يثنى الجنس ويجمع

بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فان قصد

الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما

الا ان يقصد بالتميز انه هو الجنس الانواع من حيث امتياز افرادها

النوعية فانه لا بد من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين

علوما اذا اريد متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من

العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى التميز صفة

مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤولة بها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه

كفاه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه

لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل لله دره

والمراد كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بجعل الاسم نحو ابا

وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة

صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون

بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له

ومطابقته اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية و

الجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة

المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا

حيث انه فارس وحال كونه فارسا لكن بزيادة من فيها نحو لله دره من فارس

وقولهم

وقولهم عز من قائل بابا التميز لانه لم يزد في التميز لا في الحال ويقصد المقصود

بالفروسية لا بحال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها

من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق

فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد

ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا

يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب انه لا يتقدم

التميز على ما هو عامل فيه الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى

فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا

جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها واذا جعلته

متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم

على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء

في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور غير

حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض

متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه

لاجرم فسره بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل

معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز

رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصد

هو التجارة لا زيد ان كان اسناد الربح اليه حقيقة والا فمجاز

ولهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة انما هو فاعل
في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
ولا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم
التمييز على الفعل الصحيح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى
الفعل لضعفها في العمل ومتمسكا في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ
في كان ضمير الشان للتذكير ويعود ضمير تطيب على سلمى ويكون نفسا تمييزا عن
نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب
ونفسا تمييز عن نسبة كان اليه وما لحق الحبيب تطيب فلا تمسك له فيه
يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيث ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث
الضمير راجع الى الحبيب باعتبار النفس المعنوي وما كان الحبيب نفسا تطيب فتكلف وتعسف

المستثنى

اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على نوعين
ولما كان معلومية هذا النوع العين المحتاج الى التعريف كما في بعض
في تقسيمه قسمه الى قسمين عرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال هو متصل ومنقطع
فالمتصل هو المخرج اي سمي المتصل المخرج واحترز بقيد المخرج عن جزئيات
المستثنى المنقطع متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيد وجوده

مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد فانه
جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة او اخواتها واحترز به عن نحو جاءني
القوم الا زيد ولا جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى اذا لم يكن داخلا في المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم
الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم الا بحسب تقسيمه كما
عرفت وثانيا بما ينقطع له تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها
سواء مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرف على حدة ورسما للاختصار
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غيرها وسوى وغيرهما
غير الصفة في لا به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا
في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي
ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
كلام غير موجب لانه ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هنا
الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا
فيه لينتقض بنحو قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء

من كل كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هي لاخراج مثل
ما جاءني الا ابوك كذا فانه مرفوع وكونها لا منصوب والعامل بنصب المستثنى
اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل ومعنى تعلقا معنويا:
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
ومقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا
زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او
منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا
نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون وفي اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى
اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتطرق فيه الابدال
الغلط وهو لا يصح الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يصح بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع
الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم
الا زيدا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح
حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله لا عاصم اليوم

امر الله

امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فرحمة الله هو المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم
فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاء
القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو نحو جاءني القوم خلا زيدا
وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس
وقد تضمن معنى جاوز وعدي بغير من ويوصل اليه الفعل فيتعدى
بنفسه والتزموا هذا التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفي علمها
راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى الاسم الفاعل منه والى
بعض مطلق المستثنى منه والنصب جاءني القوم عدا زيدا وخلا مجيئهم
او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهي في محل النصب على الحالية و
لم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد يجيء الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا
لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمروا وتقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهما وخلو مجيئهم من زيد اي وقت مجاوزتهم

خلوا

منصوب كما

او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا
خاليا بعضهم او مجيئهم زيدا ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا
وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا
لو يثبت عند المص لم يعتد به لهذا لم يقل وفي الاكثر وكذا المستثنى
منقطعا بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني
اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض المستثنى منه مطلقا وهما
في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل من الافعال
الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا ينصرف فيها لانها قائمة مقام
الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال كون الضمير مجرورا اي
لكون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترز به عما اذا
كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير
موجب احترز به عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز به عما اذا لم يذكر المستثنى منه
فانه ح يعرب على حسب العامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على
انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان

لا يكون

لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق
فلا يكتفي بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية
والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب
اما بطريق البدلية وهو مختار او بطريق الاستثناء وهو
غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي
بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه
غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل
على المستثنى منه فالمراد بالمستثنى المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط
ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا
التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي وقعت

القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهر قوله لا يرد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام
الاسبوع والشهر ومثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على نفس
عموم المستثنى منه فى الموجب بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان
يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يبعد مثل قرات
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا ويجوز مثل هذا
التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
فى كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها و
اجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب عدم استقامة المعنى على
العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد منها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد منها فيما يقل كما فى المثال المذكور
وبان الفرق بين قولك قرات يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى مقطوع دخوله فيه فى الاول
وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة
على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخلين فيه زيد
فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى

لكن

لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذا فى الموجب لغالبية عدم استقامة المعنى ثمة
اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل
ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال اثبت لان نفى النفى اثبات فيكون
المعنى ثبت زيد دايما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم
وقال الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد
عليها مما لا يتناقض وليستثنى من جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة
فى نفى صفة العلم كانك قلت ما يمكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة
العلم وعلى التقدير يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن
انه يمكن بمثل هذا التاويل ارجاع جميع الموارد الايجابية عند الاستثناء
الى صور الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور
منه الضرب ضاربك والمقصود منه المبالغة فى تعلق المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل اى حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه حملا للمختار على قدر الامكان مثل ما جاءنى
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه
ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد
لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شىء لا يعبا به اى لا يعتد به فشىء
مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبا به
ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة الشىء المستثنى قيل انما

وصفة به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لا يخفى انه لو جعل المستثنى منه
اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من استغراقية لا يزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي
بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر
لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك
غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى من اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته مشبهة بالحركة الاعرابية لانها
حصلت بتركيبه مع لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا يبدل من تقديرها
او حكما ليعمل فيه عمل لا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل
المستثنى على لفظ المستثنى منه لا يبدل من تقديرها لكن ليعمل فيه العمل
وما ولا لا يقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل
او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه اليه فانه في
قوة التكرير لكونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعد الا اي
الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما
اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين
الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على
المحل

احد

احد وهو لو رفع بالابتداء وشيئا محمول على شيئا وهو لو رفع بالخبرية قلت
لا حاجة في هذا المثال الى المحل لان من الاعراب محلا قريبا وهو نصبه بكلمة لا ومحلا بعيدا وهو
رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله البعيد لا القريب قلت
لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا
بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه فلا فليس ما زيد شيئا الا شيئا
مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي
فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله
اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية
لا للنفي وعملها ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس قائما
وان انتقض النفي بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما على محله
في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى
اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح
السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها
حرف جر في اكثر استعمالهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل
مع فاعل مضمر ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو
ضرب القوم حاشا عمرو وحاشا زيد اي براءة الله عن ضرب عمرو واعرب غير فيه
اي في الاستثناء دون الصفة اذ هي حينئذ ما عرب موضعه كاعراب المستثنى بالا
على تفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر بالمستثنى الى الانتقال

على محل

اعرابه اليه وغيرا اى كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل
غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا
واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وهو الدلالة على اخراج الكلمة في
مغايرة ما بعدها لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في الصفة لكن
لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى في معنى
بعد متعلق بوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مستثنى منه متعلقا
في غير مثل جاءني غير زيد وبعدها كان مذكورا يكون متعددا ليكون
ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى
منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون
جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مستثنى فيدخل
نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا او منكورا لا يعرف باللام حيث يراد
به العهد والاستغراق فيعلل التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى
تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعلل الاستثناء
المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن
زيد منهم فلا يتعلل المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما جنس المستغرق
نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم
او عشرون وانما الشرط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين

وجب

وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما
وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر الكلام
ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو
جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا
لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى في السماء والارض
آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله لفسدتا اى لخرجتا
عن الانتظام فالا في الاية صفة لآلهة تابعة لجمع منكور غير محصور
هو آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء والاولى
لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا يدل
على انه ليس فيهما آلهة مستثنى ولهذا لا يثبت وحدانيته لجواز ان يكون
فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه
يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان
لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره
اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح وقد ذهب بعضهم الى جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد

ان يكون لا زيد صفة وعليه كثير المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه
لا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء والا لوجب
الفرقدين بالنصب لانه في كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل المص
ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل المضاف دون
المضاف اليه المشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف اي بنا على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او
سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما متمسكين بقول الشاعر فلما
صرح الشر وامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية نصبوه استنكارا لرفعه فيتفق انتصابه
جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما نقلت

خبر

كان واخواتها ومستغلطا قسم الفعل الناقص هو ما ندب بعد دخولها اي
دخول كل واحد من اخواتها والمراد بمعنى المسند الى لحوقها ان يكون المسند الى اسمها
واقع بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك مما يتعلق بعد
نقل الاسم الى الخبر فهيهنا الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقدير لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه

ولا بمثل

ولا بمثل كان زيد ابوه قائما بان يقال يصدق على يضرب وقائم في مثل المثالين المعرف
وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد مما تقبلها
ورودها للحمل فيهما وقد دخل عليه كما سبق الاشارة اليه فخبر كان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدء
في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما تقدم في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم
على اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان
الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد اخوك
المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد
من قرينة رافعة للالتباس كذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا
لا قرينة هيهنا لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله
اي عامل خبرها وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من الافعال
الا كان وانما اختص الحذف بها لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه
الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعد اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقواها اي اقوى الوجوه اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما
نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما
نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكسه اي رفع الاول فخيرا
فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوع هذا الوجه وضعفها

حال كونه معرفة حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لتحصل فيه
اسمها

نحو ان خيرا فخيرا

ويجب الحذف اي حذف عاملها في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذف كان للاختصار فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيد لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وعلى هذا التقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بما لا ولا يخفى فرق لا لحذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر ولا

اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحروف ان شاء الله وهو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احد اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى المسند اليه بعد الدخول فيما سبق اندفع انتقاض الحد بمثل ... هنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم

المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعدنا الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو فيه فتح فليس اسما لها لعدم صدق حدها عليه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت ولهذا لفظ كان في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد

عليه

عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصل نكرة مضافا اي الى المضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه ومن احوال متمم لمعنى الضمير المجرور في اليه والاول منه ضمير المجرور وما فيه من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق الحق فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على هذا الحال المذكورة بل كان مفردا اما بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به فليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم نحو لا مسلمين لا لك ويعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير بسببها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب وان كان اي المسند

بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم

بعد لا حول معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين المسند وبين

لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كون

مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام

في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة

ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في

جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع دخول لا

النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل و التكرير

اى وجب تكرير اسمه لكون مطلقا لا بعينه اما في الغير ليكون كالعوض عن

التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب عن مثل

قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جاء في المعرفة ايضا ونحو

اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر

قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن

كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول

بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن لها فان مثل لتوغله في الابهام

لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل كانه قيل في

هذه القضية فكانه لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ارادة حسن عند

اللام لان الظاهر انه تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله مما

كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة

وجه اللفظ

وجه اللفظ لا بحسب المعنى فلذا بحسب اللفظ يزيد عليها الاولى فتحهما اي لا حول ولا قوة

على ان يكون في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على المفرد

وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف جملة على جملة

اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر

الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله

اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية

زيدت لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاولى فيكون منصوبا حملا على لفظه

لشابه حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر

لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني

فلان لا زائدة والثاني معطوف على محله لان محله مرفوع بالابتداء عطف

مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر

لكل منهما خبر واحد على حدة والرابع رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف

فان لا عملها بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله

على ان يكون لا لنفي الجنس ضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يحتمل

ان يكون لعدم الغاء عملها لا للتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها

التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين في الاعراب

فهذا على التوجيه الاول متعين بعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة

على حدة

[illegible]

الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى
اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها
في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة اخرى عليه والمراد بقاء
معناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام نحو
قولك الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندك
سيلقى ... لان في العرض كما كان قبل الهمزة بل ذكر السيد ... وتبعه الجندي
والمصنف رد ذلك لان الاندلسي قال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه بحيث لا يرجى ماء واما في
الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها همزة الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا
ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني وكان القياس الا رجل ولكنه نونه للضرورة الشعر
نعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز
عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار ومفرد لحال من ضمير مبني والعامل
مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال لتعلقه او صفة مفردا احتراز ظريفه

غير المفصول

غير المفصول نحو لا غلام فيها ظريف ولهذا القيد يخرج الاول مبني على الفتح
حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه
اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انه مبني
على الفتح لا اصالة بل بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كون
المبني ومبني على الفتح توجيه بنعت لا يجوز بناؤه نحو لا ماء ماء باردا
مع انه يصدق عليه انه النعت المبني الاول مفرد ايليه فان باردا في هذا
المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعلنا نعتا للمتبوع
فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع
تبعيتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا لمتبوعها
حملا على اللفظ وعلى محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب وان لا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه
الاعراب لا غير رفعا على المحل البعيد ونصبا على اللفظ او المحل القريب
وقد مرت امثلة في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب
رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي
لفظ الاسم المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل

لطلبة الفصل بان المؤكدة او المعطوف على المنفي زائد فيه كثيرا في الحق
ولا فوق مثل لا اب ابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابن م
وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع لا نص عنهم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي
ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون وضع بعد اسم لا التي لنفي
الجنس لام الاضافة ولم يجز على ذلك الا اسم حكم الاضافة من اثبات الالف
في نحو اب وحذف النون في نحو غلامين مجازا يعني ان الاصل مثل
هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما
مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور خبرها وقد جاء على قلة مثل
مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه من اثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة
اسم لا في هذين باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اي للمضاف في اصل
معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جاز تشبيها له اي لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
اي مشاركة هذين التركيبين اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه

اي هو

اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بينهما تفاوتا فان الاختصاص
في التركيب الاضافي اظهر لانه يفهم من غير قرينة اي لاجل جواز مثل هذين التركيبين
انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف ومعنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى
شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يصح
فيه لا اب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد لهما على تقدير الاضافة وهو نفي
ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور وربما حتفل الى غير
احتياج الى تقدير خبر ولان المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود المطلق
غلاميه م المعلوم والمعلق بين خلاف قال سيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص
سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم ولان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فعند سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه
تاكيد اللام المقدرة وحكم المضمن شاذ المافي و... اسم لا كثيرا

في مثل لا عليك اي لا بأس عليك ولا يجئ الا مع حذف الخبر لئلا يكون في الحجاز
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف
اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناها
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية
هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي الخبرية ما ولا لهما وكذا الاسمية لهما
لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان عملهما وجعل اسمهما اهل الحجاز
وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما
في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يعملون اي اعمالهما لا يجعلون
الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه
قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
خصصت بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية
موكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من الثلثة واما الاسم
اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها
لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما في العمل فاذا عطف على اي
على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد

قائما

المجرورات

مقيما ظننا وما عمرو قائما لكن او بل قاعد اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه
هو ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم المجرور لا واخواتها التي هي محل الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
ايضا الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو
مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا
او تقديرا وانما قلنا المضاف اليه لان الجر ليس علامة كذا المضاف اليه من حيث هو
بل الحيثية كونه مضافا اليه المضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته
لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف
المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
وان لم يكن داخلا في التعريف والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح
المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل
التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المضاف
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل
مررت بزيد ومقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وصمت اليوم نحو قوت الجمعة
فانه وان نسب اليه الصيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر

فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا يمكن ان يتلفظ
بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عن تنوينه او ما يقوم مقامه من نوني
التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام
ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة و
تمموها بالثانية ثم المتبادر من التعريف نظرا الى كلام القوم
ليشمل المتوسطين بتقدير حرف الجر الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح في شرحه ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو فيما بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير
الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء في سائر
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب
زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي لتقوية العامل في زيد في اضافتها الى فاعلها مثل
الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه
بمنزلة التمييز فانه في اصل الحسن وجهه ابهام فانه لا يعلم انه اي شيء منه
حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه. فان قلت في الحقيقة
التخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلم يكن حاصلا من الاضافة
فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية

اي منسوبة

اي منسوبة الى المعنى لانها يفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ
فقط دون المعنى لعدم سرايتها الى المعنى فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان
صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد
واحترز بقوله نحو ضارب زيد وحسن الوجه. وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء ثلثة اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه ما عدا الجنس
والظرف اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان
زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى
اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه
وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه صادقا على غير المضاف ايضا فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في
والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد واعم مطلقا كاحد
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك فالاضافة بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فالاضافة خاتم
من فضة بيانية واضافة فضة الى الخاتم بمعنى اللام كما في فضة خاتم

خير من فضة خاتم واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع
الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج الى التكلفات
مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في
استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب
اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن
رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام
تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى لها
ان يجعل على حدة فنحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وغلام زيد
وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم و تفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا
اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان هيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف الا ان انتساب امر معين
يستلزم معلومية المنسوب معه فان ذلك بخبره لزم كما لا يخفى
قلت فلم يقوم جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد فلا يكون هيئة التركيب
لا تفيد الاختصاص موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام اصل الوضع

لمعين

لمعين قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غيرك ومثلك فان
اضافتهما لا يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في
الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بتعريفه كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد به الذي
يماثله في شيء الذي اشتهر و تفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك
ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقل الاشتراك
فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة وسوى
كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما
يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع
حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا للحاصل
فتضيع الاضافة من حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين الاضافة

ضبع

المرفوع وبين جعلهما علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في النوع
تعريف المرفوع فاما الحسن الوجه فهذا دقيق فذلك قيل لانه ان في الا
تعريف المعرف بل فيهما زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة
وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فالصاحبين صارت اعلاما لمن
فيهما احتاج الى تعلق فيهما باللام او الاضافة فلا يلزم فيهما تعريف المعرف
بل تبديل التعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاعداد
وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم
والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من
لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث
من قوله بالالف الدينار فعلى البدل في الاضافة والاضافة اللفظية
علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو
غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كان مضافة الى غير معمولها
نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
ولا يفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بل يسقط بعض الخفا
عن ملاحظة التعقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه

تقبل

تقبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيدا وحكما نحو حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه
واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط
واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة من جهة انتفاء
تعريفها جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المضاف اليه بتمامه وهو مجموع
امور ثلثه وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم
من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل
يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد

والضارب زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا يشك انه
لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي
فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الاولى ان يقول فصل الفرع لكنه
لكثرة تلوه لحقه جعل من الفروع فانه يجوز تركيب الضارب الرجل اما لانه
ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة لحصول التخفيف بحذف التنوين
الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان
الفرق بتاخر اللام المنقطع صحة على الاضافة مجرد ادعاء يجمع اللفظ
واما ما وقع في شعر الاعشى في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان
قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى الواهب عبدها العطف
الواهب عبدها وهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث لا نه بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوي في الفصاحة بحيث يستدل به على
امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه
شبه مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال انه ضعيف في وجه الدلالة
اولا انه فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه
او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة و
سخلتها حيث جاز التركيب ولم يجوز سخلتها بادخال رب على سخلتها

بناء على العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها
اي مصدق قول الواهب المائة الهجان اي البيض التي يستوي فيه الجمع والواحد
صفة للمائة الهجان او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما
هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لملازمته او لقوة خدمته
او عبدها حقيقة بانشاء الاذن ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي
حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة
المعلوم المذكور اي تسوق وفاعله ضمير العبد اطفالها منصوب
المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف
الروي من القصيدة واما لانه قياس على الضارب الرجل والضارب الخ
المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الحسن الوجه المختار في
الحسن الوجه وهو الحسن الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول وجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة
والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وبهذا الاشتراك فقط يبطل الضارب زيد
والحسن وجه قياسا عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه للمعرفة وكذا اشبهه من الضاربي
والضاربه وغيرهما فيه قولان اي في قوله قال بعضهم سيبويه والمبرد

انه اي الضارب في ضاربك مضاف وجر قال انه غير مضاف وان كان في معنى
المفعول والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج
الى الحمل حملا اي لحمولية على ضاربك فاعل المفعول والفعل
المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا جعلوا اسما الفاعلين
المفعولين مجردة عن اللام بمفعولهما وكانت مضمرات متصلة
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق التخفيف فقالوا ضاربك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يجيزوا
التخفيف في ضاربك جوزوه ثم انه حملوا الضاربك عليه لانهما من
باب واحد حيث كان كلمتهما اسما على الاضمار متصل محذوف
تنوينه قبل الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة
اولا على حين يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يبقا ويبقى ضاربك كما يبقى
ضارب زيدا ثم يصنا ويبقى ضارب زيد ولو سقط ضاربك لعلم
انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وللقائل ان يقول لا يجوز ان يكون
اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف
حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كلمتهما اسما
مضافا الى مضمر متصل غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة

انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ... ٣

ولم يحملوا

ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد على انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربان عمرا وعلى نظيرهما
على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد خطاب الله
على موافقة بعض النحاة حيث ان يجعل كل واحد منهما اشتقاقا
على مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله
ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرور باللام
على المحلى المضاف اليه صفة مضافة باللام لانه بتوسط العطف
مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه ح يندفع ما يتوهم
مشابهة المضاف على المطلق على تقدير الاول وما جاء من الصفة ... الا
خبرتين الى مسئلة ط ويتضمن الرد على الفراء في استدلاله بها
لا يقال موصوف الصفة مع بقاء معنى المضاف حيث بنى التركيب بمعنى
والاضافة معنى اخر لا يفهم احدهما دائما الاخر وهذا المعنى بعينه
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى قولهم لا يقال
موصوف الصفة مثل مسجد الحي مع جانب الغربي وصلوة الاولى نقلا
فان كل واحد من التراكيب اضيف موصوف الى الصفة فان الجانب
صفة المسجد الغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقا

فيه من ٣

خلافا للكوفيين لان المسجد الجامع بمعنى مسجد الجامع عندهم وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد ٣

صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها فاجاب بان مثل نحو
متناول مسجد الجامع متناول بمسجد الجامع وقد يحتمل معنيين
ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا
صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع
الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التاويل لا يستقيم في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانب الجانب الغربي الا ان يقال هنا مكانا اخر
وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية و
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة
على الموصوف واجيب بانه متاول بانهم جعلوا قطيفة نوع
قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه
صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فضة فانه في كونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما

واضيف اليه

الى فضة

الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفتها بل من حيث انه جنس
اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب و لا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد في الاعيان والحبث وحبس ومنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت اسد ليث لا يفيد الا
ما يفيده رايت اسدا بدون ذكر ليث واتحاد الاسد فيكون الليث
واضافة الاسد اليه لغوا فانه فيه تحصيل اضافة الى الخاص في مثل
كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا
بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر و
اما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسما
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب
بانه متاول بجعل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ وكانك
اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقع
كرز زيد لان قصد بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم
واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف

اي مساويه

العام

علة او الملحق به وهو ما اخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا

بحرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لحصول خفة السكون

ثقل الحركة وفي حرف العلة لعدم تمكن مثلها بعد السكون في الوقف

بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني

وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للمناسبة مثل ظبي ودلو في

الصحيح ظبيي دلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد

اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح الفتح اذ الاصل في الكلمة التي

على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او في

والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف

فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت الالف

على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب مثل عصاي ورحاي وهذيل

فهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة

ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية ياء

كيلا تلتبس بالمنصوب بغيره لسبب القلب وان كان اخر اسم المضاف

الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو

كلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيفا الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة

وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء

لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيفا الى ياء المتكلم

قلبت

قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الضمة انما

يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها بحركتها بالحركة المناسبة لها فقيل

مسلمي فان كانت قبل الواو والياء فتحة بقيت ما قبلها مفتوحا كمصطفون

ومصطفين وفي مصطفى مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء

اي ياء المتكلم في هذه الثلث للتخلص اي للاحتراز عن التقاء الساكنين

ان لم يتحرك واختير الفتحة لخفته واما الاسماء الست التي

مر البحث عنها مضافا الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي في الحالات الاخر

والاحسن بها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي

بلا رد المحذوف لجعله الياء منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي

برد اللام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغمت الياء

في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل

الاخ على الاب لتشابههما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك

خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقصود

اي ابي جمع اب فاصله ابين سقط النون في الاضافة واجتمعت ياءان

فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في

قول الشاعر فلما بين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا الى

سمعن منا اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداء لكم وتقول

اي امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد

المحذوف الالف في الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل
في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعض ما يدل
الحاق في الاسماء الاربعة وبقي في فم حال اضافته الى ياء المتكلم بالرد
والقلب والادغام في الاكثر اي اكثر موارد استعماله وفي
بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بما
تحركا الثلاث ولكن فتح الفاء في الفم افصح اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد
فيقال هذا حمها وحمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل
خبء بالهمزة فيقال حمء وحماك ورايت حماء وحماك ومررت بحمء
وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا
وحموك ومررت بحمو وبحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك
ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جاء حم وحده مثل
هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد ولا الاضافة بل يجيء
هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا
اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وبدا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الا مظهر لانه وضع وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف الى على
سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل

الى غير

التوابع

الى غير اسم الجنس كالعلم شذوذا كما خص المضمر بالذكر مع ان تلك حكم خاص لبعض الاسماء
اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاص الحكم
باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة
وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع
على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بعدم جمعه نحو ان ان
وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متأخر متى اطلق يقصد
كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثالث والرابع فصاعدا
متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث اعرابه من جنس اعراب
سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العاقل
العاقل اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعراب
الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد
العاقل لان المجيء المنسوب الى زيد قصد المتكلم نسبه اليه مع تابعه العاقل
مطلقا قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان واخواتها
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج من البين الا
العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية
للاسناد لكن اقتضائه المعنى حيث انه يقتضي مسندا اليه عاملا في الخبر فليس

المبتدأ من حيث انه يقتضي مسندا عاملا في الخبر فليس اتصافهما بجهة واحدة وكذا ظننت

من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمله في مفعوليه فليس اتصافهما بجهة واحدة

وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وما اخذ العمل في مفعوليه

فليس اتصافهما بجهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في حد التابع بالنسبة

الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما

فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ

كل ههنا ليست موقعها لان التعريف انما يكون للجنس لا للافراد بالافراد وبالجنس

فالمحدود بالحقيقة التابع والحد الاخير وهو تابع باعتبار ...

لكن لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد المحدود ...

لفظ المحدود منها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا مع ... جامع مانع

النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي الهيئة

تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة

بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في قولك

اعجبني زيد علمه والعطف في قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل

قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلها على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع

في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوصية موادها فلو جردت

عن هذه المواد كما في قولك اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد

نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية

بين الصفة

بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته

اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرات كرجل عالم او توضيح في المعارف

كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح

نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقد يكون لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان

الرجيم وللتاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من النفخة

فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفات المشتقات توهم كثير من النحويين

ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق فلهذا رد

المصنف ردا مرضيا لهذا الوهم بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا

او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى

اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات

مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة

تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل

في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ومع ذلك يجوز ان يقع نعتا في بعضها

لا يدل على ذلك لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل

في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية

يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع

نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على

معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا

يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي بعض المواضع لا يدل على المعنى الا ان يقع صفة حيث
الى ان الرجل اسم جنس وبعضهم اعطف بيانا ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد
المشار اليه لهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة
له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على المعنى لا يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى
في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة الخبرية
لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما قالت جاء رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط
يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل
زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل
حسن الوجه اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول نحو رجل

جريح

جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة يجري على المذكر كعلامة وانما
اي النعت بحال المتعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير وتوجد منها في كل تركيب اثنان
وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما
يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان
فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا
تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم
مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها
وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة
داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائما او قائمة في الدار جاريته
مثل تقوم او يقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظر حق
النظر وجد الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة الباقية
كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر

العلامة والنون في جمع المؤنث وتنوين في الواحد المؤنث ولذا قلت مررت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم يتخلف
التثنية لهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان انتساب الوصف
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبع في الامور
العشرة وكان لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة التي وقع
فيها التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني
فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاولى لم يكتف فيه في الخمسة الباقية
بالحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط بل بين ضابط عدم التبعية
له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهره ليتبين حاله عند عدم
التبعية ومن ثمة اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة الباقية
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما يحسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف كما عرفت
ويجوز غير حسن ولا ضعيف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا
كقاعدين لانه اذا كسرت الاسماء المشابهة للفعل خرج لفظها عن مشابهة الفعل

ومناسبته

ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو الاسمية
الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير
الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح او الذام وغيرهما طردا
للباب ولا يوصف به لانه ليس للمضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به لهذا
اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف به المضمر لانه
تبين ذلك لانه قال والموصوف اخص ومساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والتعيين من الصفة يعني اعرف منها لان المقصود الاصلي في النعت
ان يكون اكمل الصفة في التعريف او مساويا لها لانه المقصود
الاصلي لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصول فبينهما مساواة ومن ثمة
اي من اجل ان الموصوف اخص ومساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذو
اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من
المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندنا امس

بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها

او بالمضاف الى مثاله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاء الرجل
او بواسطة نحو جاء الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص
نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب المفصل وانما التزم
وصف باب هذا اى باب اسماء الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بغير ذى اللام والموصوف والمضاف
الى احدهما لان الابهام الواقع فى هذا بابا بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان
الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصف بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالمستعار من المنعم والدون من المحتاج
الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه فى حمل الموصوف عليه لانه
مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمة
اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين به جنس المبهم لان الابيض
لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين ان ذات المبهم

العطف

وعطف المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته اى نسبة المنسوب
اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة

يكون

يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد
قصد نسبة المجىء اليه بنسبة المجىء الواقعة فى الكلام وكان نسبة المجىء
اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة وقوله
مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعها وقوله مع متبوعه احتراز عنه لان المقصود
متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما
واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يكون
ذكره لتوطية ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان م
كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى
تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا ازاد فيه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط
بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد حروف العشرة وسيأتى
تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جاء زيد العالم والشاعر و
الدبير فان الصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه
الاخرى كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعا لها وليست عطفا من جهتها الاولى

الها تابع لها صفة لزيد يتوسط بينهما وبين حرف العطف لا تتوسط حرف العطف
لا يلزم ان يكون العطف لثناء على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالذات
مع متبوعه لم يخل من الصفات حقيقتها الاولى في حد المعطوف وهي
من الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع
الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في موضع عليه الكشاف
وحكى الفاضل في شرح المفصل مباحثتنا ان قوله تعالى ولها منذرون
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله
تابع يتوسط لم يخل فيه مثل هذا ونقل عن المصنف انه قال في اماليه الا ان
مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه
وانما دخل حرف العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فعلى
حد العطف كذلك لم يخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
من الحرف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها
من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة
في غيرها ارتكاب بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على
الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث

انه

انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل المعطوف عليه بلا تاكيد لكان كما لو عطف
الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بين بظهوره ان ذلك المتصل وان كان
كالجزء لكن منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل
به بتاكيده فيحصل نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على
هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو
ما جاءني الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه
الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن
الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو
ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان
المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف النفي لتاكيد النفي وانما
يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها
هم والغاوون وقد لا يؤكد والامر فيه ظاهر واعلم ان مذهب
البصريين ان التاكيد بالمنفصل اولى ويجوز من العطف بلا تاكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف

على الضمير المجرور باعادة الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل عن جاره فكره العطف عليه لكونه كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجي في المضمر
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفيه ان
المرفوع له مدخل ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز
ترك التاكيد بالمنفصل لا الاختصاص بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل
لعدم الاتصال ثم فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول
نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف المجرور
والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم
بيني وبينك اذ بين لا يقتضي الا متعددا وقيل جره بالثاني والاول
الزائد كفى بالله شهيدا ولهذا الذي ذكرناه اختلفوا في اعادة الجار في حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو جاؤوني كلهم والابدال
منه نحو اعجبني جمال الدار عند شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز
ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبني به جمال الدار عند عدم اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول

بعد

بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل
نادر فهما ليسا باجنبيين من متبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة
زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما
العطف فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي مشابهة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له
ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب و
البناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان
الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام
فان ما يقتضي تجرده عن اللام اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدمه

النعي اي رب شاة وسخلتها او محمول على نكارة الضمير كونه رجلا وعلى فقد
اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احواله
العارضة له بالنظر الى نفسه غيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه
فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى كونه المنادى
والى كونه مفردا معرفة في نفسه عمرو مثل زيد في كونه مفردا
معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد في كونه
زيدا مفردا معرفة وعبد الله مضاف ثم اي من اجل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع المعطوف عليه
العائد الى اسمها فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ هو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان
يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فيجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها
فاء السببية اي فاؤها لنسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا
العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها مع العطف السببية
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى

اي الفاء في هذا التركيب

الذي

الذي يطير فيغضب زيد الذباب اذ يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي
يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقال فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب
زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اوقع العطف بناء على وجوده عاملين
بان عطف اسمان على معمولي عاملين مختلفين واحد وقال بعض شارحي
الكتاب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي
اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر من
على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين على معمولي
عامل واحد فانه يجوز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او
لا على الاكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين
بان لا يكون الثاني عين الاول وفيه دفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا داخل في الكتاب مع انه ليس كذلك لعدم تعدد العا
مل اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في
قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا وان كان يجب الظاهر لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة وابن الحاجب لم يجوز ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز العطف بحسب الحقيقة كما
جاز بحسب الصورة ولا يا قال الامثلة الواردة عليها لا يقتصر على صورة
السما بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء ب

في جميع عند الجمهور لا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا
والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع والمنصوب
لحجية كلام مجوز اقتصر الجواز على الصورة التي سمعا لان مخالفة القياس يقتصر على
مورد السماع خلافا للسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على اعرابه
نحو زيد عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض

التاكيد

تابع يقرر امر المتبوع في حاله وشانه عند السامع يعني يجعله ثابتا
مستقرا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده
وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك
لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك
يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد او لدفع
السامع به تجوزا اما في النسبة نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم
السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى لا
يبقى الشك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فان نسبة الفعل
الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي
قطع غلامه فيجب تكرير المتبوع اما لفظا نحو ضرب زيد زيد اي
نفسه او تقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه
الى التسمي اي التاكيد بتقرير امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرنا

او في شمول الحكم للمتبوع لافراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في النسبة بل في شمول الحكم لافراده
فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المتبوع مع انه يريد بالنسبة الى
بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم
واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد اذا عرفت
هذا فنقول خرج الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله
يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجههما اما الصفة فلان
وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لا في النسبة والشمول الذي هو حاصل ما ذكرنا
الى شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي
منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول ومعنا حقيقة
نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم
تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة اذ لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا
لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما
او فعلا او حرفا او جملا او مركبا تقييديا او غير ذلك ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسم

ويكون المقصود من التعميم عند اختصاصها بالفاظ مخصوصة كما انا المعنوي

والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اى معدودة وهي نفسه

وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد

المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث حال

الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من تحول كتيع اى تام

وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اي روي

وابتع من التتبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط

مناسبات اخر خفية تبين هذه الالفاظ ومعنا التاكيد بالناظر دقيق

فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث — الواحد

باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا اختلاف ضميرهما العائد

الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد

انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب

نفساهما وعيناهما وانفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن

في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سوى النفس والعين

اولين تغليبا كالقرين سيما الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر و

كلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا

باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد كله نحو قرأت الكتاب كله

كلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن

نحو الخ

نحو طلقت النساء كلهن باختلاف الصيغ في كلمات البواقي وهي اجمع

وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد جمعاء

في المؤنث الواحد والجمع المذكر بتاويل الجماعة واجمعون في جمع

المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع

بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع

الا ذو اجزاء مفردا كان او مجموعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان

الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده مجتمعة

يصير ذا اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع يجب ان يكون تلك الاجزاء

بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد

في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله

فان العبد قد يتجزى في الاجزاء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء

زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد

الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد

تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالعين والنفس مثل

ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل

انت ولولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن — نحو زيد الخ

نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن اكرمني تقول هو في زيد اكرمني نفسه

لالتبس بنفسه التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في الصورة الاخرى

الذي هو

بقية التوابع عليها وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تأكيد ضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم اللبس مع المتصل لجواز تأكيده المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تأكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس
وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بكل واجمعين بلا تأكيد
نحو القوم جاؤني كلهم او اجمعون لعدم الالتباس بالتأكيد بالفاعل
كل واجمعين من العوامل قليلا لجواز النفس والعين لهما ايليا كثيرا واكتع
واخواته يعني ابتع وابصع تابع بفتح الهمزة على المشهور لاجمع تستعمل
من الكلمات الثلث بتبعيته لا باصالة لكونه ادل منها على المقصود
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع اجتمعت معه
وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على الجمعية والشمول ذكرها من شان التبعية الاصل

البدل

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودا ابتداء
بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد للنسبة الى التابع كما ان
مسندا وغيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله
مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف

بحروف

بحروف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب الى التابع لا يقال قد يكون المعطوف ببل
مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود
لهذا المعنى فان قيل لما الحكم لا يتناول البدل الذي بعد الا نحو قام احد
الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب الى القيام
مقصود بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى احد وهو القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب نفيا ونسبة
القيام بعينه الى التابع مقصود ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع
مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد النسبة الى شيء نفيا والنسبة الى
شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني وهو اي البدل انواع اربعة
بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدل منه على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو
سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل
اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعني متحدان ذاتا الا ان يتحد مفهوما ليكونا مترادفين نحو
جاءني زيد اخوك فزيد اخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا

قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا ان الفرق بينهما ان البدل
هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نقول ان المقصود
في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال
بعض المحققين في جوابه لعل المصنف لم يرد انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل اراد انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ح يكون التوضيح الحاصل مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر والثاني
اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم
ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفة لا باعتبار ذاته ويتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد
ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط

بغيرها

بغيرها اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه وجزءه فيما قال اذا كان
المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز
فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله نحو رايت درعه
برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فان البرج عبارة عن مجموع الدرج
وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا لما يسمى ببدل الكل من البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان نحو الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد
اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره
اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت
زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفتين نحو بالناصية
ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة
من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة من معرفة واجب لئلا
يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون
كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو لقيت اخاك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا
يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب

اوفى واخص لان الظاهر فلو ابدل الكل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون كليهما واحدا بخلاف بدل الغلط والاشتمال
والغلط فان المانع فيهما مفقود اذ ليس الثاني فيهما عين الاول
فيتأتى شرط مثل نصفك واشتري نفسي واعجبني علمك واعجبتك
علمي وضربت الحمار وضربني الحمار **عطف البيان** تابع شامل
لجميع التوابع غير صفة واحترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن
البدل والعطف بالحروف والتأكيد لا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل
احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم
بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب عليه الرحمة وعمر عطف بيان له
وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على
ناقة دبراء عجفاء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان
فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر
قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله
اي فصل عطف البيان من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية في مثل انا ابن التارك

نقباء
جرباء

البكري

البكري بشر من ثلث بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه
في حكم تكرير العامل ليكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لان
كما سبق ذكره في الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير تمام
مفعول التارك اذا جعلناه بمعنى المصير لا انه حال من الضمير المستكن في عليه
ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حول مترقبة لا زهاق روح
من الانسان ما دام فيه رمق بان الطير لا تترقبه تقربه واما الفرق المعنوي بينهما
فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل
ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من ابدال اي كل ما
خالف حكم عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا
فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ
ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم

وقوله ترقبه حال من الطير لانه فاعل والعامل فيه ما في عليه من معنى الاستقرار

المبني

اي يصح المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق والا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني
لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو المناسبة
ولقد فصل صاحب المفصل وجه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه كالمبهمات

فالهاء شبه الحرف في الاحتياج الى الصلة والصفة او غيرهما او بتضمنه معناه
واقع موقع نزال وتمكنا للواقع موقع كهجا او وقوعه موقع ما
كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المحرف في نحو
او اضافته اليه كقوله من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقع
غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المفاد
في المركبات الاسماء المعدودة كقولك زيد وغلام عمرو وغلام بكر صيغ
معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب ان التركيب
الملحقة المبني لا اصل كان المبني ما انتفى مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هنا لمنع الخلو انما اختلف ترتيب
الثالثة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا
لتقدم ما هو مقصود وجودي للشرع والقابه اي القاب المبني من حيث حركة
اخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف
للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على
الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف

او اخر

اي اخره لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف نحو لا لاختلاف العوامل نحو
من الرجل ومن زيد ومنذ زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر
المضمر واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتفصيله الا صلوات
فيما بعد بالاصوات الا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب
في باب الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند
السكون والاخرى للحركة المعينة لها لا الحركة دون السكون
ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب
من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب مطلقا او لغائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا
او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما
متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبا
لتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى

المضمر
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند
ذلك من علتين اخريين احدهما
علة البناء على الحركة فان
اصل البناء السكون

فان مرجع العلم هو المفهوم من قوله اعدلوا فكان متقدما حيث الغنا من سياق الكلام
كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة
موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان
والقصة لانه انما يؤتى به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسره فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا
زيد وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا
عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر باعتبار
وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير
المجرور متصل فقط لانه لا مانع من الاتصال الذي هو الاصل وتعذر المانع
من الاتصال انتهى فذلك الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل المنصوب المتصل
والمنفصل المجرور المتصل الاول يعني المرفوع المتصل ضربت

ضربنا

على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة الواحد المتكلم الماضي المجهول
المنتهيان اولهما الى ضربن صيغة الجمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما
الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان
ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل في
التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني
اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هي هما هن والضمير انت الى انتن هو انا جاء والحروف
الاواخر اللواحق دالة على احوال الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب وهو قسمان الضمير المتصل بالفعل نحو ضربني
الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو
انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان ضميره هو ايا واللواحق
الدالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
التذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي
مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم الى غلامهن

وحاصل ذلك الى الهمز وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا عن ستة معا كضربت وضربنا
فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة
المثنى المذكر والمثنى المونث والجمع المذكر والجمع المونث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمونث
واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا
هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة
جارية في المجرى اعني للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار
المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة للقسمين
وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع
المنفصل صيغها يعني لا المتصل والمجرور والمتصل ان ليستتر لانها فضلة
والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زوال في باب الضماير الخ وضعها للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا لفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة
لشيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ومكن
لهذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحد المونث الغايبة
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا ضمير المرفوع والا لم يجمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند في الفعل

[illegible]

المضارع

المضارع المتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا
نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وللواحد
الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
هند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او
صفة مشبهة او افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو انا او الزيدان
كقولك زيد ضارب هند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في
ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن
حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو
في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان في الرفع فلو كان
ضميرا لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في
يضربون والالف في يضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو في التثنية في الصفة م
والجمع ليسا بضميرين ولا يستتر اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان
او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير
للاختصار والمتصل اخصر ولا يتاتى الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اخصر من الكل م
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل اذ
الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به

اذ الفصل فيه ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض وبالحذف اي حذف عامله اذا
عامله لا يوجد ما اتصل او يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع لان الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف الغنية بخلاف المنصوب نحو ما انت الا كريم
اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي
تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو
ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب
الى الضمير المتصل بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر
يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر هو زيد والا لا احتيج اليه واذا وقع الالتباس
بين الانفصال في البعض حمل عليه ما لا لبس فيه لاطراد الباب وانما قال هي
لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل فتقضا على ما هو الاصل مثال اياك ضربت
مثال لتقدم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل و
التخصيص هنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي تق نفسك والشر
وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل
حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة تجري على غير
من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له
صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا

لكان

لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد لكنه تاكيد لانه فاعل
ورد في الزمخشري ضاربه هو وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار
المص بالتمثيل صورة لا يلتبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
الاولى واذا اجتمع ضميران ليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو ... مثل
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر منهما اذا انسب نحو

احترازا

اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقارب المتساويين

بين

فيما هو كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو
اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله ليتعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن
نزول الوصلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه ايضا نحو
الاتصال ايضا اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد

باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل

بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع
ضميران ليس احدهما مرفوعا لجريانه مجرى الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وتقدم الاعرف الذي هو الضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك بلا اعتداد بالفصل

على كل

ولا اى وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قدمته فهما اى الضميران الثانى
من الضميرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح بتقديم احد
المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثانى
لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرى غائبين
او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو الضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها والضمير نحو
اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان
فى الاصل خبر المبتدا ووجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله
معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته
لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبيه
المفعول وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر فى لولا وعسى انفصال المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا
محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا
هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاولى بما سبق ان تقول
لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى

وكذا

وكذا الاكثر فى عسى انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعدها فاعلا تقول عسى انت
الى اخرها وجاء فى بعض اللغات لولاك وعسيك الى اخرهما فذهب الاخفش
الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع
بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت مع انه ضمير مرفوع وقع موقع
موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير
مجرور واقع فى موقعه فالاخفش تصرف فى ما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما
عسى فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل

ونون الوقاية

مع الياء اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذا لحقته تلك الياء لتقى
اخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربنى وكذا نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن لا
مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هى علامة الاعراب نحو يضربنى
لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة فان الكسرة تضربين لانها
فى الوسط حكما وفى الكسرة لم يكن الذى كفوا وقيل الحق
لعوضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع
مع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين
الاتيان بنون الوقاية لتحفظ الحركة البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن

تركها تجوزا اعني اجتماع النونات ولو حكما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحمل او
اخواتها كان في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها ان لعدم
مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط و
وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء
مع قلة الحروف وبعكسها اي بعكس ليت لعل في الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ
والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت
انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة يسمى مرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما التمييز
فادخل فيهما لا للتبيين وذلك عند اختلاف من الاعراب وكون المبتدأ
ضميرا وغير ذلك بالحمل على الصورة المجتمع فيه شرطه اي شرط الفصل ذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل
من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو
واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر
قبل العوامل لاستغناءهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم

اسم

اسم مبني لا مقتضي للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد القول بالاسمية فقد
وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فيلفظ خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة خبرا او منصوب عطف على ثاني مفعولي
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت
انت الرقيب علمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ
ما بعده خبره بالواو ووجه الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا
يجعل لا يتوقع معنى الكلام ويقع منفصلا وخبر غير مسبوق مرجع وذلك يجب
المفهوم عموما ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيد بقوله قبل الجملة
اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا
ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة وتفسير ذلك الضمير
الغائب لتفسيرها بالجملة المذكورة بالجملة المذكورة بعده اي بعد الحصة
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة
بيانا للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل في التسمية وبهذا
الحكم فانه ثابت سواء وقع من التسمية اولا وايضا يلزم
استدراك قوله يفسره بالجملة بعده فتامله ان لم يحمل النقل على

ماذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ
راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم
الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او
القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ منفصلا او
ان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو
زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر
وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا [illegible]
منصوبا حال لكونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف [illegible] ما اذا كان مرفوعا
فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة او ما جاوزه فلكونه على صورة الفضلات
واما ضعفه فلانه حذف ضمير المراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام تام
مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع
المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه
منصوبا لازم كقوله واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجد ان المكسورة المخففة عاطلة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجد عاملة في الملفوظ

كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ

قدروا

اسماء الاشارة

قدروا اعمالها في ضمير الشان المقدر لا في زيد المكسورة عليها عملا ومنع اجراء [illegible] لو جعلوا
اهمالها ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلق ههنا كما يدل عليه حذف النون
وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي
اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء فان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية
فلا يرد الضمير الغائب مثاله فان فيها الاشارة ذهنية لا حسية ومثل لا معانيها
ذلكم الله ربكم مما المشار اليه [illegible] حسية محمول على التجوز وانما بنيت
لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر وحد خمسة
والعاطف في الحال مغن عن الفصل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ و
لمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما
لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير في الى مرجعه على [illegible] القياس في التراكيب
الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه
[illegible] لكل واحد منها حال الخبر ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع
الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله ان هذان لساحران على احد
الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هو الاصل لكون المؤنث الواحد
لانه لم يشق منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا
للمذكر فينبغي ان يناسبها قيل هما اصلان وللفرق باسا انها قد

الخامسة

علامتينا لغرضيتهما ولا يقلب الا لفاء وته وذه بقلب لا والياهاء
الياء بها وتهى وذهى بوصل الياء بها ولمثناه اى مثنى المؤنث تان
فى الرفع وتين فى النصب والجر لا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها
على الالسنة وتوهم بعضهم اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين
باختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين
وتين لتثنية المنصوب والمجرور وفتحهما على طريق العرب اتفاقا
لا لقصد عدم الوجوب علة البناء فيهما ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث
اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا تكتب
بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اوائلها على سبيل
لحوق والعروض لا بعد اعتبارا صالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها
فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه وقيل
لفظة كما جيء به للتنبيه على النداء فى المنادى كقولك ها زيد قائم وفى
ان زيدا قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تبينها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
فيها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهى
اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب
الاثنين فرجعنا الى خمسة فصارت خمسة من انواع اسماء الاشارة

يعنى

يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث
ترتقى الى ستة فيكون الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى
اى تلك الخمسة وعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذا البواقى يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك الى
تانكن وتينك الى تينكن واولاك الى اولاكن واولالك بالقصر الى اولالكن
واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح
لا يقال ذيك فانه خطأ وقيل ذا للقريب وذاك للبعيد وذاك للمتوسط
واخر المتوسط عن المتوسط لانه لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما
راى المصنف كثرة استعمال كل من الكلمات الثلث معا الاخيرتين
منها لم يتحقق عنده الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال وتلك وتانك وذانك
ح الكون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اى
من الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد لا يبعد ان
يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما ذانك و
ذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما للمتوسط

حذف ... بعد حذف الجار منه للتعيين واما ثم وهنا بضم الها وتخفيف النون وهنا
بفتح الها وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الها ايضا فلما كان الحقيقي
خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما على اصطلاح اسماء عبارة

الموصول

اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا الا بصلة
بعده حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان خبرا تمييزا الا بعد
جزءا تاما ان كان من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج
في كونه جزءا الى ما يضم اليه المركب ولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا و
الخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اولها الا بصلة وعايد والمراد بالصلة
معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فيها مع توقف علم معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها
وحيث ٣ الاصطلاحي لكان لهذا القول مستدركا لانه لا يخرج مثل اذ وحيث لجمل
اصطلاحية ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم
جزءا الا معها من الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يحمل

المراد

المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر القائم ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة معنية عن ... بحسب المفهوم ان
يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها تعلق وصلته اي صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل
والمفعول والعايد لا غير ضميرا له اي للموصول لا غيره وصلة الالف
واللام اسما فاعل ومفعول لان اللام الموصول تشبه لام الحرفية
فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف
في حال الرفع والياء في حالتي النصب والجر والالى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين
كان لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر و
اللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف اليا

وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا
بمعنى التي في لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل
والسماء وما بناها ومن ايضا بمعنى فيمن يعقل ويستوي فيهما المذكر
والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في
الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار و
ذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم
بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي
حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام فمعنى ماذا
صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي
او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يكون
الا اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي يشاؤه

المفرد والمثنى والمجموع

اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمى باب الاخبار بالذي او ما يتفق معناه
وتحقق هو من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكره اياها فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة
الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له ان يذكر كثيرا من
مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم
يقع وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال **واذا اخبرت**

اي اذا

اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعمال الذي او التي والالف واللام
ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي وقعت
كلمة الذي او ما يتفق معناها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه
اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي
كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه
الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا
متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع ما هو مخبر عنه في
هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان في الجملة الاولى و
هو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا خبرا
عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذا اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي الفاعل او المفعول منها فان
صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل واسم المفعول فيمكن
ان يؤخذ اسم الفاعل المبني للفاعل واسم المفعول المبني للمفعول
بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمن الجملة الفعلية متصرفا اذ غير
المتصرف نحو نعم وبئس وساء وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم
الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يتقدم على اسم الفاعل

والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحينئذ فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما فيفوت معنى السين
فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول
ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر
الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لا
متناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا للذي وتفسيره
على الجملة وكذا امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل
ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا فالحاصل
ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذا امتنع
في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار
الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى
ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بل الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذا امتنع في الحال
من الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في
موقعها الحالية وكذا امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك الضمير لها مبقيا للغير

بلا ضمير

بلا ضمير وكذا امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته
غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا
عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد وكل منهما
ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافية نحو ما زيد
واما نافية نحو ما ضربت ابدا او ما رايت قائما موصوفا نحو عرفت
ما اشتريته واستفهامية نحو ما غلامك وما فعلت وشرطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي
شيء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند
ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء
وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة
نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من
غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو جاءك فلان
الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي
للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة
والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت واستفهامية نحو ايهم اخوك

وايهم لقيت الشرطية نحو ايا ما تدعو فله الحسنى والموصوف نحو يا ايها الرجل
اى يقع صفة اتفاقا فلم جعله المص كالتى لا يقع صفة اصلا قيل
بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل موصوفة لان معنى مررت برجل
رجل اى رجل عظيم لما لا يعرف كل احد فنقلت من الموصوفية
الى الصفة وهى اى كلها اى واية معربة بالاتفاق وحدها لاخواتها
فى الاعراب غير صلة الموصولة الا على اختلاف فى اللذان واللتان وذو الطائية
وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كان موصولا حذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن
بالضم اى الذى هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد
شبهها بالحرف من جهة الاحتياج الى الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينتها من المضاف اليه
ولم يبن الموصوف لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استغنى انه حذف
صدر صلتها لانه فى قسم المنادى وان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبنى وبناء الموصوف هذا فلا احتاج الى الذكر ثانيا وفى قوله ما
ذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى
الذى فيكون التقدير اى شىء الذى صنعته فما مبتدأ وما
بعده خبره او بالعكس فجوابه رفع اى رفع على انه خبر مبتدأ محذوف

كما اذا

كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون مطابقا للسؤال
والوجه الاخر ان معناه اى شىء وهنا عبارتان احداهما انها
بكمالها بمعنى اى شىء والثانية ان معنى ما اى شىء وذا زائدة والظاهر
ان مؤديهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالها بمعنى اى شىء انه
ليس لكلمتهما معنى باستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم مجموعهما
اى شىء وجوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونهما جملة
فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لقوله بين ويحقق

اسماء الافعال

ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى الذى هما من اقسام المبنى
الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة للمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر بالمضارع
لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحال
مثال
مثل رويد زيدا اى امهله لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك
بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة بعضهم
اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وفى الاية اكثر اسماء الافعال
بمعنى الماضى والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلم وامثالها ليست
مع تاديتها معنى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ

الافعال والهانتصر تقرا لا لها موضوعة لصيغ على البناء بل رويد مثل اسم
قال الشيخ الرضي وليس قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه فينبغي اذا العرب القح ربما يقول
صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه وقصد ا
المصدر ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان بمعنى الامر والماضي و
المتبادر ان يكون بين الجنسين الوضع فلا يرد مثل الضباب امس علم التعريف
وفعال اي ما يوزن بفعال الكاين بمعنى الامر اشتق من الثلاثي المجرد
قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل وقال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي
ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد وهذا باول بعض
قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فانه قياس لكثرته واما في الرباعي
فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور قال الشيخ الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة
ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه وتانيثه وحال كونه صفة
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين
مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما
عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعل للمبالغة
وبناء الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعلى للمبالغة في فاعل قال الشيخ
الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل

لهم

لهم عليه والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
وبين وجهها في كلام طويل فاذا اردت الاطلاع فليرجع اليه فعال الكون علما للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال
علما للمؤنث باب فقط وانما قال للاعيان المؤنث ما كان بلانه وان كان علما
كاما لوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علم للمؤنث وغلاب كذلك مبني في
اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنة ومعرب في استعمال
بني تميم الا ما في اخره راء اي الا فعالا علما للاعيان يكون في اخره راء
فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون للحجازيين في بنائه وقليلهم
يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو ظفار
علم لكوكب فان الاكثرين يبنون الراء منه مثل لكونه في حجر كالمكور
فيه البناء لانه اخف سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريق مختلف

الاصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقول الى باب المصادر
ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقول بل باقية على ما كانت عليه
كالهاء ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي وخ لانقلابه يحكم

اصوات

وعم

عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على اللفظ انها على سبيل الحكاية من نفس اللفظ لا بان يقصد
حكاية صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصل دون حكاية صوت الغراب بنفسه
وح لا نقل ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر
او دعاء وغيرهما للتنبيه كما يقال نخ لاناخة البعير وح ايضا لا نقل ان يحكم عليه او به
فهذه الاقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما
اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او ضا ناخة البعير نخ او غاق عند صوت
الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكونها من حيث انها اصوات بل من حيث
انها المراد بالاصوات ههنا ما كان باقيا على ما هو عليه غير منقولة على سبيل الحكاية
وهي بهذا الاعتبار اليست باسما لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها باب الاسماء
واخذ حكمها بنيت لانها تجري مجرى ما لا تركيب فيه من اسماء الاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها عرفت حكي به صوت اي القيد
على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنطوقة
او صوت به للبهائم بصوتها مثلا اي لاناختها او زجرها ودعائها او غير ذلك انما
قلنا مثلا لعدم انحصار البهائم لان القوم لا ربع فلا يتناول ما هو للطيور
بل للبعض من الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
البعيد ولم يذكر المفعول الاول وهو ما كان صوتا لانسان ابتداء من غير تعلق بانسان
قيل ان ما كان من القسمين تعلقهما بالغير ولا يجوز لمشابهتها للمبنيات وللقسم

المركبات

اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم مركب حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما

اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة ليس بينهما نسبة اصلا في الحال
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت
غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى
احدهما المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان
بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين
جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها
نسبة صعب من خروط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
مفهوم من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم
من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله نسبة الاضافة ومن ظاهر الهيئة
التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل
والمفعول فخرجا واما مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخرى
لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد سطري جعفر مع الاخر
لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف وغيره بنيا اي الجزآن الاول لتوسطه
اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل
حادي عشر واخواتها يعني اخواتها العشرة من ثاني عشر الى تاسع عشر

واخواتها كلها من حادي عشر الى تاسع عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في المركب
لجزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل
في الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به وعشر وجوابه ان المراد بصيغة حادي
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه في الثالث مثلا واحد
من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ هذه الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين من صيغة فاعل لا يتسع فهما جميعا فاقتصر
على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء
والمختار الاول ليدل على المفصول اولا الامر فاخذ من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بالذكر والواحدة الا في اثني عشر واثنتي
عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني لتضمنه حرف العطف ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرف العطف اعرب الثاني
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
لتوسطه المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الا فمع اي اعراب الثاني مع

الصرف

الصرف وبناء الاول انما هو على الفتح وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

جمع كناية
وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين كما هو اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين لذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعلق تعريفها الا بالتصريح به مفصلا
اعرض عن تعريفها مطلقا ويتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الخبرية منها متضمنة
الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لان الذا في الاصل اسم اشارة
دخل عليها كاف التشبيه ثم صار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على
اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو حديث يوم كذا كناية عن يوم معين وكيت وذيت للحديث
اي كناية عن الحديث والجملة انما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع
الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها لم
يبق خلوه عنهما فتعين البناء الذي هو الاصل في الكلم قبل التركيب ومن
من الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل

معرباً لكنه انمحى في الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد فبني
اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة في الاصل تنوين تمكن لحقها لكن كتب بعد
الياء نونا معها لان التنوين لا صورة لها في الخط من تبعه في لحنا مخطئة
على خواتيمها فلذلك لم يذكره المصنف فكم الاستفهامية المتضمنة معنى
الدالة على ... مميزها منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت
للعدد وسط في العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزه كذلك لانه لو جعل احد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول
مائة ثوب وثلثة اثواب اما جاء مفرد الان العدد الكثير مميزه كذلك
واما جاء مجموع لان العدد الكثير فيه ما يبنى عن كثرته صريحا ولما كان ...
مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح
بها ويدخل من فيهما اي مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قال الرضي من في الخبرية كثيرة نحو وكم
مالك وكم من قرية وذلك لما في فتح المميز لفظا الي كم والاستفهامية
الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن الا في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب النحو لكن جوزه الزمخشري ان يكون من في قوله تعالى سل بني
اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام والخبرية تقتضي صدر الكلام ليعلم ... انه

اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ضرب من انواع الكلام
الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية عطف بيان لكل
كلاهما اي للشيئين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كلواحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا اسما مبني موضعه كلها فيقع فكلما اي كلواحد من كم الاستفهامية و
الخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او
متعلق ضميره فهو من حيث كان منصوبا معمولا على حسبه اي على
حسب عمل ذلك الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول والمصدر المفعول
وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز في الاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما
سرت في المفعول فيه والخبرية نحو كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه عاما من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
في قاعدة النصب مثل قولنا كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
شريطة التفسير فقدر بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره اي كم رجلا
ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه
داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعل غير
مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما قبله
حرف جر اي كلواحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت

او مضافا نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجال اشتريت فمجرور اي فهو مجرور والا

او المضاف عليها امتنع لها صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله

فجوز تقدم الجار عليها ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة

مستحقة لصدر الكلام والا اي وان لم يكن بعدها الا الفعل ولا تقديرا فعل او شبهه

غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبلها حرف جر او مضاف كما مر

نحو كم رجلا — عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم

رجلا اخوك وكم رجلا اخوك على قياس ابوك هل مبني على مذهب سيبويه

فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه

فهو خبر تقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا

نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب

باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام

عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم ونحوه في الوجوه الاربعة

الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى تلك ان باقي

الوجوه في جميعها الا ان كلا منها ما هو من وما واي واين واني ومتى

مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين

بالاستفهام ومن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول

نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته

ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لانتفاء ظرفيتهما وان كانتا شرطيتين فكذلك

يتاتى

يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه

ومن يا تيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى

جمع — فيهما بل في اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل

للابتداء وما يلزم الظرفية من نحو كم ومتى واين وايان وكيف واني واذا

ان لم يجعل بمعنى اين فلا بد من كونهما منصوبين على الظرفية وعند بعضهم

ان اذا تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو

اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهو مرفوع بالابتداء وقال الشيخ الرضي

وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما يلحق من الظرفية فعرفوا محلا

انتصابا على الظرفية اذا كان خبر المبتدأ مؤخرا نحو متى جمعك بفلان

اي متى كاين جمعك به واما التي يتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد

يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابها بالظرفية نحو اي

وقت مجيئك اي في وقت كاين مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابها بالظرفية

مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم — كذلك تاتي فيه الاربعة

مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل الاستفهام

والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها

وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تمييز لها باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى

يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلاثة كم اما مرفوعة بالابتداء والاخيران

على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشا فيما سبق منصوبا معمولا

على حسبه كثرة وحين ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق اعراكم ويحتمل ان

في مميزها اعنى عمة فاحتمل الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية

والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية

ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما اعتبارا

سبق فيحتمل الا يلتفت اليه تاخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما

النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو

وتمامه فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء المعوج الرسغ من

اليد او الرجل فيكون منقلب الكف والقدم بمعنى انها كثيرة الحلب

كلالة وها خلقتها انها الى سنة الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه

معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمتى على كره

منى والعشار انواع عدد الحلبة لانه تحب الموشى وهى ابلغ الذم

الانائى لعشراء جمع عشرا وهى الناقة التى حملها عشرة اشهر والعشار بكسر العين

لانها تنادى الحلب لا نقطع لبنها حتى في حملها زيادة مشقة وفي ذكر

عمة وخالة اشار الى رذالة طرفى ابيه وامه فان جرتهما على تقدير

على سبيل التهكم كانه دخل حكمته عدد عماته وخالاته فنسا لخيه وكونها خبرية على

الجر على سبيل التحقيق اى كثيرة من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى

واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم وكم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة

على الابتداء ومصححة الابتداء بها صفتها ولك في جرها حلبت وكم استفهامية كان او خبرية على ارتفاع عمة على الابتداء وفي موضع النصب المفعول الواقع بعدها مسلطا عليها

تسلط الظرف او المصدر واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عرفت وان نصبتها نصبتها

واذا خفضت خفضتهما والمراد واضح وقد يحذف مميزه استفهامية كانت

او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال فيه قرينة دالة على

المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال

قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه ودنانيره او اخبار عن كثرتها فالتقدير

كم درهما او دينارا املكه ودرهما ودينار مالك فكم في هذا المثال

مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم

بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات

ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت

فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين

اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا

الزمان الذي العلية لا لفظ المصدر للزمان وفي المصدرية اولا الحدث والدال

عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم حالا او رجلا

اى ظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة

الى ذكر البعض منها اى من تلك الظروف وهما اى تعرف قطع عن الاضافة

بحذف المضاف اليه لفظا دون النية فان حذفه بالنية اعرب مع التنوين

رب بعد كان نحو من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات

لانها غاية الكلام بعد ما اضيفت اليه فلما حذف صار غاية ينتهى بها الكلام

الظروف

وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وتشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه
لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسمى قطعها
عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما
بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعرب ... فيعرب
قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وقد فرق بين
اعراب هذه الظروف المقطوعة وبين بنائها وقال بعضهم انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي متقدما قال ابن الرضي
والاولى ان يقول واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة غير ...
في حذف المضاف اليه وبنائها على الضم وان لم يكن من الظروف لشبهها بالغايات
لست الا ابهامها الذي فيه كما فيها ولا يحذف المضاف اليه الا بعد ليس نحو فعل
هذا لا غير وجاء زيد ليس غير لكثرة استعمالهما بعد ... وكذا حسبي
حسب لشبهها بالغير في كثرة استعمالهما وتقدم قطعها عن الاضافة ومنها اي من الظروف
حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة في
كاننا وفعلية في الاكثر اي في اكثر استعمالها وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
بحيث فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل وحيث مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعا اخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف
الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة ...

اليها

كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم ومنع ... المفرد
بعضهم لزوال علة البناء الذي هي الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت ومتى ... وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي
اذا كانت للمستقبل اي يكون زمانا للمستقبل وان كان دخلت في الماضي
فذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل
عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها في القطع بالاحوال الغيبية
المتوقعة وقد استعمل الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها معنى الشرط و
ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى الشرط فهذا علة اخرى لبنائها
ولكن اي لكن معنى الشرط فيها اخفى حيث جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجعلت الاسمية على الوجه الغير المختار لعدم ... الشرط
مثل ان ولو وقد يكون اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط نحو خرجت فاذا
مفاجاة من قولهم فجئته فجاءه بالضم والمد اذا لقيته ...
فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا وبين اذا الشرطية والمراد لزوم
المبتدأ غلبة وقد يقع بعدها فعل كما في ما سبق ... وجواز الرفع
بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع ... فاذا السبع حاضر

مسببة عن الخروج فقيل لا حاجة الى التحقيق لها للعطف جهة المعنى اي خرجت ففاجأت
وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع من حذف المضاف اي
اذا زمانية او مكانية وتقدير وقوف السبع كما نقل عن المبرد فانها عنده مكانية وقوله
زمانا وقوف السبع مكانا مفعول لفاجأت لا مفعول فيه واذا المفاجأة
يصير اسمية بل المفعول به معه اي فاجأت زمانا وقوف السبع مكانا اياه اي
وقد يكون للمجرد نحو اتيتك اذا احمر البسر وقت احمرار البسر وقد تستعمل
اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد
ومنها اي من الظروف المبنية اذ لكنه للماضي وبناؤها لما
او لكونه وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى
الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثال ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد
وقد يجي للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولعلة مجيئها لم ...
ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط
وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى
ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج
اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد

وايان

وايان قال ابن الحاجب بمعنى متى فانه مختص والمشهور فتح الهمزة والنون
ومنها كيف للكناية للحال استفهاما اي حال زيد وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء
لا زمانه الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار
مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي
حال ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس
اجلس اي على اي هيئة ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل
مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا
او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما حرفين
ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي واحد زمان الفعل المنفي عليهما نحو ما
رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم الرؤية يوم الجمعة فيليهما
اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والجمع حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليوم الذي صاحبنا فيه اي
اول انتهاء عدم رؤيته هذا اليوم فما دام لا يلاحظ بذلك اليوم
الواحد لا يحكم عليهما باول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا اثنين او اشياء فالمثنى والجمع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فانه يحقق التعيين
المقصود كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت

المجهول مدة فعل الاولية وقت مدة الفعل بالظرفية وتارة تكون ان
اي جميع زمان الفعل فيليهما اي هذان منذ المقصود اي الزمان الذي فصل بانه
حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ
منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع مدة زمان عدم رؤيته يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما رأيته مذ ذهابك والفعل
نحو ما رأيته مذ ذهبت وان اي ما كانت على هذه الصورة مثقلة او
مخففة نحو ما رأيته مذ انك ذاهب او ما رأيته مذ ان ذهبت والجملة الاسمية
ما رأيته مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف
احدى هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فيكون التقدير فيما رأيته مذ ذهابك
منذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس في البواقي وهما اي كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاسمين لا انهما اسمين بمعنى
اول المدة وجميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا
للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما فيرد عليه انه يلزم
ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير
جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ وخبر فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى ولدن
المقصود ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام

وضم الدال وسكون النون وفتحها
لدن بفتح اللام ...

والدال

والدال وسكون النون ولُدْن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدُ بفتح
ولَدُ بفتح اللام وضم الدال ومبناها الوضع بعضها موضع الحروف وحمل
البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما بحضرته
وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن
زيد الا فيما بحضرته وحكمها انه يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد
وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة تشبيها
لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف منها ويثبت وكون
غدوة اكثر استعمالها بعدها وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء
المشددة وهذا اشهر اللغات وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف
اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط
الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي
المنفي والزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية
نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل
الفعل المستقبل المنفي والزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق
النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناءه عوض على الضم
لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد وبنيا على الضم مع انه عوض العائضين اي دهر

يقع على [illegible] العاملين وصف الداهر وصف الداهر
الظروف المضافة الى الجملة ولم [illegible]
كلمة اذ الفعل الجملة

يجوز بناؤها لاكتساب البناء من المضاف اليه او بنو على الفتح للخفة نحو قوله
الصادقين سالهم وقوله من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها
لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المبني من المضاف اليه البناء
منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل
وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما انا
زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظرف في الاضافة
الى الجملة نحو اذ وحيث ولهذه العلة ذكرهما في بحث الظروف وتكون اعرابها

المعرفة والنكرة

هذا باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع
بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة المعهودة
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن الحيثية فهو النكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة فقوله وضع
لشيء يشامل المعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب الرتبة
فالاول المضمر فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار
امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي
عن نفسه مثلا وجعله الة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء
كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك الة للوضع لا انه الموضوع له

فالوضع

فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص الثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار
علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى الاشارة الى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظ بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
وضعا عاما من خصوص المعتبر فيه عاما وهو المشترك بين تلك الافراد ووضع له
خاصا اي بخصوص كل واحد من تلك الافراد خاصة لا المفهوم المشترك بينها
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ والتيمم ليس مرادها في اسم بحلول اللام ولا يعد ما دخلته
قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصدت معينا
من الرجال ويا رجل لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المنفصل لرجوعه الى ذي اللام

اذا صل يا رجل يا ايها الرجل لنسبة المضاف الى احدها اي احد امور الخمس المذكورة
ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد
الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه وقيل كان عليه ان
يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة مثل
غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير والمثل او الشبه فهو مستثنى من الحكم معنى او اضافة معنى بمعنى اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق لمضاف واحترز به عن المضاف
الى احدها الا من اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف
واليتهما ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء [illegible]
خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب
او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا احترز به عن النكرة
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة استعمالها فيه داخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوه له [illegible]
معنا ولا غيره اي ما لكونه ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غيره باستعماله فيه واحترز عن المضاف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا

واحد

والحد اللتاء في الاعلام المشترك ولما انتهى الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية تنبيها الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يجري فيه هذا الترتيب فقال اعرفها اي
اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب حيث اصنافها المضمر المتكلم
لبعده عن وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم
الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بالآخر
فيتوجه الى الخطاب وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس المضمر الغائب
ولم يذكره لانه عين اعرفية المتكلم والمخاطب ادنى منهما واقتصر على
بيان النسبة بين اصناف المضمر فمن بيان الغائب لاتفاق بين اصنافها
المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا
انت الاتفاق بين صنفنا ببيان النسبة بين انواع المضاف اليه واصنافه الترتيب
الذي ذكره مذهب سيبويه فان فيه اختلافا في كثرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المفهومة حيث يتوقف [illegible] ما وضع

أسماء العدد

متناول للمعرفة والنكرة ويقوله لا بعينه خرجت المعرفة
انما اوردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع
اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء مفردة كانت تلك الاحاد
مجتمعة فاحتياله المعدود [illegible] لكل واحد منها وكمية الاحاد
بما ذا يسئل عن واحد [illegible] تلك العدد الالفاظ
الموضوعة بازاء تلك الكميات ان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية [illegible]

اسما العدد ما وضع لكمية احاد الاشيا اذا اخذت مفردة فاذا سئل عن معدود
بكم هو يجاب بالواحد او الاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة مكررة
فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر
من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في اسما العدد الا انهم لم يعدوا من
العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب العدد و لما كان
من اعتبار ان نفس الكمية هو الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها
الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسما العدد التي يتفرع منها
باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث
الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين
او بالاضافة كثلث مائة او امتزاجها كخمسة عشر او بالعطف كخمسة
وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد
مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في
المذكر وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث
وتثنيتها على القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء جمعا
المذكر اعتبارا بالتانيث الجماعة نحو ثلثة الى عشرة رجال وثلث الى عشر
بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسا الى عشر نسا
ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت العشرة احد عشر

واثنى

واثني عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا واثني عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة
في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وتغيير الواحد
احد الواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما على حاله قبل التركيب
تذكيرا للتاء في المذكر كراهية اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما
هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشر واثني عشر وثنتي عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين اما تذكير التاء في احد عشر واثني عشر
فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان للالحاق بالكلمة
ولم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه من جنس اخر التانيث
وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب
تانيثه في المؤنث لانتفاء المانع وحصول الفرق بين المذكر والمؤنث
وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي عشرة هربا عن توالي
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة والى خمس فتحات
في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها
بكسر البناء لانه منصوب بالعطف على عشرين المنصوب محلا بمفعولية الفعل

وهي ثلثة عشر واربعة عشر وخمسة عشر الى تسعة عشر فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وفي ثماني عشر
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى العقد الآخر احد
وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد الى الواحد وصفا
بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن اتيانها
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه ولذلك لم يكن جمعا في ما عقد
بلفظ ما تقدم بل جعلتهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي يعطف
تلك العقود على الزايد عليها كائنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء
الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان
ثنتان وعشرون للمؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين فتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد منهما ومائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما فوقهما
عنهما بالعطف اي الزايد عليهما او عطفها على الزايد لكون الزايد واقعا
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائتان او ثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة
واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واثنتان وخمسون رجلا
واثنتا وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث و
عشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في

المائة

المائة وجمعه ومعنى ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه والاصل
في ثماني عشر فتح الياء لبناء صدرها اي صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
ويجوز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب
ويشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت الياء لا
ان الذي يستحق ذلك في نهاية كونه مركبا فيحتمل زيادة استثقال فجعل موضع
الكسرة فتحة وقال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح افصح
اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزها وابتدأ بالثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة
رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله وجب التميز بالاضافة
للتخفيف لتسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود
الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين
لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون او مئين
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي
التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد المجموع بالواو والنون

الى تسعين المفرد كونه مخصوص ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد
فلتعذر الاضافة اذ التمييز بقاء النون معها في صورة نون الجمع ولا اضافة في المثبت
الحقيقة نون الجمع الا فيما عدها فان الحركة هو تمييز اسما كالاسماء والاثنين
على خمسة عشر لدخل المضاف اليه لما كان غير الحكم لم يمتزج امتزاج
المميز فلم يكن مصيره ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جمع ثلثة امراة
مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بماة امراة وقالما
افراده فلانه لما كان منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا
ومميز ماة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف واما المقل
كما قال وتثنيتهما اذا استعمل جمعها مع مميزها فالاعداد مخفوض لا يقال
ثلث مات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل لكنه لا تجمل التثنية فانه يقال
رجل مثلا الفا رجل مخفوض مفرد لانهما كانا ماة والفا صارا عدد
كالاحاد فانه يكون مميزهما على لفظ مميزها لكنهما لما كان الاحاد في جانب
القلة من الاعداد والماة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميز
الجمع المضاف لكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا
عبر بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ الدال
مؤنثا كلفظ النفس اذا عبر بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان
التذكير والتانيث كما قلت ثلثة اشخص وانت تريد النسا اعتبارا باللفظ

دهي

وواحدة

ولهو كثرة في كلامهم ان تثنت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى وفي تمييز واحد
ولا اثنان واثنتان وثنتان تمييز فلا يقال واحد مع مميزه كما
يقال واحد رجل ولا الاثنان معه يقال اثنى رجلين بل يذكر وما يصلح ان
يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرح الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكرهما معهما
بحمله على الجنس بصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد
اذا كان التمييز مفردا او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان صيغة رجل يفهم الجنس الوحدة ومن صيغة رجلان الجنس
والاثنينية فيذكرهما استغنا عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد
عند ذكر الاسم ان مميز الاثنين كذلك لعما اذا كان مميزه مثنى يفهم عنه ما
لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنى رجل قلت لما التزم الجمعية في مميز
ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها
وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التمييز اي بجوهر حروف المعدود بهيئتها الصحة القابلة للحوق علامة
الافراد بها اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية
فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة وان
اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة
واختار والحق التقدير في الخفة على ذكرهما ولا اشكال في خلافه

اي للتنصيص

اثنى رجل وذلك انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المعين استغنا
على العدد والتصريح بانه قصد في التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر
اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد
على حدة وتقول في المفرد المتعدد اي في الواحد المتعدد باعتبار
اي بحسب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد على النقص وزيد عليه واحد
الثاني في المذكر فقولك الثاني معنى القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه
اليه اثنين وانما ابتدأنا بالثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا والثانية في المؤنث على القياس وكذا الى العاشر في المذكر
والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك ولا يجوز
فيما تحت اثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركب لا يمكن اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى و
الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد الواحد لانهما لا يدلان على مرتبة فابدل
منهما الاول والاولى لدلالتهما عليها وكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سوى كل

المصير

والثالثة والرابعة

بمعنى المصير والا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة
تؤنث الاسمين في المؤنث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما
ذكروا الاسمين اسم الواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف
ثلاثة عشر رجلا فانه للجمع وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون وعشرون اي لاجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حاله
اختلف اصنافهما فلاختلاف اصنافهما قيل في الاول اي المفرد المتعدد من
المعطوف باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى المفعول به اي مصيرهما
اي الاثنين ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلاثة
وقيل في الثاني اي في المفرد المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة
او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي فوق
لكونه مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاولى عاشر العشرة ومن تعدد ولذلك جاز
تقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب
الاول الى المركب الثاني اي واحد احد عشر هذا حادي العشرة بناء
على الاعتبار الثاني وهو اعتبار رتبة الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتأتى وراء العشرة كما عرفت ولك ان تقول في اذا اريد هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء
الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وكذا تقول الى تاسع تسعة عشر

فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب البنائي ويبنى الثاني ...

والمؤنث ذكرها بعقب المذكر مشيرا الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته

لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كائن فيه علامة التانيث

لفظا اي ملفوظا كان تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او

حكما كعقرب فان الحرف الرابع المؤنث في حكم تاء التانيث ولظهور

التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة

في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر

بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لفظا

ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حالكونها

مقصورة كحبلى وممدودة كصحراء وحمراء وقد يزاد الياء في [بعضهم]

ذي وتي وزعم بعضهم التانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة

موضوعة للمؤنث مثل انت وهي وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما

اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من الحيوان كامرأة في مقابلة

رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث

الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ

علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي

في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال

للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بتقدير تصغيرها

على عيينة وللمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب القلة وقد واذا اسند الفعل [لم يوجد مثاله]

بلا فصل

مظهرا ومضمرا

بلا فصل بينهما اي الفعل الى المؤنث اليه اي الى المؤنث حقيقيا ولفظيا

فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث

الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر غير الحقيقي

فانه ح لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله

وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من

هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس

فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا ولم يستغن

عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بجلا مضمر اذ ليس

بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او

الى ضمير المؤنث اللفظي بقرينة وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار

ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل لما احتاج

الى تقييد بقولنا بلا فصل لكن الحق الاحكام جميع الاقسام

ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه

تقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم

الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما

يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب

اثبات التاء نحو جاءت اليوم زينب الا الالتباس وحكم ظاهر الجمع

لا ضميره فان الحاق التاء وضمير الجمع ولحقه الرجال جاءت

اوجاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم تجز تأنيثه فلا يقال
الزيدون ولا الزيدين جاءت مطلقا اى سواء كان واحد منها نحو اذا
جاءك المؤمنات او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث
الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها
نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين مع انهم من جموع القلة ...
اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤوا ولا يقال
جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة
للتانيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا
يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع النساء والايام اى
النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العقلاء فعلت وفعلن اى ضمير
فعلت مقرونا بتاء التانيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون
لنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان النون موضوع له واما في جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه الاصل في التذكير كالرجال فيجرى
فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح اللب النون
موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء
في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن بمنزلة غير العقلاء

المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده المنقطعة وقوله بعد ونون مكسورة مع الالف

واه

والا لا يصدق الا على مسلمين ومسلمين كما لا يخفى ولو كان في التلفظ بهذه
عزيز التكلفات الف حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح
نحو كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع وبعكس
لكثرة التثنية وخفة ونون عوض عن الحركة او التنوين مكسورة الفتحة
لئلا يتوالى الفتحتان في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف و
الالف لانه في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق والا حق
وحده او مع الملحق ولا باس باستعماله على لحوق النون وعدم دلالة
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل انها من امور ثلثة على شئ
صح ان يقال من الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون
بواسطة جزء الاخرين على ان معه اى مع مفرده مثله في العدد
يعني الواحد لكون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار
تحت جنس موضوع الواحد المشترك بينهما ولو زيد في مثله ما يماثله
الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قوله ليدل اشارة
الى فائدة لحوق الحرف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد الطهر والحيض
بل يراد بها الطهران او الحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت
هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني
الا باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل

مسمًا باسمها الا ادعاءً لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسمين بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما
فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون كمعنى الابوين المسميين بالاب
وكذا الحال في الشمسين بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا
التاويل في القرئين ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر
والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا صحة ٣
الاعتبار لكن الكلام في تثنية بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي جوازه ٣
اختلف فيه المصنف واختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشترك حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير
يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعائيا لابي بكر
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وقد ذهب بعضهم وقال الاولى ان يقول الاعلام
لكثرة استعمالها وكون الحقيقة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم كما في اسما الاجناس فعلى قول هذا البعض لا ينبغي ان لا
يذكر في تعريف التثنية في قوله ضم لما كان اخر الاسم المفرد
الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد
ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس

ان كان

[illegible]

ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
كالوان في المسمى بلى وهو ثلاثي اي والحال ان المقصور ثلاثي
اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا
اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه
حيث لا يرد فيه الثقل والا اي ان لم يكن كذلك بان كان الفه
منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل
او عمل وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ميلا او كان على اربعة
احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى او المصطفى او زائدة كحبلى
فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما او تخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود
ان كان همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراءان في قراء وتستثقل الراء
لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك حكى ابو زيد عن بعض العرب
قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف
التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد
والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
قلبت واوا في حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء

لثقلها لهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل
حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها
واوا والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو
او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان
المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاءها لان الهمزة في الصورة
الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن الاصلية
فشابهت همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراءان وثانيهما
قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة الشاهية
ان اللازم من العبارة انه يجوز ان يقال في رداء الارداان بالهمزة
او ردوان بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول
والا ففيه وجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها
الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من
اللام لكنا قد تصفحنا كتب اللغة كالمفصل والمفتاح واللباب
فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غيرنا ما وقع في شرح الرضي
من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا لا يقتضي ان يكون في الاصل واوا
او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون

بقيامها

بقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة يوجب الاتصال والامتزاج
فينافيها وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن المثنى
كشمرتان وتمرتان في خصيتان والياتان على خلاف القياس مع ان ابقاها
فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين
لما استلزم انضمامها الى الاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا
بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصي والى مستعملا
وهما لغتان في خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى به في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار
بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس قاعدة بل وقع على خلاف القياس في
ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن
ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم
الدال على واحد واحد من تلك الاحاد لكن تلك الحروف متلبسة
بتغيير في الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة
او حكما فالجار بقوله بحروف مفرده اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله
دل وبهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال
من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمعا المشتمل على الواو والنون
في اخر الاسم تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات
الى الصيغة الاخرى وقوله ما دل على احاد جنس ليشمل الجموع واسماء

الجموع

الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليهما استعمالا
كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وتبقى [illegible]
بحروف مفرده بخلاف اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده
فيطلق مقصود واذا قصد بها الافراد استعمالا فيطلق بحروف مفرده
وكذا يطلق بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما كان
الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس
بجمع على الاصح مثل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وكل
منهما خارج عن حد الجمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة
والكلمتين فهو جنس قيل ذلك لعدم استعماله الا بالوضع على انه لا
ضير في التزام كون كلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح [illegible]
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل و
باقر وركب جمع قال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل
ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع
لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة
اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي جمع الصحيح تارة يكون

لمذكر

لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع المذكر الصحيح ما الحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها
في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون
عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو ونون الجمع مفتوحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك الملحق اي الآخر الملحق
فقط او مع الملحق على ان معه اي مع مفرده الواحد بحيث معنا
اكثر منه ولم يقل بحيث كما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قلنا ثبوت
اصل الفعل في المفضل عليه اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما في
فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء
ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل
قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس في النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت الياء
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه
مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف
ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم تغير لتدل
الفتحة على الالف نحو مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر

ومصطفين اليا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين فشرطه
جمعه جمع التصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اي اسما محضا غير معتبر وصفيته فيه فكونه علما اي فكونه مذكرا علما
يعقل مخصوص مسلما عن حذف لفظه وانما اشترط ذلك لكون الجمع
اشرف الجموع لصحة بناء الواحد المذكر العلم العاقل اشرف من غيره
فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين اثنان كالمرأة
او واحد نحو لاحق للفرس لم يجمع الجمع اراد بالمذكر ما يكون مجردا
عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون
اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي
رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء
لا الالف فلا يمنع الجمعية بالواو والنون بل الممدودة تقلب واوا
فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها
دالة عليها وشرطه ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول — اي شرط الاسم الذي يريد جمعه جمع المذكر الصحيح
فذكور يعقل اي فشرطه الشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكر
غير مشتق وصيغة الصفة الكائن ذلك اباها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء

للفرق

للفرق بينه وبين فعل كما فضلى ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكر
غير مشتق في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه
سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم
يعكس لان فعلان فعلانة اصل الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه
بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور كان
مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل اللفظ مع المؤنث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعا مختصا باحدهما بل الممكن ان يجمع جمعا لا يختص بواحد مثل جرحى وصبر
والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور متلبسا بالتانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
ولو حذفت التاء لزم اللبس وفتحت نونه اي نون الجمع بالاصالة فرقا بينها وبين نون
التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض لسكونها وانما حكم بشذوذها
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب
اللباب هذه الاحرف تحت قاعدة كلية اخرجتها عن الشذوذ منها سنين وامثالها وبقي

بعضها على الثلاثة ومنها ارضين فمن اراد تفصيل فليرجع اليه المؤنث
اى الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده الف وتاء
وشرطه اى شرط جمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو
والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان لم يكن لمفرده
مذكر جمع بالواو والنون وان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقع في جمع حائض حائضات
فلو قيل في جمع حائض حائضات لزم الالتباس وان لا عطف على قوله ان كان
صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع اى الجمع مطلقا
اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح
الرضي ان هذا الاطلاق ليس في الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس
ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو سماعي كسموات والكائنات وذلك لخفاء امر التانيث لانه ليس حقيقيا
ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من
حيث نفسه او مع الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع
لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به ايضا المتبادر من
تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض بمثل مصطفون فانه
فان تغير الواحد فيه يلزم ما بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا

جمعه

نحو اعم من ان يكون من حيث الواحد من حيث لا مع الحاق الزيادة كما يدل عليه
المفيدة للعموم في قوله بتغيير ما سبق كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال
وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة
وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس وافعال اى
جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس على خلاف القياس
وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا
كان او مؤنثا كمسلمين وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اى جمعي السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك
المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا
نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء

المصدر

اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل ان يقع بعد مشتق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او
عدده مثل جلست جلوسا وجلست جلسة وجلست جلسة مثل القادرية والعالمية
وويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان اخبارا
مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اى سماعي يرتقى
عدده الى اثنين وثلثين بنية كما بين في كتب التصريف وغيره اى من غير الثلاثي
المجرد يعني الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي كما تفق كل ما

على افعل فيعد على افعا وكل ماضيه على تفعل على مثل [illegible]

استخرج استعمالها الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع

عمل فعله المشتق منها لكونه متضمنا نحو اعجبني ضرب زيد عمرو والمشتق

غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمر خالدا غدا

والان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار التشبيه اذا لم يكن

مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا

اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيعني حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر

عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان ومتى هما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال

اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معمول فيه اي في المصدر ويكون [illegible]

مفعوله لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد

فيلزم منه التثنية والجمع نظرا الى المصدر والفاعل وليس كتثنية الفعل

وجمعه اجمع في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا

ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاحتمال فانه اذا كان مثنى او لم يكن

[illegible] مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتباره كيف [illegible] على حدة [illegible]

ضرب زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا ظاهرا ولا مضمرا

اعجبني ضرب زيد [illegible] الى الفاعل مما خوذ في مفهومه فلا يبقى [illegible]

مفعوله مع عليه بخلاف الفعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل [illegible]

فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول [illegible]

مسوغا

مسوغا او لا نحو او تى مسننا للفعل لكونه مكره نحو [illegible] الناس ولا دفع

وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا

على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة

وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر باللام التعريف قليل لانه

عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل اللام التعريف على ان

مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به لكن جوز ذلك

على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن نحو

المعرف باللام عاملا في الفاعل او مفعول صريح قد جاء عاملا في

الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان مفعولا مطلقا غير

ابدال من الفعل فالعمل للفعل نحو [illegible] ان يكون للمصدر اذ لا يجوز

اعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان الفعل كونا نحو ضربت ضربا

زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا

مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو

سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان اعمال الفعل

للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للنيابة وعمله

للنيابة ففي قوله وجهان وجهها وانما فصل بين قسمي المصدر اعني

ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض الاحكام

للمصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخر القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين

اي المقام

اسم الفاعل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوع ذلك الاسم لمن قام
به اي الذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى
لان ما جعل امر يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث
يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة
قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم
المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج
ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لانه وضعها على ان تدل على معنى ثابت وهو
ان اسم التفضيل داخل في الجميع لانه حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لانه المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو
الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق عليه
هذا لانه اسم موضوع لمن قام به بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله
لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين لهم واسندوا اخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل لم ينتبهوا ان لا
يتضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له

مع الزيادة

مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان
يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما
معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام
به لا على هذه الصيغة فهو ليس اسم فاعل بل هو صفة مشبهة او
افعل التفضيل او صيغة المبالغة نحو حسن واحسن ومقراض وصيغته
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره اي من غير الثلاثي
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم
بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان
حرف المضارعة مضموما اولا ومع كسرة ما قبل الاخر وان لم
يكن فيما قبل اخر المضارع كسرة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو متحلل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستخرج
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا
مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر
ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما
يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد

يكون هو متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو كذلك
يتعدى الى الظرفين والحال والمفعول له والمفعول معه [illegible]
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل
متلبسا بشرط اي يشترط عمله بمعنى [illegible] الحال او الاستقبال
لا اضافته بيانية [illegible] وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع
فيلزم ان لا يخالف في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكنه على
حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل الفاعل
الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه
موجود الان والاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول والموصوف وذو الحال
فيه جهة الفعل كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماد
على الهمزة الاستفهامية [illegible] او ما
وهو [illegible] حرف النفي كلا وان [illegible] والنفي الجا الفعل
فازداد شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما
قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اي اسم الفاعل المتعدي للماضي

اي للزمان

اي للزمان الماضي بالحقيقة او الحكاية [illegible] او لم يذكر مفعوله وجبت الاضافة
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس [illegible] فانه ذهب عند وجوب الاضافة
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
وتقدم الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل
معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت
الالف واللام الموصول على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول
الضارب ابوه امس كما تقول مررت بالضارب زيدا الان او غدا او امس
بالحقيقة [illegible] على صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكن [illegible]

وما وضع منه

اي اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد الاسم
الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب
بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله
على تقدير ان يكون صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كان داخلة فيه فمعنى [illegible] المبالغة صيغ

اسم الفاعل اذا كان للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل لم يكن نحو زيد ضراب عمرا
الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس ما فيه
معنى المبالغة نائب مناب ما قام لمشابهة اللفظية والمثنى من
اسم الفاعل وما وضع للمبالغة وكذا المجموع منهما مصححا كان او مكسرا
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل مشروطا لعين ما شرط
فعل الصيغة المفردة من حيث انها بالحاق علامتي التثنية والجمع
نحو الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الان او غدا او
الزيدان الضرابان او الزيدون الضرابون عمرا الان او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معمول
على المفعول لفظا واما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب مع
التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها لوجود الشرطين
مجوز التخفيف لطول الصلة لها كقوله تعالى والمقيمي الصلوة بنصب
الصلوة على المفعول واما على تقدير التنكير مثل قوله لذا انفق
العذاب النصيف بنصب ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام

اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي الذي
ما اخذ وقوع الفعل عليه نحو مضروب موضوع لذات ما وقع عليها
الضرب واعتذار اقامة مقام ما في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا

كالفاعل

كالفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا اي وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول مكانه
من فعل لموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع
لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول
ومن غيره اي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر
كمكرم المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره في العمل اي عمل الفعل واشتراط
اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة
او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام
يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان
مفعولا اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او غدا

الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث انه يثنى ويجمع يذكر ويؤنث ما اشتق من فعل
لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي لمن اي لما قام به
على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث واحتراز عن نحو قائم وذاهب ما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند النقل كرحيم فانه مشتق
من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيما لانه رحم
بضم الحاء او ضا الوجه طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة
والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون ذلك بحسب اصل الوضع فتخرج
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال

وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل اوالصيغة الفاعل التي هي من اوزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدر ما سمعت
بتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة وصفة لمصدر
محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع فيخص مخالفتها بصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل
لكونها مشبهة به لكون عملها لمناسبتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد
وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت ولا معنى
لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وليسمى كل قسم لانه بيان عن حكمه
ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل التقديرين
معمولها اما مضافا او متلبسا باللام او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول
الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من الاقسام مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسامها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة قبل فالرفع في المعمول
الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول

في المعمول

في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة عند البصريين
وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة
على التشبيه بالمفعول في الجميع قال الرضي والاولى التفصيل المذكور في المعمول
على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل الاقسام في ضمن
امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة
فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الاقسام المفصلة وذكرها للتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذا اي مثل هذا التركيب
في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن
الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او
جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك الفاء اشارة الى انه شروع في قسم
اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه صفة ذات اللام
الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بالوجوه وانما قدم الصفة
الكائنة باللام في اول التقسيم والمثال على الصفة المجردة هنا مع ان الاولى
وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة
المشبهة المجردة اسلم من قسم واحد منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح
بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان

احدها ان يكون الصفة باللام مضافا الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة

مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة

من الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه او حسنا

او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره

في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة

فيه بواحد منها وثانيها ان يكون الصفة باللام مضافا الى معمولها

المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن

وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها

من اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف

لكنها في الصورة الاولى تشبه عكس المقصود من الاضافة واختلف في صورة

كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافا الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف

مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة

الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه استقباحهم ذلك ان

الاضافة لفظية للتخفيف فتقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان

يقتصر على ادنى التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها

وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والكوفيون جوزوها

بلا قبح نظرا الى شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والباقي مثلي — حسن

فبقي الثمانية عشر التي خرج منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان

ضمير واحد

ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة الحسن الوجه

والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن

وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن

وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة حسن

من الضمير بقدر الحاجة من غير زيادة ونقصان وما كان فيه ضميران

منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه

بنصبه فيهما فهو قسمان احسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه

حسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة

اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما

قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير ظاهرا في

الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه

فقال ومتى رفعت معمولها الصفة فلا ضمير فيها اي في الصفة لان

معمولها هو فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي

الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر

وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه

والا اي وان لم ترفع معمولها الصفة بل تنصب او تجر ففيها

ضمير الموصوف ليكون فاعلها فتؤنث الصفة بتأنيث الموصوف

فتقول هند حسنة الوجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف

حسنة

تثنية مثل الزيدان حسنا وحسنون وحسنا وجها وجمع ايضا الصفة
جمعا مثل الزيدون حسنو وجه واسما الفاعل والمفعول غير متعديين
اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى المفعول واسم المفعول الغير المتعدي
الى مفعول مشتقا من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير الى مفعول مثل الصفة
المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في رفعهما
الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبا فيهما فان اليهما
تقول زيد قائم الاب منصوب الاب برفع الاب وبنصبه وجره واذا كانا
متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس
فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه
في المثال الاول مفعول به او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي
المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى ومفعول اول اقيم مقام الفاعل
فنصب تشبيها بالمفعول والمفعول في المثال محذوف في مثل الصفة المشبهة نقول

اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موصوف قام به الفعل و
عليه التعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء
للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والبناء قوله بزيادة اما في
ظرف لغو للموصوف اي كذا متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي
متلبس بتلك الزيادة فهو ما اشتق فعل شامل للجميع وقوله من فعل خرج

اسماء

اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة قام بها
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو
اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر فخففنا بالحذف لكثرة استعمالهما وقد يستعملان على الاصل
وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من ثلاثي لا رباعي مجرد
مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان وزن الصيغة لا يتسع
على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم
انه مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه
الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
كلها اصول ويكون من حروف والمزيد فيه اما ملحق او غير ملحق
او منزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى
بلون اي ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق
افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس المراد وحمرة وعورا ونهاية الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء وضعا على
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع

على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة للوضع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من فاضل في مجرد المعنى
ولا عليك هو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره يتوصل اليه اي الى غير الثلاثي
المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد
فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهر
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم
حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد
بالحمق ما يكون تابعا لما هو ظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق
خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه
فلما اصبح قال يا اخي انت انا فانا فمن هذا حمق ابن هبنقة
فانه تقتضي جواز اشتقاقها احمق من حمق لا يكون اظهر ظاهرا وتبيانا
وان يكون اشتقاق اجهل وابلد منه اي ذا جهله وبلادته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا يلحق بذلك ما قال الشارح الرضي ان احمق من
قبيل البلادة حيث قال وينبغي ان يتوسل الالوان والعيوب الظاهرة
الباطنة يبنى منه افعل التفضيل نحو هو ابله من فلان واحمق

اي قياساً

اي قياس الواقع في اسم التفضيل انه للفاعل لا للمفعول لانه لم يشتق
مطرد الكثرة الالتباس فاقتصروا على الاخرى وقد جاء للمفعول على
خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية
لمن هو اشد مسلوكية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي مستعملة بالاضافة
او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا يجمع بين واحد لانه
وضعه لتفضيل على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فمحكم
المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه
مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص فضل عمرو والافضل
اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا يكون في افعل
التفضيل اللام للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا
يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي
لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر

ان يوسف مثله ان المحدث وهو المضاف اليه اى كبر كلثتى انه مع اى كبر من كلثتى
فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة اى زيادة احدهما موصوفه المفضول به على من اضيف اليه
اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه انما كان اولا لانه اكثر لان وضع
افعل التفضيل الشئ على غيره فالاولى ان يوافق استعماله فى
هذا المعنى ان يكون بعضا منهم داخلا فيهم بحسب اللفظ
وان كان خارجا بحسب الزيادة عن المفضول عن استعماله فى تفضيل
على مشاركته فى المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى فضل من
فى هذا النوع فلا يجوز لهذا المعنى قول يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد زيادة مطلقة
اى فى محلية زيادة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف
اليه حتى وفيها اسم التفضيل انما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر
الفرق مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز
المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولهم نبينا والله
افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة
من جنسه داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف فى جملة

يوسف وان يضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه
ببغداد لانها منشاه ومسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى
اسم التفضيل المضاف وهو ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه
الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس لانه
يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل
عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا
وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة
نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء
والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه
الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل
المضاف وهو ان يقصد زيادة مطلقة والمستعمل بالمعرف باللام
فلابد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم
المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه
بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى
غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختص بالاخر ما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية

لكنها الفارقة بينه وبين ما بني احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة اجتثنا وانما خص المظهر لكونه
يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيفا لا يظهر اثره في اللفظ
فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به
سواء كان مظهرا او مضمرا بلا ان جب بعده ما يوهم ذلك فافعل
دال على الفعل لنا صلي قال الله هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم
من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز فيعمل فيها
بلا اشتراط لان الظرف والحال يكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد احسن
منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو
رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل فهو لم يعمل الرفع عمل الفعل لانه ليس بمعنا
في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله
لا يثنى ولا يجمع ولا يونث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل
لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة او وصفا سببيا
في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا
وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتمد
على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك

الاول

الاول منه يكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه ومنفيا خبر بعد خبر لكان
او حال اسما كان او صفة لمعمول محذوف اي تفضيل امر منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب
مشترك بين عين الرجل وعين زيد مفضل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ
ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل صاحب يعتمد عليه ويحصل
مظهر يتعلق بذلك الفعل حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل مظهرا بعد ما سوى
كان ذلك المظهر من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب
عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه
مفضلا عليه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل
قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفا بالذات لان الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا او
تارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على
هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل
عليه ليستعمل حينئذ عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فايدته وانما
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل

ويعمل عمله لانه اى احسن فى المثال بمعنى حسن وكذلك كل افعل منفى فى الموارد
فعل وفيه نظر لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى
بمعنى حسن لانه اذا استطى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى القيد
الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين
زيد فيبقى اصل كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يكون مساويا او بان
يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى ان حسن عين م
الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة
لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن توجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى
حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام
فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل مثل حسنه فى عين زيد
فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما انتفت المساواة ولا يبعد ان
يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان الزائد على الشيء مساو له
مع زيادة فيصح ان يقصد عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان تجرد الزيادة
التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى الظاهر ينبغى ان يجوز
عمله فى مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد بجامع اذ كما جاز فى المثال

المذكور

المذكور قلنا فرق بين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين
بالذات ففى صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال النفى
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعمل حكمه بعد الزوال واما ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلم يضعف فيه معناه التفضيلى فله قوة ان يعمل حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله فى المظهر مع انهم لو رفعوا الحسن بالخبرية والكحل
بالابتداء فصلوا بينه اى بين احسن وبين معموله اى ما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى
عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو
اجنبى له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من تلك
الحيثية ولا يخرج عن الاجنبية ما عرض له معنى الابتداء
العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا الاسم
بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا عن معموله
من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل
لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن
تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل
فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع

ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل المفضل في الكحل وفيها قوله
مسئلة الكحل وبين شرايطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المفضل بلا زيادة
ونقصان ارادة ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر
عنها بتعبير اخصر منه وعلى الترتيب غير ترتيبه فينتقل لهذا التقريب
الى ما انشده سيبويه واستشهد به اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض الصور
عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
بان تقدم عين زيد مقام في عين زيد وهو اخصر مما تقدم في عينه وكلمة
ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى
المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله
من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فلو لم يكن كذلك لا يكون من
قبيل تفضيل الشيء على نفسه من حيث تعدد المحل فان قلت على هذا التفضيل ذكر
العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر
عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا
مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من الكحل في عين زيد
او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن لان تشبيه عين غيره
وانما جاز هذه الصفة وانه لم يكن فيها فصل لما هو معتبر في افعل بالحقيقة

والكحل

والكحل بالابتداء لانها نحو الاولى واحسن مع معموله التفضيلية صفة بعض ما ذكرناه
مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت
كعين زيد الى اخره قولا مثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون
مبتديا بما هو صلة المماثلة وترك ما هو احسن للمثال وان كان
المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه
في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله ولا ارى
واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى
عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية
من تأيا وتأي كالتحية من حيي او حي وهو المكث والتأني والساري
من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى من رؤية البصر ومن رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعول وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني
واديا مفعول اول وكوادي السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين
حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما
اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار به متعلق باقل و
الضمير عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتئية
تمييز نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي تأتيا تأنية واخوف

عطف على اقل وفصل المفعول بمعنى اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به
بوادى السباع واخوف منه وما في ما في الله مصلية وساريا اى كما
ساريا مفعول وق والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف في كل وقت
الا وقت وقاية الله سبحانه ساريا نفعل مرت على واد منسوب الى السباع
لكن هذا فيه في الحال انه لا ارى مثل واد السباع حين حاط به الظلام
واديا يكون نوع توقف الركب اقل من توقفه بواد السباع ويكون ذلك
اخوف من وادى السباع في كل وقت من الاوقات وقاية الله سبحانه كما
ساريا بالليل ينعوا الاوات والمحاق ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت
ولا ارى واديا اقل به ركب نوع منه بواد السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا نوع من واد السباع ولما قسم
الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل انحصارها حد كل واحد منها
ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مبحث الاسم بتعريفه فلما لم يبق الا مبحث الفعل
الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اى في نفس ما دل
يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلالها بالمفهومية ويكون راجع
ضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس كلمة الى امر واحد
هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير الى الفعل

مادل

مادل كما لا يخفى واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان صحيحة احدها الحدث الذى هو المصدر
وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفى في صولة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى
بالاقتران باحد الازمنة تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فبطل القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في
الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى يخرج به الاسم عن
حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال من جميعها اذا
مفعولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل عنه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى كاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويقال على
المضارع انه اقترن باحد الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد ان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه
اى من خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال
او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
ودخول السين وسوف لدلالة الاولى على الاستقبال القريب والثانى
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل
كلم ولما او للطلب كلام الامر او للنهى عنه كلا النهى وللتعليق نحو

التأنيث

بالفعل كان ذو الشرط وكل من المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء عطف على دخول قد وانما خص لحوق تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث

الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل والصفات استغنت عنها بما الحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث

فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التأنيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء

فعلت ضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه يا فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون

للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع اتصال الضمير تجوزا عن لزوم تشابه الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لا المستكن لخفته

واحضر وقيدنا بالتنبيه والعد **الماضي** ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك

الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون

للزمان زمان ففعل ما دل على زمان شامل للجميع فعلا وقيل قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصوف الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل

امس بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ولا ضرب وجمعه

ضرب مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على

الفتح

الاصل

الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى وانما البناء على الحركة دون السكون في المبني لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب

في موضع نصب وشرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربتك في موضع

واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك

فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع

اربع متحركات على التوالي فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال

الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل

المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه

متلبسا باحد حروف اتين في اوايله يعني الحروف التي جمعها كلمة

نايت ومن المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا

بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين

المتعددة كالعين ولتخصيصه بالحرف عطف على وقوعه اي وتلك

المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني

الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يتخصص بواحد من معانيه بلام العهد

الاسم لانه لا يسم مضارعا الا هذا اذ معنى اللغة المضارعة مشتقة

من الضرع كان كل واحد من الشبيهين ارتضعا ضرعا واحدا اخوين رضاعا فالهمزة

من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفرد امذكرا كان او مؤنثا

مثل اضرب والنون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب

وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او

مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اي حال كون

المؤنث والمؤنثين غائبا او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي

غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه فقط اي غيرهما

اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب به وان لم

يصح الاضافة معرفة لكونه خرجت بها عن النكارة الصرفة فيحصل توقع

النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة الباقي حرف

المضارع مضموم في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج

كيفرح ومفتوح فيما سواه اي في ماسوى ما ماضيه على اربعة احرف

مثل يخرج ويتخرج ونحوها ولا يعرب الفعل غيره اي غير المضارع

لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب

المضارع صح ان يتعلق به قوله واذا لم يتصل نون تاكيد ثقيلة كانت

او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا اما

نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب

قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله

على كلمة اخرى حقيقة واما جمع المؤنث في المضارع فيقتضي ان

يكون مثلها كما ان المشابهة نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب

واعرابه

واعرابه رفع ونصب يتناول الاسم منهما وجزم مختص به كالجر بالاسم فالصحيح

وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع

متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان

والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن

والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد

الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد

المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير

بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة

والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب

ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع

وذلك في خمس مواضع بالنون التي هي قائمة مقام الحركة حالة الرفع

وحذفها اي حذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم

كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون

وتضربون ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر

بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو

والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب

لخفة الفتحة تقول لن يدعو ولن يرمي والحذف اي حذف الواو

والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقطه الحرف المناسب

لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى وبالحذف اي بحذف الالف
في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع اي المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هو التجرد كما هو المتبادر
من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان ذلك العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل
يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا
يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب
يقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب وقائم الزيدان على ان قائما
خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائما الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا
وعن نحو سيقوم بان سيقوم وقع موقع الاسم لان يقوم وقع
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد
زيد يقوم بان الاصل الاسم انما عدل عنه الى الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة
وسيفسد المفضل بان ملفق ولن قال الفراء اصله لا ان وقال الخليل

اصله

اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله وقيل اصله اذا
الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة
لا بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهو لام الجار الزائدة في خبر كان
المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع د
خولها على الفعل لا يجعل مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وبعد او بمعنى الى نحو لالزمنك او
تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل ما بعدها ليكون من عطف المفرد
على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن
زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن
لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها
المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان
تقوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد
العلم اذا لم يكن بمعنى الظن فهي ان المخففة من ان المثقلة لا
المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للطمع

والرجاء فانه لا يناسبه وليت اي ان الواقعة بعد العلم فهذه
اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته
على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وبا
عتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كلتيهما
فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض و
معناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا نفيا مؤبدا
والا لزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن
لي ابي تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء
واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على
ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما على ما قبلها
فضلا عن ان تسبقها احكاما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان
الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا
يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
اكرمك احسن اليك وكقولك لمن يحدثك الان اذن اظنك
كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة تمثيل بمثال لا يحتمل

الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف [illegible]
الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر
المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا لشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن
بعد الفاء والواو ففيها الوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب
بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول
الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان اي المضارع
بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي
اي حال الكون حتى بمعنى كي للسببية او بمعنى الى لانتهاء الغاية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي وللاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا و
سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل

ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا او واسرت حتى تغيب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان ارتبط
بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق
التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية
اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فادخل في هذا المواضع حكاية الحال الماضية كانك كنت
في زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم
على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا
تنبيها على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكي ايضا يكون مرفوعا
اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى
هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها
حرف ابتداء ان يبتدئ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها
مبتدا يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهمه
بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب
السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان
مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان
التكلم ومن ثمة ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى

عند ارادة

عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما
بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى
في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان
الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيها ناقصة لا تامة
لانها كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها
لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك
اسرت حتى ادخلها لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا يقينا
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك في وقوع السبب وصح وجاز في وقت
حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وايهم سار حتى جازم
ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك
انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق
الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جا على جا في التامة
لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله
في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في

كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في
وقت حصول كان التامة فعلى هذا قولهم ايهم سار حتى عطف على
تماسيري ولا فساقيه ولام كي التي ينتصب بعدها المضارع بعد
تقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة ولهذا يظهر ان بعدها
لام حتى ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع هي لام التاكيد
للنفي بعد النفي لكان لفظا ومعنى نحو ما كان الله ليعذبهم او معنى
نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا حجا ولهذا يتبين بعدها ان فان قيل
اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل
على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام عن الخبر
اما معنى من النفي للسبب جوابا عن توهم كون ما بعدها حملة يبنى
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة

فاكرام

اذا انتفيا الاي على طلق منهم

فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم
فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
ولا تؤاخذني فاهلك واستفهام نحو هل انكم فتكرمني
او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا او
ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي وتمن نحو ليت
لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه
ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا
اي الا يكن منك نزول فاصابة خير منا ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل
المصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو
سأترك منزلي لبني تميم فالحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم
احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي
ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها ولو
لا ما الواو الجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشيا

الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء
بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع من اكل
السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس قوله او الى آخرها
المضارع بعدهما بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا اي بشرط
ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدهما
لان ان ليس داخلا في مفهومهما ولا يلزم من تقدير ان بعدهما ذلك
نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان
تعطيني حقي فيتغير تقديرها باعتبار معناها اي لالزمنك الا
ان وقت تعطيني حقي وغيره يقدرها بالمبتدا وباء مصدر
مجرور بها او التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي
والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراطها
ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني
ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف
المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروط بالشروط
المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو

معطوف على اول المعمولات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان و
قيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد
حتى وظاهر ان هذا وان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب
المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا
يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خص
يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق
من حرمانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها
مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز
اظهارها ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني وقع ما الحق
بها من اللام الزائدة نحو اردت لان يقوم مع الحروف
العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل
على اسم صريح نحو جئتك للاكرام او اعجبني ضرب زيد و
غضبه وان اردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى الاسم الصريح وهو الثلاثة ان المصدرية واما الجحود
فلا يدخل على الاسم الصريح وهو لم يظهر بعدها ان وكذا
حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا
يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى

الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء فلانهما
لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية و
للمعية والاتها صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدهما ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بها في صورة دخول اللام بعني كي عليها اي على ان
لاستكراه اللامين المتواصلين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى
لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر
الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع
ولذلك لم يذكرها و تجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعمل في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى الفعل
النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا و بكلم المجازات
اي و تجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار
لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان و
مهما واذما وحيثما وحيث يجزم ان المضارع معها والمتبادر منها فلا ماذ
فلا واين ومتى ومهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان

معها

مع ما اولا ومن واي واني واما انجزام المضارع مع كيفما وانما فاد
لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناها عموم
الاحوال لانك اذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اي حال وكيفية
تقرا انت انا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر استواء قراءتي قار
ئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط
انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي و يجزم المضا
رع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع
ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما
هو اقرب عنه ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي
وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق نفيها الماضي من وقت
الانتفاء الى الوقت التكلم بها تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم
اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى الوقت
التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم افادا استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص
ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما ادخلها وتختص ايضا ما بستا
بعد دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب

لا تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكأنّ ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع
اي ينفى بها فعلا مترقبا متوقعا تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما
يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه
الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها
لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة و
قد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم ولا النهي
هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ و
لا النهي ضدها اي لا النهي التي ضد لام الامر وهي التي يطلب
بها ترك الفعل وهو تدخل على جميع المضارع المبني للفاعل و
للمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة
من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الثاني
اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي بعض نسخ المقصود
كلم المجازات ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني
ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا لشيء والمراد
بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بلا ملزومية
شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون

الفعل

الفعل الاول سببا حقيقيا للفعل الثاني لا خارجا ولا ذهنا بل يكفي
ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورده ما في صورة
السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فان الشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما
اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان
اي هذان الفعلان او نحوهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث يبتني على الاول ابتناء الجزاء على
على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان
تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني
فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم و
لوجود ما يقتضيه مع صلاحية المحل وان كان الثاني
مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه
بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لتعلق
لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيته
او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا فصيل الكلام
نحو ان خرجت خرجت في معنى ان خرجت لم اخرج و

يحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من
قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق
تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى
فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني
لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي
لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك لوجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء
مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز بهما عما اذا كان منفيا
بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن
حيث يجب الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه فالوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير
معناه كما تؤثر في الماضي فيلحق بالفاء وان اثرت في تغيير
المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فتركه لوجود
التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه
والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين

فالفاء

فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان
اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى
كلا التقديرين لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة
وهي الفاء واما جملة او امر او نهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفي بما او لم او لن او غير ذلك كالتمني والعرض
وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى
الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الاسمية الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي
ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي
لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا
لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن

عندكم نصب خبرها التشبيه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان
تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي
سببية ما تقدم له فحينئذ تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم
ويجعل المضارع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص
تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوبية تترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء
لها قدرت ان مع ذلك الفعل ويجعل ذلك المضارع الواقع
بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب ثم
هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب
لها وقصد اداء تلك السببية فقدرت ان مع الفعل المأخوذ
من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الجنة صح
الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند
الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند

الجمهور

الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه عند العرف ان لا تكفر تدخل النار في
العرف في هذه المواضع فتنبيه الشرط والعرف وتنبيه فوق
هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجب الجزم
قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية
كقوله فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ
مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كما في قوله تعالى
في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكذا المراد
صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح انما قال مثال
الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر
في معنى النوع المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص على المقصود
وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او

مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن
الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل
قوله تعالى فلتفرحوا فانه جاء على صيغة الخطاب وعن
مثل صه ونحوه وحكم آخره اى آخر الامر في الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هي بسببه وهو في الصورة حكم المجزوم اى حكم
المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لان المشابهة بينه وبين ما فيه اللام من المجزوم معنى
اعطي له حكمه تقول اضربا ولا تخش وارم واغز وادع كما
تقول لم يضرب ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف
المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل باقيه
امرا كما تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر
هذه القسم لظهوره وان كان بعد حرف ساكن وليس المضارع
من باب الرباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت

منلا

همزة

همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة لتوصلها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان
بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم
المعلوم على تقدير الفتحة وتحرزا عن الخروج من الكسرة
الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل في اقتل اقتل
بفتح التاء بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول
من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما
سواه اى فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول
من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم
لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالمضارع
الماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارع
ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة
مفتوحة لانها همزة اصلية ثابتة لا رتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة
لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي لم يذكر
فاعله في اضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف

اي فاعل فعل الواقع عليه لا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله او يكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو احق
فاعله واقيم المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان
ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِب ودُحرِج وأُعلِم واختير
هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
في الاوزان لخروج الضم الى الكسر ووزن فُعِل بالخروج
من الكسر الى الضم وانكا غريبا يدل على غرابة المعنى لكن
لكن الخروج من الكسر الى الضم اثقل فلا فرضوه في اختيارا بعد
حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطُلِق
واقتُتِل واستُخرِج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثاني مع التاء نحو تُعُلِّم وتُجُوهِل وتُدُحرِج لئلا
يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف
اللبس هنا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين
اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي و
روي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع
اعلالين في روي وطوي قيل الاصوب ان يقول معتل العين
المنقلبة عينه الفاء لئلا يرد عليه نحو عور وصيد وانما
خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فلغته

للمفعول

للمفعول من ماضيه وبتبعيته ذكر المبني للمفعول من المضارع
وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا قيل فيه قيل وبيع اصلهما
قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار بيع وقيل فابدل واو قول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء اللاشمام وهو فصيح في
نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة
والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام
ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط
مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند
الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم
والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها مثله اي مثل
باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي

المجرد باب الماضي المجهول من المعتل العين من باب الافتعال
والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه
اذ تير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون اختير
واقيم اذ ليس فيهما مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيهما في الاصل اذ اصلهما اختير واقوم بالياء والواو
المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل
حركتهما اليه تقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال
استخير واقيم لغة واحدة وانما كان اي الفعل الذي اريد
حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويدحرج
ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع
بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه
الفا اذا كانت ياء او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد
ويتجاد ويستقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلهما المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق اي على امر غير الفاعل يتعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له
من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل

الى الفاعل بطريق الصدور

الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال الفعل
صادر عن الفاعل وقائم به ونحو ذلك ولا يقال في الاصطلاح
انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي
كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن
تعقل تعلقه الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي فهو
لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له
تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز و
غير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او
بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو
ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو
ذهبت بزيد فالمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب
وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى
مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم

فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين لمفعولين فلما دخلت
عليها الهمزة زاد مفعول اخر يتوله المفعول واما الافعال
الاخر وهي انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا
في التعدية الثلاثة بل تعديتها اليها انما بواسطة اشتمالها
على معنى الاعلام وبعض الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعولها باب اعطيت في جواز الاقتصار
عليه كقولك اعلمت زيدا او الاستغناء عنه كقولك
اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي
باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما
معا وافعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه
الافعال بمعنى الشك الحقيقي لتساوي الطرفين وهي ظننت
وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تارة
تكون للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
اي تلك الجملة حيث بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما — الاخبار
اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأ
هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد

فيعلمو

انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكل واحد من هذه
الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند — الافعال
والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها اي
خصيصة وهي ما تختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي من
خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر
فلا يقتصر على احد مفعوليها وسببه للمنع كونهما
في الاصل مبتدأ وخبرا او حذف الخبر غير قليل ان المفعولين
معا بمنزلة الاسم الواحد لان مضمونهما معا هو المفعول
في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة
الواحدة ومع هذا فقد ورد للمنع القرينة على
قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالباء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا
يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو
المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر
لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي
لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول

الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما
مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر للمعطى له ويعطي
الفقراء من غير ذكر للمعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان
يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا
باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال
عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت
عنها نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء لاستقلال الجزئين
الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما
تاما على تقدير الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم
لكن الجمهور على انه لا يجوز وبعض الافعال على تقدير الغائها
في معنى الظروف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي
قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير
التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير

التاخير

التاخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسط بين الفعل وغيره
نحو ضربا حسبت زيدا وقد يقع بين اسم الفاعل ومعموله
نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا
احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم
وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب
عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب ولهذا [illegible] قيده
المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني
بين معموليها او تاخرت يعني عنها وانما خص هذا الالغاء
الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه
وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها
تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجي
مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المفعول الذي فيه معنى
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل
على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة
على معموليها مثال علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق
بالاستفهام وقد مر مثال اخويه بالمقالة فمثال
النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق

وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعاً فاقتضت بقاء صدر الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظاً والاخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن
حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
المرأة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع
الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تصبر على
التزوج فالفعل الذي معلق ممنوع من العمل لفظاً عامل معنى وتقديراً
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان عمل انتصابا
للجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة المعلقة
نحو علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً والفرق بين الالغاء والتعليق من جهتين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى
ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال

فلا يقال

فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك
لان الاصل في الفاعل ان يكون مؤثراً والمفعول به متاثراً
واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظاً فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الامكان
ومن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما
من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلا بخلاف ضربت
نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره
لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول
به متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون
الجملة فجاز اتفاقهما لفظاً لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به
ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا
وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري
رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه
من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعـ
اني اراني اعصر خمرا وليستعملهما اي لبعض افعال القلوب

فصل
مبحث الافعال الناقصة

ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها
الاول وهو اما العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا
المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يتوهم
لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت
جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وز
عمت بمعنى كفلت بمعنى به اى بذلك المعنى الاخر الى مفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ومنه
فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخفيته مكانا لوهم والوهم نوع
من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم
بنفس شىء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت
قريب من معنى علمت بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان
اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق
الشفة العليا ولوجدت بمعنى حزنت ووجدت وجدا اى استغنيت
وغضبت وحزنت لا تعلق بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة
ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى الفعل
بما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا
شك ان هذه الصفة خارجة من ذلك التقرير الذى هو

العقد

العقد فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها
موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
الفاعل داخل فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير
المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لانها مما اختاره
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام
والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك
التقرير كالزمان فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل
على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا الكل
فعل منها فلا شك ان كل فعل منها جزئى مما موضوع له
ما النسبة الخاصة موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الا
فعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا صلة للوضع ولا شك ان الغرض من
وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما ذكرنا
ان هذه الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا
وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى

وظل وبات واضحى وعاد وغدا وراح وصار الى الانفك
ومافتئ بالهمز وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس
ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس
ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
والظ انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى يصير
عشرة تامة وكاد بيتها ملا اى صار بيتها ملا وقد جاء
جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها واسمها
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وفيها ضمير لما تقدم من الغرض ونحوها اى لم تكن منه
على ما كان ما يحتاج اليه او استغنيها منه والضمير في جاءت تعود
اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناها
اية حاجة صارت حاجتك وجاء الفي قعد ناقصة في قولهم
ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة
اى صح قصيرها كما قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع
الذى استعملتها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال
وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ
والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى

هذه الافعال

هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثلا صار زيد غنيا فمعنى
صار الانتقال وحكم معناها اى اثره المترتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه مثلا دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى والمعنى
معناها الذى هو الانتقال عن الخبر الذى هو غنى اثره للانتقال
وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الخبر الاول
لكونه فاعلا وتنصب الخبر الثانى لشبهه بالمفعول فى توقف
الفعل عليه مثلا كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كانت لثبوت
خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في الزمان الماضى واما فى
غير دالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله
لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل
عطف المعنى القسم على الاخر لا على ما هو قسيم منه كقول الشاعر
بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا لصارت
فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله
لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة
الواقعة بعدها خبرها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله

يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى
ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى
كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجوده وعدمها لا يخل بالمعنى
الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من
هو في المهد حال كونه زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس للمعنى على المضي
وانما ذكر بعض القسمين مع كونها غير ناقصة استيفا لجميع
حقيقة وليلا من زيد عالما نحو طار صفة اي حوية بينقال الى من وصار ذلك مستعملا
حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان
المكان اوموات الذوات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او
من بكر الى عمرو وتلحق بها مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد
قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العراق تستحيل مودة
وقال ضيا الدين بعض نحو اين ابوسا واصبح وامسى واضحى اقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصيغها مثل اصبح
زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل
على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصبح وعلى هذا
القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد
غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح او المسا او الضحى على هذه
الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح

زيد اي دخل في الصباح وظل وبات مضمون الجملة بوقتيهما اوقاتها
قلت ظل زيد سائرا معناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا
قلت بات زيد سائرا معناه ثبت له ذلك في جميع ليلة وبمعنى صار
نحو زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار وقد يجي هذان الفعلان
تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لا يحتاج
مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما
وعاد تقول ان فصلتا واضحى وعاد الثلثة الاخيرة الافعال وفصلها تامتين
ويعد ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اضحى او
عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة و
راح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الليل واسقط المصنف
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها الزوال اليوم
في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا
لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض و
عاد وغدا وراح فاسقاطها عن البين اشارة الى عدم الا
عتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال
يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي ما زال عنه البارحة
لليلة الماضية وما فتي اي فيم بمعنا ما انفك بمعنى اي ما انفصل
استمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها فيد سترا سمها

فاعلم تنبيها على ان اسمها اللتي يتقدم على حقه من المرفوعية كما
ان خبرها قد تقدم على حقه من المنصوبات منقبلها اي فقبلها على
خبرها اي وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار
امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار
فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي
عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادوات عليها
لفظا او تقديرا كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ وما دام لتوقيت للمقصود بلزوم النفي
بثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له
وذلك لان لفظه ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر و
تقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا
بد هنا من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار
بقوله ومن ثمة اي ومن اجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه
مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد
فما دام لم ينفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام مفيد

فائدة

فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال
مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا مذهب الجمهور وقيل هي
لنفي مضمون الجملة مطلقا ولكن للتقييد تارة بزمان الحال وبرهانا
للمستقبل نحو يوم الايوم يا تيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديمها اخبارها اي الافعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد
ان يبين عدمه وجوده عن جانب نفي القصور في التقديم بجواز
يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي التقديم عليها نحو
كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد
نفي القصور عن جانب العدم فقط فينبغي ان نقيد بمثل
قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها
اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة في ثلثة
اقسام يجوز تقديم اخبارها قسم من كان الى راح
احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على
المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها

اذا انتفى نافية

وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة نافية او مصدر بها ولو منعنا
تقديم ما في خبر النفي لانه يقتضي الصدر واما الذي اتى مصدر فلو منعنا
تقديم معمول المصدر على المصدر ويخالفه معنى الحكم حالا فانا
لابن كيسان بان يكون هنا خلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا
من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه
لاجماعهم منهم وذلك للاول منهم في غير ما دام لان اداة النفي
لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افاد الثبوت فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديمها في خبر النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه
فالنفي ههنا عن فان الاختلاف مع بعض من بعضهم من الجمهور فيه الخلاف ظاهر
المقتضي لما ذكره امين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف
فيه كلمة ليس فان المبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه
لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والمتقدمين
وسيبويه والفراء والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل و
جواز التقديم المعمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم
هذا القسم معارضة ومناقضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان
من الواجب ان يقول على المص ان يجعل في اولها النافية
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل

ورجاء منصوب

ورجاء منصوب على المفعول له بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك
الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بحصوله في نفسه
في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجوا ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو
الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصوله بان يكون
اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في
قولك كاد زيد يخرج يدل على قرب الحصول الخروج لزيد بالجزم
بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بطريق الاخذ في قولك طفق زيد يخرج الذي لا يقتضي للاخذ الفاعل للمتكلم لزيد بسبب جزم
يخرج يدل على قرب الحصول للخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
لشروعه فيما يفضي اليه فالاول ما وضع لدنو الخبر رجاء
عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب و
الاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول
امر ونهي وغير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في غيره لتضمنه انشاء
الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني
الحروف والحروف لا يتصرف فيها فيحمل على اصل استناده اليه

عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعد عسى اسم ثم فعل مضارع مع كلمة
ان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود
الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم
نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى زيد
وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب
زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان
وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
وهنا ناقصة عسى زيد بالمفعول والنصب تشبيه صورة الخبر كان في الذي
قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والتفتازاني
ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج
زيد بان زيد كو مرفوع فقط وهو لكان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما

نزل في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد تامة ففيها احتمال
وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وان يخرج ضمير يعود الى زيد وان
يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من
باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى
وان يخرج خبرا مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ضمير فيه مستكن
نحو عسى زيد وخبره ان يخرج زيد فعلى هذين الاحتمالين ناقصة ايضا
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان
يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم منشأ قولك
عسى ان يخرج زيد يقول كاد يخرج والثاني اي كاد وضع لدنو الخبر اي
حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فيخبر عن دنو الخبر لعله انه باشر على
حصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الحمل وخبره فعل
مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من
غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد
تشبيها بعسى كما انه يحذف ان عن خبره تشبيها لها بكاد كقولهم قد كاد
من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما للاوضع لكل منهما حكم

الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اى كاد كالافعال
اى كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول
الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفي كاد يكون للاثبات
مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا
يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما
في المضارع فلتغليط الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه غلطهم
وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات
لما خطأ ولما غير لتخطئتهم ويجيب عن الاول بان قوله تعالى
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في
وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد
انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت وعن الثاني فلتحقيقه فلتخطئة بعض
الفصحاء خطأ ذي الرمة وغير ذي الرمة في تسليمه تخطئته روي
عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة من الكوفة واعترض عليه
ابن شبرمة فغيره قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ
ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو
كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اى النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل

كالافعال اى كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه مطلقا وهو الدعوى
الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به و
الجواب عنه وعلى الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اى الزوال
والا فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال و
هذا مسلم لكن لم يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى
وقد عرفت وجه القدح فيه في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ودنو الخبر وستة وهي طفق
بمعنى اخذ في الفعل طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وتجيء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء وبمعنى
قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق و
اخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد
في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ زيد او
كرب زيد يفعل او جعل يقول هو وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اى اوشك مثل عسى
وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك
زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد

فعل التعجب

بدون ان نحو او سئل زيد بجبن **فعل التعجب** ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية
فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى الكثرة او الى
وتثنيته بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته و
على كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا
فعلا وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال ولا ينتقض
لحمد لله ونحوه وما اشبهه لكن ينتقض بالحمد مثل قاتل الله [illegible] و
امثال غيره فانه وضع لانشاء التعجب وليس بمخصوص الدعاء الا
ان يقال ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت له بعد
الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في [illegible]
وما ذكره من موارد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل
التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل
الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب افعل به شرط ان يكون في هذين الفعلين التركيبين غير
وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول
وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة
غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ويبنيان اي فعلا التعجب
ابدا لا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهته له من حيث انه يحوي

منها

منها المبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في
الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي
مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد دحرجته
استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بمثل اشد من فعل
لا يمتنع بناؤهما منه وبجعل الممتنع مفعولا ومجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما
عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور
على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل [illegible]
وانما قيدنا التقديم والتاخير بهما قيدنا ليكون عدم التصرف
بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام
الخاصة بهما فلا يقال زيدا ما احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل
الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل
عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخير الشيء يستلزم
تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما
هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل
عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد

ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في
الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال [illegible]
واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق ولجاء الاكثر في الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان
يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى
شيء لان التنكير يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه
عند سيبويه وما بعدها اي وما بعدها الخبر [illegible] شاهد
ذا نائب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء
ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي
من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم
الدين واما احسن بزيد فعند [illegible] امر ومعناه الماضي
من الفعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره
وعلى هذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لانه الا

اذا كان

الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه والباء في افعل لان الفاعل واحد
لا و به اي مجروره مفعول عند الاخفش لا احسن بمعنى صر ذا حسن
على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كافرحته اي
في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى
صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري اي احسن امر لكل احد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله لكل بان يصفه بالحسن كيف شئت فان فيه من
جهات الحسن كل ما يمكن ان يلحق في شخص **افعال المدح والذم**
يعني افعال الشيء عند النحاة بهذا اللقب وضع اي فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل حمدته وذممته منها لانه لم يوضع
للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلا على وزن فعل
بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحة
وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو
الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر
في هذين الفعلين عند بني تميم اذا كان قصد بهما المدح او الذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا

[illegible]

باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع
في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي
باللام اما بلا واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وبواسطة نحو بغير ص
نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا
او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او
معرفة اتفاقا لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن
الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز فنعما
محذوفة اي نعم هي شيئا وقال الفراء وابو علي هو موصولة بمعنى الذي
فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة وقد يكون
هي مخصوصة اي نعم الذي فعلها هي اي الصدقات وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء
هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك
ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته
انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد
نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ
وما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج
هذه الجملة الواقعة خبرا الى الضمير المبتدأ لقيام لام التعريف

العهد

العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وجوبا وهو مثل نعم الرجل
زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدم عليه خبره
واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل
فكانه قيل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط
المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او
تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند ونعمت
المرأتان الهندان ونعمت النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة
هند ونعم المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
ولم يجب الحاق العلامة بهما وقوله بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا
جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين
كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله نعم

العبد اي توجب تفريته ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون
اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو مركب من حب
النحو او حبا اذا صار محبوبا وذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مؤنثا او مثنى او جمعا لجريه
مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب
مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي
بعد مخصوص تمييزا او حال على وفق مخصوص في الافراد والتثنية
والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا
وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا
امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز والحال
ما في حبذا من الفعلية دون الحال هو ذا لان زيد
مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب مثلا وقفا
الركوب حال الفاعل لا عن المخصوص هذا باب الحرف

الحرف

الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها
متعلق بالذي اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح ان
يحكم عليه او به بلا انضمام في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم احتاج
اي لاجل انه دال على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان
او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة او فعل
كنحو قد ضرب حرف الجر لانه وضع للافضاء بالفعل اي ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول وما تعدى بالباء صار معناه الايصال او معناه اي
معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف والجار مع غير ذلك المجرور و ٢
الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد
او كان في تاويل الاسم نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة لانها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى
ما يليه ولان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى
وحتى وفي وذكر هنا الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها
اسما خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما
لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف بناء على انها
حيث وجدت غير فاتحة منها ورب وواوها اي الواو التي

يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم و
بائه وتائه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا
فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا
واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا ومن للابتداء اي لابتداء
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الكل على الجزء اذ لا معنى لابتداء
النهاية وقيل كثيرا ما يطلق الغاية ويريد بها الغرض و
المقصود لا يراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده ومعناه
اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم
الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين عطف
عطف على الابتداء اي ويجيء للتبيين ايضا اي لاظهار
المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه
مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد
يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب

نحو ما جاءني

نحو ما جاءني من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا متمسكين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
عنه بانه لا نسلم بقولهم وقد كان من مطر وشبهه ما يتوهم
منه زيادة من في الكلام الموجب مثلا لكونها للتبعيض او
للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر وهو وارد على
الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر
والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او في الزمان نحو
اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلت الحب
منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله
تعالى ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كالى
مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف
في كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية
للتفاوت الواقعة بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى
بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها
لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز
وقوعها بعدها اي بعد حتى خلافا للمبرد فانه يجوز دخولها
على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الشذوذ

وهل جاءني من احد

التنبيه وللبصريين يحكمون لشذوذه فلا يجوّزونه قياسا وفي
للظرفية اي لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او
مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر بمجرور
الباء هذا كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق
مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه زيد وللاستعانة اي استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم و
للمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج
واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
حال اشتراء الفرس ملتصقا به فالالتصاق يستلزم المصاحبة من غير
عكس وللمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء
نحو بعت هذا بذاك وللتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
الفعل الى المفعول بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف وللظرفية نحو جلست
بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا الهمزة

نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم وفي النفي بليس نحو ليس زيد بقائما
وبما نحو ما زيد براكب حتى تزاد في الخبر في غير الصور قياسا وفي
غيره سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس وللتعليل
اي لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو جئت لكذا
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة
نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة
بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم
يوصف وتركها لكونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح
وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار
عند المص الوجوب في هذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم
تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة في المجاز والمحتاج الى القرينة

اي في غير الاستفهام والنفي

المحتاج الى التقليل كما

[illegible]

ووعاملها فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل
المحقق يعني ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته
وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوب
على التمييز والضمير المفرد ولئن كان للمميز مثنى او مجموعا
مذكرا وان كان المميز مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او
رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في
مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما
امرأتين وربهن نساء ويلحقها اي رب ما الكافة اي التي تكفها عن
العمل فتدخل يعني تلحق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا او
قد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف
صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في
حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا
اليعافير والا العيس فمن الواو للعطف عند سيبويه ورب
علة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان
كانت في اوله فيقدر لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها
حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لتصديرها
بمعنى رب فلا يقدر لها معطوفا عليه لان ذلك تعسف

وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال
اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء
مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان
الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله
او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة
الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر
لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في انتزاع الباء حذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من اسماء الظاهر حطا
لرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض
الظاهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء اعم منها اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها لغير السؤال ودخولها على الظاهر
فقط او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل
يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال
يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اخبرني وكما تدخل
على الظاهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن و

وواو القسم

الدخول على المظهر لا يختص باسم الله تعالى خاصة نحو بالله
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص ويرد
انه لا يصح ان يق الباء يوجد جميع الاختصاص وبدونه لكن الثاني
ويتلقى اى يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي
ما ولا فاللام لموجبه اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اى في الاسمية نحو والله
ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو
والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لو
جود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اى لا تفتؤا
واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اى
جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين الاجزاء
الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اى قسم ما
يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم
والله لاستغنائه عن جوابه فيهما اى في الصو
رتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كان
جواب للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ يسمى الا الدال

الدال

الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم
عن للمجاوزة اى لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء اخر وذلك
نحو اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه
العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اى استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين و
قد يكونان اى عن وعلى اسمين بدخول من عليهما
نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء
اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اى
الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن
اسنان مثل البرد الذائب الطاهرة ويختص اى الكاف باسم بالطاهرة اى
الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه
وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا
للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى مجيئه في بعض الكلام
ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فيهما للابتداء في الزمان
الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان
الفعل المثبت والنفي وهو طرف الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه

اذا قلت فقدت مالى من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة
كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه
ان مبدء زمان فقدان مالى او عدم رؤيتى كان هذه السنة والثانى
والظرفية عطف على الابتداء وهما الظرفية المحضة من غير
اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى انت فيه حالا
وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بها الزمان الذى انت فيه حاضر فالمراد
ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته
مذ شهرنا او مذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا
الشهر او اليوم الحاضر عندنا لا انهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان
الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدء الزمان الفعل فلا
يناسب لمعنى المذكور كلاهما الظرفية ويمكن ان يجعل الاول
مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف اى ما رايته
مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى الاستثناء
ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروف جارة
وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت يكون افعالا الحروف المشبهة
بالفعل وتشبيهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى
والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان

معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت و
تمنيت وترجيت وحق الكتاب ان يعبر عنها بالاحرف لانه على
صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم عدلوا الى الحروف الدالة
والعامة منه بصيغة جمع الكثرة لم يعتبروا الاصطلاح بجواز استعمال
كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها او وقعت
مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولعل لعن بلغ مبلغ جمع
الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها اثنا
عشر الاربعة التى لها اى لهذه الحروف صدر الكلام ليعلم اولا (وجوبا)
الامر اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منها كالتاكيد والمؤكد
والمثال على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فانها
بعكسها اى العكس فانها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة
فيها حيث لا يصح وقوعها فى بدء الكلام المفرد لا لها من التعلق لشىء آخر
ثم كلاهما وحتى لو وقعت فى الصدارة ثبت ما ان المكسورة فى صور
الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على
اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك ويلحقها اى هذه
الحروف ما الكافة فتلغى عن العمل اى تعزل الحروف عن العمل لكافة ما ايا على الافصح
على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما
وقع فى بعض اشعارهم وتدخل هذه المكفوفة اى حين اذ يكفها

لاء الكافة على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل بلزومها ولا بد لها من ان يكون
للعمل صالحا لان المكسورة لا تغير معنى الجملة اذ لا تخرجها عن كونها جملة
فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة
التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سابقا جملة
باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها فى حكم المفرد ومن ثم
اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر فى موضع الجملة اى فى موضع
يقتضى الجملة ووجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى
المفرد فكسرت ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع
الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول ما يتضمنه
لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم
وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا
جملة نحو جاء الذى ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها
فاعله نحو بلغنى ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها
مع جملتها مفعوله نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون
المفعول المفرد وحال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندى انك فاضل لوجوب
كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو
اعجبنى اشتهار انك لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا
انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لان ما بعد لولا الامتناعية

مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت
وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول
للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان معاذلك
زعمت انك ولولا انك ضربتنى ضحك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة
لانه اى ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاء فى موضع التقديرين بان
تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فى ان الفتح
على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها مع جملتها مثل من يكرمنى فانى اكرمه ما وقع بعد الفاء
الجزائية فانه ان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت
فى موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامه
ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها مبتدا
او خبر المبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها
وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدا
محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام
البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى الظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا

مفعوله الثالث وكما فيه معترضة ومعنى كونه عبد القفا بيان لما
انه لئيم يخدم قفا قفاها نه اي جهته ان يا اخط لبعظم قفاه وكما ان
واللهزمتان عظما ما تحت الاذنين في اللحيين جمعها بارادة ما
فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالرفع
عطف على اذا انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل شبهه
وما وجد ذلك في كتب من الفتح فمن جملة اشباهه قولهم اول
ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة
كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول
المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري
اي الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما
مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان
اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان
المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك
اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها
المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ ما فائدتها
الا التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة
انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا
او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا

كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا
قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة
حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع
المعطوف على اسمها حملا على محله دون المفتوحة فانه لم يجز
العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لم يصح
فرض عدمها وشرط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي
الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو
او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم
ولو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب
واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر اسم ان يكون العامل
في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على يكون العامل
في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين لفظي ان والابتداء
على رفعه وهو باطل واما الكوفيين فانهم لا يشترطون في
صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم لا عمل الا في
الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه
فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا مر ان يكون
اي يكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان
قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد

ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المعطوف
منزل بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في تلك
انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي
الخبر فانه لم يظهر عمل ان في اسمه لكونه مبنيا فكانه لم تعمل
فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على
محل اسم لكن بعد ان لانه لا يغير معنى الجملة كما قبل
دخوله فان معناها الاستدراك وهو لا ينافي معنى الاصل كما في
التاكيد فيجوز العطف على محل اسمه وعطفه عليه بالرفع
مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج
وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها بالعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها
وايضا لما لم لاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة
والمفتوحة يغيره دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة
مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون
المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى
الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع الاسم
المكسورة على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها الخبر

على الاسم

ان في الدار

ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها
وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذا
الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني
المكسورة واللام ومع كونهما لذلك واختار وتقدير ان دون اللام
توجيها للعامل على المبين معا ط ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها
وعلى ما بينهما ضعيف لانها وان لم يغير معنى الجملة لكن لا توافق
اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه
وقول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها
اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على
ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على تقدير
لازم لها الا في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية ومثل
ان زيد لقائم واما في الاعمال فلظهور الباب ولان كثيرا من
الاسماء لا يظهر فيه اعرابها لكونه لعارض تقديريا او لكونه مبنيا
وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند اعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من نواسخ
للمبتدا والخبر رعاية للاصل غالبا مثل قوله تعالى وان كانت لكبيرة

وان نظنك لمن الكاذبين

خلافاً للكوفيين والتعميم أي وبتعميم دخول وعدم تخصيصه
بدخول المبتدأ والخبر لأن أصل الدخول على الفعل فإنه متفق
عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير
دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك إن قتلت لمسلماً
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف
المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشأن وجوباً مقدر
والسبب في تقديره أن مشابهته المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة
المكسورة به كما سبق وإعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الوقت
واقع كقوله تعالى وإن كلاً لما ليوفينهم وإعمال المفتوحة بعد تخفيفها
لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف
على الأقوى وذلك لا يجوز فقدر واضمر الشأن حتى يكون أن
للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرها الملفوظ
عاملاً في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل لأن إعمالها بحسب
المكسورة فإنها قد يكون عاملاً وقد لا يكون في العامل الظاهر
وإن كان أقوى من العامل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر
يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم الترجيح
للأضعف على الأقوى فحينئذ أي المفتوحة على الحد الصالح لأن
تكون مقتضية أن يكون مطلقاً سواء كانت اسمية أو فعلية وداخلة
على معمولها المبتدأ والخبر داخلة وشذ إعمالها إعمال المفتوح

في غيره أي غير ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض أهل اللغة إعمالها في
المضمر في السعة نحو قولهم أظن أنك قائم وأحسب أنه ذاهب و
هي رواية شاذة غير معروفة وأما في الضرورة فجائز في المضمر
فقط قال الشاعر فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك
لم أبخل وأنت صديق ويلزمها أي أن المفتوحة المخففة حال
كونها مقرونة مع الفعل أي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل أن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن عسى أن يكون قد اقترب
السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى أو سوف كقوله وعلم
فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا أو قد نحو ليعلم أن
[illegible] قد أبلغوا
المخففة وبين أن المصدرية ولئلا يكون كالعوض من النون
المحذوف أو حرف النفي نحو أفلا يرون ألا يرجع إليهم
والسين لن ولم حرف النفي لئلا يكون كالعوض من النون المحذوف
فإنه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فإنه يجمع
مع كلمتها فالفارق بينهما أما من حيث المعنى لأنه أن معنى
به الاستقبال في المخففة ولا في المصدرية وأما من حيث اللفظ
لأنه إن كان الفعل للنفي منصوباً في المصدرية ولا في المخففة
وكأنّ للتشبيه أي لإنشائه وهو حرف برأسه على الصحيح

حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وفي مذهب الخليل انها
مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا
الاسد قدمت الكاف ليعلم ابتداء التشبيه من اول الامر وفتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجار
والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل
على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفظا فتدخل
كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان و
ان اعملتها قلت كان ثدييه على الاستعمال الغير الافصح للمخفف
واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في
ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم
الباعث الداعي اليه كما في ان المخففة ولكن وهو عند
البصريين مفردة وقال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى
الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لكن تقيد ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلما ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا

جائك

جائك لما بينهما من الالف فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا
لم يجئ فيتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى
اي تغايرا معنويا والفرق هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
فاللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اي ولكن فتلغى عن
العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه لم يسلبهما
ما اوجبنا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى
ما حكاه عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها
المخففة قال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها
مشددة ومخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما
اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني
اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المحال
نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب وجاز
الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزءين بناء على ان ليت
للتمني فكانه مثل اتمنى زيدا قائما اي تمناه كائنا على صفة
القيام فالخبر ان منصوبا على المفعولية بمعنى ليت واجاز

الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان نحو ومتمسكا بقول الشاعر يا ليت
ايام الصبي رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبي رواجعا
والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبي رواجعا والمحققون على ان
حال رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل
للترجي اي لانشاء ولا يدخل على المستحيل معناه توقع امر محبوب
او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة
العقيلية وانشد الشيرازي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندا
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة
لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على
سبيل الحكاية كذا قاله المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع
اخر والشاعر حكاه على ما كان عليه او كان استشهد الشاعر بابي
المغوار بالباء فحذفه ويحكي في الاحوال الثلثة بالياء ولعل
مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد الجزم
بوجود الجر بها مع الحكم بشذوذه وحروف العاطفة العطف
في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل الى المعطوف

عليه

عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة
وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي النحاة المفسرة منها وعند الاكثر
ان وما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعضهم الى ان التي
بعدها مضمر نحو جاءني زيد بل عمرو واما جاءني زيد بل عمرو كذلك ليست
منها لان ما بعدها بدل الغلط وبدل الغلط بدون حرف غير فصيح واما
معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل
هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع
ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او
الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او
ثم عمرو اي حصل الفعل لكليهما لا لاحدهما دون الاخر فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم منها
الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة
في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة لمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى

ابه
بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث
قوي او ضعيف رفيع اي متبوع معطوفها لتفيد اي العطف
بها فوق في المعطوف او ضعفا فيه اي لتدل عليها حتى تميز الجزء
بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية
وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه
على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الا
نبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد
اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما
اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من معطوفه وعدم
اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
انما هي بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو وفي
حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعده
التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب
في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على جا
لذو ان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك

ومع

ومع هذا يصلح ان يتقدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء
كل لانتهاء ما الملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك
نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع
اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا
الا انها لم يات في العاطفة ما يلاقي جزء الاخير فان اصل حتى
ان تكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولا عندهم
على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها
جميعا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وانما استعملوها في
اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء
في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد
المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه
اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاز و
الفيلها وقع في بعض الحواشي واو واما وام لاحد هذه الامور
الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال
كون ذلك الامر مبهما اي غير متعين عند المتكلم ولا بتعيينه
ان او فصل قولنا [illegible] ولا تطع منهم اثما او كفورا الكل

ـن الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد
من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة
لازم لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يلي
بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند
المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي ومن اجل ان
ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا وان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما او ان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن
فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح وحينئذ يكون تركيب
ارايت زيدا ام عمرا حسنا وان لم يكن احسن وافصح وفي
الترجمة الشريفة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة
على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة
على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان
الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصحية غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص
هيهنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من

اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم ولا لانهما
لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك
زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يقع جوابها بلا او نعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد
يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا
على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل
واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر
لا يخلو عن شيء ولو اقتصر على قوله ومن ثم لا يجوز في اول الحكمين
وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق
كلا الحكمين بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى
وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في
الثاني والواقع قبلها الخبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي انها
القطيعة التي راها لابل اي هي جملة خبرية فلما علمت انها ليست ابلا
اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فقلت
عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما الاستفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وحين تقصد الاضراب عن الكلام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف لا ذكره مع اما

غير مستعمله الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر بإمّا يلزم أن
يصدّر المعطوف عليه أولاً بإمّا ثم عطف عليه المعطوف بإمّا
نحو جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو ليعلم من أول الأمر أن الكلام
مبني على الشك جائزة مع أو يعني اذا عطف شيء على شيء آخر
بأو ويجوز أن يصدّر المعطوف عليه بإمّا نحو جاءني إمّا زيد
أو عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد أو عمرو وذهب بعض النحاة
الى أن إمّا ليست من الحروف العاطفة لأنها تقع قبل المعطوف
عليه وأيضاً يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي أيضاً
للعطف يلزم اجتماع عاطفين معاً ويكون أحدهما لغواً
والجواب عن الأول أن إمّا السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف
بل للتنبيه على الشك في أول الكلام كما عرفت وعن
الثاني أن واو العاطفة الداخلة على إمّا الثانية لعطف إمّا على إمّا
الأولى وإمّا الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد إمّا الأولى ولكل
منهما فائدة أخرى فلا لغو لا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة
معناها اثبات الحكم الى أحد الأمرين المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن
المعطوف فالحكم فيهما للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو
جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل

عمرو أي بل جاءني عمرو فحكم المجيء منه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والإخبار الذي وقع منه لم يكن
بطريق القصد فلهذا صرف عنه بكلمة بل وأما كلمة بل بعد النفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى أن كلمة بل
لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه اذ الحكم منتفٍ عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
بل ما جاءني عمرو وزيد إمّا في حكم المسكوت عنه أو المجيء منتفٍ عنه ولكن
لا دلالة للنفي أو غير مستعمل بل وفيه فإن كانت لعطف المفرد على
المفرد فهي نقيضه لا فيكون لإيجاب النفي على الأول فيكون لازمة
نفي الحكم عن الأول نحو ما قام زيد لكن عمرو أي لكن قام عمرو وإن كانت
في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات
فبعد النفي لإثبات ما بعدها وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى
تقدير تعينه مستعمل بدون النفي **حروف التنبيه** ألا وأمّا وها
يبتدأ بها الى الجملة حتى لا يفوت المخاطب شيء مما يلقي
المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم
وأمّا زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها من بين الثلاثة على أسماء
الإشارة حتى لا يفوت المخاطب عن الإشارة التي لا ينبغي

مغايرتها الا انها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء

حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء و الهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط فان القريب ينقسم الى قريب متصف بالقرب من غير زيادة والى اقرب متصف بزيادة القرب والهمزة تحذف في البعيد فانه لم يذكر له امرينا فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كل من البعيد وكذا القريب

حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة وسيأتي معاني تلك الحروف بتبيين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فنعم في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد ونعم في جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد فيمتنع بلى في جواب الست بربكم انت ربنا فلو قيل في موضع بلى نعم هنا لكفر فان معناه حينئذ لست بربنا وقيل يجوز ان يقال نعم هنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد استعمل هذا في العرف فلو قال احد لزيد اليس لي عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا او يقوم مقام بلى

لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به نفي اي النقض النفي الذي بعده تلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الاستفهام لا تستعمل في غالب استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت واي بلى ولا يكون المقسم به الا الرب والله لعمري تقول اي والله اي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد جاء او لم يأت وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجعلها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف

زوايدًا لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها
زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان
لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد
المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام
بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير
ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا
ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى سبحانه ان وان
مخففتين وما ولا والى واللام والباء فان بكسر الهمزة وسكون
تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما
رايته وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس
القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام
نهقت وان بفتح الهمزة وسكون تزاد معها كثيرا نحو فلما ان
جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو
قام زيد نهقت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو
الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما
تخرج اخرج معنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب
اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع اين
نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا

حالكون

حالكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا
وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع
المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما
كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو
العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد مع بعد ان المصدرية
نحو ما منعك الا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا
قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر
في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم
فتنزل لذلك منزلة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور جمع
الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء
واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا
حاجة الى ذكرها تكرارها حروف التفسير اي تفسير كل منهم
المفرد نحو هذا بن زيد اي ابو عبد الله وللجملة كما تقول قطع
رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة في معنى القول
اي بفعل متضمن معنى القول لتفسير المظروف في الكلام
غير متضمن حروفه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه

[illegible]

القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح
مؤول معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا
ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو
قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه
شيئا اي هو ائت فان قولك ان ائت تفسير للمفعول به
المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى
لبين تفسيرا لما في قوله تعالى ما امرتني لانه مفعول الصريح القول
وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى
امك ما يوحى ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو الظاهر
لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان
المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية
اي للجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها نفعه الله
وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي
خروجك واختصاص ما وان المصدريتين بالفعلية انما
هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال
ابن (؟) الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج
البلاغة بقوله ع الزهد في الدنيا ما الدنيا باقيه وان المفتوحة

المفعول به

المشددة

المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما
فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تقلب خبرها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو
مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او في معناه
نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تقدير
الكون نحو هذا زيدا اي كونه زيدا حروف التحضيض
هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فتتصل لذلك من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزمها
الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع
الحض على الفعل والطلب له وهي في المضارع بمعنى
الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها
تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حروف التوقع والتقريب قد تستعمل
بها الجملة فاما ان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي
او على المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف

اعجبني انك قائم

حروف التحضيض

حروف التوقع

وبعض المواضع اى هل بمعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع
اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمع
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع
كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المصابيح
المجرد وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى مضافا الى التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء
ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر
الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما الا انهما على احد نوعي الكلام كلا
ويدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل
قام زيد الا ان الهمزة يدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما
او فعلا بخلاف هل فانها لا يدخل على اسمية خبرها فعل نحو
هل زيد قام الا على الشذوذ لان اصلها ان يكون بمعنى قد
كما ثبت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى
فالمحل اصلها قد وهي من لوازم الفعل فان رأت فعلا في حيزها

تذكرت عهودا بالحمى وحننت الى الالف المألوف في عانقته وان
لم تره في جنبها ثلثت عند ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف
في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود
الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو
اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الا
نكار دون هل لتعين ان المستفهم عنه في مثل هذا المواضع مجرد و
بالحقيقة لان اصل اترضى بضربك زيدا وهو غير صحيح منك و
هل ضعيف في الاستفهام فلا يجوز فعلها بخلاف الهمزة فانها
قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو فجعل الهمزة معادلة لام
المتصلة لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعتقد المستفهم عنه
فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب
واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المنقطعة لم يتعدد لانها
للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بالمقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو اى بل اعندك
عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال
الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها
نوع الهمزة فلا تتقدم تقدمها

حروف الشرط

ان ولو ولما

المستفهم عنه في نظام ام

لما صدّر الكلام بما سبق فان للاستقبال وان دخل على الماضي
ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض
النسخ وان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال
سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك و
ان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع مني
ايضا اكرام فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت
ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في
الماضي فقد وقع مني ضرب فيه وقد يستعمل ان في المستقبل
نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم
ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم
معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول
امر مقدّر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا
فيه قطعا فيلزمه لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في
الماضي بحصول مجيء مقدّر فيه فيلزم من انتفائهما معا وكون
انتفاء الثاني الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم
واستعماله بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد

لزوم

لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه لو جيء بها للدلالة
على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم
من هذا انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو
لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ على المشهور ولم يبين ان
ما ذكره معنى تفصيلية في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد
انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا ينتقض هنا لا لانه
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل تقصد
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقوله لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام
فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام ونظيره ان اهان ولو الفعل لفظا سيأتي من الامثلة
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم
فحذف انتم مرفوعا بانه تاكيد الفاعل فحذف الفعل بتفسيرها

الكلام اما احد فقط واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما
حذف الفعل صار منفصلا بدلا ولتبين تأكيد الفاعل الفعل المحذوف
لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف فعل وحده وفي نسخة
او من اجل لزوم الفعل بعدها فيلتبس لو المحذوف فيها
انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل الفعل
المقدر بعد لو الصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق
اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر
ان الافراد لتكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض
العوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال
لو انك منطلق وانما كان كالعوض لان الفعل لابد من
مقدر وان لكونها دالة على المعنى التحقق والثبوت تدل
على معنى ثبت المقدر هي هنا مفهوم عوضه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرها عوض عنه من حيث اللفظ فلابد
منهما عوضا لحصتها عن الفعل المقدر بل كالعوض
وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل منه
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع
ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل موضع

الخبر كقوله

الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان لا
اقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم
في اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيقع نزل في
لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط
على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان
يكون الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى لئلا يكون على وجه
لا يعمل فيه ادات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يسلط
على ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم
فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما
وغير مجزوم وهو ممتنع واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين
عليه وللشرط لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني
مثال للماضي لفظا وان لم يأتني مثال للماضي معنا لاكرمتك وان
توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او
غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر الشرط وان يلغى
القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر
الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك
انا والله ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار الشرط

القسم ويلغى

التقديم والجواز كليهما النشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى
الثاني هذا مثال التقديم على الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير معنى ترتيب اللف و
باعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك
واتمام ورد فهذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال
الاول اشارة الى اشتراط الماضي في الشرط في صورة اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى
الثاني مثال التقديم الشرط وجواز الغائب فالنشر باعتبار
الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل
من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتبارين
بحسب المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان
كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال
الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل بقدر الامكان على
تقدير تقديم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما وتقديم
القسم كالقسم اللفظ اي كالملفوظ به او معنى كالمحفوظ في صدر الكلام
فلزم في الشرط الذي بعد المضي وكان الجواب للقسم نحو
قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جواب

لكان لزم

لكان للزم حذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لكون الجملة الاسمية الواقعة
جزاء فيجب فيها الفاء واما للتفصيل اي لتفصيل الاجمال المتكلم
في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما التفصيل عند اوجه في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جائت للاستيناف من غير ان
يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت للتفصيل
فالاوجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حين يكون كالمذكور
من الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فانه ما يقابل لما المذكور وهو محذوف
ما تقدمه لكنه مقدر بعينه واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكم ويردون
اليه المتشابه وهو ما بكلمة ثم اما للشرطية لزوم الفاء في جوابها اي جواب
الاول لا الثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي
بين اما وبين فاء الفاء الواقعة في جوابها جزء ما في حيزها اي حيز اما
او حيزها ما دون حيز الفاء خبرها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما
زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي

مطلقا غير مقيد بحال التجويز تقديم الخبر على الفاء وعدم تجويزه
وهذا اذا نقضه بعض سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع
تقديمه مطلقا وقيد والقائل المبرد وهو انه اذا وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف على وجه مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز
التقديم وعدمه مثل واما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقامها واوسط يوم الجمعة بين اما وفائها
لئلا يلزم توالي الحرفين الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى
واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق بعد الفاء لا لما خاصية جواز التقديم اصلا وقيد القائل الذي
انه كما ما يتوسط بينهما وبين فائها جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفعل
كالاول المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء
مقدم على الفاء والا اي وان لم يكن يجاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
بل القسم الثاني مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر ان
لا يتقدم ما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
الفاء مانع اخر بين ان يكون فعل الامام فرع دفع الامتناع عن الاول
دون الثاني في هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما

واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيدا فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق يتفاوت زيدا
لكونها اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل
الفعل المحذوف ولما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد
فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد
مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
مهما تذكر بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم
الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع
انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة
المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا
خلاف ولما مثل للقسم بما يكون الواسطة بين اما وفائها مفعولا
للمفعول امثلة كونها مرفوعة لكثرة احرف الردع كلا والردع
هو الزجر والمنع تقول الشخص فلان يبغضك فتقول كلا
ردعا للاول وليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة
الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيبك الى ذلك وقد جاء

اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
لكون لفظه كلفظة كلا التي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه
لانك تردع المخاطب عما يقول لتحقيقها الضد لكن النحاة حكموا
بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به
تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء
التانيث الساكنة والمتحركة لانها مختصة بالجملة تلحقها الفعل الماضي
ليكون مراقبا الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة فصلا بين تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيت او لان السكون
هذه على بنائها المقتدر وحركة تلك على اعرابها ولتبقي كالحرف الاخير
للكلمة فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي تخير
اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو
اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه
المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها
من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فضعيف

لعدم احتياجها

لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند الى علامة
التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة
التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على
ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير
فائدة بل هي حروف الحقت بالفعل للدلالة على احوال الفاعل
كتاء التانيث فهي فيه شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا امتنع من جعل
هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا
الابدال ما مر في بدل الكل عن الكل ويكون الجملة خبر المبتدا او
العرض كون الخبر معها سمي التنوين في الاصل مصدر نونته اي جعلت له
نونا فسمي ما به يتنون الشيء اعني النون تنوينا استعارة
ثم عرض لها في المصدر من معنى الحروف ولهذا
سمى سيبويه المصدر حدثا وفي الاصطلاح نون ساكنة
ابدا فلا ترد بعرضها الحركة العارضة مثل عادا الاولى
تابعة لنون من لدن ولكن وامثالها فخرج بها نحو
تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمة
لا توابع حركات اخرها وانما قال تتبع حركة الاخر
ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر
لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة

بين آخر الكلمة والتنوين فإن قلت فآخر الكلمة هي الحركة
فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحروف
ولم يبق آخر الاسم لتنتقل تنوين الترنم في الفعل الا لتأ
كيد الفعل لخروج نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض
التعريف بالتنوين في نحو يا رجل الطلق فإن المراد بالتبعية
حركة الآخر تطفلها لها في الوجود وتطفل العارض
المعروض وليس كون الطلق تابعا لحركة لام الرجل
بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما دل على
امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين في منع الصرف وحمل لا ينصرف معنا فيه للتصرف
والتنكير هو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مدخوله غير معين بخصوصه اى اسكت سكوتا ما
في وقت ما وأما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن
وأما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو
للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فقول التنوين في
رجل يفيد التنكير ايضا فانا جعلته علما تمحض للتمكن
والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه

لتعاقبهما على الآخر كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف
الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضا عن الجملة للتخفيف
الحق لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكلٍّ حج وما عنده وعاصيه و
جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومن تكلم فانما
اى كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل النون في جمع
المذكر السالم كمسلمات فإن الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو
علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون
في ذلك فزيد التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية
والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما
كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين
الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين
ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه و
الترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد
من اسباب حسن الغناء وانما اعتبرنا اواخر الابيات والمصاريع
وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا
لما وقع كما انشا هكذا اصحاب الغناء لأن محل التغني انما هو

الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخل بفهم المعنى وهو اما ان يلحق القافية المطلقة
وهي ما كان رويها متحركا نحو كامل متبعا باشباع حركته
ولها الالف والواو والياء وتسمى هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت [illegible] ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حرف
الاطلاق به كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
[illegible] البيت [illegible] وحصل [illegible] الالف وعوض عن الالف عند النحويين
[illegible] التنوين واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا كقوله [illegible]
[illegible] لتقييد الصوت [illegible] وامتناع الامتداد ولانه يشترك
حركة [illegible] حرف الاطلاق [illegible] امتداد الصوت [illegible]
[illegible] الاعلام [illegible] المحقق [illegible] القافية
في هذا البيت القافية [illegible] الصوت [illegible] عند [illegible] بالفتح او الكسر
والحق [illegible] التنوين [illegible] والمحقق [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] البيت [illegible] التنوين [illegible]
ولهذا [illegible] واعلم ان [illegible]
[illegible] موضوع [illegible]
كما ان [illegible]
من قبيل الحروف [illegible]

الاخر

الامر فهي لعتبار الوضع وبعضها الفه تامة ويحذف اي التنوين
وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كونه اي ابن
مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف
اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه
وخطا بحذف الف ابن ولذلك قولهم هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه ان كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني محمد ابن زيد وزيد ابن عالم
لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة
نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها
فانها لا تحذف حينئذ لئلا يلتبس ببنت في مثل هند
هند ابنة عاصم نون التاكيد نون التاكيد مشددة خفيفة
ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة
مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف
التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون
جمع والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر فيها
تشبيها فيها بنون التثنية تختص اي نون التاكيد

بالفعل المستقبل الكاين في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف و
اضربن بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام هل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا انتصب
خيرا والقسم نحو والله لا فعلن بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذا النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال ما تضربن
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهه له
بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم لان كلمة
محل التاكيد فكرهوا ان يوكد والفعل باسم منفصل عنه
وهو القسم من غير ان يوكد بما يتصل به وهو النون
بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة
نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جايز وق
كثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد
حرفه بما في نحو اما لان الحروف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لذلك
ويتنقض المضموم غيره ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو ومضموم ليدل
على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء
الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة

ليذل

عنه

ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة
وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور يشمل
التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله فتقول والتثنية
وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول
في المثنى اضربان ما بثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان
في جمع المؤنث بزيادة بعد نون الجمع وقيل نون التاكيد لئلا
يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلها اي التثنية و
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده وجعله مغتفرا
كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون
الثقيلة والخفيفة في غيرها اي غير التثنية والجمع مع الضمير البارز
اي او جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة
المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وعرفه
من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون
بها ومعنى كلامه ان النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكرناه مع غيرها على ضربين اما مع الضمير البارز وهو في
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو
اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة

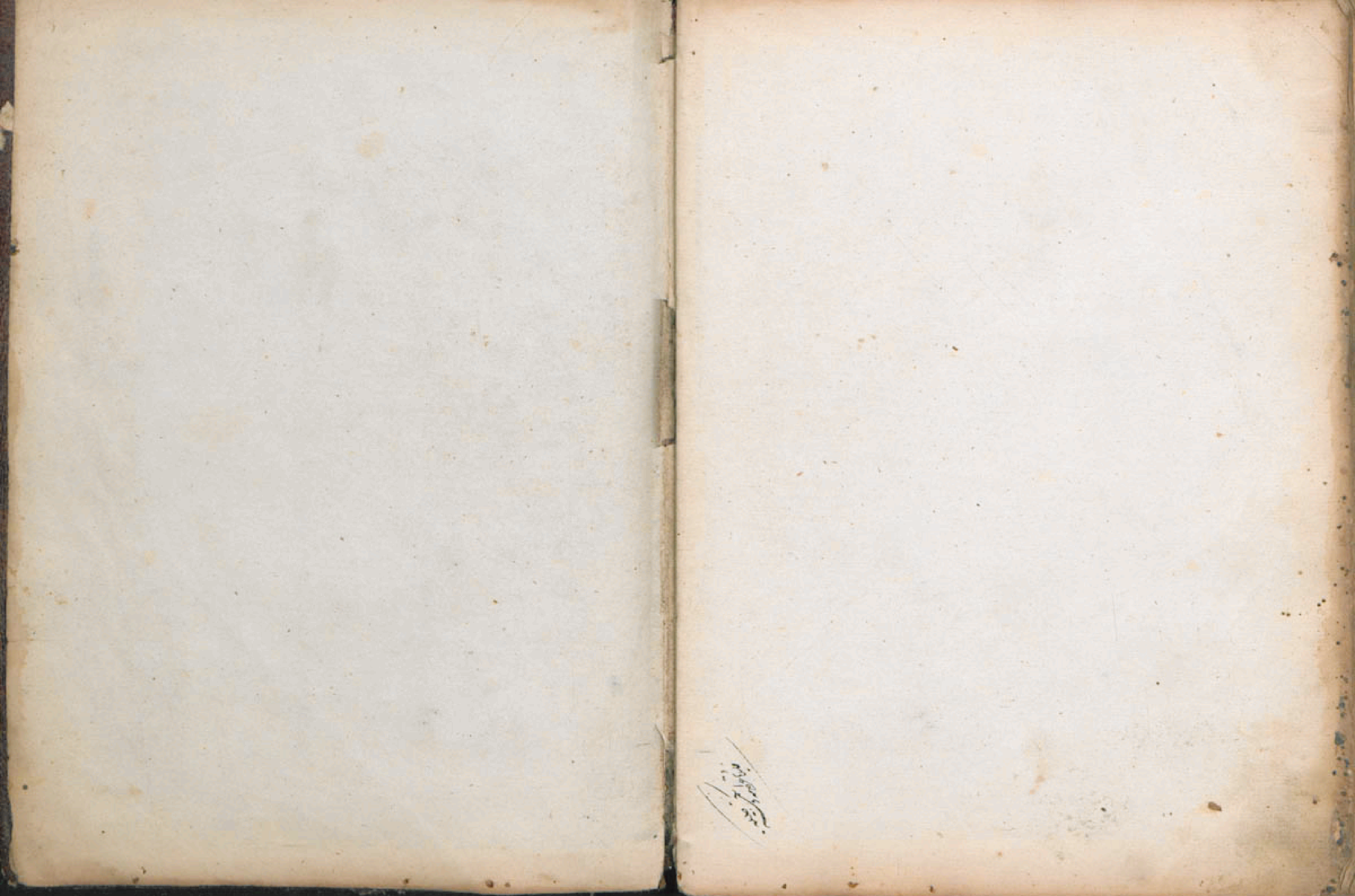
حذفت الواو لا يخرج التقاء الساكنين على غير حده

فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا
القوم وادعو العدو وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء
في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها
نحو اخشونّ كما ضمّها مع المنفصل تقول اخشوُنّ كما في اخشوُا
الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزنّ
وارمنّ واخشنّ فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة يعني
بها الف التثنية فتقول اغزونّ وارمينّ ولتخشينّ تريد الكلمة
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا ولتخشيا وحينئذ اي لاجل انه مع
الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل
ترينّ وهل ترعُنّ كما يقولون هنا مثال لغير البارز الذي حرّك
لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ في مثل هل ترون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها
في لم تروا القوم هذا مثال الطائفة بارز تضم لاجل التقاء
وهل ترينّ في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال
لم ترا الناس هذا مثال الطائفة بارز تكسر لاجل التقاء واغزونّ
عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزونّ بالواو
المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ بحذف الواو المضموم
ما قبلها مثل اغزُنّ في القوم واغزنّ في اغزي بحذف الياء المكسور
ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة على ترتيب تصريفها الواقع

في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه ولنون
الخفيفة بحذف للساكن اي لالتقائها الساكنين المذكورين
بعدها في بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين
كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفا النون الخفيفة لالتقائها
اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل
عليها والامكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير بالكسر وعلم كونها
كما حركة التنوين فرق بينهما وانما لم ينعكس حفظا لرتبة ما يدخل
الفعل عن رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
وتحذف المخففة في حال الوقف على ما لحقت به تخفيفا
اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف
لاجل المخففة باغزوا او اغزي وقلت اغزونْ واغزنْ بخلاف
التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست
بلازمة فحمل اللازم مزية بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك
في اضربن ضربا تشبيها لها بالتنوين

قالت النوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا
واذا انضم وانكسر تحذف
نحو اصبت خيرا واصابه
خيرا وختمها الخير لكل الاعمال
خاتمة امورنا خيرا بمحمد واله
تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب من الهجرة
النبوية المصطفوية في بدايات الخلق بلدة انني عبد الضعيف
المصنف ابو القاسم بن معصوم
الحسيني اللهم الاصل المسكن الكبار
اللهم اغفر لنا ولوالدينا بحق محمد
الكرام البررة رب وفقه ووفق لي
على مرتبة ابي الجمعة الاحد الفرض
من شهر شعبان المكرم بتاريخ سنة
اربع وسبعين ومائتان بعد الالف
سنه ١٢٧٤
والعبيد والرب

يا من قرى الله رحمة على المصنف وعلى كاتبه
الوطن سيد كاشانا بدين شرف



[illegible]

[illegible]

گر سرو سبزه نا ز جا بلند

1